بسم اللہ الرحمن الرحیم

تحریر سینئر ط

مع

التحفۃ الحامدیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف

الماہر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ۔ کوئٹہ

فون: ۶۶۲۲۶۳

اَللّٰهُ يَجْتَبِيْ اِلَيْهِ مَنْ يَّشَآءُ وَيَهْدِيْ اِلَيْهِ مَنْ يُّنِيْبُ

الحمد لله على طبع هذه الرسالة الوافية في حل مقامات

الكافية للشهير الاوحد ملا احمد اعني

تحریر سنبٹ

مع

التحفة الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف

الماهر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

الناشر

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ ○ کوئٹہ ○ فون: ۸۴۳۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بوسيلة نبي الرشاد وزين اعمالنا باقتفاء الاوامر والنواهي والاسعاد
ونور زماننا بتحقيق الولي المعتقد ومنّ علينا بخلافة سيد الاولياء والاوتاد الموسوم باسم صباح
الساكن في السواد والصلوٰة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى آله
واصحابه الذين نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين المبشرين بدخول
الجنة ونعم المهاد اللهم ابقنا ناضرة الوجوه من مزيد نا يوم التناد واحفظنا من كيد الشيطان
عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من بنى على الاسلام ممن يعرب الخلل
في الاعتقاد وبعد لما التمس عني طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عدة سطور
تكشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمهم عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت
في اسعاف مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله الكلمة قيل عليه
لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بجعل جزء
من كتابه فاقول انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعل جزء من كتابه همّا لنفسه فانقيل
الحمد عبادة ومهم النفس في اتيانه بالعبادة لانى تركه فاقول ان ادخال الحمد على تسمين تركه من حيث

قوله الموسوم باسم آه الذي لكرامات باهرة ومراتب عالية المقيم بالشريعة المصطفوية المؤيد لمذهب الحنفية الكاسر لسورة
المخالفين المحل لشكوك العلماء الراسخين محمد ومنا وكرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشريف عبد الغفور رضا الله عنهم اجمعين
من القبور وانني حضرت مخدومه بمراتب عديدة وشرعت منه الكافية واحصل لي شئ الابد عائه المستجاب عند رب الارباب اسكنه الله تعالى
الجنان وحوسه عن لعيب الشيطان وجعل وجهنا ناظرا عند لقاء الرحمان اللهم اجعله لي رافع العلل كالام عند ورود الروم من الجنان
قوله من بنى للاسلام آه اقول لا يخفى ما فيه من حسن براعة الاستهلال ١٢ قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور وبجوز
كسر الكاف وفتحه وسكون اللام على نهج غير مسطور ١٢ قوله لم يصدر آه اقول لا دلي ان يقال انما لم يصدرها به كذلك لا يخفى فتدبر منه
محافظا محمد شعيب عفى عنه خلافة مولانا عبد الحي عفى عنه قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بكتاب الله الكريم وعملا بالحديث المشهور
من السواد العظيم اتباعا لكتب السلف وان كان كتابه غير مخيم في ذهن المصنف لكنه في نفس الامر من حيث الاهتمام به مخيم ١٢

انه عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالجهذا الاول استعلاء والثاني عضم والمراد ههنا الثاني كما اشار اليه الشارح بقوله بتخيل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها **فان قيل** ان جواب الشارح وان كان دافعا للاعتراض الوارد على المصنف بمخالفته عن كتاب الله تعالى وسنن السلف لكنه لا يكون دافعا للاعتراض الوارد على المصنف بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم **قلنا** لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء كان بالقول وبالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل وانتفاء الخاص لا يستلزم لانتفاء العام **فان قيل** ان المقصد في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعنى **قلنا** البحث عن احوال الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فمنهم يعرفا كيف يبحث عن احوالها **فان قيل** لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة **قلنا** ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم

قوله وانتفاء الخ حاصله ان انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضا فمن اين يسلم انه اتى بما ينبغي لا يلزم المخالفة لانا نقول سلمنا ان القول السائر المطلق المومى اليه حديثا لكن لا نسلم ان الظن فيما نحن فيه من اضال التقديب والمطابقة بين مضمونيهما بل قد اندرست بينهما تلك المناسبة فلا يخفى لانا نقول هذا اذا كان بالفصول الثاني مستوفيا لشروط المطابقة وبينهما تباين لا يستوفي لان منها ان لا يكون الفصول الثاني اسم تفضيل مخفف من المثقل وبينهما كذلك يعني تحقيقا في ذيل قول المصنف بخطه ۱۲ **قوله** لما كان الخ اعلم انهم قد اختلفوا في موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربي وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليهما وقال بعضهم الكلمة فقط والبحث عن غيرها راجع اليها بارجاع بحث الجزء الى الكل والقول الاول اسلم وعبارة الشارح تحتمل المذاهب كلها لان البحث عن احوال الكلمة والكلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الاستاذ العلامة ضيق المعطن الفرام حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام اللهم الا ان يقال بالتبادر ۱۲ **قوله** يفيد المخاطب قال البعض يفيد الكلام وقال البعض يفيد كليهما ۱۲ **قوله** ومفهومها جزء الخ اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئي فلم وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فلان معنى قولنا الكلام يتضمن كذا تضمن كذا ان مضمونين موضوعين للجنسين مغايرين اسند احدهما الى الآخر وظاهر ان مفهوم الكلمة الكلية اي لفظ وضع آه جزء من قولنا لفظين موضوعين وجزء الجزء جزء فمفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي ولا التفات الى ما قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه خادميه۔

على الكل في الفهم فقدم في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة لمسماها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة وقيل هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر مهم في كلامهم فان قيل لابد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح قلنا المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة في المعنى للمطابقي ومناسبة في المعنى التضمني مناسبة في المعنى الالتزامي وههنا وان لم توجد المناسبة في المعنيين الاولين لكنها وجدت في المعنى الالتزامي اعني التاثير لتاثير معانيهما في النفوس كتاثير الجرح في المجروح وههنا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيرا تها بالجرح كما في قول الشاعر شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام قلنا هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع والمكان على ضعف مخالف للكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كثمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب بدليل

---

۵۱ قوله لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما في الكلام او بالدخل كما في الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة في الكلمة اقول قال البيضاوي الكلم هو التاثير المدرك باحد الحاسين السمع والبصر اقول فعلى هذا الصحيح الاشتقاق بالكلمة فافهم ۱۲ ۵۲ قوله جراحات آه لم يسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا علي كرم الله وجهه نظم القائل وليس بمنظوم عنه رض فاندفع ما قال مولانا عصام ره الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبهم آمدن زخم وعائد ما محذوف اي ما جرح يعني زخمهاي نيزه را چاق شدن وبهم آمدن است وبر نمي شود آن زخم كه كرده است آنرا زبان ۱۲ ۵۳ قوله بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر حنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثانيا فلانه يصغر على تمير وكليم ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتها واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد البتة وان كان يطلقها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون الوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه تعالى بالطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب العمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن في يرفعه للكلم والبارز للعمل او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مشله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب دلايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

انه یقع تمیز العدد الاوسط وقیل انه یجمع بدلیل انه یقع علی ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعیة
فان قیل لما کان جمعا فکیف یصح توصیفه بالمفرد اعنی الطیب قلنا الکلم اول ببعض الکلم
ای الیه یصعد بعض الکلم الطیب کما قیل الرحمة بالاحسان فی قوله تعالٰی اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِیْبٌ
مِّنَ الْمُحْسِنِیْنَ فان قیل ان اللام فی الکلمة لا یخلو اما ان یکون اسمیا او حرفیا والاول باطل لان
الاسمی انما یدخل علی اسم الفاعل والمفعول والکلمة لا فاعل ولا مفعول والثانی حرفیا
فایضا لا یخلو اما ان یکون زائدا او غیر زائد والاول ایضا باطل لانه یلزم تنکیر المبتدأ وان کان الثانی
فایضا لا یخلو اما ان یکون جنسیا او استغراقیا او عهدیا خارجیا او عهدیا ذهنیا والکل باطل اما
بطلان الاول والثانی فلان الجنسی ما یشار بها الی ماهیة الشیء من غیر ملاحظة الوحدة
والکثرة والاستغراقی ما یشار بها الی جمیع افراد ماهیة الشیء والتاء فیها للوحدة ولها منافاة
بها وایضا ان التعریف انما یکون للماهیة لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجی ما یشار بها
الی فرد معهود بین المتکلم والمخاطب ولیس ههنا فرد معهود حتی یشار بها الیه وایضا ان التعریف
انما یکون للماهیة لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنی ما یشار بها الی فرد معهود
فی ذهن المتکلم وهی فی قوة النکرة فیلزم تنکیر المبتدأ قلنا اللام للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بینهما لان الوحدة علی اربعة اقسام جنسی ونوعی وصنفی وفردی والمنافاة انما یکون
بین الجنس الوحدة الفردیة لا بینه وبین باقی الوحدات فلهذا یجوز اتصاف احدهما بالاخر کما
یقال هذا الجنس واحد ذلک الواحد جنس ونقول ان اللام للعهد الخارجی والمعهود بها الکلمة الجاریة
علی السنة النحاة قوله لفظا اللفظ فی اللغة الرمی مطلقا ای سواء کان من الفم او من غیر الفم لفظا او غیر
لفظ مثال الرمی باللفظ من الفم الکلم بقوله زید قائم ومثال الرمی بغیر اللفظ من الفم نحو کلت التمر والنواة
ومثال الرمی بغیر اللفظ من غیر الفم نحو لفظت الرحی الدقیق فان قیل ان الکلمة مبتدأ ولفظا
خبره والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل والا لزم حمل ما هو صفة علی الذات وهو باطل

سلہ قولہ کتاویل آہ اقول بین التاویلین فرق کما لا یخفی علی من لہ ادنی الحق ۱۲ سلہ قولہ الرمی مطلقا آہ قال الفاضل الحلبی
فی الشرح للرسالة العضدیة للقاضی العضد لکن خص فی عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اکثر
مهملا او مستعملا فلا یقال لفظ الله بل یقال کلمة الله انتهی ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی۔

قلنا ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوی لیس کذلک بل هو محمول علی معناه الاصطلاحی لان اللفظ منقول ما ابتداء او بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان فان قیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوی لانه لیس ملفوظ الانسان وایضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وایضا خرج عنه المرکب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان ملفوظ الانسان اعم من ان یکون حقیقة او حکما مهملا او موضوعا مفردا او مرکبا فالحقیقی مثل زید ضرب الحکمی کالمنوی فی زید ضرب لانه لیس من مقولة الحرف والصوت فانقیل لما لم یکن مقولة الحرف والصوت فینبغی ان یکون معنی قلنا المعنی ما یقصد بالفظ لیس المنوی مقصودا باللفظ لانه لم یوضع له لفظ فان قیل المنوی موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة یعتبرون عن المنوی به کما یقال زید ضرب هو قلنا انما عبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له فان قیل لما لم یکن المنوی من مقولة الحرف والصوت ولم یوضع له لفظ فما الدلیل علی جعله لفظا حکما قلنا ان الدلیل علی کونه لفظا حکما ان العرب اجروا علیه احکام اللفظ وهی کونه مسندا الیه او المبدل منه او المؤکد الی غیر ذلک فانقیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف فلانه لیس ملفوظ الانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقیقة لانه ملفوظ الانسان فی بعض الاحیان فانقیل ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده

قوله ما یتلفظ آه ای حرف فصاعدا فلا یرد ان تعریف الکلمة لا یکون مانعا عن دخول الغیر فانه دخل فیه الحرکات الاعرابیة مع ان الجمهور علی انها لیست بکلمة حتی ادعی بعضهم الاتفاق علی ذلک کما قال الفاضل اللاری من ان فی هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح او حکما یدخلها لیس من شانه لانه اراد بالتلفظ حکما ما یکون عارضا تابعا للغیر مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حکما ما یجری علیه احکام اللفظ من الاسناد وغیره وارادة کلیهما محال لیس الیه مجال کما لا یخفی علی صاحب الکمال ولا یقبل ان المراد بما یتلفظ به اصالة کما قال مولانا عبد الرحمن وغیره فانه علی هذا التقدیر یخرج التنوین عن الکلمة والجواب الذی اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما یتلفظ اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه والثانی متحقق فی التنوین وان لم یکن الاول لیس بشیء لان کونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس ای الکلمة وهو لم یثبت بعد وقد عرفت هذا التقریر علی الاستدراک ای مولانا عبد الحی غفرله ۱۲ قوله فان قیل آه اقول الاولی ادراج هذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق به لاشتراکهما فی التقریر واتحاد الجواب مع ان قول الاستدراک یدل من شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالحذف الوجوبی کما لا یخفی ۱۲

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی من تلامذۃ مولانا عبد الحی رحمہ اللہ تعالی

لانه خرج منه کلمات اللہ تعالیٰ کالفاظ القرآن وکلمات الملئکۃ کقول جبرئیل ؑ ۔ ان فی الجنۃ نھرا من لبن + لعلیؓ وحسینؓ وحسنؓ ۔ وکلمات الجن کقول الجنّ شعر قبر حرب بمکان قفر + ولیس بقرب قبر حرب قبر۔ قلنا ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلۃ فی اللفظ بمقتضی ھذا التعریف لانھا مما یتلفظ بہ الانسان فی بعض الاحیان اومن شانھا ان یتلفظ بھا الانسان اولانھا مما یتلفظ بھا حکما کالمنویات وعلی ھذا القیاس کلمات الملائکۃ والجن فان قیل لابد فی تعریف الکلمۃ من قید زائد یخرج بہ الدوال الاربع اعنی الخطوط والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشئ یقتضی سبق دخولہ فی الجنس الدوال الاربع لیست داخلۃ فی اللفظ فلا حاجۃ الی قید آخر یخرجھا فان قیل لم خالف المصنّف عن صاحب المفصل وقال لفظۃ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الکافیۃ ماخوذۃ من المفصل قلنا ان صاحب المفصل قصد الوحدۃ فی الکلمۃ فقال لفظۃ بالتاء تنبیھا علی الوحدۃ والمصنّف لم یقصد الوحدۃ فقال لفظ بدون التاء فعند اللہ علما کلمۃ عند المصنّف لا عند صاحب المفصل فان قیل ان المصنّف وان لم یقصد الوحدۃ لکن الواجب علیہ ان یقول لفظۃ بالتاء للزوم المطابقۃ بین المبتدأ والخبر قلنا المطابقۃ بین المبتدأ والخبر مشروطۃ بالشروط الخمسۃ احدھا کون الخبر مشتقا فلا یرد نحو الکلمۃ لفظ وثانیھا کون المبتدأ والخبر اسمین ظاھرین فلا یرد نحو ھی اسم وفعل وحرف وثالثھا کون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا یرد نحو زینب سقر ماہ وجود ممتنع ورابعھا ان لا یکون الخبر صفۃ یستوی فیھا المذکر والمؤنث فلا یرد نحو المرأۃ جریح او نحو الصلوٰۃ خیر من النوم لان اسم التفضیل المستعمل عن یستوی فیہ المذکر والمؤنث وخامسھا ان لا یکون الخبر صفۃ للمؤنث فلا یرد نحو المرأۃ حائض فان قیل ان ھذہ الشروط شروط اللزوم للمطابقۃ فعند فواتھا وان لم یکن المطابقۃ لازمۃ لکنھا لم تکن ممتنعۃ فالمطابقۃ وعدمھا متساویتان

قولہ کقول الجن قال فی مرشد حرب بالحاء والراء المھملتین المدرۃ کفلس اسم الرجل الذی قاتلہ الجن والقفر بالقاف والفاء والراء المھملۃ کفلس الارض الخالیۃ من الماء والکلاء وقولہ قرب اسم لیس مضاف الی قبر وھو مضاف الی حرب والقبر الثانی بالخبر خبر لیس ای لیس قبر قرب من الماء للضرورۃ وقد لاحظہ القافیۃ یعنی قبر حرب ثابت ست درجائی حالی نہ آب وگیاہ زمیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

قولہ فلا یرد نحو زینب وسقر اقول وکذا لا یرد نحو ھند زید ضاربتہ ھی لاستثناء ھذا الشرط للان عدم کون الصفۃ جاریۃ علی غیر من ھی لہ شرط مستقل کما قال بعض المشاہیر ببعض الکتب ۱۲ تحفہ حامدیہ۔

اسے لاصاحبہ ۱۲

فایراد لفظ ترجیح بلا مرجح قلنا المرجح کون لفظ اخص الاختصار احب لقولہ خیر الکلام ما قل ودل ولم یمل قولہ وضع الوضع فی اللغۃ جعل الشیٔ فی حیز شیٔ آخر وفی الاصطلاح تخصیص الشیٔ بالشیٔ بحیث متی اطلق او احس الشیٔ الاول فہم منہ الشیٔ الثانی فان قیل تعریف الوضع لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ ضم الحرف فان معناہ لا یفہم بمجرد الاطلاق بلا ضم ضمیمۃ قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحیح واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمۃ غیر صحیح او نقول المراد باطلاقہا ان یستعملہا اہل اللغۃ فی محاوراتہم لبیان مقاصدہم والاستعمال فیہا لا یکون بدون الضمیمۃ قولہ المعنی المعنی ما یقصد بشیٔ فان قیل ان المعنی لا یخلو اما صیغۃ ظرف او مصدر میمی فالمعنی علی الاول الکلمۃ لفظ وضع لمکان المقصد وعلی الثانی الکلمۃ لفظ وضع لنفس القصد ولیس کذلک بل الکلمۃ لفظ وضع لمقصود المتکلم قلنا ان المعنی صیغۃ ظرف او مصدر میمی بمعنی المفعول بطریق المجاز والعلاقۃ بین الظرف والمفعول ان کلا واحد منہما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقۃ بین المصدریۃ والمفعولیۃ ہی الکلیۃ والجزئیۃ او نقول ان المعنی فی الاصل مَعْنُوٌ علی صیغۃ اسم المفعول فاعل الاعلال فَمَعْنُوٌ فصار مَعْنِیٌ کرمی ثم خفف علی خلاف القیاس فصار معنی فان قیل ان المعنی ہو الخارج فمفہوم الوضع فکیف ذکر المعنی بعد الوضع مستدرک قلنا ذکر المعنی بعد الوضع مبنی علی تجرید الوضع عن المعنی فان قیل تعریف الکلمۃ لا یکون جامعا

---

۱ قولہ الوضع فی اللغۃ الخ فسر الوضع مع ان المذکور الفعل لان الخفاجی فی المشتق انما ہو باعتبار مبدء الاشتقاق وقد نبہ الیہ علی ان الافعال المستعملۃ فی التعریفات مجردۃ عن الزمان ماضیا او مستقبلا ۲ قولہ تخصیص الشیٔ بالشیٔ آہ الشیٔ الاول الموضوع والثانی الموضوع لہ فاقول التخصیص ہو ان یوجد فی شیٔ ولا یوجد فی غیرہ لکن ذکرہ ہہنا مبنی علی التجرید عن الجزء السببی فلا یرد الالفاظ المترادفۃ ان کانت الباء داخلۃ علی المتصور کما ہو الاصح او الالفاظ المشترکۃ ان کانت الباء داخلۃ علی المقصور علیہ کما ہو المشہور فافہم ۳ قولہ فہم من الشیٔ آہ ای بعد العلم بالوضع فلا یرد انہ لا یفہم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لکن الاستاذ لم یذکرہ لظہورہ واشتہارہ ویرد علیہا انا نتوقف فہم المعنی من اللفظ علی العلم بالوضع والعلم بالوضع ستوقف فہم المعنی من اللفظ فیکون النسبۃ بین الطرفین ای اللفظ والمعنی والعلم بالنسبۃ ستوقفت علی العلم بالمنتسبین فیلزم الدور واجیب بان الموقوف علی العلم بالوضع ہو فہم المعنی من اللفظ والعلم بالوضع انما یتوقف علی فہم المعنی فی الجملۃ لا علی فہمہ من اللفظ اقول ہذا الجواب انما یفی لو قرر الورود علی النہج المذکور ولو بین علی نمط غیر مسطور بان یقال العلم بالوضع موقوف علی فہم المعنی وفہم المعنی موقوف علی العلم بالوضع والموقوف علیہ لو توقف علیہ موقوف علیہ لزم ذلک الشیٔ وہذا الا الدور غیر واف کما لا یخفی علی من لہ ذہن غیر جاف ۴ قولہ مبنی علی التجرید آہ انما اتی بہ للاحتیاج الی تقیید المعنی بالافراد لانہ تعین بح کون المفرد قیدا للمعنی وقال جمال الناظرین انما اتی بہ لتکثیر الفائدۃ وہو جعل قولہ مفرد صفۃ اللفظ والمعنی فافہم وتدبر

لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة واجيب عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلى افراده الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة بازاء الجزئيات المخصوصة قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدرى يفهم من ذلك الشئ المقيد القيد قبل تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ كما فى جاءنى زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع قلنا ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه او كما فى قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ او اللفظ المفرد ما لا يدل جزء على جزء المعنى فان قيل ما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا قلنا كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد وهذا الذى به بصيغة الماضى او منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى وضع

سلمه قوله من قتل قتيلا الخ اى القتول مجانا والقرينة على ان القتيل بمعنى المقتول دون القاتل ان الفعيل اذا كان مشتقا من المتعدى يكون بمعنى المفعول دائما بخلاف كذلك كما لا يخفى فاحفظ فانه اصل شريف ١٢ تحفه خادميه۔

مقدمہ

او من المعنی فان قیل ان نصبه علی الحالیة مخالف عن قاعدة رسم الخطلان المفرد المنصوب یکتب فی اٰخرہ الف فی الخط ولا الف فی اٰخرہ قلنا هذه القاعدة فیما تعین فیه النصب وهو

منہ

یحتمل الجر والرفع ایضاً کما عرفت فان قیل ان النصب علی الحالیة عن المعنی لا یصح لان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنی لیس واحداً منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنی مفعول بواسطة اللام فان قیل ان نصبه علی الحالیة من الضمیر او من المعنی لا یصح لان بین الحال وعامل ذی الحال لابد من المقارنة ولا مقارنة بین الوضع والافراد لان الوضع مقدم علی الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان کان مقدماً علی الافراد بحسب الذات لکن بینهما

لفظ

مقارنة فی الزمان هذا القدر کاف لصحة الحالیة اعلم ان اللفظ فی تعریف الکلمة جنس شامل للمهملات والموضوعة والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیرها فبقید الوضع خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذلم یتعلق بها وضع وقوله لمعنی لاخراج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی وقوله مفرد لاخراج المرکبات مطلقاً سواء کانت کلامیة او غیر کلامیة فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون جامعاً لافراده لانه خرج منها الرجل قائمة وبصری لان جزءها یدل علی جزء المعنی مع انها مفردات بدلیل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل علی وحدة اللفظ وتعدده علی تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لاضیر فیه لانها مرکبات واما تعربها باعراب واحد فلشدة الامتزاج فان قیل ان تعریف الکلمة لا یکون مانعاً عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه عبد الله فی حین العلمیة لان جزءه لا یدل علی جزء المعنی مع انه مرکب بدلیل انه معرب

سلہ قولہ لو من المعنی واما لم یتقدم مع ان صاحبها نکرة وهی تقتضی الوجوب کما یجیء من انهم لا تحذف هذه الا حیث یقتضی ای الوجوب کما یجیء ایضاً من المصنف ۱۲ قولہ مخالف عن قاعدة اعلم ان فی الاسم الممنوع غیر المؤنث والمدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال الواو فی حالة الرفع والیاء فی حالة الجر والالف فی حالة النصب من التنوین ومذهب بعضهم العدم فی الکل ومذهب بعضهم العدم فی الاولیین والثبوت فی الاٰخر وهذا اصح المذاهب وعلیه النصف فی الاقطار والجوانب وانما قیدنا بغیر المؤنث والممدود لانهم لا یمدون ولا یؤنثون بالالف المقصورة لکن بینهما فرق بان فی المؤنث لا یمدون لا فی الکتابة ولا فی اللفظ واما فی الممدود فیمدون فی اللفظ لا فی الکتابة ولهذا غلط الکثیر من الکرام من الحفاظ العظام ویقرؤن فی تحریکهم سواء حالة الوقف بالالف الوقف ویقولون ان کانت الالف مکتوبة کما فی غیره اقول لعل وجه عدم الکتابة استکراه ما استقباح اجتماع ثلث الفات متتالیات کما لا یخفی علی من له ذہن خال عن الکدورات فاحفظه فانه ینفعک فی کثیر من المواضع والمقامات ۱۲ منه خادمیه الحافظ محمد شعیب

باعرابین قلنا لو دخل فیه فلا ضیر لانه کلمة واما تعریبه باعرابین فلان المعتبر فی الاعلام حال الوضع السابق فان قیل ان نظر النحوی فی احوال اللفظ من حیث الاعراب والبناء وکیفیة الترکیب من الافراد والوجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومرکب باعتبار المعنی وعبد الله مرکب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنی فلو کان الامر بالعکس لکان انسب قلنا نظر النحوی فی احوال اللفظ الموضوع للمعنی فلابد من اعتبار المعنی وعلی تقدیر رعایة المعنی مثل الوجل وامثاله مرکبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل فی حدها قال صاحب المفصل الکلمة هی اللفظ الدال علی معنی مفرد بالوضع فان قیل الدلالة اما معتبر فی مفهوم الکلمة او لا فعلی الاول یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه لم یذکر الدلالة فی تعریف الکلمة وعلی الثانی یکون ذکر الدلالة فی تعریف صاحب المفصل مستدرکا قلنا الدلالة معتبرة فی مفهومها ولا یلزم القصور فی عبارة المصنف لانه ذکر الوضع فی تعریفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الی ذکر الدلالة بعد الوضع فان قیل کما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة ایضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الی ذکر الوضع بعد الدلالة فی تعریف صاحب المفصل قلنا الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع کالدلالة العقلیة والطبعیة قوله وهی اسم وفعل وحرف فان قیل ان الضمیر اذا دار بین الرجوع والخبر فرعایة الخبر اولی فینبغی ان یقول هو اسم قلنا نعم لکن خبر هی محذوف فلهذا منقسمة[1] قوله لانها اما ان تدل علی معنی فی نفسها فان قیل ان دلیل المصنف دلیل الحصر والمدعی غیر مذکور فی عبارته فیلزم کون الدلیل بلا مدعی قلنا ان دلیل المصنف دلیل المدعی المفهوم ای منحصرة لانها الخ فان قیل ان دلیل المصنف دلیل حصر اقسام الکلمة فی الثلاثة والمأخوذ فی الدلیل الدلالة وهی غیر مذکورة فی تعریف الکلمة فیلزم المخالفة بین الدلیل والمدعی قلنا المأخوذ فی تعریف الکلمة الوضع والوضع یستلزم الدلالة فان قیل فی هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان خبر ان محمول علی اسمها وههنا لا یصح الحمل لان اسمها ضمیر راجع الی الکلمة وهی ذات وخبرها ان تدل بتاویل الدلالة فحینئذ یلزم حمل الوصف علی الذات قلنا

[1] قوله منقسمة ای الاولی ان یقال ای منحصرة لیکون خبر المبتدأ والمدعی شیئا واحدا والتعدد انما یترتب علیها فائدة معتدا کما لا یخفی علی احد ۱۲

ان عبارة المص على تقدير من صفتها في جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها اما من صفتها
الدلالة الخ فالدلالة اما فاعل الظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة
في محل الرفع خبران فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه
للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أن تدل الخ فيلزم التكرار في عبارته قلنا المراد بكون
المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها والمفهوم من قوله أن تدل على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا
يلزم التكرار في عبارته قوله اولا فان قيل ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما لا يدل
على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالحرف فقوله
الثاني الحرف يصدق على المهمل ايضا قلنا المنفي في قوله اولا هي الدلالة بنفسها
لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها قوله الثاني الحرف فان قيل
ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

سلہ قولہ ان عبارة المص الخ اقول تعرق اقوالهم في دفع هذا الاعتراض المشهور واني كل واحد منهم يقبل منه المقبول والمنظور
فقال بعضهم بتقدير المضاف في جانب المجرور اي ذات ان تدل وقال بعضهم بتقدير ذي في جانب الاسم اي لان صاحبها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول
بالمصدر باسم الفاعل اي دالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلي وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل
المأول بالمصدر مبتدأ خبره محذوف اي ثابت او ثبت والجملة الاسمية خبران وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اي لانها
من شانها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبرا مقدما كما قال الاستاذ العلامة فيضفى الدوام القبول اولى التقادير للاول لانه على الثاني
يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف
الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة خافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللاري عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما
تقدير الذات فينافي ما اقتضاه زيادة ان وقال في بعض حواشيه لانها تقتضي ملاحظة النسبة المعتبرة في مفهوم ما دخلت هي عليه الذات
تقتضي عدم ملاحظة نسبة المصدر الصادق هي اليه لما سوى فيها ولهذا لا يقال هند ذات ضرب بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد
الشريف ان النظر الى المعنى يغني من هذه التقادير اذ ليس في المعنى المصدري حقيقة انتهى يعني ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يحصل
في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يحصل في تاويله باعتبار المعنى بان يقتضي
المعنى المصدري ولكنه من هذا التقدير يظهر ما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اي الذات ان كان
صريحا واما المأول به فيقع كذا في الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان يسير انجح خادمه **سلہ قولہ** اولا معطوف على
تدل حذف المعطوف مع بقاء العاطف نادر يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجودها او كليها فجائز ووجها وجه كلا بما تحقق خاتمه

قلنا نعم لكن الكلمة مأولة بتاويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يفعلان عملا فى الكلام وهو لا يتم قوله والاول اما ان يقترن فان قيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الثانى والمعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المعنى وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى المتضمن اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضاربٌ امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه ليس بفعل قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد ضاربٌ امس عن الامر الخارج وهو امس قوله باحد الازمنة الثلثة فان قيل معنى الصوم والعبور ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا بفعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل

قوله قلنا الضمير راجع الخ اقول يمكن ان يرجع الى الاول والى الثانى ان اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلام ان لم يرجع الاول لكن يرجع الثانى ۱۲ منه خادميه ۵۲ قوله باحد الازمنة الثلثة اعترض عليه ان الازمنة موصوف والثلثة صفته وموصوف اسماء العدد فى الحقيقة تمييزها والقاعدة فى تمييز عدد الاقل على خلاف القياس تستحق ان يقول باحد الازمن الثلثة بغير التاء اجيب عنه ان تذكير التمييز وتانيثه باعتبار المعدود ومفرده وههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية عبارة المتن موافق للقاعدة لا مخالف منها كما قال بعض الافاضل فى مصنفه بالافتاء بحيث قال انما يراعى القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ۱۲ منه خادميه ۵۳ قوله اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان لان معنى الصبوح شراب خوردن وردوت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن درشب بالحال كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بادته وهيئته على الزمان وتخصيص الغبوق ليس على هذا الا ان يدل عليها بادته ۱۲ منه خادميه كما لحظه محمد شعيب ۵۴ المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ۱۲

ان معنی لفظ الماضی الحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
لیست افعالا قلنا معنی الاقتران ان یفهم ذلك الحدث عن الفعل فیفهم احد الازمنة الثلثة
مقارن له ومعنی هذه الالفاظ عین الزمان لا الحدث المقترن بها قوله اولا الثانی الاسم
وهو مأخوذ من السمو وهو العلو ولا شك انه عال علی اخویه فان قیل المراد باستعلاء
لا یخلو اما بالنسبة الی کل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان لیت ولعل عالیان علی
بعض افراد الاسم کمن وما والثانی مسلم لکن بعض افراد الحرف ایضا عال کما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الی کل فرد الاسم ومعنی لاستعلاء ان من جنسه حدث
یترکب الکلام دون اخویه لا الاستعلاء بمعنی قلة الحروف وکثرتها قیل من الوسم وهو
العلامة ولا شك انه علامة علی مسماه لکنه ضعیف لان الفعل والحرف ایضا علامتان علی مسمیاتهما
قوله والاول الفعل سمی الفعل به لان الفعل فی اللغة الحدث والفعل الاصطلاحی مشتمل علیه
فیکون تسمیة الکل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد کل منها فان قیل ان ذلك اشارة الی
الواحد المذکور فیما سبق ای فی قوله لانها الخ وهی الجملة فلا یحصل المطابقة بین الاشارة و
المشار الیه قلنا ان ذلك اشارة الی وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قیل الحد تعریف
الشیء بجمیع ذاتیاته والمفهوم من وجه الحصر لیس الا مفهوما جامعا الافراد ومانعا عن خول
الغیر لا الذاتیات لکون بعضها حدیثیا والعدمی لا یکون ذاتیا للشیء قلنا المراد بالحد ههنا
التعریف الجامع المانع مجازا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام او لان الحد عند اهل اللغة هو التعریف
فان قیل لما علم من وجه الحصر تعریف کل واحد منها فلم نبه علیه بقوله وقد علم ثم صرح به فیما بعد
قلنا لله در المصنف حیث اشار الی تفاوت مراتب الطباع فالاشارة فی وجه الحصر بالنسبة الی الذکی والتنبیه
بالنسبة الی المتوسط والتصریح بالنسبة الی الغبی قوله الکلام ما تضمن کلمتین بالاسناد فان قیل
ان کلمة ما لا تخلو اما ان یراد بها عن اللفظ او الشیء او الکلمة او الکلام والکل باطل اما الاول فلان تعریف
الکلام یصدق علی نعم الواقع فی جواب من قال اقام زید لانه لفظ تضمن کلمتین

ف۱ قوله مشتق فیه اعتراض علیه بان المشتق علیه من الحدث هو الفعل بکسر الفاء والفعل بکسرها اشتهار وینبغی ان یسمی فعلا لا فعلا لانه
بان الفعل بکسر الفاء یطلق علی المصدر علی الاصل کذا فی التوضیح فی بحث الحسن والقبح اتحفه ف۲ ای قصدا وسمی غایة فانظر مفتشا اتحفه خادمه

ولیس بکلام وأما الثانی فلان تعریف الکلام یصدق علی القرطاس المنقوش فیہ زید قائم لانہ شیء تضمن کلمتین ولیس بکلام وأما الثالث فلانہ یلزم حمل الجزء علی الکل وایضا یلزم تضمن الکلمۃ للکلمتین وأما الرابع فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الکل للاجزاء ولفظ نعم مأول بمعنی الکلمتین لانہ متضمن للکلمتین بالمعنی المذکور فان قیل ان تعریف الکلام لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ مثل جسق مہمل ودیز مقلوب زید لان المسند الیہ فیہما مہمل لیس بکلمۃ قلنا المسند الیہ فیہما وان لم یکن کلمۃ حقیقۃ لکنہ کلمۃ حکما لانہ حاو لہذا اللفظ فان قیل الکلام ما تضمن کلمتین وہما عین الکلام فیلزم الاتحاد بین المتضمن والمتضمن قلنا المتضمن علی صیغۃ اسم الفاعل ہو المجموع من حیث المجموع والمتضمن علی صیغۃ اسم المفعول کل واحد منہما ولا شک ان المجموع من حیث المجموع مغایر لکل واحد منہما فان قیل قولہ بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع فی عبارۃ القوم لابد فیہ من الاعراب المحلی قلنا الاعراب المحلی ہہنا النصب علی المصدریۃ فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیہ من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی تضمن مشتمل علی لتضمن لا علی قولہ بالاسناد قلنا انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمنا فان قیل ان وصفیۃ الجار والمجرور باعتبار التعلق ومتعلقہ اما الفعل المذکور اعنی تضمن أو المصدر المحذوف اعنی تضمنا فعلی الاول یلزم تقدیم الصفۃ علی الموصوف وعلی الثانی یلزم الاتحاد بین الصفۃ والموصوف قلنا ان متعلقہ حکما لا لاحد الامرین

سلہ قولہ لانہ شیء تضمن کلمتین اقول ان کان بالواسطۃ فلا یرد والا ورد فتامل ۱۲ تحفہ خادمیہ سلہ قولہ فان قیل ان تعریف الکلام لا یکون جامعا لافرادہ الخ اقول الاول ادراج بالاخر اعترض فی الاخر اعترض اللاحق بہ لم ار فتذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ
سلہ قولہ علی المصدریۃ اقول وعلی انہ مفعول لیتضمن او علی انہ حال من فاعل تضمن او علی انہ صفۃ الکلمتین والاول اولی مما قلنا ومما قال الاستاذ العلام ایضا کما لا یخفی علی ذوی الافہام ۱۲ تحفہ خادمیہ

المذکورین والباء للسببیة فیکون التقدیر الکلام ما تضمن کلمتین تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدی الکلمتین الی الاخری والاسناد نسبة احدی الکلمتین الی الاخری بحیث تفید المخاطب فائدة تامة ویصح السکوت علیها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمرکبات الکلامیة وغیر الکلامیة وقوله تضمن کلمتین خرج به المهملات والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المرکبات الغیر الکلامیة وبقیت المرکبات الکلامیة سواء کانت خبریة کزید قائم او انشائیة مثل اضرب فان کلا واحد منهما تضمن کلمتین بالاسناد فان قیل نعم ان الکلام الخبری متضمن للکلمتین لکن لا نسلم ان الکلام الانشائی متضمن للکلمتین قلنا ان المراد بالکلمتین اعم من ان تکونا حقیقیتین او حکمیتین وفی الانشائی وان لم تکونا حقیقیتین لکن احدهما حقیقیة وهو الفعل والاخر حکمیة وهو المسند فان قیل تعریف الکلام لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت زید اقائما لانه لیس بمتضمن للکلمتین لا حقیقة ولا حکما بل هو متضمن للکلمات الاربع قلنا کلام للمضطر فی ان ضربت زیدا اقائما بمجموعه کلام لانه لم یقید تعریف الکلام بقید فقط وکلام صاحب المفصل صریح فی ان ضربت کلام والمتعلقات خارجة عنه لانه قال الکلام هو المرکب من کلمتین الخ وتعریف المبتدأ باللام یفید حصر المبتدأ فی الخبر فان قیل ان تعریف الکلام لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لان دخل فیه الجملة لکونها متضمنة للکلمتین بالاسناد قلنا بین الجملة والکلام تراد فی علی المذهب المختار فلو دخل احد المترادفین فی تعریف الاخر لا ضیر فیه واما الجواب علی قول من قال بالتباین بینهما فهو ان المراد بالاسناد فی تعریف الکلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد الماخوذ فی تعریف الجملة هو مطلق الاسناد فافترقا قوله ولا یتاتی ذلک الا فی اسمین او اسم وفعل فان قیل ان نسبة الاتیان الی الکلام

سلہ قولہ خرج بہ آوا قول وکذا یخرج بہ نحو النار حارة فالشمس مضیئة ما یکون من اجلی البدیہیات لان المعتبر فی حقیقة الاسناد الافادة ولا فائدة فیہ وکذا یخرج کلام النائم والناسی بقولنا تقصد کذا فی بعض شروح الالفیة ۱۲ تحفہ سلہ قولہ فی الانشائی آہ اقول فیہ ان الاسناد والعلام دخل تحت الضرب ولا تضرب فی تعریف الکلام ہو تعمیم الشارح الکلمتین والامر لیس کذلک لانہ لازم اعم بین الحقیقة والمجاز فی الکلام کما لا یخفی علی ذوی الافہام بل دخول تحت تعمیم اللفظ ای عم ان یکون حقیقة او حکما فافہم ۱۲ تحفہ سلہ قولہ او اسم وفعل فی بعض النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم نظر الی اصالتہ ومن قدم الفعل نظر الی الواقع یعنی کلما وجد القسم الثانی فیکون الفعل فیہ متقدما علی الاسم کذا افادہ فی مولانا ماشوگذر ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لا یصح لان الاتیان انما یتصور فی ذی الروح والکلام لیس منه قلنا ان لا یاتی بمعنی لا یحصل
اعلم ان ذلک اشارة الی الکلام لا الی المتضمن والاسناد من مجموعهما ان قوله ولا یاتی الخ
تقسیم للکلام فلا بد ان یشار الیه ثانیهما ان ذلک اشارة الی البعید وهو الکلام دون المتضمن
والاسناد لانهما قریبان فان قیل لما کان ذلک اشارة الی الکلام فیلزم من قوله فی اسمین
او اسم وفعل ظرفیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفیة الشیء لنفسه بل
هو ظرفیة الجزئی للکلی فان قیل ان غلام زید مرکب من الاسمین لیس بکلام قلنا
لیس المراد بالاسمین مطلق الاسمین بل کون احدهما مسندا والاخر مسندا الیه وغلام
زید لیس کذلک بل احدهما مضاف والاخر مضاف الیه فان قیل ان ضرب زید مرکب
من الفعل والاسم ولیس بکلام قلنا المراد بالفعل والاسم کون الفعل مسندا والاسم
مسندا الیه ومثل ضرب زید لیس کذلک بل ضرب فعل وضمیر المخاطب مفعول به فان
قیل لم الوجه لم حیث اتی باداة الحصر فی تقسیم الکلام لانی تقسیم الکلمة قلنا ان التراکیب
الثنائیة العقلیة بین الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة اقسام ثلثة من جنس احد ثلثة من
جنسین والواقع فی نفس الامر قسمان اعنی المرکب من الاسمین والمرکب من الفعل والاسم
بخلاف الکلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قیل حصر الکلام فی القسمین باطل لوجود القسم
الثالث اعنی المرکب من الاسم والحرف نحو یا زید قلنا ان یا زید ما قل بتقدیر ادعو زیدا فلم یکن
من ترکیب الاسم والحرف بل من ترکیب الفعل والاسم اعنی المنوی فی ادعو فان قیل
ان الکلام اذا ترکب من الفعل والاسم فالشرط فی الاسم ان یکون مسندا الیه زید فی اذهب
زیدا لیس مسندا الیه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند الیه اعم من ان یکون ظاهرا او منویا
فزیدا هنا وان لم یکن ظاهرا لکنه منوی قوله الاسم ما دل علی معنی فی نفسه فان قیل

ص۱ قوله ظرفیة الجزئی فی ا و قوله ظرفیة الجزئی للاضافی لا الحقیقی فاضل یحیی ۱۲ قوله فان قیل ان غلام زید ا و قوله فان قیل ان غلام زید فاضل عبد الحکیم
العلام ا و قوله ان کلمة ذلک اشارة الی الکلام وحقیقة الکلام ما تضمن الکلمتین بلا اسناد وبقید تحقق الاسناد والعلام فی الاسناد ونسبته احدی الکلمتین الی الاخری
قاله رده بهذا الاعتراض ص ۶ اللاحق به فاضل یحیی ۱۳ قوله فان قیل ان الکلام اذا ترکب ا و قوله بهذا الاعتراض ص فی تقدیر الاعتراض من قبل الاستاذ
العلام اعنی المنوی فی ادعو والمتوجه الی قول رد الاستاذ العلام من ترکیب الفعل والاسم علی اظهر الاقوال عبد الحکیم ۱۴ قوله قول الاسم ما دل الخ قول الاسم مبتدا وما دل الخ خبره والمعنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة کذا قال الشارح رح واما قول من قال ان المعنی کائن فی نفسه ای فی نفس الکلمة المراد بها الکلمة النکرة وثانیا بالمعرفة اشارة الی جواز الامرین والی اولویة الاول فغیر مقترن ای بسبب وضع الاول فقوله فی نفسه متعلق بالمعنی وقوله غیر مقترن الخ فاضل یحیی ۱۵ قوله

ان کلمة ما لا تخلوا اما عبارة عن الشئ او اللفظ او الکلمة او الاسم الکل باطل اما الاول فلانه
لو کان کلمة ما عبارة عن الشئ یصدق تعریف الاسم علی الدوال الاربع لو کان عبارة
عن اللفظ یصدق تعریف الاسم علی المرکب ولو کان عبارة عن الکلمة لا یجئ مطابقة بین
الراجع اعنی الضمیر المستتر فی ما دل والمرجع فی نفسه والمرجع لو کان عبارة عن الاسم یلزم
اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمة ما عبارة عن الکلمة وتذکیر الضمیر باعتبار لفظ الموصول
فان قیل المتبادر ارجاع الضمیر المجرد الی المعنی لقربه فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه قلنا
لا یلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان کلمة فی بمعنی الاعتبار ای ما دل علی معنی باعتبار فی نفسه
فان قیل کما ان معنی الاسم معتبر فی نفسه کذلک معنی الحرف ایضا معتبر فی نفسه لان الاعتبار
یجری فی الممتنعات فلا یحصل الفرق بین المعنی الاسمی والحرفی قلنا المراد بکون المعنی
معتبرا فی نفسه کون المعنی منظورا الیه فی نفسه ولا شک ان معنی الاسم منظور الیه
فی نفسه ومعنی الحرف غیر منظور الیه فی نفسه فان قیل ان کون فی بمعنی الاعتبار
دعوی مجرد عن البرهان قلنا البرهان علیه قولهم الدار فی نفسها حکمها کذا ای باعتبار
ذاتها حکمها کذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلک ای لاجل کون فی بمعنی الاعتبار فسروا الحرف
بکلمة تدل علی معنی فی غیره ای باعتبار غیره لا باعتبار فی نفسها اعلم ان محصول ما قال
المصنف فی شرح المفصل ما ذکره بعض المحققین هو میر سید شریف فی حواشی شرح المطالع
وحواشی المتوسط وهو کما ان فی الخارج ممکنا موجودا قائما بذاته یسمی بالجوهر وممکنا موجودا
قائما بالغیر ویسمی بالعرض کذلک فی الذهن معقول هو مدلول قصدا ولفظ فی ذاته
یصلح ان یحکم علیه به ومعقول هو مدلول تبعا وآلة لملاحظة غیره ولا یصلح لشئ منهما
والغرض من المحصول تشبیه المعقول بالمحسوس لایضاح المعقول یعنی ان الموجود
علی قسمین موجود خارجی وموجود ذهنی والموجود الخارجی علی قسمین قائم بذاته

۱؎ قوله ما ذکره بعض المحققین الخ وقال بعض الافاضل وانما قال ما ذکره ولم یقل ما قاله لان المحصول لیس من السید قدس سره
بل من غیره اورده علی سبیل النقل لانه قدس سره اخذ من کلام المصنف انتهی اقول فیه شغب کثیر من اراد الاستماع فلیرجع الی التقریر
المسمی بالمعقول فی بیان الحاصل والمحصول لمولانا خادم احمد اللکنوی عفا عنه خادمه الحافظ محمد شعیب ولایتی۔

کالجوهر قائم بغیرہ کالعرض والموجود الذهنی علی قسمین مستقل فی الفهم کالمعنی الاسمی و غیر مستقل فی الفهم کالمعنی الحرفی فالمعنی الاسمی مشابه بالجوهر والمعنی الحرفی مشابه بالعرض فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات کان معنی مستقلاً بالمفهومیة یصلح لان یحکم علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا یحتاج لفظ الابتداء فی الدلالة علی المعنی الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا المعنی هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنی کائناً فی نفس الکلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر والبصرة وجعل العقل له تعرف حالها کان المعنی غیر مستقل بالمفهومیة ولا یصلح لان یحکم علیه وبه وهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ویحتاج لفظ من فی الدلالة علیه الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنی کائناً فی غیره فان قیل لانسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات کان معنی مستقلاً بالمفهومیة لان الابتداء نسبة بین الفاعل والمبدء وکل نسبة تحتاج الی تصور الطرفین قلنا ان الحرف فی النسبة علی قسمین اجمالی وتفصیلی فالنسبة الکائنة بین الطرفین الاجمالیین غیر محتاجة الی ذکر الطرفین والنسبة الکائنة بین الطرفین التفصیلیین محتاجة الی ذکر الطرفین ومعنی الابتداء من قبیل الاول ومعنی من من قبیل الثانی وحاصل الکلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی ای الشروع عن شیء ولفظ من موضوع لمعنی جزئی ای الشروع عن شیء معین فان قیل ان الضمیر المجرور فی عبارة المصنف یحتمل ان یرجع الی الکلمة ویحتمل ان یرجع الی المعنی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم لما فیه من المخالفة بین التفصیل والاجمال قلنا لا یلزم المخالفة لان مرجع کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی الی امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة فان قیل لما کان الضمیر المجرور فی عبارته محتملاً للمعنیین فالظاهر ان الضمیر المجرور فی عبارة المفصل ایضاً محتمل المعنیین لان الکافیة منتخبة من المفصل قلنا عبارة المفصل ظاهرة فی المعنی الاخیر لعدم مسبوقیتها بما یدل علی اعتبار کینونة المعنی فی نفس الکلمة فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون جامعاً لافراده وحد الحرف لا یکون

قوله فان قیل ان الضمیر المجرور فی عبارة المصنف یحتمل ان یرجع الی الکلمة الخ الاولی ان یقال انه اذا کان الامر کذلک لزم اجماع الضمیرین المعنی فیلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال ای وهما لا یجتمعان منه عفی عنه

مانعا عن دخول الغیر فیہ لان الاسماء اللازمۃ الاضافۃ خارجۃ عن تعریف الاسم وداخلۃ
فی تعریف الحرف لانہا محتاجۃ فی الدلالۃ علی معانیہا الی ما اضیفت ہی الیہ قلنا ان
الاسماء اللازمۃ الاضافۃ لا تخرج عن تعریف الاسم ولا تدخل فی تعریف الحرف لان معانیہا
مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ لزمہا تعقل متعلقاتہا اجمالا وتبعا من غیر حاجۃ
الی ذکرہا فان قیل لما کانت معانیہا مفہومات کلیۃ فلم استعملوہا فی متعلقات مخصوصۃ
ولا یستعملونہا فی متعلقات عامۃ قلنا عادتہم جاریۃ باستعمالہا فی مفہوماتہا مضافۃ
الی متعلقات مخصوصۃ لانہا الغرض من وضعہا فلزم ذکرہا الفہم لہذہ المخصوصات
لافہم اصل المعنی فان قیل المراد بکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ لا یخلو اما ان یکون معنی
مطابقیا او تضمنیا او التزامیا او معنی مطلقا والکل باطل اما الاول فلانہ لو کان المراد
بالمعنی المعنی المطابقی یخرج الفعل عن تعریف الاسم بالقید الاول لان معناہ المطابقی لیس
کائنا فی نفسہ فاخراجہ بالقید الثانی تخریج المخرج وہو باطل واما الثانی فلانہ لو کان
المراد بالمعنی معناہ التضمنی یخرج من تعریف الاسم الاسماء البسیطۃ معنی کلفظ النقطۃ و
المصدر لانہ لیس لہما معنی تضمنی واما الثالث فلانہ لو کان المراد بالمعنی معناہ الالتزامی فالحد
فی التعریفات شنیع لانہ بعید عن الفہم واما الرابع فلانہ لو کان المراد بالمعنی مطلق المعنی
فورد علیہ ما ورد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید قلنا المراد بالمعنی
مطلق المعنی لکن المتحقق فی الفعل ان معناہ التضمنی کائن فی نفسہ وما قیل ان الوارد
علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود لہ الا فی ضمن المقید فنقول کلامنا فی الاداۃ
لا فی الوجود وارادۃ المطلق بدون المقید ممکن فان قیل المراد بمعناہ التضمنی لا یخلو اما ان نسبتہ
الی الزمان او الحدث فان کان المراد النسبۃ فہی لیست کائنۃ فی نفسہا وان کان الزمان فحینئذ یلزم
اقتران الزمان بالزمان وان کان الحدث یلزم الترجیح بلا مرجح قلنا المراد بمعناہ التضمنی الحدث ولا
یلزم الترجیح بلا مرجح لان معنی الفعل موصوف بالکینونۃ والاقتران النسبۃ لیست کائنۃ

سلہ واعلم ان قولہ ما جنس شامل للاقسام کلہا وبالقید الاول خرج الحرف وبالقید الثانی خرج الفعل ویقولنا بحسب الوضع الاول
خرج الافعال المنسلخۃ ودخل اسماء الافعال ۱۲ تحفہ حنادمیہ۔

فی نفسها او الزمان لیس مقترنا والحدث کائن فی نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة تتعین بالارادة فان قیل ان تعریف الاسم لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولاشك ان معانیها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران یعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدریة او الظرفیة او الصوتیة الی معنی الامر او الماضی فان قیل ان تعریف الاسم لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه الافعال المنسلخة لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولاشك ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا ان المضارع علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال الدال علی الزمانین المعینین من الازمنة الثلثة والدلالة علی الزمانین المعینین مستلزم للدلالة علی احداهما الواحد فی ضمن المتعدد فان قیل لما کان المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترک وهو باطل قلنا عموم المشترک باطل فی الدلالة لا فی الدلالة ولههنا فی الدلالة فان قیل ان مقصود النحوی بیان احوال الکلمة والکلام واما تعریفهما فلانه موقوف علیه لمقصود واما الاشتغال ببیان الخواص اشتغال بما لا یعنی لانه لیس مقصودا ولا موقوفا علیه للمقصود قلنا ان للاسم وجودین وجود ذهنی ووجود خارجی ومعرفة الاول حصل بالتعریف فلابد من معرفة الثانی ببیان الخواص لزیادة الایضاح لان زیادة ایضاح الشئ مفیدة لزیادة البصیرة فی الشئ فقال ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوین والاسناد الیه والاضافة لان خاصة الاسم اما لفظیة

---

۵۱ قوله من المصدریة کزید او الظرفیة کمالک وعلیک او الصوتیة کصه ومه ۱۲ تحفه خادمیه

۵۲ قوله لان خاصة الاسم الخ اقول لیس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التی ذکرها فی اول کل مرام ایراد الدلیل علی ماذکره فی المرام بل تنشیط لاذهان الطلاب الکرام ۱۲ تحفه خادمیه۔

واما معنویۃ فاللفظیۃ اما محل وردوھا اول الاسم او اخرہ فالاول للازم والثانی اما نفس الحرکۃ او تابع لھا فالاول الجر والثانی التنوین والمعنویۃ اما فی ضمن المرکب التام او غیر التام فالاول ھو الاسناد والثانی الاضافۃ فان قیل المصنف فی صدد الاختصار فالمناسب ان یقول وخواصہ دخول اللام قلنا اورد من تنبیھا علی ان ما اوردہ ھھنا ھو بعض الخواص لا کلھا فان قیل المذکور ھھنا خمسۃ فلم اورد جمع الکثرۃ قلنا المصنف اورد صیغۃ جمع الکثرۃ تنبیھا علی کثرۃ الخواص فی الواقع فان قیل ایراد المصنف ھذا البعض ترجیح بلا مرجح قلنا انما اوردہ لکونھا الخواص المحظۃ المکبرۃ فان قیل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان کثیرا من افراد الاسم یمتنع دخول اللام علیھا کاسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات والاعلام قلنا الخاصۃ قسمان شاملۃ وغیر شاملۃ فالشاملۃ ما تکون خاصۃ بالنسبۃ الی جمیع افراد الشیٔ کالکاتب بالقوۃ للانسان وغیر الشاملۃ ما تکون خاصۃ بالنسبۃ الی بعض افراد الشیٔ کالکاتب بالفعل للانسان فالمراد ھھنا مطلق الخاصۃ لا الشاملۃ فان قیل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام کما یوجد فی الاسم کذلک یوجد فی الفعل کلام الامر ولام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل کما ان اللام للتعریف کذلک المیم ایضا للتعریف کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام لیس من امبر امصیام فی امسفر وکذا حرف النداء ایضا للتعریف نحو یا رجل اذا قصد بہ معین فینبغی ان یقول ومن خواصہ دخول حرف التعریف لیشمل الجمیع قلنا انما لم یتعرض للمیم لعدم شھرتہ فی التعریف ولکونہ بدلا من اللام ولم یتعرض لحرف النداء لظھور اختصاصہ بالاسم لان المنادی لا یکون الا اسما فان قیل المقصد کما یحصل بقولہ دخول اللام کذلک یحصل بقولہ دخول حرف التعریف فلم اخترت اللام علی حرف التعریف قلنا فی ھذا المقام مذاھب ثلثۃ مذھب سیبویہ ومذھب الخلیل ومذھب المبرد فمذھب سیبویہ ان اداۃ التعریف ھی اللام وحدھا زیدت علیھا ھمزۃ الوصل للتعذر الابتداء

قولہ کما فی قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام الخ ھذا تمثیل فی جواب تحریری حین قال ما من امبر امصیام فی امسفر ۱۲ تحفہ خادمیہ

بالساکن ومذهب الخلیل انها ال کهل ومذهب البصریین انها الهمزة المفتوحة وحدها زیدت
علیها اللام للفرق بین همزة التعریف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصنف مذهب سیبویه
فلذلك اختار اللام علی حرف التعریف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعیین معنی مستقل
بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والحرف لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل
علیه تضمنا لا مطابقة **قوله والجر** وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر الجر
وحرف الجر مختص بالاسم لانه لاقتضاء معنی الفعل الی الاسم فکذا اثره مختص بالاسم فلا
یلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان قیل ان الدلیل لا یطابق المدعی لان المدعی ان
مطلق الجر من خواص الاسم والدلیل دال علی ان الجر الذی هو اثر الحرف مختص بالاسم
فبقی الجر الذی لیس اثر حرف الجر کالجر فی المضاف الیه بالاضافة اللفظیة قلنا الحرف
الجار من ان یکون لفظا او تقدیرا فالمضاف الیه بالاضافة اللفظیة وان لم یکن مجرورا بحرف
الجر اللفظ لکنه مجرور بحرف الجر التقدیری وان سلم فالاضافة اللفظیة فرع المعنویة والفرع
لا یخالف الاصل **قوله والتنوین** لاختصاص معنی التنوین الذی هو الاربع بالاسم سوی تنوین
الترنم **قوله والاسناد الیه** فان قیل ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف علی
مدخول الدخول لا علی نفسه والا یلزم الفصل بین المعطوف والمعطوف علیه فیکون للغیر
ومن خواصه دخول الاسناد وهذا اللغو فاسد لان الدخول ما ذکر الشیء فی اول الشیء
او الحوقه فی آخره والاسناد نسبة بین المسند والمسند الیه لیس قابلا للذکر فی الاول ولا للحوق
فی الآخر قلنا ان قوله والاسناد بالرفع عطف علی نفس الدخول لا علی مدخوله والفصل بین
المعطوف والمعطوف علیه مغتفر بالاجنبی والمضاف الیه لیس اجنبیا عن المضاف بل من تمامه فان
قیل الاسناد نسبة بین المسند والمسند الیه فلما کان الاسناد من خواص الاسم فینبغی ان یکون

---

۵ قوله لاختصاص معانی آه ولا یرد یجب الانقطاع عما بعده والفصل یوجب الاتصال بالفاعل فیتنافیان وفیه نظر لان
الصفات تقتضی الفاعل الیه ومع ذلک یدخل التنوین علیه واجیب بان اقتضاءها الفاعل فرعی فلا یعتد به کذا فی غایة التحقیق و
التنوین بهذا فیروی علی المشهور یجمعه قول الشاعر ۵ تنوین پنج قسم شد اے یار من بگیر ۵ اول تمکن ست دعوض دوم تنش بگیر دیگر تقابل
است وترنم برادرم این پنج یاد کن کہ شوی شاہ بے نظیر اعلم انه لو قال للاستذاء للعلم تنوینات الخمس بالاسم سوی الخ لکان اولی والاخصر

المسند والمسند اليه ايضٌ من خواص الاسم وليس كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمسند اليه كون الشئ مسندا اليه وانما كان كون الشئ مسندا اليه من خواص الاسم
لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا
والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسندًا فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضٌ من خواص الاسم
وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف فان قيل المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف كون الشئ مضافا فان قيل لانسلم ان كون الشئ مضافا من خواص الاسم
لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل
كما في قوله مررت بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم بتقدير حرف الجر كما ذكره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالى يوم ينفع الصادقين الخ بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين الخ واما كون الشئ مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعني التخفيف والتخصيص والتعريف
وكون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه والجر من خواص الاسم فكذا
المضاف اليه من خواص الاسم **قوله** وهو معرب ومبني لانه[1] اما مركب مع غيره او لا والثاني مبني كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه للمبني الاصل او لا الاول مبني والثاني معرب تقدم المعرب على المبني لان الاصل
في الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لمعانيها وفي الضمير هذا المعنى موجود في المعرب

[1] **قوله** لانه اما مركب مع غيره او لا الخ اول وبدا بذكر ما من اجله ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل اي ويدفع ما يتوهم من انه يخرج
منه ما يكون مركبا مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل اي لم يكن مركبا مع عامله نحو غلام زيد وان امكن الجواب عنه بان المراد من
التركيب مع غير تركيب يتحقق معه عامله ولو قال اما ان يختلف آخره اي الاسم الاول فالاول معرب والثاني مبني لكان اسلم
واخصر والايراد نحو زيد في جاءني زيد حدث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السكون ١٢ منه خادميه۔

لا فی المبنی قوله فالمعرب المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل فان قیل ان تقسیم
الاسم الی المعرب والمبنی لا یصح لان قسم الشئ اخص منه والمعرب والمبنی اعم منه
قلنا اللام فی المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه ضرب فی
ضرب زید لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل عینه قلنا المراد بالمرکب الاسم
المرکب وضرب فی ضرب زید فعل مرکب فان قیل ان تعریف المعرب بالمرکب لا یصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الکلمة والمعتبر فی مفهوم الکلمة الافراد وبین الافراد
والترکیب منافاة قلنا المرکب معنیین مرکب بمعنی مضموم مع الغیر ومرکب بمعنی مجموع
المضمومین فالمراد بالمرکب ههنا هو المرکب بالمعنی الاول والمنافی للمعرب هو المرکب بالمعنی
الثانی فان قیل لما کان المرکب مشترکا بین المعنیین لزم اخذ المشترک فی التعریف وهو
غیر جائز قلنا اخذ المشترک فی التعریف شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة
وهی ان المرکب اذا عُدِّی بعلی یراد به المعنی الاول واذا عُدی بمن یراد به المعنی الثانی
وههنا عُدِّی بعلی فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
المبتدأ والخبر لان المتبادر من الترکیب ترکیب مع العامل وهما لم یترکبا مع العامل لان
عاملهما معنوی وترکیب اللفظی بالمعنوی محال قلنا المراد بالترکیب الترکیب مع غیر سواء
کان مع العامل او غیره وهما مرکبان مع غیر العامل لان کلا واحد منهما مرکب مع صاحبه فان
قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غلام فی غلام زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل مع انه مبنی قلنا المراد بالترکیب ما یتحقق معه عامل
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه زید فی یا زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم
المناسبة فان قیل فعلی هذا یلزم اخذ المجاز فی التعریف وهو شنیع قلنا اخذ المجاز فی التعریف
شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة وهی ان المعرب مقابل للمبنی والمبنی یقید بقید المناسبة

لا قال فالمعرب ای الاسم المعرب المرکب ای الذی رکب مع غیره ترکیبا یحتاج معه العامل الی المرکب حتی شامل المعرب والمبنی فالذی لم یحتج اصلا کالحروف والجمل خرج باسم الحدود رحمه

وتقید احد المتقابلین بقید یوجب تقید المقابل الآخر بذلک القید ضد المناسبة عدم المناسبة
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه غیر المنصرف لانه مشابه
للفعل فی وجوه الفرعیتین قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فی منع الاعراب فان قیل
ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبنی الاصل عنی
المضارع قلنا المراد بمبنی الاصل ما یکون اصلا فی البناء لا ما یکون اصله البناء والمضارع
مبنی الاصل بالمعنی الثانی لا بالمعنی الاول فان قیل لما کان المراد بمبنی الاصل مبنی الاصل
بالمعنی الاول فلا یحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا اضافة المبنی الی الاصل
بیانیة فان قیل لم عدل المصنف عن تعریف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعریفهم دوری لان معرفة اختلاف الاخر موقوف علی
معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الاخر لزم الدور ولکن هذا الجواب ضعیف لان تعریفهم
تعریف بالاثر وهو قسم من تعریف جائز عند القوم فالحق ان یقال انه انما عدل عنه لان المقصد من
تعریف المعرب کونه وسیلة الی الحکم وتعریفهم لا یکون وسیلة الیه لانه یستلزم تقدم الشیء علی
نفسه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زیدٌ معرًی مختلف اخره باختلاف العوامل لانه ما اختلف
اخره باختلاف العوامل فالصغری عین النتیجة والصغری مقدمة والنتیجة مؤخرة فیلزم تقدم الشیء
علی نفسه بخلاف تعریف المصنف لانه یکون وسیلة الیه لانک اذا قلت ان زیدا فی قام زید معرًی لکون
لم یشبه مبنی الاصل لانه ما اختلف اخره باختلاف العوامل وکلما اختلف اخره باختلاف العوامل فهو
معرًی فهو کلی یشبه مبنی الاصل فالصغری غیر النتیجة فلا یلزم تقدم الشیء علی نفسه قوله وتحکمه

ل قوله وحکما ای الاثر المترتب علیه من جملة آثار ان یختلف آخره فی اما وصفة حقیقة او حکما باختلاف العوامل فی الاصل بتقدیر الاشتغال
اللفظی الحقیقی من جهة الذات نحو جاءنی الیوم زید ورایت ابالیوم زیدا ومررت بابیک مثال اللفظی الحقیقی من جهة الصفة نحو جاءنی زید راکب ورایت زیدا راکبا ومررت بزید راکب مثال
اللفظی الحکمی من جهة الذات نحو رایت مسلمین ومررت بمسلمین ومثال اللفظی الحکمی من جهة الصفة نحو رایت احدا ومررت باحد ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الذات
نحو جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم ومثال التقدیری الحقیقی من جهة الصفة نحو رأی فتی ومررت بفتی ومثال التقدیری الحکمی من
جهة الذات نحو رایت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ومثال التقدیری الحکمی من جهة الصفة نحو رایت جبلی ومررت بجبلی انما قال ان یختلف آخره لانه لو
کان الاختلاف فی الوسط او فی غیر الآخر لم یکن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء فی امرء وابنم والنون فی اینم اعلم ان الراء والنون فی هذین الاسمین
یتبعان حرکة الآخر تقول جاءنی امرؤ ابنم ورایت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم انما جعل الاعراب فی آخر المعرب لان الاعراب کالوصف و
هو یذکر بعد الفراغ عن الموصوف فلذلک یذکر الاعراب بعد المعرب انما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل فانه لیس
من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من فی من ابتک من الرجل ومن زیدٌ التحفه وسط۔

ای حکم المعرب الناشی عن العامل الثابت فی المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا ای یختلف اخر حرفہ باختلاف العوامل ذاتا او صفۃ حقیقۃ او حکما لفظا او تقدیرا فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب للاستغراق فیکون المعنی ان کل حکم من احکام المعرب ان یختلف اخرہ باختلاف العوامل ولیس الامر کذلک لان للمعرب احکاما کثیرۃ سوی اختلاف اخرہ قلنا اضافۃ الحکم الی المعرب للعہد والمعہود بعض احکام ای من جملۃ احکام المعرب فان قیل ان اضافۃ الحکم الی المعرب لا یصح لان الحکم عبارۃ عن اسناد احد الامرین الی الاخر ایجابا او سلبا وھو انما یتصور فی المرکب والمعرب من اقسام المفرد قلنا المراد بالحکم الحکم بالمعنی اللغوی وھو الاثر المترتب علی الشیء فان قیل ان حکم المعرب منقوض بحرکۃ نحو غلامی لانہ اختلاف فی اخر المعرب ولیس بحکم قلنا المراد بالحکم ما ھو حکم المعرب من حیث انہ اخر المعرب وھذا الاختلاف لیس من حیث انہ اخر بل من حیث انہ ما قبل یاء المتکلم فان قیل ان اختلاف الاخر انما یستقیم فی المعرب الذی ھو معرب بالحرف لانہ ما ھو معرب بالحرکۃ قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان یکون ذاتا او صفۃ فالمعرب بالحرکۃ وان لم یختلف ذاتا لکنہ اختلف صفۃ والاختلاف الذاتی ان یتبدل حرف بحرف والصفتی ان یتبدل حرکۃ بحرکۃ فان قیل ان الاختلاف الذاتی منقوض لکل واحد من التثنیۃ والجمع المذکر السالم فی حالتی النصب والجر لانھما معربان بالحرف مع انہ لم یختلف اخرھما من حیث الذات قلنا اختلاف الذاتی اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما ففیھما وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃ لکنہ وجد حکما لان الیاء بعد دخول الناصب علامۃ النصب حکما کما انھا بعد دخول الجار علامۃ الجر حقیقۃ فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بما ھو معرب بالحرکۃ کزید فی جاءنی زیدٌ ورأیت زیدا ومررت بزیدٍ لان اخرہ اعنی النون الساکن المسمی بالتنوین لم یختلف باختلاف العوامل قلنا ان اخرہ الدال لا التنوین بل ھو کلمۃ برأسھا فان قیل ان الاختلاف الصفتی منقوض بغیر المنصرف فی حالۃ النصب والجر لانہ معرب بالحرکۃ ولم یختلف اخرہ من حیث الصفۃ قلنا

ص۱ قولہ من حیث انہ اخر المعرب اقول لو کان ھذا قید مرادا لکان قولہ لم یختلف باختلاف العوامل تذکارا مرسانی فائدۃ ۱۲ منہ

ص۲ قولہ لانہا ھو معرب بالحرکۃ لان الحرکۃ لیست باخر المعرب کما ھو الظاھر ۱۲ منہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

ان الاختلاف اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وھھنا وان لم یوجد الاختلاف حقیقۃ
لکنہ وجد حکما لان الفتحۃ بعد دخول الجر علامۃ الجر حکما کما ان بعد دخول الناصب علامۃ النصب
حقیقۃ فان قیل ان العوامل جمع فینبغی ان لا یختلف اخرہ بدخول العامل او العامل فی
قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان[1] الجمعیۃ باللام فان قیل ان حکم
المعرب منقوض بمن فی جاءنی رجل منو ورایت رجلا منا ومررت برجل منی لان
اخرہ اختلف باختلاف العوامل مع انہ لیس بحکم المعرب قلنا المراد باختلاف
الاختلاف لحاصل بدخول العامل علیہ بالذات وھھنا العامل دخل علی المستفہم عنہ
لا علی الاستفہام فان قیل ان زیدا فی مثل ان زیدا منطلق وانی ضربت زیدا والی ضارب
زیدا دخل علیہ العوامل المختلفۃ بالاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ مع ان اخرہ لم یختلف
باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافہا فی العمل لا فی الاسمیۃ والفعلیۃ
والحرفیۃ فان قیل ان حکم الشیٔ خاصۃ لہ واختلاف الاخرین خاصۃ المعرب بعض
الاسماء المعدودۃ المرکبۃ مع العامل ببناء حکمہا حکم الاعراب لاختلاف الاخر قلنا ھذا
حکم اخر من احکام المعرب واختلاف الاخر حکم اخر من احکام المعرب فلو لم یدخل احد الحکمین فی
الاخر لا فسد فیہ لان للمعرب احکاما کثیرۃ سوی اختلاف الاخر فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا
لا یخلو اما علی التمیز او علی المصدریۃ لا یصح کل واحد منہما اما الاول فلان التمیز عن النسبۃ اما
فاعل ومفعول فی فاعل قولہ یختلف اخرہ لفظا اخرہ لفظا ولا تقدیرا واما الثانی فلان الشرط
فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیہ من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی یختلف
مشتمل علی الاختلاف لا علی لفظا ولا تقدیرا قلنا انہ منصوب علی التمیز ولا شک
انہ فاعل بعد رد العبارۃ الی الاصل فیکون تقدیرہ وحکمہ ان یختلف لفظ اخرہ او تقدیر
اخرہ او نقول انہ منصوب علی المصدریۃ بتقدیر المضاف فتقدیرہ ان یختلف

---

[1] قولہ لبطلان الجمعیۃ باللام یعنی ان اللام للجنس لا للاستغراق کما فہم المعترض ۱۲ تحفہ خادمیہ

[2] قولہ جاءنی رجل منو آہ اقول الاول حکایۃ عن الرفع والثانی حکایۃ عن النصب والثالث حکایۃ عن الجر وان شئت
التفصیل فارجع الی الفیۃ ابن مالک وشروحہ ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

آخره اختلاف لفظا او تقدیرا قوله الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعانی المعتورة
فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه
العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة
والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والباء في به
للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب العامل والمعنى المقتضى من الاسباب
البعيدة فان قيل المقصد من التعريف الجمعية والمنعية وهما حاصلتان بالعبارة السابقة
فلا حاجة الى قوله ليدل على المعانی المعتورة قيل هذا ليس جزءا من التعريف بل هو توطئة في
امالی الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هو جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل كانه
سال ما الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعانی المعتورة عليها فاللام في قوله ليدل متعلق
بالوضع المفهوم من نحوي الكلام لكنه ليس من ضيا الشارح لانه بعيد عن الفحوى فالاولى ان يقال انه جزء

قوله الاعراب ما ای حرکة او حرف من حروف المبانی فانه ضع ما قال لانتفاء العلام فيما سيجئ من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه
آخره ای آخر الاسم مطلقا او المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فانه ضع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور
لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفته يتوقف على
نفسه وهو دور والجواب الذي اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل
فان المذكور في تعريف المعرب يشملهما والعامل الذي فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف
المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح لاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يحقق معه عامله والظاهر ان الضمير في عامله
راجع الى الاسم وقد عرفت هذا التقرير على الاستاذ ای مولانا عبد الحي رئيس الاذكياء فافهم وان القيد خارج عن المحدود والمحدود
داخل في الحد فالتعبير فيه بقيد العامل مطلقا فاسد فتدبر حق التامل ولا يرد على ما نحن فيه ان على هذا التقدير ای على تقدير ارجاع الضمير
الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والحد وليخرج نحو حركة غلامي وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج
بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة الملا في شرحه ينادي على ان قوله ليدل لا دخل له في الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد لخروجه بقيد الاختلاف عند بعضهم سواء كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة او انتقل من
السكون الى الحركة والتحقق في نحو غلامي الثاني ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
اختلف آخره يخرج ما سوى المعرب واما آخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه
التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم ولكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال وكتبه خادم
المولى الاعظم شعيب ولا يتي من تلامذة مولانا عبد الحي رحمهما الله تعالى۔

من التعریف ولا نسلم ان القیود المأخوذة فی التعریف للجمعیة والمنعیة بل ربما تذکر القیود
فی التعریف لفائدة اخری غیر الجمعیة والمنعیة کما فی قول صاحب الزنجانی التصریف فی اللغة
التغییر وفی الاصطلاح تحویل الاصل الواحد الی امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل
الا بها وهذا المعنی مراد بقوله فی شرح امالی الکافیة لیس هذا من تمام الحد لانه لیس
جزءا من التعریف ومتعلق بالوضع المفهوم من نحوی الکلام بل هو متعلق بقوله اختلف
فان قیل ان المعتورة علی صیغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الی تعدیته
بعلی قلنا ان تعدیته بعلی لتضمنه معنی الورود والاستیلاء فان قیل ان تعدد
الاعراب لغو لجواز ان یکون الاعراب الواحد دالا علی المعانی المتعددة قلنا ان المعانی العارضة
علی المعرب متعاقبة غیر مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فینبغی ان یکون علاماتها ایضا
کذلک فان قیل ان للاسم احالة ثلثة فلم تعین آخره للاعراب قلنا ان الاسم دال علی
نفس المسمی والاعراب دال علی صفة المسمی والصفة متأخرة عن الموصوف فینبغی ان یکون
الدال علیها متأخرا عن الدال علیه ثم اعلم ان المعرب ما اخذ فی آخره الاعراب وهو الابهام
او من عربت المعدة وهو الفساد فان قیل ان تسمیة المعرب بالمعرب یصح علی المعنی الاول
لا علی المعنی الثانی لان المعرب موضح للمعانی المقتضیة لا انه مفسد لها قلنا لو کان المعرب علی
المعنی الثانی فالهمزة فیه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شک انه حری بالفساد الالتباس بعض المعانی
ببعضها قوله اذا ثانیه فرفع ونصب وجر لانها ما دال علی العمدة او علی الفضلة فالاول رفع والثانی

قوله لتضمنه اه ہوان یلاحظ فی فعل او صفة معنی فعل او صفة آخر بقرینة ذکر متعلق الملاحظة بعده بحیث یکون ذلک المعنی
والثانی قیدا علی الاغلب فیکون المعنی المعتورة ایاه واردة علیه او مستولیة علیه کما قال جمال الناظرین بزیادة لیستولیه لانه خلاف
قال فی الفواید اے انواع اعراب الاسم رفع سمی الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلی عند التلفظ بها والرفع مرتبة بین اخویه لکونه عمدا
لما هو عمدة الکلام وهو الفاعل ونصب سمی النصب لانتصاب الشفتین علیه عند التلفظ به او لانه ینصب الفضلة ای یظهرها فی الکلام
من غیر ان یحتاج الیه الکلام وجر سمی الجر جرا لان عامله یجر الفعل الی الاسم او لان الشفة السفلی تجر الی الاسفل عند التلفظ به وانما اخر
فی الثلثة لان وضع للدلالة علی المعانی وهی ثلثة فکذا الاعراب الدال علیها انواع ثلثة لیکون الدال علی حسب المدلول وانما ذکر الالف والواو
والیاء مع ان الاعراب کما یکون بالحرکات کذلک یکون بالحروف لان الرفع والنصب والجر یقع علی الحرکات والحروف جمیعا اه منه

اما دال علی الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب الثانی جر فان قیل
انحصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
الی اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قیل لم عبر عن الحرکات الاعرابیة بالرفع والنصب
والجر لا بالضمة والفتحة والکسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحروف والحرکات
الاعرابیة ولا یطلق علی الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة
فی الحرکات البنائیة غالبا وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة قوله فالرفع علم الفاعلیة
فان قیل لانسلم ان الرفع علم الفاعلیة لانه کما یوجد فی الفاعل کذلک یوجد فی غیره
کالمبتدا والخبر وغیرهما قلنا الفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی
ظاهر والحکمی ما وجد فیه خصلة الفاعل من کون الشیء مسندا الیه وکون الشیء جزءا ثانیا
من الجملة والنصب علم المفعولیة ای علامة کون الشیء مفعولا فان قیل لانسلم ان
النصب علامة کون الشیء مفعولا لان النصب کما یوجد فی المفعول کذلک یوجد فی غیر المفعول
کالحال والتمیز والمستثنی قلنا المفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی ظاهر والحکمی
ما وجد فیه خصلة المفعول وهو ما یتعلق به الفعل بعد تمام الفاعل والجر علم الاضافة ای علامة
کون الشیء مضافا الیه فان قیل لم الحقت الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لا بالاضافة قلنا
الاضافة مصدر بنفسها فلا یحتاج الی الحاق الیاء للمصدریة بالفاعل والمفعول لانهما لیسا مصدرین
بنفسهما فیحتاجان الی الحاق الیاء المصدریة فان قیل لم حصل الرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة
والجر علم الاضافة ولم یعکس قلنا الرفع ثقیل والفاعل قلیل فاعطی الثقیل للقلیل رعایة للتعادل
والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة فاعطی الخفیف للکثیر رعایة للتعادل ولما لم یبق للمضاف الیه علامة
غیر الجر فجعل الجر علامة العامل ما به یتقوم المعنی المقتضی للاعراب فان قیل المعنی المقتضی

قوله وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة وما الضم والفتح والکسر مجردة عن انها مخصوصة بالحرکات البنائیة ولا یطلق علی الحرکات الاعرابیة
اصلا منه قال العامل الخ اقول هذا تعریف لعامل الاسم وما تعریف مطلق العامل فما اوجب اثبت کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص
وفیه ان المطلق الوجه المخصوص غیر مخرج لزید غلامی وان اردید وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد
الاعراب وان اردید وجه مخصوص من المقتضی یابی ذکر آخر الکلمة ویخرج عامل الفعل واجیب بارادة وجه مخصوص مما اقتضی المقتضی او
الشبه التام لاغیر کذا قال القاضی شهاب الدین وانما آخر عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب له منه

قائم بالمعرب لانا العامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال الملخص قلنا القوم بعنى الحصول لا شك
ان المعنى المقتضى جاء حصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية فزيد في جعل
الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع او المضاف فالاول منقوض
بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني
منقوض بغلام في غلامي لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب
قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد
المعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى
لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء
بالمشتق قيام المبدأ لذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا
ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع المتكسر
فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من
وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع الثاني انه منصرف والمنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى جمع المكسر لغير المنصرف وهذا
القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب
بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة فالاحوال الثلثة فاعطي الاصل للاصل غاية التناسب فان قيل

---

۵۱ قال فالمفرد والمثنى والجمع المكسر آه ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة التي للمنصرف
وبين موصوفها التي مجموع المفرد والجمع بالغير التي المكسر للاتباع بهم التغليب ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لكنها ليست مفردة معنى قال ابن الحاجب فصل بهذا
ينبغي ان يعرب بحروف لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا معنى كما فهم من قول الشارح ومنبهة فالصواب
في الجواب ان نية المراد بالمعنى الاول لكن بالنسبة الى الاسماء الستة بقرينة الذكر فيما بعد مثل هذا قال بالاستاذ العلامة في بحث المذكر والمؤنث في قول
المصنف العلام فاذا اسند اليه الفعل فيها التاء آه تحفه ۵۳ قوله فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر آه اقول عبارة المصنف خالية
من المناقشة لان الجمع المكسر علم لقسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورد واللهم الا ان يقال ان التاء تشبه باعتبار اصل التركيب
فافهم ۱۲ تحفه ۵۴ قوله والاعراب بالحركة اصل آه تحفه الحركات وكل الحروف والها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى
المركب ۱۲ تحفه ۵۵ قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول
المقصود بها امتياز بعضها عن بعض ۱۲ تحفه خادميه۔

ان نصب قوله رفعًا اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل
اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما
الثاني فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء
ومعنى يعرب مشتمل على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول
على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب
الظرفية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة
مرفوعًا اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع لجمع المذكر السالم والنصب فيهما
للجر فكذا في جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر
معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجملات والخاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع كالفه
التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنتهي بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في جواز التقدير
فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك يذود
مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف الجر عن الاخوات بكسر الكاف
الجر قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لو قدم المناقض على الاجوف

سلہ قولہ قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهما الحق بآخره تاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا احترازا عما ذكره
المص مذهب البصريين وجوزا لكوفيون نصب بالفتحة وهشام في الفعل فقط واتفقوا على المنصرف ترك احدى الحركتين فيهما لانه كثر خلافا للفاصل
جمع المؤنث حيث ترك فيما احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في جمع اسم
مسلمات اذا ضربات هذه مسلمات اذا ضربات وكذلك المرأة لو سميت بهما الصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت في النصب والجر اشبهت عندهم
الياء والتي في المسلمين والياء التي في جلبين وصارت التنوين بمنزلة النون الا ترى الى ان عرفات منصرفة في كتاب الله وهي معرفة الدليل على
ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها وديك ايضا على معرفتها لانك لو دخل فيها الالف واللام انتهى وذكر في بعض شروح الالفية اذا عرب كالعرفات
ما لا ينصرف اعرابه على الاصل ليعلم بنصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فتامل فيه ۱۲ سلہ قوله لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وكل
الفرع على الاصل واجبا ان امكن ممكنا فلا يرد انه لم يجر على هذه القاعدة اصلا في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في الحروف
عنه ۱۲ سلہ قال والفتحة والفتحة اعم من ان يكون حقيقة وحكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر الشارح في بعض كتبه
مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر ۱۲ سلہ قوله قرب المرأة اه من ابي زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة الا تخدا عنه

واللفيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللفيف لقلة العزة للتكاثر فان قيل المخالف
ذو عن الاخوان باضافته الى الظاهر دون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشيء
باسم الجنس الى الضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا
المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها
كاعراب سائر التثنيات والجموع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المتن فلم لم يذكرهما قلنا
انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا
قلنا لو اكتفي بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع
من الاعراب وليس كذلك فان قيل اخواتاه بالواو والياء مشتملا للغو والاستحالة الالفية
بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف الياء قلنا المراد بالاب واخواته الاسماء
الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والخ اذ ما يحكم على شيء معين يراد به الحكم على نوعه
كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو
الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات
واعراب التثنيات والجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة
والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم حصرتم الستة قلنا
لما كان لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال سماعا على حدة فان
قيل الى خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون آخره

لتوهم على اللغو

سلہ قولہ ولو كانت مصغرة آه لان المصغر منها يحرك عينه ولامه وجوبا بالياء وزن فعيل وحرف العلة المحول اعرابا يجب سكونه
ليشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء المتكلم فيها اربعة مذاهب الاول
انها معربة بالحركات تقديرا والثاني انها مبنية للاضافة الى المبني والثالث انها ليست معربة ولا مبنية والرابع انها معربة بالرفع
وبالنصب تقديرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء المتكلم المعربة بالحركات لفظا كما قال سلمنا ونزيد
اقول ان الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيد الحركات بكونها لفظا فافهم ۱۲ منه غاوميه۔

حرفا صالحا للاعراب وانما معنى فلان معانيها مبنية من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان
قيل كما ان في آخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك في آخرها ودم فينبغي ان يعرب هذا النوع
من الاعراب ولم يكن لك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب في
الاسماء الا في غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل
ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده
وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون
صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر
كلتا مع انه في حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال
الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء
مقيدا بقيد الاضافة الى مضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل
ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون غير كلي
فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان كلا اعتبر
باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي
الاعراب بالحرف فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة
لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطي الاصل الاصل رعاية
للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل
والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطي خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية
للتناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاءني كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه
مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

قوله انه فرع كلا آه يتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم في
اعراب الحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتكلف فتامل ولم يكتف بذكر اثنان مع انه اصل الاثنتان للكثرة وهي ان حكم التذكير والتانيث
في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء
كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انا نمنع صحة الاولى ولا يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الامام الصفي بن نصير الحق

جمع المذکر السالم الواو وعشرون واخواتها بالواو والیاء فان قیل ان ذکر الواو وعشرون
واخواتها بعد ذکر جمع المذکر السالم مستدرک لانه لیس المراد به لفظه بل افراده وهی من افراده
قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان صورتها صورة الجمع ولیس لها مفرد من
لفظها فان قیل هذا الجواب لا یستقیم فی الوو لا یستقیم فی عشرون واخواتها لانه یجوز
ان یکون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس علی هذا قلنا لو کان عشرون
جمع عشرة یصح اطلاق عشرون علی ثلثین لانه ثلثة مقادیر العشرة ولو کان ثلثون
جمع ثلثة یصح اطلاق ثلثین علی تسعة لانه ثلثة مقادیر الثلثة وهذا اللازم باطل
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل علی کیفیات محصورة ولا حصر فی
الجمع فان قیل الاصل فی الاعراب الحرکة فلو اعرب التثنیة والجمع علی الحرف قلنا
التثنیة والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحرکة فاعطی الاصل الاصل والفرع الفرع
رعایة للتناسب فان قیل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ایضا فینبغی ان یعرب بالحرف
قلنا نعم لکن لیس فی اخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحرکة للضرورة فان قیل ان
ان اعراب التثنیة والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنیة بالالف والقیاس یقتضی
الواو ونصبها بالیاء والقیاس یقتضی الالف قلنا لما کان حروف الاعراب ثلثة والاعراب
واحد من التثنیة والجمع احوال ثلثة فلو اعطی لکل التثنیة بقی الجمع بلا اعراب ولو اعطی للجمع
بقی التثنیة بلا اعراب لو اشترکا لزم الالتباس بینهما فوزعت بان یعطی الالف للتثنیة حالة
الرفع لانه ضمیر الفاعل فی تثنیة الافعال ویعطی الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمیر الفاعل فی جمع الافعال

فصح
تصح

ل قال جمع المذکر السالم ای الاصطلاحی وهو الحق باخره واو او یاء ونون سواء کان مفرده مذکرا او مؤنثا کسنین وقد یرد فی الباب
کعین ای یعرب بالحرکات ویلزمه الیاء الخ انما سمی بالتثنیة وجمع المذکر السالم فیه مذهبان فقال بعضهم انه معرب کما ذکرنا فانه حینئذ یعرب بالحروف
فان اقیسه واجوده ان اقول هذا رجلان ومررت برجلین وهذه رجلون کما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمین وهذه الواو والیاء بمنزلة
الیاء والالف ومثل قولک قول العرب هذه قنسرون وهذا فلسطون ومن النحویین من یقول هذا رجلان کما تری یجعله بمنزلة عثمان وقال
الخلیل من بنی مسلمین کما تری جعله بمنزلة سنین کما تری فان قلت ما قلت هذا رجلین مع الیاء کما ترکتها فی مسلمین فانهم انما سمعوهم کذلک
لان فیه لالتباسه بشیئ من الاسماء فی کلامهم ومسلمین یمرون کما کانت صارفا سنینا انتهی کلامه ۱۲ منه خادمه۔

والياء مشتركة بينهما في حالة الجر فان قيل لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا
الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسور فان قيل
لم يحمل على الرفع قلنا بين النصب والجر مناسبة لكون كل منهما دالا على الفضلة بخلاف الرفع
لانه دال على العمدة التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا فان قيل الاعراب في الملحق
والاسم الحامل للحرف متعذر وليس بمعذ قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وهي ليست بمعربة
فان قيل الضمير في تعذكه يحتمل ان يعود الى الاعراب او الى الاسم فعلى الاول بقي الموصول
بلا عائد وعلى الثاني يلزم فساد المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه راجع الى الاعراب والعائد محذوف
اعني فيه فان قيل التعذر لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا
وغلامي لا يمكن الوصول اليه اصلا قلنا المراد بالمتعذر ههنا الممتنع فان قيل لما امتنع
الاعراب فيهما فلو جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا الممتنع فيهما ظهور الاعراب
في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعصا كل اسم كان في آخره الف
مقصورة بائية او محذوفة لالتقاء الساكنين وانما قدر الاعراب فيه لان الالف الساكن
وضعا لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامي كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه لانه
لما اشتغل آخره بالحركة لاقتضاء الياء امتنع عليه خوا حركة اخرى سواء كانت مخالفة او موافقة
او استقل كما في رفعا وجرا والمراد به كل اسم كان في آخره ياء قبلها كسرة وانما قدر الاعراب فيهما لثقل
الرفع والجر في حالة النطق الضمة والكسرة تثقلان على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو
مسلمي رفعا والمراد كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه في حالة الرفع

ل التقدير فيما تقدر كعصا والمراد بكل اسم في آخره الف سواء كان ثابتا كعصا او ساقطا كعصا واختار بالمثال هذا دون ذلك
لخفاء الامر في هذا دون ذلك وغلامي والمراد بكل اسم سوى جمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم اقول فيه ثلثة مذاهب الاول انه معرب بالاعراب
التقديري في الاحوال كلها والثاني ان اعرابه حالة الرفع والنصب تقديري وحالة الجر لفظي والثالث انه مبني والمختار هند المصنف الاول
ولهذا قال مطلقا اي اعرابه تقديري في الاحوال الثلث ۱۲ ل قوله الممتنع فيهما الخ لقائل ان يقول معنى التقدير الفرض وفرض المحال
جائز فمن اين يمتنع فرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب التقديري والمحلي بالحاء في التقديري يمتنع آخر الكلمة من الاعراب
والمحلي يمتنع جميع الكلمة منه كذا قال مولانا عصام اقول بهذا الفرق اصطلاحي لان امتناع الاعراب في الاول لقصور المقتضي الثاني
فانهم قالوا نصب في الجر ان لم يحل انما لم يحل مبنيين لعدم المناسبة المؤثرة في البناء ومبني البناء على هذا دون ذلك ۱۲ تحفه خادميه

لا النصب والجر لان فی حالة الرفع قلب الواو یاء والقلب یخرج الشیء عن حقیقته وفی حالة النصب والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل کثیرا ما قد الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم فلم یجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر واللفظ فی ماعداه فان قیل الاعراب اللفظ اصل بالنسبة الی التقدیری فلم قدم التقدیری علی اللفظ قلنا مواضع التقدیر قلیلة ومواضع اللفظ کثیرة والقلیل بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر مطابقة للوضع بالطبع غیر المنصرف ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فان قیل ان ضربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف قلنا کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل فان قیل ان حضرما وجد فیه علتان العلمیة والتانیث مع انه مبنی قلنا المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبنی فان قیل ان جُحلی ومصابیح اذا سمیا اعلمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین فی العلمیة لا تؤثر مع الفی التانیث وصیغة منتهی الجموع فان قیل ان نوحا مما وجد فیه علتان مؤثرتان فی الجمعة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشروط الجمعة تحرم الاوسط والزیادة علی الثلثة ولیس فی نوح واحد منهما فان قیل قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام والعلل من قبیل الاعراض قلنا المراد ببقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی عدل ووصف وتانیث ومعرفة وعجمة وترکیب ثم ترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب فان قیل الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم عرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما او واحدة منها تقوم مقامهما بان یؤثر تاثیرهما تحرز ما جمع وقوله فیه علتان آه فصل اه منه قوله وهی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری او لهما مراقع الصرف تسع کل اجمعت وثنتان منها فی الصرف تصریف + او انما عدل الامر عن هذا البیت لانه لا یشتمل واحدة منها وان امکن الجواب بان الطیبین اعم من ان تکون حقیقیین او حکمیین اه منه خادمیه لحافظ محمد شعیب۔

وهو باطل قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما
اشار اليه الشارح بقوله اى العلل المستجموع مالخ فان قيل ان كلمة ثم يفيد
التراخي فعلم منه ان علية المجموع التركيبية عقيبة من علية الخمسة وليس كذلك قلنا
العدول في هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي فان قيل
ان زائدة لا يخلو اما ان مرفوع على انه صفة النون او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير واما الثاني فلان
الحال ما عن الفاعل او عن المفعول والنون في هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول به فهو مبتدأ
قلنا انه حال عن النون والنون فاعل في المعنى اى تمنع النون الصرف زائدة من قبلها
الف قوله الف فاعل لظرف له ومبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا
التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع ان الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنهما بالالف والنون
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل لزائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما
لكن تقدم الالف على النون في وصف الزيادة كما في جاءني زيد راكبا من قبله اخ قوله هذا
القول تقريب اى ذكر العلل على هذه النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او
القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق او القول بكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قوله مجازا
لانها حقيقة اذ العلة في الحقيقة اثنان منها قوله كاعم الخ في طلحة وزينب وابراهيم مساجد معد يكرب وعمران

قوله فان قيل على هذا التوجيه يفهم الخ اقول هذا اذا كان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا كان من افعال الخصوص كالزيادة تعين الاول
فلا ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول ومطابقته موجودة لان اللام في النون زائدة ويدل عليها ذكرها في البيتين نكرة وحال الظرف
على طبق ما مر من الاستاذ العلام وسنذكر باختيار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف اى هي زائدة وقيل نصبه على المدح كناية عن حال في مثل
قولنا منع الصرف كذا وكذا النون زائدة او الفاعل ههنا ضمير مبهم قوله او القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق ان في الاسباب
خلافا فاختار بعضهم اثنان الحكاية في وزن الفعل من الفعل الى الاسم كبزيد وشكر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فيه بطريق الحكاية
الفعلية يعني انه كما لم يدخل عليه الكسر والتنوين قبل نقله من الفعلية الى الاسمية بل كما يدخل بعد النقل ولا يخفى عليك ان هذا لا يجري في علل
فاهم والتركيب فيما سواه تركيبا يشتمل التركيب الذي عرفت الم وغيره اى التركيب بين الشيئين كتركيب العجمة وهو ما تكرر في العجمي
والعربي او تركيبها من العلمية كذا في الباقي وقال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة ومراعاة الوصف الاصلية بعد التنكير في نحو احمر ونحو الف
التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم حين كان الاسم علما فانها كالف حبلى اسم شجر او لا لتعبر بها اسم
جبل لا يخفى عليك ايهاما احدان في التانيث الوصف وقال بعضهم ثلثة عشر اذ عد كونه وزن الفعل وزن تاء التانيث وعدم النظم في الاعلان فهم وكن من المجيزه

احمد فان قیل ان طلحة کما کان مثالا للتانیث کذلک یکون مثالا للمعرفة فما الفائدة فی ایراد زینب بعد طلحة قلنا فیه اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وحکمه ان کلا منهما لا یکمل ولا ینون کان لکل علة فرعیة فاذا وجد فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین فامتنع فیه الاعراب المختص بالاسم یعنی الجر والتنوین فان قیل ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف لا یصح لان الحکم انما یضاف الی المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التی تقوم مقامهما قلنا اضافة الحکم الیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما فان قیل ان قوله وحکمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فی الجملة الواقعة خبرا من عائد والعائد فی هذه الجملة قلنا العائد محذوف اعنی فیه فان قیل هذا الحکم منقوض بقول فاطمة فی مرثیة النبی علیه الصلوة والسلام شعر ماذا علی من شم تربة احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ وبقول الشافعی فی مدح البیعة شعر احد ذکر نعمان لنا ان ذکره ؛ هو المسک ما کررته یتضوع ؛ وبقول علی فی مدح النبی علیه الصلوة والسلام شعر سلام علی خیر الانام سیدی ؛ حبیب الله العلمین محمد ؛ بشیر ندیر هاشمی مکرم ؛ عطوف رؤف من یتیم بامجد ؛ فالجار المضاف بقوله ویجوز صرفه للضرورة ای لضرورة شعریة وهو الانکسار کما فی المثال الاول او الزحاف کما فی المثال الثانی او رعایة القافیة

سلہ قولہ فی مرثیۃ تصنیف الیاد ستائش کردن و گریستن قال مولانا عبد الرحیم الصفی روی ان فاطمة الزهراء لما رجعت من روضة النبی صلعم فاخذت قبضة من تراب قبره وضعت علی عینیها فبکت بکاء شدیدا ثم انشدت هذین البیتین فی اهل بیتها ومن انشائها او من انشاء غیرها فی مراثی الصحیح انها من انشائها فیما ذکر انتهی یعنی چنان حال است بران شخص که بوی کرده باشد خاک قبر آنحضرت صلعم که بوی تخلیه کرده زبان خود را غوالی را دغوالی جمع غالیه است که نام خوشبوئے است مرکبات از چند اجزاء دیگر شده شد بر من غما که اگر ریخته شدند بر روزها بدل شدند بآن روز یا بشبها ؛ **سلہ قولہ** والقول الشافعی ذکر فی جامع الشواهد لم یسم قائله مذکر الاخر انه نعمان بفتح النون جبل بقرب عرفات وهو فی طریق الطائف یخرج الی عرفات قال الشاعر تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ به زینب فی نسوة عطرات ویقال بضم النون اسم ابی حنیفة رح الا ان غیر ثابت روایة فان کان ملاحما روایة والا لم یجز الاستناد معنا مکررکن یا دکردن نعمان از برائے ملبد ساختگی یا دکردن او ست مشک ہر زمان که مکرر کنی یا او را بہمین پیشه دہی او را ؛ **سلہ قولہ** والقول علی الخ ذکر فی جامع الشواهد لم یسم قائله ومعناه ظاهر فلا نبین ؛ **سلہ قولہ** او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغییر یکون فی الاسکان العشرة المشهورة وهی فعولن وفاعلن ومعاعیلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومفعولات وفاعلتن ومس تفعلن من مرکبة من الاسباب والاوتاد والفواصل والاقسام کثیرة وفیما ذکرنا کفایة هذه عبارة عن تغییر الزحاف والتفصیل فی علم العروض والکفایة خادمیه۔

کما فی المثال الثالث فان قیل هذا الحکم منقوض بقوله تعالی سلاسلا واغلالا وسعیرا
لانه منون من غیر ضرورة شعریة فاجاب المصنف بقوله او للتناسب شبه سلاسلا
واغلالا فان قیل ان صرف غیر المنصرف للضرورة واجب فکیف یصح قوله
ویجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان العام المقید بجانب
الوجود یعنی لا یکون منع صرفه ضروریا کما فی ضرورة شعریة او لا کما فی التناسب
الامکان علی قسمین خاص وعام فالخاص ما یکون فیه سلب الضرورة من جانبین
والعام ما یکون فیه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامکان العام علی قسمین احدهما
الامکان العام المقید بجانب الوجود وثانیهما الامکان العام المقید بجانب العدم الاول ما یکون
فیه سلب الضرورة من جانب العدم سواء کان وجوده ضروریا او لا والثانی ما یکون
فیه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء کان عدمه ضروریا او لا فان قیل ان غیر
المنصرف عند العلم ما فیه علتان او واحدة تقوم مقامهما او باد خال الکسرة والتنوین لا یخرج
عن حقیقته فکیف یصح قوله ویجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غیر
المنصرف فی حکم المنصرف لا جعله منصرفا حقیقة فان قیل الاحتراز عن الزحافات لا یکون
ضروریا عند الشعراء فکیف یشمل قوله ویجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن
بعض الزحافات بقدر الامکان ضروری عند الشعراء قوله او ما یقوم مقامهما الجمع فان فیه
تکرار الجمعیة سواء کان تکرار الجمعیة فیه حقیقة کالیبات او حکما کمساجد
ومصابیح والف التانیث لان فیها نفس التانیث ولزومها للتانیث وضعا وهذا بمنزلة
تانیثین آخر فان قیل کثیرا ما یکون التاء لازمة للکلمة بعارض کالعلمیة
فینبغی ان تکون قائمة مقام السببین قلنا التاء غیر لازمة للکلمة

سلہ قولہ فان قیل ان غیر المنصرف اه ذکر بهذا الکلام بقرره سابقا من ان المراد بالعلتین علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما ای مع
ان یوجد التاثیر لا الاصلی الاول یلزم تحقق التاثیر بدون الاثر وهو باطل فظاهر علی الثانی لعدم تحقق تعریف غیر المنصرف علیه فکیف یقول
او دخال الکسرة اه کذا قال بالحاظ مع تغیر قول الاخفش متابعة لابن الحاجب والا فالمعنی علی ان یقال انه مبنی علی ظاهر کلام المصنف اذ هی بالاحری
والا فلا مجال فی رد قوله للتضاد اه سلہ قال وانما التانیث اه والالف شامل للهمزة ایضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا
یرد انه یفهم من عبارة المتن ان علامة التانیث فی الاسم الممدود الالف الاول والامر لیس کذلک کما حقق فی موضعه اه تحفه خادمیه

بحسب اصل الوضع بل قصت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض
لا يقوى قوة اللزوم الوضعي فان قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى
ان الجمع والفي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما
سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة المصنف محمولة على حذف المبتدأ اى احد
الجمع ثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفي التانيث
كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية
تحقيقا كثلاث ومثلث واخر جمع او تقديرا كعمر فان قيل العدل صفة المتكلم
والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين اخر وهو باطل
قلنا العدل مصدر مبني للمفعول اى فالمعدل خروجه الخ وفيه نظر من وجهين
الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف
الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من
قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم
معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج
لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولا
حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل
بالمصدر وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجا فان قيل ان الضمير في
خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني
يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه راجع الى
الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم فان قيل

ف قال فالعدل خروج الاسم الخ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون
تحت اصل وقاعدة غير خروج الاسم عنس شامل للمشتقات وغيرها وخرج بقوله من صيغته الاصلية ما سوى المحدود وانما لم يعرف
المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبينة في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبنائه موضع من بناء
معين فيه فاشكل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال فيه
رعاية الوزن الجمال فافهم ۱۲ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحي ۔

ان الصیغۃ عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ والاسم ایضا عینہما فعلی ھذا یلزم اخراج الکل عن الکل وھو باطل قلنا المراد بالصیغۃ الھیئۃ فان قیل علی ھذا یلزم اخراج الکل عن الجزء وھو باطل قلنا المراد بالاسم مادتہ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المشتقات لانہا ایضا مخرجۃ عن الصیغۃ الاصلیۃ قلنا المشتقات خارجۃ عنہا باضافتہ الی ضمیر الاسم لان صیغۃ المصدر لیست صیغۃ المشتقات بدلیل تغایرھما فی المعنی فان قیل تعریف العدل یصدق علی الاسماء المحذوفۃ الاعجازیۃ وھی لانہا ایضا مخرجۃ عن صیغتہا الاصلیۃ قلنا العدل خروجہ عن صیغتہ الاصلیۃ مع بقاء المادۃ وھنا لیس فیہا بقاء المادۃ فان قیل تعریف العدل لا یصدق علی ثلث ومثلث لعدم بقاء المادۃ فیہما بحذف التاء عن ثلثۃ ثلثۃ قلنا المراد ببقاء المادۃ بقاء مادۃ الحروف الاصلیۃ والتاء زائدۃ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المغایرات القیاسیۃ کدارع ودارم لانہا ایضا مخرجۃ عن صیغتہ الاصلیۃ قلنا المعتبر فی العدل خروجہا عن صیغتہ الاصلیۃ ودخولہ فی صیغۃ اخری مغایرۃ عن الاولی بدخول الاولی تحت اصل وقاعدۃ لا الثانیۃ وھھنا کلا الصیغتین داخلتان تحت اصل وقاعدۃ فان قیل تعریف العدل یصدق علی المغایرات الشاذۃ کقولہم انیب لان اقوس جمع القوس وانیب جمع ناب وھما من الاجوف والقاعدۃ فیہ ان یجمع علی افعال فعلم انہما معدولان عن قواعد

قولہ ان الصیغۃ عبارۃ عن الھیئۃ والمادۃ الخ اقول لقائل ان یقول لانسلم ان الصیغۃ عبارۃ عما ذکر بل ہی عبارۃ عن الھیئۃ فقط کما ہو مصرح فی تعریفہا من ان الصیغۃ ہیئۃ عارضۃ للکلمۃ الخ وتفسیر الشارح الصیغۃ بالصورۃ من قبیل تفسیر غیر المشہور بالمشہور لاجواب سوال کما ہو المسطور ولہذا قال مولانا عبد الغفور تلمیذ الشارح المبرور کانہ اراد بہا ما یشمل الصورۃ الحکمیۃ ایضا فان خروج حرف من السر لیس خروجا عن الصورۃ الحقیقیۃ اذ لا دخل لہ فیہا انعم لہا دخل فی صورۃ الحکمیۃ لان اللام بمنزلۃ جزء الکلمۃ ولہذا لا یحول الفصل بینہا وبین مدخولہا مع ہذا یبقی الاشکال لانہا غیر متناول للصورۃ الحاصلۃ عن الاضافۃ ولہذا یعبر التفتازانی بالخروج عما ہو حقہ من الصیغۃ واستلزام کلمۃ اخری وفیہا ای فی ہذا التفسیر انہ یلزم ان یکون یوم الجمعۃ منصوبا بتقدیر فی معدولا عن صمت فی یوم الجمعۃ المجرور بلفظہ فی لان یوم الجمعۃ المنصوب یصدق علیہ انہ خروج عما ہو حقہ من استلزام فی والا یرد ای ما ذکر من الایراد علی تفسیر المتن اذ لیس فی مدخل فی الصورۃ الحکمیۃ لجواز الفصل بینہا وبین مدخولہا بالحرف الزائد ویمکن ان یقال ان ذلک الخروج غیر تام لان المقدر فی حکم الملفوظ انتہی مع زیادۃ ما لا تخفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

وانیاب قلنا هذا انما یرد لو اعتبر جمیعتهما اولا علی اقواس انیاب ثم اعتبر اخراجهما
عنها الی اقوس انیب لیکن ذلک بل القوس جمع ابتداء علی اقوس انیاب علی انیب ولذا
سمیت بالجموع الشاذة والمعدول لا یسمی بالشاذ فان قیل لا یجوز ان یکون للمعدول
قاعدة ویکونان مخالفین عن هذه القاعدة فلذا سمیت بالجموع الشاذة قلنا لیس للمعدول
قاعدة حتی یلزم من مخالفتها تسمیتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسمیتها بالجموع الشاذة
لکونها جمعا علی خلاف القیاس فان قیل لا حاجة الی ارتکاب تلک التکلفات لان
المقصد من التعریف امتیاز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل فههنا الامتیاز عن سائر
العلل واما امتیازه عن جمیع ما عداه فلیس بلازم قلنا ان فی مقام التعریف مذهبین
مذهب المتقدمین ومذهب المتاخرین فمذهب المتقدمین ان الشرط فی التعریف امتیاز
المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتاخرین ان الشرط فی التعریف امتیاز المعرف عن
جمیع ما عداه والمختار عند المصنف مذهب المتاخرین قوله تحقیقا او تقدیرا اشارة الی
تقسیم العدل یعنی العدل علی قسمین تحقیقی وتقدیری وفی تفسیرهما خلاف بین العامة
والمحققین فمذهب العامة ان العدل التحقیقی خروج محقق عن اصل محقق والتقدیری خروج
اعتباری عن اصل اعتباری بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا اضافة الخروج
وهذا انما یستقیم اذا کان الخروج فی الاول تحقیقیا وفی الثانی اعتباریا والثانی ان الخروج
فی الثانی اعتباری فلو کان فی الاول ایضا اعتباریا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وهو
باطل والثالث ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منضم المعرف
ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه دلیل علی وجود الفرع ووجود الدلیل علی وجود الفرع
بعینه دلیل علی وجود الخروج فعلم ان الخروج فی الاول تحقیقی وفی الثانی اعتباری ومذهب
المحققین ان العدل التحقیقی خروج اعتباری عن اصل محقق والتقدیری خروج

سلہ قولہ امتیاز المعرف الخ کتعریف الانسان بالماشی الخ سہ قولہ امتیاز المعرف الخ کتعریف الانسان بالحیوان الناطق الخ
سہ قولہ فمذهب العامة الخ واما ایراد الشیخ المرضی حیث قال نعنی بالعدل المحقق ما تحقق بالدلیل دلیل علیه غیر کون الاسم غیر منصرف
بحیث لو وجدنا هذا الوصف منصرفا کان هناک عدل تقدیری کزنة معدولا انتهی الخ سہ قولہ خروج محقق لا یکون الا باعتبار الاصل
المحقق فلذا قال عن اصل محقق الخ سہ قولہ والثانی الخ کما هو مذهب المحققین الخ تحفہ خادمیہ ۱۲ قولہ عن الفرع الخ

اعتبادی عن اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فیهما اعتباری لکن الفرق باعتبار الاصل
فان کان اصله محققا فهو عدل تحقیقی وان کان اصله مقدرا فهو عدل تقدیری کان
العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة بحیث یکون العلم بالعلة عقیبا عن العلم بالحکم
فلو کان الخروج فی العدل التحقیقی حقیقیا لایکون العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة
اجیب عن الدلیل الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثانی
ان تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو
الخروج حتی یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وعن الثالث نعم ان العدل التحقیقی وان
فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه
دلیل علی وجود الفرع ولکن لانسلم ان وجود الدلیل علی وجود الفرع بعینه دلیل علی وجود
الخروج لجواز ان یکون الاصل والفرع موجودین ولا یعتبر اخراج الفرع عن الاصل کما فی العدل
وانیب قوله کثلاث مثلث مثال العدل التحقیقی لانهما وجدا فی کلام غیر منصرفین
ولم یوجد فیهما سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطررنا
الی اعتبار سبب اخر لما لم یصلح للاعتبار سبب اخر غیر العدل فاعتبرنا فیهما العدل التحقیقی
لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وکذلک ان فیهما
ایضا وجد الدلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان معناها مکرر وتکرار اللفظ
یدل علی تکرار اللفظ ولفظها غیر مکرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مکرر وهو ثلثة ثلثة
فان قیل المعتبر فی سببیة منع الصرف الوصفیة الاصلیة لانها لا العارضیة لعروضها
والوصفیة فیهما عارضیة لعروضها فی المعدول عنه قلنا ان وصفیتها وان کانت عارضیة
فی المعدول عنه لکن صارت اصلیة فی المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثانی واخرجنا الاخر الوجه
التحقیقی لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی
فی منع الصرف فاضطررنا الی ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف لا شک
ان ههنا ایضا وجد هو ان اخرجهما اخر مؤنث اخر وهو اسم التفضیل والقاعدة فیه ان یستعمل

ملہ قولہ بحیث یکون العلم بالعلة الخ اقول بذا ظہر ان ما سیاتی فی قصر ذی علم النحو فانہم الخ فہ حاد میہ

علی احد ثلثة اوجه اللام او الاضافة او من وهو لم یستعمل بواحد منها فعلم انه معدول عن الاخر او عن اخر من ولم یذهب الی الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب البناء علی الضمة کقبل وبعد او التنوین عوضا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ او اضافة اخری مثل الاولی مثل یا تیم تیم عدی وهنا لم یوجد شیء منها فعلم انه معدول عن احد الامرین الاولین فان قیل لا نسلم ان اخر اسم تفضیل لان اسم التفضیل الذی علی زیادة موصوف علی ما اضیف اسم التفضیل الیه واخر بمعنی غیر نحو جاءنی زید اخر القوم ای غیر القوم قلنا ان اخر فی الاصل بمعنی اشد تاخرا ثم نقل الی معنی غیر بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر قوله وجمع هذا ایضا مثال العدل التحقیقی لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطر الخ لان العدل التحقیقی ما جعل فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث جمع وقیاس فعلاء افعل ان کان

قوله عن احد الامرین الخ فیه ان معدول عن اللام لو کان مع من مقدرة کما فی اشد اکبر للزم ان یقع نسوة آخر علی وزن افعل الذی هو للتفضیل وهو ممنوع بل ظاهرة او مقدرة لا یجوز مطابقة لمن بعده بل یجب افراده ومنع ابو علی من کون آخر معدولا عن ذی اللام مستدلا بانه لو کان کذا لوجب کونه معرفة کاسم السعر المعدولین عن ذی اللام فکان لا یقع صفة للنکرات کما فی قوله تعالی من ایام اخر واجیب بانه معدول عن ذی اللام لفظا ومعنی ای عدل عن التعریف الی التنکیر ومن این لزم ان لا یجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا لو کان مقتضی اللام فی المعدول عن ذی اللام واجبا الوجب بناء سحر کما ذهب الیه بعضهم لتضمنه معنی الحرف فتعریف سحر لیس لکونه معدولا عن ذی اللام بل لکونه علما وذهب ابن جنی الی ان القیاس فی آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان یستعمل بمن ویفرد ویغلب فی جمیع الاحوال فاخرنی فی قولک بنسوة آخر معدول عن آخرین ویلزم علی هذا القول ان یکون آخران وآخرون واخر واخری واخریان معدولات ایضا عن لفظ آخر الا ان اخری واخریان عن اعتبار العدل بالف التانیث والجمعیة والمثنی والمجموع بالواو والنون لا یتبین فیها حکم منع الصرف فی موضع نحو اخران واخرون واما اخریات فاستغنی بالام والاضافة کما هو الاصل ولم یکن ایضا لما یتبین فیها اثر منع الصرف لکونه مکسورا فات بناؤه فی ادعاء کون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنین والمجموعین معدولة عن لفظ الواحد المذکر بعیدا فالاولی ان لا یدعی کون آخر وتصاریفه معدولة عن احد لزوم افعل التفضیل علی التعیین بل نقول هی معدولة عما کان حقها ولازمها فی الاصل ای احد الاشیاء الثلثة مطلقا کذا فی الرضی ۱۲ تحفه خادمیه **قوله** وقیاس فعلاء افعل ان یقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غیر صفة وقیاس فعلاء غیر صفة ان یجمع علی فعالی او فعلاوات کصحراء صحاری وصحراوات فلم یجمع علی واحد منهما علم ان معدول عن واحد منهما کما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ههنا اسمی کما یفهم من قول الشارح رحمه الله الا ان الصفة الاصلیة فلا حاجة فیما نحن فیه الی شقیه ۱۲ تحفه خادمیه۔

صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول عن احد الامرين اعنى جمعه او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوى فكيف يكون وصفا لان بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع فى الاصل وصف ثم غلب استعماله فى باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله او تقديرا اعم لانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديرى لان العدل التقديرى مالم يوجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف لاشك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجود الاصل فجوزوا منع الصرف فرضوا ان عمر معدول عن عامر قوله وباب قطام فى ميم فان قيل الظاهر ان المراد بها ما كان اسما على وزن فعال ليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبنى كنزال وفجار وفساق وحضار قلنا المراد بها ما كان ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية فى كلامهم ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتانيث السببين لا يوجبان البناء فرضوا فيها العدل التقديرى ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا عليها ثم اورد عليهم ان ذكر باب قطام فى هذا المقام غير مناسب لان الكلام فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل السبب منع الصرف والعدل فيها ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب بانا لا نسلم ان الكلام فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف بل فى اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء كان لسبب منع الصرف او للحمل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع الصرف لا يصح لان الوصف فى اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها وهو اى والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم الا الخ سواء كان الدلالة

سلہ قولہ ثم اورد علیہم الخ قال صاحب التوسط انا وجدت نسخۃ لہذا الکتاب مقروۃ علی الم ولم یکن فیہا لفظ قطام فلعلہ کان مکتوبا ہہنا فقال حذف المصنف عند قراءۃ بعض المشتغلین علیہ لعدم مطابقۃ للمقصود انتہی عبارتہ ۱۲ تحفہ حامدیہ

بحسب الوضع كما في أحمر او بعارض الاستعمال كما في أربع لكن المعتبر في سببية منع الصرف
الوصفية الاصلية لا صالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصنف شرطه ان يكون في الاصل
فان قيل ان الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد به الموضوع وهذا المعنى ثابت في
الوصف العارض ايضا فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف ايضا وليس كذلك قلنا المراد
بالاصل الوضع فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان
والوضع ليس منهما قلنا كلمة في بمعنى عند اى شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه
للوصفية قوله فلا تضر الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان
الغلبة لا تضر بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم الضرر عدم خروجه
عن سببية منع الصرف فان قيل على هذا الوصف بالاسود الرجل الابيض ينبغي ان يكون
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض
ليس من افراد الاسود قيل عليه لو سمي بالاسود الرجل الاسود ينبغي ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاص الاسم
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة
وهي اما ذكر الموصوف نحو بقر اسود او امر اخر نحو عندي اسود من الرجال قوله فلذلك
فان قيل المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة ودلالة

---

۵۱ قوله المراد بالاصل الوضع آه انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات التي تثبت عليه في باب الافادة والاستفادة فصار الوضع
اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات المذكورة متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع في ظهورها انتهى ۵۲ قوله معنى الغلبة
اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد بعض الافراد المزوجة الشخصية لانه يصير علما فالغلبة علمية حينئذ في منع الصرف لعدم معنى الوصفية
فيه حينئذ ۵۳ قال فلذلك صرف آه اقول عبارة النسخ الصحيحة هكذا فلذلك صرفت جمعا مع فلذلك قال مرتا لصحة اسناد
عامل الاسم الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس في تقدير صرف لمن في صرفت جمعا مع لان صرف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز
انتهى وقال الفاضل اللاري لنسبة الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه فكمن لما بين الشارحين حاصل المعنى على النسخ المشهورة لا تقدير العبارة لان
فيه محذورا فاحفظ النساخون ابتاس من التصحيف فافرزه من الشروح بالغلط والحركات والحمرة ۱۲ انتهى خادمه۔

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأولان بتاويل المذكور
صُرف اربعٌ في مررت بنسوةٍ اربعٍ لعروض[1] الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة
وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما اجري على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
بصفة الاربعية قوله واقتنم اسود وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم
غلبة قوله وضعف منع افعٍ كما توهم بعضهم على نعم ان افعٍ مشتق من العفوة وهو
الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة
ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على نعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما للطائر المخيل ذاك ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل
فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غيرا وصافا في
الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل
في الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلمية ليكون التانيث
لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغيير بعد الامكان قوله والمعنوي كذلك فان قيل

[1] قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم اقم لي الى الان دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم
مررت بنسوة اربع مصروفا فليجوز ان يكون الصرف لعدم شرط من شروط الفعل على ما ذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها فقولهم اربعة لاعدم
شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف
فعيل وفعلة فان فعلة للمؤنث فالتاء طارية على فعل ليس بشيء ان وقفوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في فعل للمؤنث
قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
اعتبار الوزن في الحال حاصلا فيها والخروج عن اعتباره في حالة اخرى سواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاصل هي انتفاء الباب
فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم الحضور في الاربع للمؤنث مستعمل الاصل اعني اربعة للمذكر وفي
الثاني اعني بعلا وزن الفعل الكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث بعلة فالوزن ان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد منعا بعروض
الوزن على بعل انتهى وقال السيد في حواشيه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث
بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جمع المذكر وكذا الحال
في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تميز العدد الاقل على
خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون تاويل جمع المذكر السالم بالجماعة وبخوها ولذلك يقولون ضمير جمع المذكر السالم
فعلوا دون فعلت كما يقولون في غيره فتامل ۱۲ تحفه حاديه۔

۴

تشبیہ التانیث المعنوی باللفظی لایصح لان علامۃ التانیث فی اللفظی ملفوظۃ وفی المعنوی
مقدرۃ قلنا ان تشبیہ التانیث المعنوی باللفظی فی اشتراط العلمیۃ فان قیل لما کان
التانیث المعنوی مشابہا للفظی فی اشتراط العلمیۃ فالعلمیۃ فی اللفظی شرط الوجوب فینبغی
ان یکون فی المعنوی ایضا کذلک قلنا ان بینہما فرقا فان العلمیۃ فی اللفظی شرط الوجوب وفی المعنوی شرط
الجواز اما شرط الوجوب فیہ فاحد الامور الثلثۃ کما اشار الیہ المصنف بقولہ وشرط تحتم تاثیرہ الزیادۃ
علی الثلثۃ او تحرک الاوسط او البجمۃ لانہ لو لم یکن کذلک لکان عربیا ثلاثیا ساکن الاوسط
حصل فیہ خفۃ معارضۃ لثقل حد السببین قولہ فہند یجوز صرفہ لفوات شرط تحتم تاثیرہ
وہو احد الامور الثلثۃ المذکورۃ ویجوز منعہ ایضا نظرا الی وجود السببین زینب وسقر وما
وجد ممتنع لوجود شرط تحتم التاثیر وہو الزیادۃ علی الثلثۃ فی الاول وتحرک الاوسط فی
الثانی والبجمۃ فی الثالث قولہ فان سمی بہ مذکر فشرطہ الزیادۃ علی الثلثۃ لتکون الزیادۃ
قائمۃ مقام ما فات من التانیث المعنوی قولہ فقدم منصرف لان التانیث المعنوی زال بالعلمیۃ
المذکر ولیس شیء قائم مقام ما فات من التانیث المعنوی قولہ وعقرب ممتنع لان التانیث المعنوی
وان زال بعلمیتہ للمذکر لکن الحرف الرابع قام مقام ما فات من التانیث قولہ المعرفۃ قیل علیہ
المعرفۃ من اسباب منع الصرف لا یصح لان السبب ہو وصف التعریف لا ذات المعرفۃ اجیب عنہ بان
المراد بالمعرفۃ التعریف شرطہا ان تکون علمیۃ فان قیل فی عبارۃ المصنف تکرار لکون
احدہما مفہوما من ان الناصبۃ المصدریۃ وثانیہما مفہوما من الباء المصدریۃ فیکون للمعنی
شرطہا کونہما علما قلنا ان الباء مصدریۃ لکن المراد بالعلمیۃ ہہنا ہذا النوع من جنس التعریف

قولہ وشرط تحتم آہ فان قیل ما بال السہ حیث جعل احد الامور الثلثۃ شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف ولم یجعلہ
والبجمۃ کما تعارض التانیث تعارض العلمیۃ ایضا بل کان الاصحاب ان یجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الکلام مسوق لبیان شرط التانیث
اولان التحلج الی التعریۃ ہو التانیث لکونہ معنویا دون العلمیۃ سیوفی الاخیر بحث لانہ لا یلایم البیان الذی ذکرہ الشارح کذا قال الفاضل
الطاری ما ارد بہ تحولہ ان یعارض تعلل احد السببین فان ظاہر وعام لا یختص بالتانیث ویمکن ان یقال ان ہذا تحقیق المقام وتوجیہ لکلام المتن والشرح
عدم ملایمۃ ظاہر کلام الشارح وکذا کلام الاستاذ فی العلام ۱۲ منہ قولہ ہذا النوع من جنس التعریف ای ان المصدر الثانی المنوی عوض
الاول فیختلفان وعبارۃ النسخ فی ہذا المقام علی عکس ما قررنا علیہ ہذہ النسخۃ لان عبارۃ النسخ غلط ولعل منشاءہ ما یوہمہ المشہور بین طلبۃ
دیارنا من ان یاء النسبۃ یفید المعرفۃ غیر المکون المحذوف وہذا غلط فاحش وان کنت مترددا فیما قلنا فطالع ما قال المحاقق الخفری منہ

لاعن التعریف بالعلمیة او نقول ان الیاء للنسبة فلا یرد الاشکال فانما تکون المعرفة مشروطة
بالعلمیة لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبیل المبنیات ومنع الصرف من
احکام المعربات وبینهما تنافی فالام والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفا فکیف تکون
سببا لمنع الصرف فتعین التعریف بالعلمیة بالضرورة فان قیل ما الوجه للمصنف حیث جعل
المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یعکس کما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببیة علی
الفرعیة وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة قوله العجمة قیل حد
العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لان العجمة اسم موضوع لمعنی فی اللغة العجمیة وهو
والاسباب من قبیل الالفاظ قلنا المراد بالعجمة کون الاسم موضوعا من غیر واضع العرب
شرطها ان تکون علمیة فی العجمة حقیقة کما فی ابراهیم او حکما کما فی قالون لتکون العجمة لازمة
للکلمة لان الاعلام محفوظة من التغیر بقدر الامکان قوله تحرک الاوسط او الزیادة
علی الثلثة لانه لو لم یکن کذلک لکان ثلاثیا ساکن الاوسط وحصل فیه خفة معارضة
لثقل احد السببین اعنی العجمة والعلمیة فان قیل حال العجمة کحال التانیث المعنوی فی التانیث اللفظی
جواز الامرین الصرف ومنعه فینبغی ان یکون فی العجمة ایضا جواز الامرین قلنا التانیث المعنوی لما
امرا معنویا لکن له علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کما فی حال التصغیر فلنوع قوة بخلاف العجمة لانه لیس
لها علامة ظاهرة فی اللفظ اصلا فان قیل قد اعتبرتم العجمة فی ماه وجوهر مع سکون الاوسط

ف۱ قوله وانما تکون المعرفة مشروطة اه اعلم ان المعارف خمسة یحیط بها قول الشاعر شعر معارف این همه پنج اند ذریں نہ بیش و نہ کم
مضاف ومضمر وذو اللام وبهم ست وعلم اتحفه ف۲ قوله فتعین التعریف اه یرد علی الحصر انه قد عرف منهم ان ایة اذا اضیف منها یصیر
الیست من الصرف لتعریفها بالصلة والتانیث او التانیث والتعریف الاضافی وهذا تصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضا
نحو سحر فانه غیر منصرف للتعریف والعدل عن السحریة اعتبر الخلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضاف الیه
وتعرض للمضاف لدخول التنوین فیظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختیار الاقوی ولاشکال ان التعریف التوکیدی والتعریف
باللام المقدر قد اختلفوا فیه وکذا اعتبار الابهام فی ایة لمنع الصرف عند ابی عمرو وتعریف الاضافة عند ابن مالک اتحفه ف۳ قوله فرعیة
المعرفة للنکرة اظهر اه لانه هو المقابل للتنکیر دون العلمیة اتحفه ف۴ قوله شرطها ان تکون علمیة کما هو ظاهر مذهب سیبویه وعلم الشلوبین وابن
عصفور انه لا یشترط ویظهر اثر الخلاف فی نحو قالون فیصرف علی الاول لانهم لم یستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنی جید ویمنع الصرف علی الثانی لانه
لم یکن فی کلام العرب قبل ان یسمی به کذا فی التصریح اقول لا یخفی علی من طالع کتاب سیبویه انه لیس منه کلا القولین اتحفه خادمیه

فینبغی ان یعتبر فی نوح قلنا البحة فی ہاء وجوہ مؤکدة لسببین اخرین مع سکون الاوسط
ولا یلزم من کونہا مؤکدة لسببین اخرین مع سکون الاوسط کونہا سببا علیحدۃ مع
سکون الاوسط قولہ نوح منصرف لفوات الشرط الثانی وہو تحرک الاوسط او الزیادۃ
علی الثلثة فان قیل ما الوجہ للمصنف حیث فرع علی انتفاء الشرط الثانی بقولہ فنوح منصرف
ولم یفرع علی انتفاء الشرط الاول کما فرع صاحب ہدایة النحو بقولہ فلجام منصرف قلنا انما
خص التفریع علی انتفاء الشرط الثانی لان غرضہ التنبیہ علی ما ہو الحق وہو انصراف
نوح فلن اقدم ما ہو متفرع علی انتفاء الشرط الثانی علی ما ہو متفرع علی وجودہ مع ان الاولی
تقدیمہ لان الوجود اشرف من العدم قولہ شتر و ابراہیم ممتنع لوجود الشرط الثانی وہو
التحرک فی الاول و الزیادۃ فی الثانی قولہ الجمع فان قیل ان مثل رجال مسلمین جمع مع
انہ لا یکون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالجمع ما یکون علی صیغة منتہی الجموع کما قال
شرطہ ان یکون علی صیغة منتہی الجموع وہی التی کان اولہا مفتوحا وثالثہا الفا
وبعدہ الا حرفین متحرکین اولہما مکسور او ثالثة اوسطہا ساکن اولہا مکسور او انما
یکون الجمع مشروطا بصیغة منتہی الجموع لتکون صیغتہ مصونة عن التغیر لانہا
لا تجمع جمع التکسیر مرة اخری ولہذا سمیت صیغة منتہی الجموع قولہ لغیر ہاء لانہا
لو کانت مع ہاء کانت علی وزن المفردات مثل طوعیة وکراہیة فیقع فی جمعہ خلل

سلہ قولہ و ابراہیم ممتنع اعلم ان اسماء الانبیاء و الملائکة علیہم السلام کلہا ممتنعة من الصرف الا ستة کما قال الناظم نظم ؎ سمی پیغمبر ہی یا تا کدام ست ای برادر نزد نحوی منصرف ؎ صالح و ہود و محمد با شعیب با نوح و لوط ؎ منصرف دان این ہمہ را کہ نمیدہد بہ قال بعض الافاضل ہذہ فائدۃ مشہورۃ ذکرت فی کثیر من کتب النحو لکن تنقض بجوشیث و عزیر فانہما منصرفان کما یدل علیہ المنصرص انتہی اقول لعل مرادہم من اسمائہم ما ہو مذکور فی القرآن المجید و شیث لیس بمذکور فیہ کما لا یخفی علی من لہ ادنی مزاولة فیہ و من قولہم منصرف الامکان العام الذی ہو سلب الضرورۃ عن الجانب المخالف الضرورۃ فی الجانب الموافق و عزیر لیس کذلک و ورد علیہا فی قولہ تعالی وقالت الیہود عزیر ابن اللہ فتامل و تفکر منہ سلہ قولہ وہی التی کان اولہا الخ اقول ہذا التفسیر یغنی عن قولہ بشرط ان لا یکون فیہا الہاء کفولہ تعالی وطاعیة بعد الف ثالثة احرف کلہا متحرکة فیخرج بقولہ بشرط الخ منہ سلہ قولہ لغیر ہاء و لم اجعل خبر قابل لہا کما قال فی وزن الفعل خبر قابل للتاء لان المراد من عدم الہا فی قولہ لغیر ہاء ہو عدم الہاء بالفعل و ان کان قابلا لہا و امافی وزن الفعل فیکون المراد فیہ عدم قبولہا فان فعل مصرف لمجرد انہ یقبل التاء کذا فی غایة التحقیق الخ منہ خادمیہ۔

وفتور فان قیل ینبغی ان یکون نحو فواره منصرفا لکونه مع هاء ویکون فرازنة غیر منصرف لکونه بلاهاء مع ان الامر بالعکس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانیث حالة الوقف الهاء فی فواره اصلیة او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما یؤل الیه وهو حالة الوقف فان قیل انه لو قال بغیر هاء وبیاء النسبة لکان اولی لیخرج نحو مدائنی فانه منصرف مع انه علی صیغة منتهی الجموع بغیر هاء قلنا لا حاجة الی اخراجه لانه مع یاء النسبة مفرد محض اسم بلدة معینة وجمعه مدائن وهو لفظ آخر قوله کمساجد الباء بعد الفاء حرف متحرک فان قوله مصابیح مثال الباء بعد الفاء حرف ثالثة اوسطها ساکن قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثیره وهو کونه بلاهاء فان قیل المؤثر فی سببیة منع الصرف الجمعیة الجمع والوزن شرط فینبغی ان یکون حضاجر منصرفا لفوات الجمعیة فیه وان کان علی صیغة منتهی الجموع لان الوزن بدون الجمعیة لا یؤثر فی منع الصرف فاجاب المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غیر منصرف لانه منقول عن الجمع حاصلا ان الجمعیة اعم من الحالی والاصلی وحضاجر وان لم یکن جمعا فی الحال لکنه جمع فی الاصل لانه کان فی الاصل جمع حضجر بمعنی عظیم البطن ثم سمی کل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة فی عظم بطنها کأن کل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قیل لا حاجة فی منع الصرف الی اعتبار الجمعیة الاصلیة لوجود السببین الاخرین وهما العلمیة والتانیث لانه علم للضبع وهی انثی الضباع قلنا علمیته غیر مؤثرة والا لکان بعد التنکیر منصرفا والامر لیس کذلک وتانیثه غیر مسلم لانه علم لجنس الضبع مذکرا کان او مؤنثا فان قیل اذا کان الجمعیة اعم من الحالی والاصلی فالمناسب ان یقول الجمع شرطه ان یکون فی الاصل کما قال فی الوصف قلنا لو قال کذلک لتوهم ان الجمعیة کالوصفیة تکون اصلیة معتبرة وقد تکون عارضیة غیر معتبرة ولیس کذلک اذ لا یتصور العروض فی الجمعیة فان قیل لما تقصیت النفس عن الاعتراض الوارد علی قاعدة الجمع بحضاجر بتعمیم الجمعیة من الحالی

قوله تانیثه غیر مسلم آورد علی شارح اللباب حیث قال ویجوز ان یکون منع صرف حضاجر للعلمیة والتانیث لانه علم للضبع والضبع لا یقع الا علی المؤنث کذا قال جمال المناظرین فعلی هذا معنی قوله لانه علم لجنس الضبع انه علم لشائع الجنس الضبع وغیره الجنس بالضبع کما تعرف فی اللغة ۱۲ تحفه

والاصل فما تقول فی سراویل فانه لا جمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بقوله
وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر فقد قیل فی التقصی عنه انه انما حمل علی موازنه
حاصله ان الجمعیة اعم من ان یکون حقیقة او حکما وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة
لکنه جمع حکما لحمله علی موازنه من الجموع العربیة کاناعیم ومصابیح فان قیل علی هذا
یلزم بطلان حصر الاسباب فی التسع بل تکون عشرة التسع المذکورة فی البیتین وواحد
الحمل علی الموازن قلنا بناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة من الحقیقی والحکمی لا علی زیادة
سبب اخر وهو الحمل علی الموازن قوله وقیل عربی جمع سروالة تقدیر حاصله ان الجمعیة
اعم من الحقیقی ومن الاعتباری وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة لکنه جمع اعتبارا
لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه الا الوزن هذا الوزن بدون الجمعیة
لا یمنع الصرف فقد روا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشکال فان قیل ان لا نفی الجنس
فیقتضی نفی جنس الاشکال ولیس کذلک بل الاشکال وارد وهو انا لما کان سراویل
منصرفا فینبغی ان یکون اناعیم ومصابیح منصرفین لان الجمع یخرج عن سببیة منع الصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشکال المنفی الاشکال الخاص الوارد علی قاعدة الجمع لا مطلق
الاشکال فنقول فی الجواب ان الجمع انما یخرج عن سببیة منع الصرف بموازنة المفرد العربی
وسراویل مفرد عجمی قوله نحو جوار ابرقعا وجرا کقاض اراد به کل جمع منقوص علی فواعل
واویا کان او یائیا کالدواعی والجواری فان قیل ان تشبیه جوار بقاض لا یصح لان جوار جمع
وقاض مفرد قلنا ان تشبیه جوار بقاض فی الحکم لا فی الصیغة فان قیل ان تشبیه جوار
بقاض فی الحکم لا یصح ایضا لان صرف قاض اتفاقی وصرف جوار خلافی قلنا حکم جوار
کحکم قاض بحسب الصورة لا فی الصرف ومنعه فان قیل لا نسلم ان صورة جوار

سلک قوله وقیل عربی آما القائل البزقال ان الجمعیة متقدرة فیه کما ذکر عن غیره انتهی تکملة ۱۲ قوله واذا صرف فلا اشکال
قیل اورد ان صرف لکان اصوب لان اذا للمتحقق وصرفه لیس بمتحقق بل متقدر یجاب بان صرفه متحقق به کذا قال العلوی لکن قال
مناف لما قال مولانا عبد الغفور من ان اذا کان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول وقع موقعه فی الثانی
وهو قوله واذا صرف فلا اشکال وقع موقع ان المشاکلة انتهی والمشاکلة تذکر الشیء بلفظ غیره لوقوعه فی صحبته تکملة خادمیه۔

مثل هٰذا قاضٍ لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل وهٰذا قاضٍ قبل الاعلال على فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیه اعلم ان مثل جوارٍ فی حالة النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغة منتهی الجموع بحالها واما فی حالة الرفع ففیه ثلثة مذاهب[۵۱] ذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان[۵۲] الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة مقدم علی منع الصرف الذی هو من عوارض الکلمة واما بعد الاعلال فلان شرط العمل فی سببیة منع الصرف صیغة منتهی الجموع وهی غیر باقیة وذهب[۵۳] بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصیغة بحالها واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع التنوین علیه قلنا التنوین فیه عوضٌ لا صرفٌ وذهب[۵۴] بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال وغیر منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال المتعلق الخ واما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف کالملفوظ فان قیل ان الصیغة قبل الاعلال باقیة حقیقة وبعد الاعلال باقیة مجازا باعتبار ما کان فلم ترکوا الحقیقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صیغة منتهی الجموع وان کانت قبل الاعلال باقیة حقیقة لکنها مع مانع الابدال وهو الاعلال وبعد الاعلال وان کان باقیة مجازا لکنها

---

[۵۱] قوله ذهب بعضهم آه وهو الزجاج وسیبویه [۵۲] قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه یعنی تعلقه بجوهر الکلمة ان الاعلال اما ان کان بالحذف او بالقلب او بالتسکین بحیث یتغیر فی جوهر الکلمة ولیس معنا ان الاعلال تعلق بالکلمة فی ذاتها حتی یرد ان الاعلال فی جوار لیس کذلک لکونه بسبب ثقل الحرکة الحاصلة بالعامل کذا قال مولانا عبد الحکیم [۵۳] قوله وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا وهذا مذهب الیه المبرد وعلیه الجمهور والمعتمد [۵۴] قوله وذهب بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال آه اقول هذا مخالف لما قال الشارح من ان بناء هذه اللغة علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال وقال مولانا فاذن الحق المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال بحمل ما وقع الاستناد الیه القول الحافظ علی نسخة الشارح المطبوعة حیث نسخت فی الثالث الصرف قبل الاعلال وعدم الصرف بعده وقد افاد فی رئیس الاذکیاء ان ما اسماه الحافظ ثالثا فهو ثانی عما قال الشارح فما فهم وما وفق بین قول الشارح وما الحافظ فقد تحیرت فیه قال جمال المحققین فلا عن الرضی هی لغة قلیلة اختاره الکسائی وابو زید وعیسی بن عمر [۵۵] قوله فان قیل ان الصیغة قبل الاعلال آه اقول تامل فی شرح مناد فی قول الشارح فاعل اجاب بعضهم بالتنوین آه وفی قال تحمل الاستاذ العلام الی آخر الکلام فیظهر لک انه مبنی علی الفاسد علی الفاسد فافهم منه عفا عنه

بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع
فتدبر ان كان لك ادنى تامل **قوله** التركيب شرطه العلمية ليكون التركيب لازما للكلمة
لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **فان قيل** ان مثل البعلبك ويصرف مما وجد
فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف **قلنا** ليس المراد بالتركيب المطلق بل المراد
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون
باضافة لان الاضافة توثر في المضاف الصرف فكيف توثر في المضاف ليمنع الصرف الذي
هو ضد الصرف **قوله** ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اضافيا لان ذلك
شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفيا فلم يتعرض لنفيه **قلنا** التركيب التوصيفي مندرج
في الاضافي كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما
شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم يتعرض
لنفيهما **قلنا** انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما في بحث المبنيات مثل بعلبك
قوله الالف والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف
لا يصح لان كل سبب فرع او وصف لشيء اخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا**
للنحاة خلاف في سببيتهما لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما
مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم الى انهما سببان لمنع الصرف لمشابهتهما

---

۵۱ قوله بل المراد آه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين الباقيين اعني قوله وان لا يكون باضافة آه اتكاء على التبادر لان
المتبادر من الكلمتين ما هو مستقلتان ليستا محتاجتين الى الاخرى فافهم وبهذا يعلم ان تعريف المطلق التركيب حتى يرد عليه انه غير جامع لخروج
الانشائي والاضافي والتوصيفي مما لم يصرف كلمتان كلمة واحدة بل التركيب الذي يوجد في الاسماء وهو المناسب لسببية منع الصرف
۵۲ لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آه لا يصح هذا على رأي العلامة الرضي رحمه الله في بحث المركبات من ان المركب
الاسنادي ليس بمعرب لا مبني **۵۳** قوله قلنا للنحاة خلاف آه اقول ليس هذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصته ان الالف
والنون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والالف والنون من قبيل الذوات كما يعلم من قولهم ان كل سبب فرع او وصف
وخلاصة الجواب انهما سبب لغيرهما لكونهما مزيدتين والمشابهة التي اثبتوها بينهما وبين الاوصاف كما قال الاستاذ العلامة فتامل

لالف التانیث فی عدم قبول التاء والمشبہ فرع المشبہ بہ وصفلہ والراجح[۵۱] ھو القول الثانی
قولہ ان کانا ثانی اسم فشرطہ العلمیۃ لتکونا لازمتین للکلمۃ لان الاعلام محفوظۃ
عن التغیر بقدر الامکان فان قیل الاسم فی اصطلاح النحاۃ ما دل علی معنی فی نفسہ
وھذا المعنی موجود فی الصفۃ ایضا فذکر الصفۃ بعد الاسم مستدرک قلنا ان للاسم
معنیین معنی عام وھو ما یقابل الفعل والحرف ومعنی خاص وھو ما یقابل الصفۃ والمراد
ھھنا المعنی الثانی فان قیل ان الضمیر فی قولہ فشرطہ راجع الی الالف والنون وھما
امران فلا یحصل المطابقۃ بین الضمیر ومرجعہ قلنا نعم لکنہ افراد الضمیر باعتبار انھما
سبب واحد او نقول ان الضمیر راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لکن ھذا الجواب
لا یخلو عن المسامحۃ لان الشرط السابقۃ مضافۃ الی الاسباب لا الی الاسماء وھذا
الشرط مضاف الی الاسم والاول حقیقۃ والثانی مجاز کما تری کعمران[۵۲] او فی صفۃ
فانتفاء فعلانۃ لان المقصر مشابھتھما الالف التانیث فی عدم[۵۳] قبول التاء وھو لا تحصل
الا بانتفاء فعلانۃ فان قیل ان قولہ فانتفاء فعلانۃ جزاء الشرط وھو لا یکون الا جملۃ
وھذا الجزاء لیس بجملۃ قلنا ان قولہ فانتفاء فعلانۃ خبر مبتدا محذوف ای
فشرطہ انتفاء فعلانۃ فان قیل ان فعلانۃ اما بفتح الفاء او بضمھا فان کان الاول فینبغی
ان یکون عریانا غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بضم الفاء وان کان الاول فینبغی ان
یکون ندمان غیر منصرف لوجود الشرط فیہ لانہ بفتح الفاء قلنا المراد بہ امتناع

---

[۵۱] قولہ والراجح ھو القول الثانی کان وجہ الرجحان ان الاول متحقق فی زمانۃ الفرع ای منصرف فیدان المقصر محض الزیادۃ وبعد
لحوق التاء یلحق بالاصل قالہ الحافظ قال جمال الناظرین وفیہ بحث اذ لا معنی للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء لعم کان یعنی اذا کان الزیادۃ
محضا بعد الاصل وھو ممنوع اقول لعل الباحث القوی علی البحث فیدای الحافظ ما تری ورودہ من البحث المذکور علی ما قالہ ای جمال
الناظرین فی وجہ الرجحان بن ان اشتراط استفاد فعلانۃ علی القول الاول غیر ظاہر انتہی فافہم ۱۲ [۵۲] قولہ المراد ھھنا الخ بقرینۃ المقابلۃ ۱۲
[۵۳] قولہ او فی صفۃ فانتفاء فعلانۃ کلمۃ او للتوزیع والتقسیم فلا یرد ان ایراد او ھھنا لا یصح لان الالف والنون یوجدان
فی الصفۃ والاسم جمیعا ۱۲ تحفہ [۵۴] قولہ فی عدم قبول التاء ھذا انما یصح بالنسبۃ الی الذھب الثانی واما بالنسبۃ الی الاول
فلا الوجود والفرعیۃ علی ھذا التقدیر ایضا فافہم ۱۲ تحفہ [۵۵] قولہ وھی لا تحصل الخ اقول فیہ منع ظاہر لجواز ان یوجد مؤنثہ مشتبہ
بالتاء ولا یکون علی فعلانۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب لاہیتی رحمہ اللہ

دخول تاء التانیث سواء کان بفتح الفاء او ضمها قوله قیل وجوز فعلی لان المقصود
مشابهتها لالفی التانیث فی عدم قبول التاء والمتیقن به انما یحصل لوجوز فعلی لان وجوز
یستلزم لانتفاء فعلانة قوله من ثم اختلف فی رحمان فعلی المذهب الاول غیر منصرف
لوجوز الشرطیة وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالی لا یطلق علی
غیره تعالی لا علی المذکر ولا علی المؤنث وعلی المذهب الثانی منصرف لفوات الشرط وهو
وجوز فعلی لانه لا یکون مؤنثه رحمی لانه صفة خاصة لله تعالی لا یطلق علی غیره تعالی
اصلا قوله دون سکران لوجوز الشرط علی المذهبین لان مؤنثه سکری ووجوز فعلی
یستلزم انتفاء فعلانة وندمان لفوات الشرط علی المذهبین لان مؤنثه ندمانة
ووجوز فعلانة یستلزم انتفاء فعلی قوله ووزن الفعل فان قیل ان وزن الفعل
کیفیة لازمة للفعل فکیف یؤثر فی منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل کون
الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل فهو صفة لاسم مؤثر فیه قوله شرطه
ان یختص به فان قیل ان وزن الفعل اما موجود فی الاسم او لا فعلی
الاول لا یکون مختصا بالفعل لان خاصة الشیء ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره

---

۵۱ قوله لانی التانیث فی عدم قبول التاء ۵۲ قوله ومن ثم بفتح الثاء وتشدید المیم للاشارة
الی المکان البعید وههنا للاشارة الی المکان الاعتباری مجازا وفیه بالسکانة عند الوصف ویکتب فی الوصل الیوم صلها لان الاصل فی
کل کلمة ان تکتب بصورة تلفظها علی تقدیر الابتداء بها والوقف علیها ولذلک یکتب زیدة عمرا بالها لانک اذا وقفت علیها قلت
زیده وقد ولذلک کتب بهمذا مع الها لانه یوقف علیها وقولهم ثمه بالتاء من غلط العامة کذا فی غایة التحقیق ۵۳ قوله ندمان
المراد به ههنا من المنادمة لا ما هو من الندم لان مؤنثه بالالف کما قال الناظم قطعه ندمان منصرف کبردان ضد ۔ ثانیا دبتاب
وعیش ندیم ۔ دراز مدم بود الف دمان مؤنثش ۔ قابل بانصراف شدن نیست مستقیم ۔ ۵۴ قوله المراد بوزن آه وبهذا ایضا
یندفع ما یقال من ان الاضافة تفید الاختصاص بالفعل فیکون قولنا یختص به مستدرکا حاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا
للاختصاص قال مولانا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالکون الذی هو المعنی المصدری مع ان الوزن هو الحالة والهیئة الحاصلة للفظ
من ترتیب الحروف والحرکات والسکنات وهی غیر الکون لان الکون هو اتصاف اللفظ بهذه الهیئة فلو قال هو حالة وهیئة للاسم
تم لان فسره بهذا علی المسوق لانه اشهر من سائر المعانی المصدری بالدال علی نهایة الاتصاف وعلی حالة قائمة بالاسم الغیر المنصرف
فلذا فسره به وذکر نائبه وجه ضعف ما ذکره مولانا بما صام من ان فی تفسیر وزن الفعل بکون الاسم آه نظرا لان الوزن لیس مصدرا بل
کیفیة تحدث فی حروف الفعل والاضرب والاولی ان یحمل علی هذا المعنی انتهی کلامه ۱۲ تحفه خادمیه للحافظ محمد شعیب ۔

وعلة الثانی لایکون سببا لمنع الصرف فی الاسم قلنا انه موجود فی الاسم و معنی اختصاصا بالفعل انه لایوجد فی الاسم ابتداءً بل علی سبیل النقل من الفعلیة الی الاسمیة فان قیل لانسلم انه لایوجد فی الاسماء ابتداءً بل یوجد کما فی بقم وشلم قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص فی اللغة العربیة بهما من الاسماء الجنسیة کشمر وضرب او یکون فی اولہ زیادة کزیادته ای لایکون الوزن مختصا به بل یکون مشترکا بینه و بین الاسم لکن فی اولہ مایکون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قیل ان الضمیر فی اولہ راجع الی وزن الفعل وهو معنی مصدری فکیف یکون ظرفا للزیادة قلنا نعم لکن المراد به لیس المعنی المصدری بل المراد به مایکون علی وزن الفعل او نقول الضمیر فی اولہ راجع الی مایکون علی وزن الفعل قوله غیر قابل للتاء لان هذه التاء لیست الا متحرکة والتاء المتحرکة من خواص الاسم یقوی بها جهة الاسمیة ویضعف جهة المشابهة بالفعل فان قیل ان اربع اذا سمی به مذکر قابل للتاء مع انه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القیاسیة وهذه لیست بقیاسیة فان قیل ان لسوی قابل للتاء القیاسیة لانه یقال للجبة الانثی لسوی مع انه غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت بالاسم من جهة تمنع صرفه من ذلک الجهة ومنع صرفه للوصفیة الاصلیة ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمیة العارضة قوله ومن ثمة امتنع جمعه لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة والصرف یعمل لانه وجد فیه الزیادة

---

۵۱ قوله کما فی بقم وشلم ذکر فی الصراح ان الاول اسم موضع معروف والثانی لموضع من الشام وقال الرضی هذا اسم لبیت المقدس ۱۲ تحفه ۵۲ قوله کشمر اسم لفرس مذکر لحجاج بن یوسف وقدم علی ضربه ان کان ظنا شیالانه علی صیغة المعلوم والمعلوم شمر علی المجهول والمراد من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ لیس معلوما من الخواص والا لکان کرز مما نحن فیه بالفعل وضرب بالقوة کما قال الشارح انظر جعل علما للشخص ۱۲ تحفه ۵۳ قوله قلنا المراد بالتاء هی التی لحقت آه قال الرضی وما الحاق التاء بالسوداء فی الحیة فلایضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظة فی الاسمیة والاصل ان یقال فی مؤنثه سوداء بلا تاء انتهی ۱۲ تحفه ۵۴ قوله ومن ثمة امتنع احمرة لایخفی ان هذا متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاشارة المفهومة من کلمة ثم الی المجموع فالاول نظر الی وجودها والثانی نظر الی عدمها والعدم المجرد لاخیر للشرطین وما یقال من ان تحقق الشرط لایستلزم تحقق المشروط فهو ان للشروط اللغویة اما اذا تعلم منها الشروط فلا بد ان یستلزم الشروط کذا قال الحاظ قول القائل مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

المذکورۃ لکنہ قابل للتاء لان مؤنثہ یعلمۃ للناقۃ القویۃ علی السیر العمل قولہ وما
فیہ علمیۃ مؤثرۃ اذا نکر صرف الی الاسم الذی جمع معہ العلمیۃ سواء کان اجتماعہ
شرطا او تاثیرا معنی الاول ان یکون مؤثرا بنفسہ ویکون شرطا لتاثیر سبب اخر
ومعنی الثانی ان یکون مؤثرا بنفسہ ولا یکون شرطا لتاثیر سبب اخر وتنکیرہ علی
وجہین احدھما ان یراد بالعلم المسمی بہ وثانیھما ان یکون العلم کنایۃ عن الوصف
المشہور صاحبہ بذلک الوصف نحو لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق قولہ
لما تبین ای لدلیل ظھر بالالتزام من قولہ وما یقوم مقامھما الجمع والف التانیث ان
العلمیۃ غیر مؤثرۃ معھما ومن قولہ فلا تضرہ الغلبۃ انھا لا تجامع مع الوصف من
اشتراطھا فی التانیث والمعرفۃ والجمۃ والترکیب الالف والنون اذا کانتا فی اسم انھا
تجامع مع ما ھی شرط فیہ ومن امثلۃ العدل ووزن الفعل انھا لا تجامع معھما من غیر
اشتراکھما قولہ من انھا لا تجامع مؤثرۃ الا ما ھی شرط فیہ الا العدل ووزن الفعل فانہ
نکر بقی بلا سبب فی الاول وعلی سبب واحد فی الثانی فان قیل فی عبارتہ تعدد الاستثناء
من المستثنی منہ الواحد بلا ایراد العاطف وھو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنی منہ واحد
بل متعدد لان استثناء الاول من مجموع الامرین والثانی مما بقی من الاستثناء الاول
فیکون المعنی انھا لا تجامع مؤثرۃ مع مجموع الامرین الا ما ھی شرط فیہ لا تجامع مع غیر ما ھی
شرط فیہ الا العدل ووزن الفعل فان قیل لا یجوز ان یکون الاسم غیر منصرف للعلمیۃ
والعدل ووزن الفعل او للعلمیۃ وازالت بالتنکیر لکن العدل ووزن الفعل باقیان
فاجاب بقولہ وھما متضادان فلا یکون معھما الا احدھما لان وزن الفعل قیاسیۃ وان العدل
غیر قیاسیۃ فلا یوجد مع العلمیۃ الا احدالامرین یعنی العدل ووزن الفعل

الان العدل

قولہ واوزان العدل غیر قیاسیۃ اقول ان اراد بالاوزان ما ھو المتعارف من فعل مثلا فلا معنی لہ وان اراد بہا الموزون به
غیر قیاسی لممنوع وان طلبت السند فارجع الی الرضی فانہ صاب ان یقول ان اوزان العدل لم یجئ شئی منہا بالاستقراء علی اوزان الفعل کما
قال الشارح ویحیط باوزان العدل قول الشاعر شعر اذا ان عدل رباعی ترنشش شمر ۃ مفعل فعل مثناھا سہ شلث دگر ۃ امس فعال
ست چوں ثلاث بہ مثل فعال دان ترقطام وفعل سحر ۃ وقال البعض الاسانذۃ المشفقۃ فی اوزان الفعل شعر اذا ان فعل مجہولا
معلوم رود ثلاثی رباعی گردد مجرد بہ ایں ہر دو زود بگیرے ارجمند بہ گر بود مزیدے ہوشمند ۱۲ تحفہ

فان قیل لانسلم ان بینهما تضاد الان اضمت بکسرتین علما للنفازة من اوزان الفعل وجد العدل فیه لانه امر من ضمت یضمت قیاسه ان یجئ بضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه امر معدول عنه قلنا لانسلم انه امر من ضمت یضمت بل یجوز ان یکون من ضمت یضمت بکسر العین لا بضمها وان لم یشتهرا او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا یکفی فی العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا یقتضی العدل لوجود سببین اخرین وهما العلمیة والتانیث فان قیل المنفی بقوله لا یکون اما مطلق السبب او احد الامرین اعنی العدل ووزن الفعل فعلی الاول یلزم خلاف الواقع وعلی الثانی یلزم استثناء الشیء عن نفسه قلنا المنفی بلا یکون امرا ثالثا بین مجموعهما وبین احدهما فقط لا ما یعمه وغیره حتی یلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منهما حتی یلزم استثناء الشیء عن نفسه قوله فاذا انکر بقی بلا سبب او علی سبب واحد فانقیل ان العلمیة شرط فی التانیث مع ان التانیث لا یزول بزوال العلمیة قلنا المراد بالزوال ما یعم زوال وصف السبب لزوال ذات السبب بلا شک ان وصف السبب بالتانیث زوال العلمیة قوله خالف سیبویه الاخفش فی مثل احمر علما اذا نکر فان قیل ان سیبویه استدل الاخفش فاسناد المخالفة الیه غیر مستحسن قلنا نعم لکن لما کان قول التلمیذ اظهر لموافقته مع القاعدة المذکورة جعله اصلا واسند المخالفة الی الاستاذ تنبیها علی اصالة قوله فانقیل ان المخالفة بینهما واقعة فی سکران ایضا فلم خص احمر قلنا المراد بمثل احمر ما کان معنی الوصفیة فیه ظاهرا قبل العلمیة

---

۵۱ قوله فان قیل المنفی بقوله لا یکون الخ قد اعتمر من بعض الشارحین علی عبارة المتن فلا یکون بهما الا احدهما بانه غیر صحیح لان المستثنی منه المقدر احدهما فیلزم استثناء الشیء عن نفسه واما الشیء العام ای لا یکون مع العلمیة شیء من الاسباب الا احدهما فهذا ایضا باطل لان العلمیة تجامع الستة المذکورة کما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ایضا باطل لان احدهما لیس مندرجا فی المجموع من حیث المجموع ان اراد بالمجموع ذلک ان اراد به السبب بالنسبة الی کل واحد فهذا ایضا باطل اذ فی الحاصل یلزم التناقض تحریر الجواب ان ههنا ثلثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنی منه مفهوم کلی یصدق علی کل من الثلثة المذکورة فهو عام والمستثنی بعض افراده وهو ما یصدق علیه مفهوم احدهما فقط وذلک لان فلا یرد شیء من افراد هذا المفهوم الکلی الا هذا الفرد وهو احدهما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلک المفهوم الکلی المستثنی منه کذا قال الحافظ فافهم فانه مفید لما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ۵۲ قوله بقی بلا سبب فیما هی شرط فیه او علی سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه کالعدل ووزن الفعل ۱۲ تحفه خادمیه۔

سواء کان علی وزن افعل و فعلان و ایضا لایراد افعل التاکید لا افعل التفضیل لان افعل لتاکید منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه قبل العلمیة لکونه بمعنی کل و افعل التفضیل المجرد عن من التفضیلیة ایضا منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لضعف معنی الوصفیة فیه بزوال من التفضیلیة و افعل التفضیل المستعمل بمن غیر منصرف بالاتفاق بعد التنکیر لظهور معنی الوصفیة فیه بسبب من التفضیلیة قوله اعتبارا للصفة الاصلیة بعد التنکیر فان قیل لا یجوز ان یکون الاخفش مرفوعا بالفاعلیة و سیبویه منصوبا علی المفعولیة لتقدم المفعول علی الفاعل تعظیما للاستاذ و حینئذ لا یلزم اسناد المخالفة الی الاستاذ قلنا ان قوله اعتبارا منصوب علی انه مفعول له لمخالف و شرط نصبه تقدیر اللام و هو مشروط بشروط ثلثة احدها ان یکون فاعله و فاعل فعله واحدا و فاعل الاعتبار کان سیبویه فعلم ان فاعل الخلاف ایضا سیبویه و دلیل سیبویه ان الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر فلا مانع من اعتبار الوصفیة الاصلیة فان قیل کما انه لا مانع من اعتبار الوصفیة الاصلیة کذلک لا باعث علی اعتبارها مع ان الاصل فی الاسماء الصرف قلنا الباعث موجود و هو قیاسه علی سحر و ارقم مع زوال الوصفیة فیهما بغلبة الاسمیة علی الوصفیة فان قیل ان قیامه علیهما قیاس مع الفارق لان الوصفیة لم تزل عنهما بالکلیة و عن احمر زالت بالکلیة فلا یلزم من اعتبار الوصفیة فیهما اعتبارها فیه قلنا دلیل الاخفش ان الوصفیة زالت بالعلمیة و العلمیة بالتنکیر و الزائل لا یعود من غیر ضرورة ثم اعترض

قوله قلنا ان قوله اعتبارا آه لایمنع ان یمنع قوله منصوب علی انه مفعول له لجواز ان یکون منصوبا علی انه حال من سیبویه او مصدر لفعل دل علیه سیبویه اذ معناه اعتبر سیبویه دون الاخفش کما قال الرضی او علی انه ظرف او غیر کما ذکر فی غایة التحقیق و ما قال بعض المناظرین ان سبب ان یکون اعتبارا منصوبا علی انه مفعول له لیکون صریحا علته لیس علی ما ینبغی لان بیان العلل لیس من دأب اهل المتون علی انه یجوز ان یکون منصوبا علی تقدیر نسب سیبویه و ما ذکر الاستاذ من حدیث الاتحاد رای جمهور النحاة و اما علی رای البعض فلیس بشرط و هو الرضی قال الشیخ الرضی ۱۲ تحفه خادمیه قوله فان قیل ان قیامه علیهما قیاس آه اجیب عن هذا البحث بانه یجوز اعتبار شمته من الوصفیة فی العلم کما اذا سمیت بالاحمر من فیه الحمرة فعلی هذا یستقیم الجواب و یحث المعترض علی الجواب غیر وارد کذا فهم من الحاشیة قاله مولانا نور محمد مع ادنی تغییر ۱۲ تحفه خادمیه قوله و الزائل لا یعود آه قال الاخفش فی کتابه الاوسط ان خلافا فی نحو احمر انما هو فی مقتضی القیاس و اما السماع فهو علی منع الصرف کذا قال تلمیذ الشارح ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب الدانی رحمه الله.

علی سیبویہ من جانب الاخفش بانہ لو کانت الوصفیۃ معتبرۃ فی مثل احمر بعد التنکیر لکانت معتبرۃ فی مثل حاتم حال العلمیۃ ایضا والوصفیۃ فی مثل حاتم غیر معتبرۃ فعلم انہا فی مثل احمر ایضا غیر معتبرۃ فاجاب بقولہ فلا یلزم باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین فی حکم واحد وتقریر الجواب انہ لا یلزم من اعتبارہا فی مثل احمر بعد التنکیر اعتبارہا فی باب حاتم حال العلمیۃ لما یلزم من اعتبارہا فی باب حاتم اعتبار المتضادین فی حکم واحد ہو باطل فان قیل ان اعتبارہا فی حکم واحد حاصل فی عمر واحمر قلنا ان اعتبارہا فی حکم واحد باطل اذا کان فی لفظ واحد کما فی لفظین عمر واحمر لفظان فان قیل التضاد بین العلمیۃ الحقیقۃ والوصفیۃ الحقیقۃ لا بین العلمیۃ الحقیقۃ والوصفیۃ الاعتباریۃ قلنا اجتماع المتضادین فی الاعتبار مثل اجتماع المتضادین حقیقۃ اجتماع المتضادین حقیقۃ باطل فکذا فی الاعتبار قولہ وجمیع الباب باللام والاضافۃ یجر بالکسر فان قیل ان الباء للسببیۃ واللام ذات فکیف یکون سببا فلا یجر بالکسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وہو الدخول فان قیل نقض بقولہ المال لاحد لانہ مدخول اللام مع انہ لم یجر بالکسر قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل نقض بقولہ غلام احمد احمد مضاف الیہ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر قلنا المراد بالاضافۃ اضافۃ الی الغیر لا اضافۃ الغیر الیہ فان قیل الکسرۃ بالتاء مشترکۃ بین الباب البناء والاعراب والکسر بدون التاء خاصۃ بالباب البناء وکلامنا فی الحرکات الاعرابیۃ فالحق ان یقول بالکسرۃ قلنا المراد بالکسر ہو الکسرۃ لا حقیقتہا فان قیل ان جعلی فی مررت بالجعلی او مجلسکم مدخول اللام والاضافۃ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر

قولہ فی حکم واحد وہو منع صرف لفظ واحد قیل یرد علیہ ان الوصفیۃ والعلمیۃ لیستا متضادین فی ہذا الحکم بل متوافقان وفیہ نظر لان قول المصنف فی حکم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادان کذا قیل قول فی ہذا التعلق الیہ بحث لان اعتدال المزاج مثلا حکم من الاحکام مع انہ اجتمع فیہ المتضادان اعنی الحرارۃ والبرودۃ والرطوبۃ والیبوسۃ فافہم وتامل منہ قولہ فکذا فی الاعتبار اقول لمانع ان یمنع البطلان کیف لا ولا استحالۃ فی اعتبار المتضادین نعم لو قال غیر مستحسن لکان اولی کما قال الشارح العلامۃ والا ان یقال عند الامر الغیر المستحسن من العقلاء والعلماء قبیح جدا او جازما اطلاق البطلان علی ما ہو غیر مستحسن انتہی خادمیہ للحافظ محمد شریف التبریزی عفی عنہ

قلنا الکسر اعم من اللفظی والتقدیری فان قیل لا حاجة الی التقیید بالکسر بل المناسب ان یقول بنجر قلنا الانجرار قد یکون بالفتح وهو غیر مراد فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینکسر لتعیین الجر بالکسرة قلنا انما لم یکتف بقوله ینکسر لان الکسر یطلق علی الحرکات البنائیة ایضا والمراد الحرکات الاعرابیة فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینصرف قلنا فی صرف هذا الاسم خلاف فقد ذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا ای سواء کان السببان باقیین مع اللام والاضافة او لا اما فی الثانی فظاهر واما فی الاول فلان اللام والاضافة من الخواص[۵۱] المعظمة المکثرة للاسم فیترجح بهما جهة الاسمیة علی جهة الفعلیة وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف[۵۲] مطلقا اما عند بقاء السببین فظاهر واما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع الکسرة علیه کما امتنع التنوین قلنا الممتنع من غیر المنصرف هو التنوین بالذات واستناع الکسرة بتبعیة التنوین لما ضعف مشابهته بالفعل اثر فی سقوط التنوین المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الی ان الاسم عند بقاء السببین غیر منصرف وجهه ظاهر وعند عدم بقائهما منصرف وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع فی بیان المقاصد وهی المرفوعات والمنصوبات والمجرورات قدم المرفوعات علی المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة فرع والاصل مقدم علی الفرع فقال

المرفوعات

[۵۱] قوله من الخواص المعظمة آه یرد علیه ان اسناد حروف الجر الیها من معظمات الخواص کما صرح به فلم لا یجر مدخولها واجیب بمنع ان اللام والاضافة من بین المعظمات یوثران فی اللفظ المعنی فیها اقوی من البواقی فتامل فیه ۱۲ منه [۵۲] قوله غیر منصرف مطلقا آه یرد علیه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف یعین الانصراف کما ان وجود احد العلتین لضعف لا یحمل الاسم غیر منصرف ثم هل هذا الاختلاف ثمرة تمام لا قیل لا ثمرة فیها قوله بل فیه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فجوز الفتح لتوهم القبح فیه ونظیر ذلک کثیر فی کلام العرب کذا قال الحافظ القائل مولانا عصام قوله لا ثمرة ظاهرة حصرها فی الاحکام الشرعیة فان من حلف لا اتکلم باسم غیر منصرف فان تکلم بالاسم الذی نحن فی صدده فلا یحنث علی الاول ویحنث علی الثانی ومثل هذا قال الاستاذ میس الاذکیائی فی شرحه للرسالة المعتضدیة المسمی بالهدیة المختارة فی رحمن الذی هو صفة من الصفات الالهیة ۱۲ تحفه خادمیه۔

اما بالرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف فیکون التقدیر هذا بحث المرفوعات واما بالرفع علی انه مبتدأ وخبره محذوف فیکون التقدیر المرفوعات هذا او بالوقف لانها واقع موقع الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانیة بالاستقراء وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا یخلو اما معنوی واما لفظی فان کان الاول فالمعمول لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما ان یشترط فیه ان یکون رافعا للاسم الظاهر او لا فالاول هو القسم الثانی من المبتداء والثانی الخبر وان کان لفظیا فالمبتدأ لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبهه او حرفا فالاول ایضا لا یخلو اما ان یکون قائما بالاسم او واقعا علی الاسم فالاول هو الفاعل والثانی مفعول ما لم یسم فاعله وان کان معربا فمعموله لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول اعنی فی کلام موجب او غیر موجب فالاول من اسم الافعال لنا قصة سوی لیس والثانی اسم لیس واسم ما ولا المشبهتین بلیس وان یکن مسندا به فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول خبر الحرف المشبهة بالفعل والثانی خبرها التی لنفی الجنس فان قیل ان الافعال الناقصة افعال فکیف یصح اطلاق الحرف علیها قلنا انها وان کانت افعالا صورة لکنها حروف معنی ولذا

قوله انه مبتدء وخبره محذوف اقول یجوز رفعه علی انه مبتدأ وهو اشتمل خبره او هو ضمیر فصل تذکیره وافراده باعتبار تاویل کل واحد وغیر ذلک ویجوز نصبه علی انه مفعول للفعل المحذوف وهو بحیث وشرع مثلا قال مولانا عصام ولم یات بالمفرد لان تعریف المرفوع لیس ان المرفوع لیس الا واحدا وهو الفاعل فانه لیس کذلک لوجود بعینه الجمع الدال علی التعدد والاولی للجرد ورات خانه بجرد والمشاکلة وفی المنصوبات مستعارة للکثیر بقرینة فی موقعها انتهی قال مولانا نور الحق فان قیل لا بد من بیان فرق یوجب ان جمع المرفوعات اشارة الی التعدد دون المنصوبات لا یصلح للاشارة الیه بل هو مستعار للکثرة مع ان الکثرة والتعدد مشترکان فان الحمل فی المجرورات علی مجرد المشاکلة لیس بضروری فانه اعتبر التعدد والتکثیر فیه بملاحظة ان مجرور کل جار مغایر لمجرور جار آخر وفی کل منهما اشر عامل محسوس ویعرض السبب معنی خاص لم یکن فیه غیر قابل للاعتبار فی مثل هذه المواضع فلا یکون ان یقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما کان المرفوع جنسا تحته انواع متعددة یصلح ان یشار بایراده جمعا الی ذلک التعدد کما صرح فی بعض الشروح انما جمعها اطلاقا بان لانواع مختلفة بخلاف المنصوبات فان لانواعها واحدا وهو المفعول غالبا فی الملحقات وتعدده من قبیل تعدد الاصناف والانواع فهو لم یصح بجهة الاشارة الی تعدد الانواع ومع ذلک لما کان فیه تکثر الاصناف والملحقات یصلح ان یجمع مستعارا للکثرة واما المجرور فلما کان جنسا منحصرا فی نوع واحد وهو المضاف الیه لم یکن فیه تکثر الاصناف والملحقات ایضا فهو لم یصلح للاشارة ولا استعارة المذکورتین فالمناسب ان یقال ایراده للمشاکلة فتامل وهذا غایة التکلف فی توجیه کلام المولوی انتهی کلامه منه عفی عنه۔

لایتم بالمرفوع فقط فان قیل لفظ المرفوعات لا یخلو اما ان جمع المرفوع او المرفوع وکل واحد منهما لا یصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذکر واما الثانی فلان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذکر والمرفوعة مؤنث قلنا انه جمع المرفوع لا للمرفوعة لکنه بناء علی قاعدة وهی ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذکر لا یعقل وصفة المذکر غیر العاقل تجمع بهذا الجمع مطردا ای قیاسا کایام خالیات وجمال مبجلات هوای جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فان قیل ان ضمیر هو لا یخلو اما ان راجع الی المرفوعات او الی المرفوع فعلی الاول لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوعات وتذکیر الضمیر بناء علی قاعدة ان الضمیر اذا دار بین المرجع الخبر فی حایة الخبر اولی لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم تعریف الافراد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس قیل فی الجواب ان ضمیر هو راجع الی المرفوع ولا یقال انه لیس بمذکور لان المذکور اعم من ان یکون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم یکن مذکورا مطابقة لکنه مذکور تضمنا لان المرفوعات تدل علی المرفوع من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فلا یلزم الاضمار قبل الذکر لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم تعریف المفرد والتعریف انما یکون للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمیر هو راجع الی جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی المفرد فلا یلزم المحذور اصلا ما ای الاسم الذی اشتمل علی علم الفاعلیة ای علی علامة کون الشیء فاعلا هی الضمة فی المفردات

ح قوله من صفات الاسم ولا یمکن ان یقال ان مرفوعة کلمة هی مؤنث لتحصل المطابقة لان کلامنا فی الخاص ای الاسم لا العام ای کلمة ۱۲ منه **ح** قوله یلزم تعریف الافراد وتعریف الافراد باطل لان تعریفها اما ان یکون المعرف جمیع الافراد من حیث هو او ان یکون کل واحد معرفا واما بان یکون بعضها معرفا وعلی الاول ینتج ان التعریف لا یصدق علیه لان الجمع لا یشتمل علی جمیع افراده وعلی الثانی یبطل ایضا لان التعریف لصدقه علی کل واحد من افراد المرفوع یکون کل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعریف لکل واحد وعلی الثالث یلزم ترجیح بلا مرجح مع بطلان الطرف الباقی لان التعریف انما یکون بالجنس والفصل الخاصة وهی کلیات والافراد من حیث هی افراد لا تتشخص بهذه الکلیات بل انما تتشخص بتعیین مشخصات جزئیة فلا یصح ان تعتبر معرفات سواء کان جمیعها او بعضها ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب رح

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف في التثنيات والواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحرف الذي هو محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء فهذا الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لاشتمال الكل على الجزء فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل اطلاق العلم على الحروف والحركات لا يصح لان العلم قسم من الاسم الاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع لا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع ينفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشئ فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى وجاءني هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا نحو جاءني زيد او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا نحو جاءني هؤلاء فتلك من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى الحد دلالة المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشئ فاعلا على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل المرفوع مذهبين مذهب البصريين ومذهب البعض فمذهب البصريين ان اصل المرفوع الفاعل وإنما عدل الوجهين

ف۵ قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا واعلم ان المعنى يقتضي الاول واللفظ الثاني وانما قدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من حمله على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات بتاويل المذكور ونحوه ١٢ تحفه خادميه ف۵۲ قوله على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لكن باعتبار حالة اجمالية فلا يرد عدم ورود التسليم على سورة ما عرف كذا قال الحافظ في تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار
والاستخبار عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي
والعامل في المبتدا معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل
المرفوعات المبتدا باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف
الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم لا شتمالي فقط لكن يرد عليه فاعل المدح
والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب
ثم لما كان المختار عند المصنف من مذهب الجمهور فلذا قدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو
ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قائم زيد هذا مثال ما
اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل لم تعرف
الفاعل لا يكون جامعا فرارا لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضرب
زيد لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل في هذا المثال وان لم يكن

---

۵۱ قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا فلا يخل بانه قد يقع جزء من غير جملة فعلية لكونه فاعلا للاسم العامل في المسند والصفة المشبهة
لكونه جزء من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه وللذا لا يحذف الا ان يسد مسده شئ الا ما خرج بالاستثناء نحو ما ضرب الكريم الا انا لانه لا يصح بدون المتوسط المؤثر
بخلاف المبتدا فانه لا دليل على العامل العامل يعمل في جميع المفاعيل نحو ضرب زيدا شديدا امام الامير في داره عمرا قائما وايضا بخلاف المبتدا فانه لا يعمل
الا في الخبر او فيما هو مشابه وهو الجزء ۱۲ منه **۵۲ قوله** لموافقتها اه ولا شتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسند الاغبا
النسبة الى الفاعل في مفهومه ۱۲ منه **۵۳ قوله** فلانه باق اه ولاحتياجه الى ذكر العارض لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه بالحكم
مقيدة في تركيب واحد ۱۲ منه حاشية **۵۴ قوله** وهو ما اي اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالتبع فالمسند
اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد بخوان قمت وان لم تقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجار و
المجرور والمرتفع بهما المضمر او الظاهر بكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار المجرور
وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لمعاضدة الغير والله اعلم فتامل فقوله ما جنس شامل للمحذوف وغيره وقوله اسند اليه الفعل
يخرج ما لم يسند اليه الفعل بل الاسناد فمثل زيد ما ضرب لم يتحقق الاسناد لكن يتحقق ههنا والفعل كالجار لاحي وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد
في زيد قائم لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج المرسم فاعله كما لا يخفى ۱۲ منه
۵۵ قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس بنص فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه قائم كان نصا كذا
قال الرضي وبهذا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال المناظرين ج ۱۲ منه

اسما صریحا لکنه اسم تاویلا لتقدیره اعجبنی ضربک زیدا فان قیل تعریف الفاعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه غیر الفاعل کالمعطوف فی مثل جاءنی زید وعمرو لانهما مما اسند الیه الفعل وقدم علیه علی جهة قیامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بلا اصالة فان قیل الاسناد المأخوذ فی تعریف الخبر مطلق وقد اریدبه الاسناد بلا اصالة وهذا لیس لاخذ المجاز فی التعریف واخذ المجاز فی التعریفات شنیع قلنا ان اخذ المجاز فی التعریفات شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة وهو ذکر التوابع فیما سیاتی فان قیل ان ایراد کلمة او فی تعریف الفاعل شنیع لانها للتشکیک والتعریف للایضاح وبینهما منافاة قلنا کلمة او ههنا للتقسیم المحدود بقرینة ذکر القید فی التعریف الشامل للشقین فان قیل ان التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المبتدأ فی مثل هذا الترکیب زید منطلق لانه اسم مما اسند الیه الفعل وقدم علیه قلنا المراد بتقدیم الفعل علیه وشبهه هو التقدیم الوجوبی وتقدیم الخبر علی المبتدأ علی سبیل الجواز فان قیل کثیرا ما یجب تقدیم الخبر علی المبتدأ فی مثل فی الدار رجل قلنا المراد بالتقدیم الوجوبی هو التقدیم الوجوبی النوعی وهذا فرد فان قیل ان قوله علی جهة قیامه به جار ومجرور الجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لابد له من الاعراب المحلی فالاعراب المحلی ههنا قلنا الاعراب المحلی ههنا النصب علی المصدریة فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی اسند مشتمل علی الاسناد لا علی جهة قیامه به قلنا ان مصدریته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف فاعنی اسنادا فان قیل ان ظرفیة المجاور والمجرور ومصدریته وحالیته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا یخلو اما اسند المذکور او الاسناد المحذوف فعلی الاول یلزم تقدیم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی یلزم اتصاف الشیء علی نفسه وکلاهما باطلان قلنا ان متعلقه لیس اسند المذکور ولا الاسناد المحذوف وحتی یرد النقض بل

قوله النصب علی المصدریة ولا یلزم انفصل عن العامل المعمول بالاجنبی ای بقوله وقدم علیه لانه حال من الفعل بتقدیر قد فیکون کلاهما معمولین لشیء واحد وهما اسند اقول جاز ان یتعلق باسند ویکون ایضا تعلقه بقدم ای فیکون نصبه علی المفعولیة لاسند علی الحالیة من فاعل قدم ولا حاجة الی قصة الاستناد العلامة کما لا یخفی علی ذوی الافهام وان اختلج فی صدرک شیء قال تلمیذ الشارح العلامة ان الفعل لا یکون علی طریق القیام فالنصب بما قال الشارح فی معنی طریقة القیام منه عفا عنه خادمه

متعلقه امر اخر اعنی واقعا یکون تقدیر العبارة هکذا ما اسند الیه الفعل او شبهه اسنادا واقعا
علی جهة قیامه به فان قیل ان تعریف الفاعل لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل
نحو قام زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدث والمراد والطول الساحاثین
من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغة المعلوم سواء کان حادثا من الفاعل او
قائما به فان قیل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم یذکر هذا القید اعنی قوله علی
جهة قیامه به فلم خالف المصنف صاحب المفصل قلنا المحتاج الی هذا القید مریدخل
مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول
ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عنده ترک هذا القید والاصل فی الفاعل ان
یلی الفعل لان الفاعل کالجزء من الفعل لفظا ومعنی اما لفظا فدلیل سکون اللام فی ضربت
واما معنی فلان تمام الفعل لا یکون بدون الفاعل وجزء الشیء مما یلی الشیء فان قیل المتبادر
من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان
لا یجوز ضرب زید لوجود الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل هنا بمعنی
الراجح لا بمعنی القاعدة فان قیل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل ممتنع فی مثل
ما ضرب زیدا الا عمرو قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو
وقوع الفاعل بعد الا فان قیل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترکیب
جاء الجر الوجوه الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی علی ان لا یکون بین الفعل والفاعل
شیء من معمولات الفعل واللام لیس معمولا للفعل فلذلک جاز ضربت لعمرو زیدا لان مرجع الضمیر وان کان مؤخرا
لفظا لکنه مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زیدا لان
مرجع الضمیر مؤخر لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وهو غیر جائز خلافا للاخفش

ف۱ قوله قلنا المحتاج الی هذا القید اذا کانت تعلم ان هذا لیس جوابا للاعتراض المذکور بل الفائدة علی حدة کیف والمخالفة باقیة علی حالها کما لا
یخفی والامر فی الجواب سهل فافهم ۱۲ ف۲ قال ان یلی اذ ما لم یقل الاصل ان لیس من اذ الحصر واصل ما بالاول فظاهر واما الثانی فلان الضمیر
حینئذ یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهه لزیادة التمکن فی الذهن والاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه الفعل ملحق به فلیس فی الخبر مرجع
المضمر الاشارة الی ذلک وقیل انما یحتاج الاصل ان لیس لانه لو قال کذلک لتوهم ان المقصود بیان تقدم الفعل الی الفاعل من ان المقصود هو العکس
کذا قال مولانا عبد الرحمن رحمه الله تعالی فافهم من مولانا عصام اقول هذا التوهم بعید غایة البعد کیف یلزم حینئذ الخروج من البحث فلا تغفل فانه دقیق

وابن جنی فان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ مغلجائز عندھما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربہ عنی عدی بن حاتم جزاء الکلاب العاویات وقد فعل قلنا ھذا محمول علی ضرورۃ
الشعر وکلامنا فی سعۃ الکلام او نقول ان الضمیر فی ربہ راجع الی مصدر الفعل المذکور
وھو الجزاء تقدیرہ ھکذا جزی ربہ الجزاء عنی عدیا اداء واذا انتفی الاعراب فیھما لفظا والقرینۃ
نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیھما راجع الی الفاعل والمفعول الفاعل مذکور والمفعول
غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحا فی ضمن الامثلۃ والمفعول وان
لم یکن مذکورا صریحا لکنہ مذکور فی ضمن الامثلۃ فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل الذکر
الاعرابی مع القرینۃ مستدرک لان القرینۃ امر دال علی تعیین الشیء وھذا المعنی موجود فی الاعراب
قلنا بینھما فرق وھو ان الاعراب امر دال علی فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول بالوضع والقرینۃ امر

۵۱ قولہ جزی ربہ الخ قائلہ زیاد بن معاویہ یعنی جزا بدہاد عدی بن حاتم یعنی تلافی کن داد او را پروردگار آن عدی پسر حاتم بدل است
از عدی یا منادا بحذف حرف ندا کلمہ ہا زدن و کار کردن مردمان آن سگہا را و تحقیق کرد خدا و مذآن کار را اعلم ان المفعول
الاول من باب اعطیت بمنزلۃ الفاعل والثانی بمنزلۃ المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبہ الدرہم وجواز اعطیت درہم زیدا
وان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسۃ مواضع فی ضرب غلامہ زیدا ضربہ غلام زید ضربہ رجلا ما فی مصر ضربہ رجلا ما فی دارہ فی ضمیر الشان نحو ھو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی
واکرمنی زید وفی بدل الاظہر من المضمر نحو ضربتہ زیدا کذا فی المتوسط والمفصل والتحفہ ۵۲ قولہ او نقول الخ ھذا تاویل علی الکلام علی غیر الظاہر
والاول ھو الظاہر المطابق للواقع ولہذا قدمہ ۱۲ التحفہ ۵۳ قولہ والقرینۃ امر دال الخ فیما نحن فیہ ما تعریف مطلق القرینۃ فھی امر دال
علی تعیین شیء بلا وضع ودخل فلایدل المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینہ الی قرینۃ فلا یرد المجاز لاحتیاجہ الیھا فان قیل انھم
قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی جعلی قرینۃ علی تانیث الفاعل مع انھا موضوعۃ لتانیثہ قیل فی الجواب کون التاء قرینۃ علی کون الفاعل
مؤنثا بالوضع وما دلالتھا علی کون ھذا المؤنث فاعلا فھی لا بالوضع وکون التاء قرینۃ انما ھو بالاعتبار الثانی لا الاول قال استاذنا الاستاذ فی
ھذا الجواب بحثان الاول انہ لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما دفاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالۃ الکلی علی الجزئی لم یعد
مجازا ما دلالتزام ان یقول کون لفظ زید کلمۃ مجازا ولیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل بمعناہ موضوع لخصوص الفاعل
ولو کان موضوعا لفاعل ما لخصوص لکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاہر ثم قال فالجواب الصحیح المرضی ان تاء التانیث
انما دلت علی تانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالتہ علی موسی لیس بذاک موضوعا انتہی وقال مولانا نور الحق وفیہ انہ لا دلالۃ لھا علی التعیین من المتکلم ومن
انث ذکر المتکلم ھو احد الامرین احدھما تذکر والآخر تانیث فکیف یصح کل واحد منھما ان یکون فاعلا ومضمرا فالفرق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینھما ھو
الاسم المؤنث لیست قرینۃ علی خصوص ما جعلی وسکری وغیر ذلک فافھم ولا یعدان تاء التانیث الموضوعۃ لتانیث الفاعل للفاعلیۃ والتمثیل الآتی
باعتبار دلالتھا علی الفاعلیۃ وابن بذا من ذاک قال انتہی کلامہ فافھم فقال الحافظ قال بعض الناس ان وجب تقدیم الفاعل علی المفعول فی ھذا الصنع
یشترط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی عرف عیسی انتہی قال مولانا عصام لا نسلم ان وجب تقدیم الفاعل علی المفعول فی الشعر
بھذا الشرط فان قولنا موسی عرف عیسی یحتمل ان یکون الراجح ای المعنی فاعل موسی ومفعولا یحتمل ان یکون موسی مفعولا فافھم وفق ۱۲ تحفہ خادمیہ

دال علی فاعلیۃ الفاعل مفعولیۃ المفعول لا بالوضع فلا یکون ذکر القرینۃ شاملاً للاعراب او کان مضمراً متصلاً نحو ضربت زیداً فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بمثل زید ضربت لان الفاعل ضمیر متصل بالفعل مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول غیر واجب قلنا ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول بشرط کونہ عقیباً عن الفعل او وقع مفعولہ بعد الا فان قیل ھذا ینقض بمثل ما ضرب الا عمرا زید لان المفعول ھھنا وقع بعد الا مع ان تقدیم الفاعل علی المفعول لیس بواجب قلنا ھذا الحکم مشروط بشرط توسط الاجنبی بین الفاعل والمفعول فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو ما ضرب زیداً الا عمرا او معناہ مثل انما ضرب زیداً عمرا وجب تقدیمہ ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع ھذہ الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الالتباس بین الفاعل والمفعول واما فی الثانی فلئلا یفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار ضاربیۃ زید فی عمرو مع جواز کون عمرو مضروبا بشخص اخر انما قلنا بشرط توسط الاجنبی بین الفاعل والمفعول فی صوری التقدیم والتاخیر لانہ لو قدم المفعول علی الفاعل مع الاتصال نحو ما ضرب الا عمرا زید فالظاھر انہ لا یلزم فوات الحصر لکن یلزم قصر الصفۃ قبل تمام الصفۃ لان تمام الصفۃ لا یجیء الا بذکر مسند الیہ وھو لیس بمذکور وانما قلنا الظاھر لانہ یحتمل ان یکون معناہ ما ضرب احداً الا عمرا زید فیفید الحصر من الجانبین والمقصود الحصر فی جانب الفاعل فقط واذا اتصل بہ ضمیر مفعول نحو ضرب زیداً غلامہ او وقع بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زید او معناھا مثل انما ضرب عمرا زید او اتصل بہ مفعولہ نحو ضرب غلامہ زید وھو غیر متصل وجب تاخیرہ ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع ھذہ الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ واما فی الثانی فلئلا ینقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتکلم انحصار مضروبیۃ عمرو فی زید مع جواز کون زید ان یکون مضروبا بشخص اخر لو قدم الفاعل علی المفعول لکان مفیدا للعکس واما فی الثالث فلما فاۃ الاتصال بلا انفصال وقد یحذف الفعل لقیام قرینۃ جوازا فالقرینۃ سوال السائل

ف۱ قال واذا اتصل بضمیر مفعول ای ضمیر یرجع الی المفعول کذا فی الشرح جعلتہ او بصفۃ ضمیر المفعول ھذا من لم یجز الفصل بین الصفۃ والموصوف بالاجنبی نحو ضرب زیدی الذی ضرب غلامہ وکرم ھند رجل ضرب غلامھا ۱۲ ف۲ قال وجب تاخیرہ ای عدم التقدیم وجب تقدیمہ ای المفعول لانہ ذکر احوال الفاعل ثم المفعول وعلی ھذا التقدیر یصیر الامر بالعکس ۱۲ تحفہ

سواء کان ملفوظا کما فی مثل زیدا لمن قال من قام او مقدرا کما فی المثال الاتی فان قیل
کما یحذف الفعل کذلک یحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذکر قلنا المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل سواء کان فعلا او شبهه فان قیل لما کان المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذکر قلنا انما خص بالذکر لاصالته فان قیل
حذف الفعل من احکام الفعل وکلامنا فی احکام الفاعل فیلزم الخروج عن البحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشئ یکون بحثا عن احوال
ذلک الشئ فان قیل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله یحذف والشرط فی المفعول
المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی
الفعل المذکور مشتمل علی حذف فلا علی جواز اقلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف اعنی حذفا فان قیل ان الصفة محمول علی الموصوف وههنا لا یصح الحمل لان
هذا حمل المبتدأ علی المبتدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر بمعنی للفاعل اعنی جائزا فان قیل
ما الوجه ان هذا التراکیب من باب حذف الفعل الازم باب حذف الخبر قلنا لو کان التراکیب من باب حذف
الفعل یلزم حذف جزء الجملة ولو کان من باب حذف الخبر یلزم حذف کل الجملة والتقلیل فی الحذف اولی
من الکثرة ولیبک یزید ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو ینکیه المقدر والقرینة
علیه السوال المقدر وهو من ینکیه لان یبنی علی الصیغة المجهولة والصیغة المجهولة

ل قوله لو کان هذا التراکیب من باب آه فان قیل فعلی هذا لا یطابق الجواب السوال فان السوال جملة فعلیة والجواب جملة اسمیة قلنا ان السوال
وان کان فی اللفظ جملة فعلیة لکنه فی الواقع جملة اسمیة تقدیره اقام زید ام عمرو ام بکر فغیر من زید وعمرو وبکر وهمزة الاستفهام لما من الملاقصاد وقدام
لاقتضائه الصدارة فصار التقدیر فضلیة الجواب مشعر بفعلیة السوال ۱۲ منه ۵۲ قال ولیبک یزید آه وبخبطنا تطبیع الطوائح وقد اضطرا قالهم فی تعیین
تأمل قال بعضهم هو ضرار بن نهشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا هو ام ضرار بن نهشل یعنی باید که گریه کرده شود بر یزید گریه کند بر آن
عاجز و ذلیل و خوار از ان جهت که او را دشمنان او تنگ می کنند و بخصومت در پیش می آیند و تنگ میکنند یزید زمانه بود تر و دشمنی دشمنان علی
و ذلیل را نگهبانی می کرد و هنوز بجد وفات آن کسی مدد گار آن عاجز باقی نماند پس باید که بجهت این سخ ضایع بکاهد گریه کند بر یزید
گریه کند بر آن یزید سائل بی وسیله از هلاکت هلاک کنند گان مال او را و وسیله معاش او را زیرا که یزید بخشش هم بی کرد مال را بر سائلان
بی وسیله و فی البیت احتمالات لم تعرض الاستاذ لها احدها ان یزید منادی حذف حرف ندائه وقوله ضایع مفعول ثانی لم یسم فاعله لیبک والثانی
ان یزید مفعول لم یسم فاعله لیبک وقوله ضایع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضایعا منادی حذف حرف ندائه والرابع ان ضایعا خبر

منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبك يزيد من يبكيه يبكيه ضارع فان قيل ان اللام في قوله لخصوصية لا يخلو اما متعلق ببيكيه المقدر واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصوصية لام اجلية وهي التي تجعل مدخوله علة لما قبله والخصوصية ليس علة البتة بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه شخص ضارع ووجوبا في مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ والمراد به كل تركيب فيه الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسد المسد اما القرينة فهي دخول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول واقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع بينهما جائز كما في مثل جاءني رجل اي رجل قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام من الناشئ عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشئا عن الحذف بل الناشئ من نكارة رجل وقد يحذف فان قلت في مثل نعم لمن قال قام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سوال السائل لا واجب لاعتبار عدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا ليقوم نكم مقام الفعل والفاعل قلنا ان نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل مما عم لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان

سلہ قولہ قلنا انہ متعلق بضارع الخ واجیب عنہ ایضا بان متعلقہ ضارع وللحاجۃ الی تقدیر الموصوف لان المظروف کما فی الحاشیۃ من الفعل اقول لقائل ان یقول ان اللام متعلق بیبکیہ ان لم یمنع قول الاستاذ فاللام فی قولہ لخصوصیۃ لام اجلیۃ بل ہی بمعنی علۃ الوقت کما فی الحاشیۃ

سلہ قولہ لان حرف الشرط لا یدخل الخ خلافا للاخفش فانہ جوز وقوع الاسمیۃ بعد اداۃ الشرط کون الخبر فعلا فقلنا ان علۃ اذن لیس ما نحن فیہ لا یمکن ان تکون مخففۃ عن المثقلۃ کما لا یخفی علی من لہ ادنی تامل فی المعانی ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظہ محمد شعیب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية قلنا لو كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال و لو كان من باب حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب و السوال و المطابقة اولى من عدم المطابقة و اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجئ في غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين قلنا ذكر الفعلين للاصالة في العمل فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من الفعلين كما في قوله عليه الصلوة و السلام كما صليت و سلمت اه فلما اقتصر على الفعلين قلنا ذكر الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع و هو الاثنان فان قيل التنازع يتصور في ذات الروح و الفعلان ليسا من ذوات الروح قلنا التنازع في اللغة نزاع ساختن با يكديگر در چيزے و في الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح لمعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل و قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل و منفصل فان كان متصلا فحينئذ تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني و لا يجوز اعمال احد الفعلين في جزء فعل اخر بالاجماع منفصلا نحو ما ضربني الا اكرم الا اليك و ان تصدى التنازع للزوال بان قطع عنه ما هو طريق القطع عنه و هو اعمال الثاني

۵۱ قوله و اذا تنازع الفعلان اه و بذا الباب كما يسمى باب التنازع يسمى باب الاعمال ايضا المراد بالفعلين المتصرفين المتنازعين بين عربيين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان و لم تنازعا في تفعلوا و لا بين حرف و غيره خلافا لمن اجاز في نحو كسى زيدا كساه لا بين جامدين و لا بين جامد و غيره خلافا للمبرد في نحو احسن و اجمل زيدا و قوله بعدهما ظرف مستقر صفة لفعلان ظاهرا و لا يتعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم و انما ذكر الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فاورد ما لا طائل تحته في عبارة الشارح فافهم قال الرضي لا حاجة الى قوله بعدهما اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت و قتلت و بكرت و قعدت و اياك ضربت فاكرمت لا تخف

۵۲ قوله لا يكون اه قال الرضي يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي و يكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجئ و يلزم البصريين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم يحذفون الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو انتهى

والاضمار فی الاول عند البصریین العکس عندالکوفیین لانک لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر
مع الاداۃ او بدونہا فعلی الاول یلزم اضمار الحرف علی الثانی یلزم فساد المعنی فان قیل کما لا یمکن قطعہ
فی الضمیر کذلک لا یمکن فی الظاہر ایضا فی مثل ضربت واکرم الا زید قلنا الحکم[۵۱] مبنی علی ما ہو
اغلب والاغلب فی الظاہر امکان القطع وفی الضمیر عدم امکانہ فان قیل باب التفاعل لازم لا یقتضی
المفعول فکیف یکون قولنا ظاہرہ منصوبا علی المفعولیۃ قلنا باب التفاعل علی قسمین احدہما
ما یکون منقولا من المفاعلۃ المتعدیۃ الی مفعول واحد الاول یکون متعدیا الی مفعول نحو
تجاذبنا الثوب والثانی یکون لازما نحو تضاربوا وتنالکوا وتغاسلوا والتنازع من قبیل القسم
الاول فی قولہ بعدہما احترازعما وقع مقدما علیہما او متوسطا بینہما لانہ تعین فیہ الاعمال
الفعل الاول وہو یستحق قبل الثانی فلا یکون فیہ مجال للتنازع فقد یکون فی الفاعلیۃ نحو
ضربنی واکرمنی زید وفی المفعولیۃ نحو ضربت واکرمت زیدا وفی الفاعلیۃ والمفعولیۃ مختلفین[۵۲]
فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ کانا مختلفین من حیث
الاقتضاء فلا حاجۃ الی قولہ مختلفین قلنا التنازع بین الفعلین فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ
علی قسمین احدہما مع اتفاق اقتضاء الفعلین اذا کان المتنازع فیہ متعددا نحو ضربنی واہان
زید عمرا والثانی مع اختلاف الاقتضاء اذا کان المتنازع فیہ واحدا نحو ضربنی واکرمت زیدا
فقولہ مختلفین لتخصیص القسم الثانی بالارادۃ فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیۃ
والمفعولیۃ علی قسمین فحینئذ یبطل حصر اقسام التنازع فی الثلثۃ بل صارت الاقسام
اربعۃ قلنا القسم الاول منہا مندرج فی القسمین الاولین فان قیل الحق ذکر مثالین
للقسمین الاولین لا للثالث مع انہ اہم بالمثال قلنا انہ وان لم یذکر مثالا صریحا لکنہ ذکر

---

[۵۱] قولہ الحکم مبنی علی ما ہو الغلب قول الاغلبیۃ والاغلویۃ قیل بہما سیان فان فی ہذا الترکیب کما لا یجری تطلع التنازع فی المضمر کذلک
لا یجری فی الظاہر وفی غیرہ کما یجری فی الظاہر یجری فی المضمر ایضا نحو ما ضربت ولا اکرمت الا ایاک نحو قمت وقعدت بک نحو ایاک ضربت
واکرمت ونحو بک مررت وقعدت بان تحذف المفعول مع الاولی بعض الصور وبعد ذہابہا فی بعضہا اذا المفعول یحذف ویعبر عن ذکرہ تفصیلا فافہم منہ

[۵۲] قولہ مختلفین حال من قولہ فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والمطابقۃ غیر لازمۃ تکونہما مصدرین او من الفعلین المفہومین من الکلام انہ ہو
فی قوۃ قد تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضاء او خبر کان المقدر ای اذا کان مختلفین ای مختلفا اقتضاہما

ضمناً لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول فعل من المثال الثانی حصل مثال للقسم
الثالث فیختار البصریون اعمال الثانی للقرب والجوار والکوفیون اعمال الاول للتقدم والسبقیة
فان اعملت الثانی اضمرت الفاعل فی الاول ان اقتضی الفعل الاول الفاعلیة لان التنازع
اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف
الفاعل من غیر سد مسد وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورة علی وفق الظاهر
فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث رعایة للمطابقة بین الراجع والمرجع فی
هذه الامور دون الحذف لئلا یلزم حذف الفاعل من غیر سد مسد خلافا للکسائی
فان عنده یحذف الفاعل ان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف
واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورة
قلنا الاضمار قبل الذکر بشرط التفسیر فی الجمع جائز وجاز ای اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعلیة عند الجمهور خلافا للفراء فان عنده لا یجوز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل بل تعین اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثانی لزم الاضمار قبل الذکر کما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل کما هو مذهب الکسائی وحذف المفعول ان استغنی عنه لان
التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذکر فان اضمرت

سلہ قال مختار البصریون البصرة بفتح الباء وکسرها او منهما حکاهن الازهری والنسبة بالفتح والکسر والضم لئلا یلتبس بالنسبة
الی البصری التی بالشام ثم کسرها افصح من فتحها لیتمیز عن النسبة الی الجارحة البیضاء کذا قال ملا علی القاری علی الشاطبی ۱۲ تحفه

سلہ قال للقرب الجوار وایضا لو اعملت الاول فی الاول فی العطف نحو قام وقعد زید لفصلت بین العامل ومعموله بأجنبی
بلا ضرورة ولعطفت علی الشئ وقد بقیت منه بقیة وکلاهما خلاف الاصل ۱۲ تحفه سلہ قوله للتقدم والسبقیة یعنی لما ان اول
الطالبین واحتیاجه الی المطلوب اقدم ۱۲ تحفه سلہ قال وجاز خلافا للفراء اعلم ان هذه العبارة محتملة احدها انه جاز اعمال
الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی کما قال الاستاذ وهذه روایة غیر مشهورة عنه
وثانیها انه جاز اعمال الفعل الثانی فقط خلافا للفراء فانه لا یجوز عنده اعمال الثانی فقط بل یجب عنده تشریک الاثنین وثالثها انه
جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل اضمار الفاعل فی الاول خلافا للفراء فان عنده لا یجوز اضمار الفاعل فی
الاول بل یجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذان الروایتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقیق وبالتامل حقیق ۱۲ تحفه خلاصه

یلزم الاضمار قبل الذکر وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لان حذف الفضلۃ جائز والا اظھرت نحو جیبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز کما سیجیٔ وجھہ فی افعال القلوب وان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ فتعین الاظھار بالضرورۃ وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فی الثانی ان اقتضی الفعل الثانی الفاعلیۃ لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف الفاعل من غیر سادّ مسدّہ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الاضمار بالضرورۃ والمفعول علی المختار لئلا یتوھم ان مفعول الفعل الثانی مغایر من المذکور وعلی المذھب الغیر المختار یحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان اضمرت یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ وھو لا یجوز وان ذکرت یلزم التکرار فتعین الحذف بالضرورۃ لان حذف الفضلۃ وحذفہ جائز الا ای لم یضمر کما ھو المذھب المختار ولم یحذف کما ھو المذھب الغیر المختار ان عنّ مانع من الاضمار والحذف فتظھر نحو جیبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بین الفعلین فلقطعہ طرق ثلثۃ حذف واضمار وذکر فان حذفت یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وھو لا یجوز ووجھہ مامرّ وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردًا او تضمر مثنی فعلی الاول لا یحصل المطابقۃ بین مفعولی الفعل الثانی وعلی الثانی لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع فتعین الاضمار بالضرورۃ فان قیل لا تنازع فی ھذہ الصورۃ لان الشرط فی التنازع ان یکون اقتضاء الفعلین واحدا وفی ھذہ الصورۃ لیس اقتضاء الفعلین واحدا لان الفعل الاول یقتضی مفعولا مفردًا والفعل الثانی یقتضی مفعولا مثنی قلنا

سلہ قولہ وان اضمرت یلزم الاضمار قبل الخ اقول یلزم الاضمار قبل الذکر اذا اضمر قبل الاسم الظاھر ولو اضمر بعدہ فلا قلت یلزم الفصل بالاجنبی بین العامل والمعمول والمبتدا والخبر کذا قال مولانا عبد الرحمن وقد کانت ھذہ الحدیثۃ فی خلدی قدیما وعرضت علی الاساتذہ والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذکور وقلت لھم لو کان ھذا مانعا لما اتی بہ فی المثال الثانی فلم یاتوا الا بسکوت او بشیٔ ادھن من بیت العنکبوت علی ان شناعۃ التکرار لیس باھون من الفصل بینھما بالمحذوف کما لا یخفی محمد شعیب ع

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول الثانی لهما اسماء الاعلی انتصاذات قا
بالاطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون علی اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعی لادنی معيشة ؛ كفانی ولم اطلب قليلٌ
من المال ؛ حيث تنازع بين كفانی ولم اطلب قليلٌ فالاول يقتضی رفعه بالفاعلية والثانی
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول اولی فاجاب المصنف عن جانب
البصريين بقوله وقول امرئ القيس ع كفانی ولم اطلب قليل من المال ليس منه ای من باب
التنازع لفساد المعنی علی تقدير التنازع لان قول امرئ القيس علی تقدير تنازع كفانی ولم اطلب
فی قليل من المال يستلزم عدم السعی وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال
وانما يستلزم هذا المعنی لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت علی الشرط والجزاء
او علی المعطوف علی احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفی منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتی وهو قوله شعر ولكنما اسعی لمجد
مؤثل ؛ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ؛ مفعول عالم يسم فاعله فان قيل ان مفعول

سلہ قولہ ولما استدل الكوفيون الخ يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واسند الاكم ضميرا بجميع مقتضاته يلزم ان
يكون حذف المفعول من الثانی ايضا مختارا بين ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف مع عدم الاضمار ههنا مانع آخر وهو
انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو فی السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارا منه سلہ قولہ وقول امرئ
القيس الخ معنی هذا البيت الذی ذكره الاستاذ فيما سياتی پس بدستی اگر سعی می كردم برائے پست وتر وناتمام تر زندگانی كفايت
میكرد مرا اندكے از مال دنيا وطلب نمیكردم عزت واجاه را ولكن سعی میكنم بجهت رسيدن بزرگواری وشرافتی كه اين صفت دارد كه پائدار
وثابت باشد وحال آنكه تحقيق كه دريافته اند بزرگواری ثابت را قران را امثال من ۱۲ منه سلہ قولہ يستلزم عدم السعی الخ
قال الفاضل اللاری ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا علی كفانی اما اذا كان حالية او معترضة او معطوفة علی الشرطية فلا يلزم من
انتفاء قلتنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط والاخيران للزوم حمل الكلام علی التاكيد ومعلوم ان التاسيس خير من ان يراد
به شیء عن ذلك ای عن التاكيد اما واو العطف فلا تقتضائه المغايرة واما الاعتراض فلانه يقع بين الشيئين سواء وقع الابهام اقول
لخادمی خزانة فی قوله للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين ان كانا مثبتين الزم يلزم تقييد الجزاء
بنقيض الشرط فافهم ولا اكمن ممن يقول ان قول من يستند الاستدلال عليه بالاستقراء بل ممن ينظر الی ما قيل ولا ينظر الی من قال ۱۲ منه فاده سيد عالم

مالم یسم فاعله قسم علی حدة من المرفوعات فلو لم یفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما
لم یفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتی سماه بعض النحاة فاعلا کل مفعول
حذف فاعله واقیم هو مقامه فان قیل فی عبارة المصنف تناقض لان قوله لم یسم فاعله
یشعر بعدم وجود الفاعل فی قوله حذف فاعله یشعر بوجوده قلنا ان قوله لم یسم فاعله بمعنی
لم یذکر فاعله فان قیل کیف یصح اضافة الفاعل الی المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل
المفعول قلنا ان اضافته الی المفعول لادنی ملابسة وهو کونه فاعلا لفعل متعلق به
فان قیل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا یصح لان الفعل اخبار عن الفاعل واقع علی
المفعول فما وظرفی النقیض قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل فی اسناد الفعل او شبهه الیه
فان قیل ان هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الخبر لانه دخل فیه الفاعل فی مثل هذا
الترکیب بنت الربیع البقل لان فاعل بنت محذوف وهو الله تعالی والربیع قائم مقام
الفاعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النحوی والله تعالی فاعل حقیقی وشرطه ای شرط
حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغیر صیغة الفعل الی فُعِلَ ویُفعَلُ کان
معناه غریبا فاختیر له وزن غریب لیدل غرابة اللفظ علی غرابة المعنی فان قیل
هذا الشرط لا یصح مطلقا لان تغییر صیغة الفعل الی فعل ویفعل لا یستقیم فی
شبه الفعل قلنا هذا الشرط فیما اذا کان عامله فعلا واما اذا کان عامله شبه الفعل
فالشرط تغییر صیغته الی المفعول واما اذا ذکر الفعل فلا صالته فان قیل
هذا الحد لا یصدق علی افتعل واستفعل ویفتعل ویستفعل وغیرها من الافعال المزیدة
فیها قلنا المراد بقوله فُعِلَ ماض مجهول وبقوله یفعل مضارع مجهول من قبیل
ذکر العلم وارادة الوصف المشتهر هو به لان فُعِلَ ویُفعَلُ علمان للمجهول او
نقول انهما مذکوران علی سبیل التمثیل ولا یقع المفعول الثانی مقام الفاعل
من باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول اسنادا اتما فلو اسند الیه الفعل

سلہ قولہ ولا یقع المفعول الثانی الخ قال ابن مالک ؎ ولا یری مانعا ان اقصد ظهره ای من الا من ولم یکن حجة وطرفا نحو
جعل الخبز من الف شهر لیلة القدر ؎ تحفہ حنا دمیہ لحافظ محمد شعیب لاہوری من تلامذة مولانا عبد الحی ؒ

یکون مسندا الیہ فلزم کون الشیء الواحد مسندا ومسندا الیہ مع کون کل من الاسنادین تاما فلا یرد نحو اعجبنی ضرب زید عمرا لان احد الاسنادین وھو اسناد المصدر الی عمرو غیر تام ولا الثالث من باب علمت اذ حکمہ حکم المفعول الثانی من باب علمت فی کونہ مسندا والمفعول لہ والمفعول معہ کذلک ای کالمفعول الثانی من باب علمت والثالث من باب علمت فی عدم صحۃ اقامتہما مقام الفاعل اما المفعول لہ فلان نصبہ یشعر بکونہ مفعولا لہ فلو اقیم مقام الفاعل لفات النصب الاشعار فان قیل نوقض بنحو ضربت للتادیب لانہ قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول لہ ما ھو بدون اللام وھو اللام فان قیل ینبغی ان لا یقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبہ ایضا یشعر بظرفیتہ قلنا الظرفیۃ کثیرا ما یعلم من نفس الصیغۃ واما المفعول معہ فلانہ لا یجوز اقامتہ مقام الفاعل ام الواو فلان الواو دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بد فی الواو فانہ لو یقع حینئذ کونہ مفعولا معہ واذا وجد المفعول بہ فی الکلام مع سائر المفاعیل التی یصح وقوعہا مقام الفاعل تعین ای للمفعول بہ لہ ای للقیام مقامہ لشدۃ مشابہتہ بالفاعل فی توقف تعقل الفعل علیہما لان الضرب مثلا کما لا یمکن تعقلہ بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقلہ بلا مضروب فان قیل لا شک فی انہ اذا وجد المفعول بہ فی الکلام فقط تعین وقوعہ موقع الفاعل فلا حاجۃ الی قولہ تعین لہ قلنا لیس المراد المفعول بہ فقط بل المراد المفعول بہ مع المفاعیل فان قیل کثیرا ما وجد المفعول بہ فی الکلام مع المفعول لہ والمفعول معہ قلنا المراد بالمفاعیل المفاعیل التی یصح وقوعہا موقع الفاعل وھما لیسا من ھذا القبیل تقول ضرب زید یوم الجمعۃ امام لا لم یضرب اشد بالفاء دارہ فتعین زید ان لم یکن ای المفعول بہ فی الکلام مع سائر المفاعیل التی یصح وقوعہا

ل قولہ المراد بالمفعول آہ اقول تمسک علی عدم وقوعہا بما علل الاستاذ فیتبع ما ھو مذکور مع اللام وتمسک علیہ بانہ لیس من ضروریات الفعل وفی النائب لا بد ان یکون ضروریا کالفاعل للمناسبۃ کما لشیخ الرضی فلا یقوم عندہ شیء منہما وکذا المفعول التقیع التمیز خلافا للکسائی فحال فی طاب زید نفسا طیبۃ نفس وکذا المستثنی والحال مما تحتہ ل قولہ تقول ضرب زید یوم الجمعۃ آہ وفائدۃ تقیید الضرب بالشد التنبیہ علی ان المصدر لا یقوم مقام الفاعل اذ لا فائدۃ فیہ لدلالۃ الفعل علیہ کذا الفائدۃ فی تعریف الظرفین حیث لم یقیدا بکونہما دالین علی الفعل علیہما لا تحتہ خلافا

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[۵۱] ترجيح بعضها على بعض فى الاولى المفعول الاول من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيدٌ عمرًا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامن عن اللبس اما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ والخبر فان قيل ان كلا واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد قلنا انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ[۵۲] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قولك وان تصوموا خير لكم لانه ليس باسم قلنا ان الاسم اعم من الصريح والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا بان المصدرية اى صيامكم خير لكم فان قيل هذا الجواب منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر[۵۳] شعر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه: وستعرف قدرة ان شاء الله تعالى

---

[۵۱] قوله لعدم ترجيح اه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول بلكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما يرجح عنده فنيابته اولى ۱۲ التحفه [۵۲] قوله ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله من الفاعل وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا وبطؤ الغفلة للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب نشاطا للسامع المقام ۱۲ التحفه [۵۳] قال فالمبتدأ اه ولو قال فهو الاسم اه لكان اولى الان يقال انما قال ذلك دون هذه الثلاثية المرجع بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولان المشتهين بعين القسم الثانى الخبر لا المتعلق شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجها عنه اى الجنس لان كلا منها فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم يأتوا بشئ يفتح به الباب الان قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه سنلقى عليك بعد طرة او سطرين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه اى اسم ما ولا فقوله مسندا اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ۱۲ التحفه [۵۴] قوله قلنا ان الاسم اه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فالحاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ۱۲ التحفه خادمه

فانه لیس باسم لاصریحا کما هو الظاهر ولا تاویلا لعدم ان المصدریة فیه قلنا ان ان المصدریة ههنا مقدرة یعنی ان تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستة وهی ما بعد حتی وکاف الجر ولام الجحود والفاء واو الواو وهذا الموضع لیس منها قلنا ان ذکر هذه المواضع الستة لشهرتها لا لحصرها ذکر کثیرا ما یقدر ان فی غیرها علی سبیل الشذوذ کما فی قول الشاعر ع الا ایها اللائمی احضر الوغی فان قیل التجرید عن العوامل اللفظیة یقتضی سبق وجودها ووجود العامل اللفظی لیس بضروری قلنا التجرید بمعنی لو یوجد من قبیل ذکر اللازم وارادة الملزوم فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراد لانه خرج منه المبتدأ فی مثل بحسبک درهم لانه لیس بمجرد عن العامل اللفظی قلنا المراد بالعامل اللفظی ما یکون له تاثیر فی المعنی والباء فی هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا للسیبویه والاخفش لان عندهما یجوز ابتدائیة الصفة بالنفی واستفهام لکن عند سیبویه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسکا بقول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم فان قیل لا یجوز ان یکون نحن مبتدأ مسندا الیه وخیر خبره المقدم علیه قلنا لو کان الامر کذلک

قوله او الصفة اه عطف علی الاسم ویمکن ان یعطف علی قوله مسند الیه بحمله علی حذف المبتدأ ای هو الصفة الواقعة وعطف الجملة علی المفرد فیما حمل من الاعراب جائز وبهذا الوجه یحصل الجواب عن اعتراض الامام الحدیثی هوانه لا یعلم من التعریف اعتبار التجرید فی صفة وهو لیس بمعتبر عندهم اتفاقا فقوله والصفة جنس مع قوله الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام یخرج نحو قائم فی زید قائم فانه لیس بخبر وان خرج نحو قائم فی اقائم الزیدان المراد من وقوعه بعدهما ان یکون الصفة معتمدا علیها فی المعنی وهنا لیس کذلک لانه معتمد علی المبتدأ المؤخر وقوله رافعة للظاهر یخرج نحو قائمان فی اقائمان الزیدان فتامل وههنا اشکال وهو ان احدی الصفتین فی اضارب واکرم عمرو بطریق التنازع ان تکون احدی الصفتین رافعة للمستتر فلا یصدق التعریف علیه اللهم الا ان یصار الی الحذف او التشکیک فافهم کذا قال مولانا نور الحق وانحه خاومیه **قوله** خلافا لسیبویه والاخفش اه وکذا خلافهما فی الظرف نحو فی الدار زید خلافا لهما فی الشرط والفصل لحکم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بینهما فرقا لان سیبویه اجاز عمل باب اسم الفاعل لکن بشرط ترجح المحدث بعده ولو تقدیرا نحو الیوم الخروج ونحو قوله تعالی ومن آیاته انک تری الارض ای رونیک والاخفش لم یشترط شیئا فتامل **قوله** تمسکا بقول الشاعر وجه تمسک شاعر بمصرع اینست یعنی پس ما بهتریم از شما نزد مردمان در وقتیکه خواننده کرر گوینده بگوید ای فلان کس یا اینکه ای قوم منم گزیده از جنگ علی ان یا للام للفلان او یا لقوم فحذف المنادی واشبع اللام فصار یالام فحذف

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله عن منكر بأجنبي وهو نحن ولا يجوز فعلم ان خيرا مبتدأ مسند به نحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[۵۱] عن جانب الجمهور ان هذا محمول على ضرورة الشعر كلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله اقرشي زيد لانه ليس بصفة قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او جاريا مجراها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه مثل قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا اليه وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من ما عند الاحتمالين فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل اقائم زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا الظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون الصفة مبتدأ مسندا اليه وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

---

[۵۱] قوله فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن في خير وهو خبر نحن المحذوف ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

[۵۲] قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح۔

مثل[1] قائم زید بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفی والاستفہام اما مطابقة لظاہرہا او لا فالاول اما مطابق فی الافراد وفی التثنیة والجمعیة ففی الاول جواز الامرین وفی الثانی تعین کون ما بعدہا مبتدأ مسندا الیہ وکون الصفة خبرا مقدما علیہ ولا یجوز عکس کون حال الصفة کحال الفعل والفعل المسند الی الظاہر یکون موحدا ابدا والمسند الی الضمیر یثنی بتثنیة ویجمع بجمعیة والصفة ہہنا مثنی او مجموع فعلم انہا لم تکن مسندة الی الظاہر والشرط فی المبتدأ المسند بان یکون رافعا الظاہر ان لم تکن مطابقة لظاہرہا فاما ان تکون الصفة مفردة وما بعدہا مثنی او مجموعا او بالعکس والعکس مجرد احتمال عقلی لیس بواقع فی الخارج وفی الاول تعین کون الصفة مبتدأ مسندا الیہ وکون ما بعدہا فاعلا مسدا مسد الخبر لا یجوز عکسہ لعدم المطابقة بین المبتدأ والخبر والخبر ہو المجرد عن العوامل اللفظیة المسند بہ المغائر للصفة المذکورة فان قیل ان تعریف الخبر لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیہ کانہ دخل فیہ المضارع فی مثل یقوم زید لانہ المجرد عن العوامل اللفظیة المسند بہ المغائر للصفة المذکورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرینة ان کلامنا فی مرفوعات الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقولہ المسند بہ احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقولہ

[1] قولہ مثل اقائم زید بالوقف نقص علیک اعجب القصص الہی من الغنی والمرتضی انی لما اخذت ہذا الکتاب عند الاستاذ العلام قصدت ان اعلقت منہ فی بعض المقامات التی قرأت عند من لدیہ طولانی فی ہذا الفن اعلی اللہ تعالی مرتبتہ فی دار المحن (ای مولانا ومولی الکل صاحبزادہ صاحب باشوگڑھ غفرلہ اللہ خالق البحر والبر) فوجدت یوما فی مصنفہ ہذا قولہ مثل قائم زید بالوقف فطالعت لکن لم افہم منہ غرض الاستاذ العلام فعرضتہ علیہ فقال فیہ نکتة غریبة ودقة عجیبة فتحیرت وقلت لو بین لکان علی احسن وجہ فقال انہ لو لم یقید بالوقف وقیل اقائم زید فلقائل ان یقول ان رفع زید لا یخلو اما علی الابتدائیة او علی الخبریة فعلی الاول تعین کونہ مبتدأ وعلی الثانی کونہ خبرا فمن این جواز الامرین فقلت ومثل ہذا یجری فی کل موضع جاز فیہ الامران کالتنازع وغیرہ فما وجہ التخصیص بہذا فقال نعم لکن لم یتبین مرجح التخصیص فسکت وذہبت متعجبا الی الاحباب (ای غیاث الدین جعل اللہ وجہہ ناضرا یوم الدین المشہور بکابل ملا وملا اسماعیل وملا علاء الدین المشہورین بینا شفقة بفرقدین حصل اللہ لہما ما تمنیاہ فی الدارین) فقالوا ما تعجبت فقلت لہم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضہم (یعنی کابل ملا غفرلہ اللہ) الذی یلوح من ذہن مستقیم وفہم سلیم حضورہ فی ہذا الفن العظیم اذہب الی الاستاذ وسل ان رفع قائم لا یخلو بعین تقریر ما ذکرتم فی رفع زید فلا بد من القول بان تقید الوقف قید لکلیہما مع انکم قررتم رفع قائم تحلت وعرضت علی الاستاذ العلام فسکت وغضب وقام فاعمل عقلک ایہا المتفطن الذکی فائدة الوقف فان من اللہ الوقوف الا التحفہ خادمہ لحافظ محمد شعیب الہیتی من تلامذة مولانا عبد الحی

المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله المسند به ما يكون مسندا الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين خرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل المخرج به القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيد للاحتراز فان قيل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوع اى ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدا عامل في الخبر والخبر في المبتدا فكيف يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب قيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ وقيل العامل في المبتدأ معنوي والمبتدأ عامل في الخبر وقيل العامل في المبتدأ والخبر معنوي كما هو مذهب البصريين والمختار عند المصنف منهم فان قيل العامل في المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظي وهو عدمي فكيف يؤثر قلنا العوامل في كلام العرب امارات التاثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل اى الاولى والاحق بالمبتدأ عند عدم المانع التقديم اى تقدير المبتدأ على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تاخير عن الفعل

قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم في نحو قائم ابوه زيد بانه خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل عينه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حروف النفي والالف الاستفهام بان يكون معتمدا عليها في الاصل وههنا ليس كذلك كما مر فتذكر اتحفه قوله فكيف يصح قولنا المبتدأ والخبر اسمان آه اقول وان كان ما ذكر لا غبار ان المصنف لم يقل المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية اتحفه قوله قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذكورة والرابع ان المبتدأ الاول يرتفع بالسنادة الخبر اليه كما قال خلف في ارتفع الفاعل الخامس مذهب الكوفيين بان المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراكهما في الضمير الجاري مجرى الجزء اتحفه قوله قيل المبتدأ عامل آه هذا ما ذهب اليه الكسائي والفراء اتحفه قوله وقيل العامل في المبتدأ معنوي هذا ما نقل الاندلسي عن سيبويه وروى عن ابي علي بالفتح اتحفه قوله وهو عدمي فكيف يؤثر آه اقول بهذا فسر التجرد بالعدمي لما فسر بالعدمي كما فسر الجرجاني في حواشي المطول الاسم في عدة الكلام تحقيقا او تقديرا بالاسناد اليه او

بعارض الالتباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون
المعتبر القاعدة في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد لتاخيره عن الخبر قلنا
الاصل ههنا هو الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل امتنع كما في
الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو كراهة
الابتداء بمن ثمه اي لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغي في المبتدأ التقديم جاز
اي هذا التركيب في داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة والكان مؤخرا لفظا وامتنع
اي هذا التركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون
المبتدأ نكرة والكان الاصل في المبتدأ التعريف كان لابهام الكثير الوقوع في كلامهم الحكم على
امر معلوم معين اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من وجوه التخصيص مثل لعبد مؤمن
خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
يكون احدهما في الدار على التعين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ
امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهني قلنا ان علم المتكلم
وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتاويل اللفظ فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما فيها كائنا فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة
الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

ف قوله ومن ثمه جاز في داره زيد امتنع صاحبها اه اعلم ان في بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز اه يمكن ان يكون اثرا للكون الحاصل
في المبتدا التقديم كما يشعر به كلام المصنف في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض ما تقرير الاول فظاهر واما تقرير
الثاني فايضا غير مخفي وهو ان جواز في داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى ازلو تاخر صحة تاخره لفظا واما امتناع عود الضمير الى المتاخر
لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها في الدار يدل على الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز تحفه خادميه ف قوله وقد يكون
المبتدأ نكرة اعلم ان للمبتدأ احوالا ان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد
يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلا يرد ان الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما صدر الكلام الخ على هذا
القول كما لا يخفى ۱۲ تحفه ف قوله بوجه ما لفظا او نية او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ۱۲ تحفه خادميه

یحصل التخصیص بالتعمیم قلنا ان للتخصیص معنیین تخصیص بمعنی قطع الشرکة و تخصیص بمعنی رفع الابہام والمراد بالتخصیص ههنا المعنی الثانی وهو لا ینافی التعمیم فان قیل هذا منقوض بقول عمر ثمرة خیر من جرادة فان النکرة فیه وقعت فی الاثبات مع انها مبتدأ قلنا لیس المراد بالنکرة مطلق النکرة بل التی قصد بها العموم سواء کان بالاداة کما فی مثال المتن او بطریق المعنی کما فی هذا المثال وشر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نکرة تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذکره وهو الفعل لانک اذا قلت ضرب علم منه انه وقع بعد امر یصلح ان یحکم علیه بالضرب فاذا قلت رجل فهو فی قوة قولک رجل صالح لصحة الحکم علیه بالضرب فانما تخصص بما تخصص الفاعل ذ یستعمل فی موضع هذا الترکیب اهر ذا ناب لا شر یعنی الحصر التخصیص کما یحصل بهذا الترکیب اهر ذا ناب لا شر کذلک یحصل بهذا الترکیب شر اهر ذا ناب فان قیل الحصر یستقیم فی الاول لاداة الحصر فیه ولا یستقیم فی الثانی لعدم الاداة فیه قلنا الاداة وان لم تکن موجودة فی اللفظ لکنها موجودة فی المعنی لان شر اهر ذا ناب فی الاصل اهر ذا ناب شر فاهر فعل ما لم یسم فاعله والضمیر المستکن فیه راجع الی الغائب الفاعل وهو المبدل عنه وشر بدل عنه والمبدل والمبدل منه فی الحقیقة شئ واحد وتخصیصه جاء باسناد الفعل فتخصیص البدل انما یجئ باسناد الفعل ثم قدم شر علی اهر لافادة الحصر لان تقدیم ما حقه التاخیر یفید الحصر فان قیل المهر للکلب قد یکون بنباح مقاد وقد یکون بنباح غیر مقاد فالاول یحتمل الخیر والشر فیصح تخصیصه بالنسبة الی الخیر والثانی لا یحتمل الا الشر فقط ولا یصح تخصیصه قلنا ان المهر للکلب اذا کان بنباح غیر مقاد فانما تخصص بالصفة المذکورة ای شر عظیم حقیر اهر ذا ناب بهذا مثل فی کلام العرب یقال لرجل قوی ادرکه العجز فی حاجة فانقیل لو قال ان شر یدل عن الفاعل لم یقل انه عین فاعل قلنا انه

---

۵۱ قوله هذا منقوض بقول عمر رضی روی ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة کانوا محرمین فسألوا عمر عن کعب الاحبار فاوجب علیهم فی کل جرادة درهما فقال عمر شاوری درهم کثیرا یا اهل حمص ثمرة خیر من جرادة یعنی لو تصدق ثمرة مکان جرادة جاز فتحفه

۵۲ قوله قصد بها العموم ای بقرینة المقام والقرینة ههنا ان الحکم علی الطبیعة وهذا لا یمکن الا من حیث الانطباق علی جمیع الافراد لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح فتامل ۱۲ تحفه خادمیه۔

لو کان عین فاعل یلزم عند التقدیم علی الفعل تقدیم الفاعل علی الفعل وھو باطل
فان قیل لانسلم ان شرا بدل عن ضمیر الفاعل لان النکرۃ لا تکون بدلا من معرفۃ الا اذا
وصفت کما فی قولہ تعالیٰ بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ قلنا الضمیر انما یکون معرفۃ اذا کان
مذکورا لفظا او معنی او حکما وھھنا لیس مرجعہ مذکورا کما فی ربہ رجلا ونعم رجلا فان قیل
ان علۃ التخصیص تقدیم الفعل علیہ اذا فاتت علی الفعل فات علۃ التخصیص فلا
یحصل التخصیص قلنا اذا نظرنا الی الاصل فالاصل تقدیم الفعل علیہ اما تقدیمہ علی
الفعل فھو عارضی لا اعتبار لہ فان قیل لانسلم ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر
لانہ مخالف عن مذھب المص قلنا ان ھذا من مذھب السکاکی والمص اختار مذھبہ فان قیل
یلزم من تقدیم شر علی اھر تقدیم البدل علی المبدل منہ وھو باطل قلنا ھذا الحکم
فی البدل الواقعی لا فی البدل الاعتباری وھذا البدل اعتباری وفی الدار رجل فرجل
مبتدأ نکرۃ تخصصت بتقدیم الخبر علیہ لانہ اذا قیل فی الدار علم منہ ان شخصا یذکر بعدہ
ما یصح کونہ محکوما علیہ باستقرارہ فی دارہ فاذا قیل رجل فھو فی قوۃ قولہ رجل
صالح لصحۃ الحکم علیہ بالاستقرار فی الدار وسلام علیک فسلام مبتدأ نکرۃ تخصصت
بالاضافۃ الی المتکلم اذ اصلہ سلمت سلاما علیک فسلاما مصدر للتاکید والمؤکد
والمؤکد فی الحقیقۃ شئ واحد والمؤکد تخصیص بالنسبۃ الی المتکلم وکذا المؤکد ثم
عدل من فعلیۃ الجملۃ الی اسمیتھا لقصد الدلالۃ علی الدوام والاستمرار فحذف الفعل
وابدل النصب بالرفع لصحۃ الابتدائیۃ فقال سلام علیک فان قیل کثیرا ما یکون
المبتدأ نکرۃ غیر مخصصۃ بوجہ من وجوہ التخصیص کما فی مثل کوکب ان قضی الساعۃ
فکیف یصح قولہ وقد یکون المبتدأ نکرۃ اذا تخصصت بوجہ ما قلنا ما ذکر صحۃ
ابتدائیۃ النکرۃ علی الافادۃ لا علی ما ذکرہ من التخصیص لکن غالبا عند الافادۃ ھذا

قولہ وھھنا لیس مرجعہ مذکورا قول قدم من الاستاذ العلام قبل عدۃ سطور والضمیر المستکن فیہ ای فی اھر راجع
الی الغائب الفاعل وھھنا انکر عن ذلک ماذا الاذعان فالصواب فی الجواب ان یقال توصیف البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ
فی الکل من الکل او الکل من الکل ھھنا فی حیز المنع من الکل فافھم منہ تحفہ خادمیہ۔

المواضع فان قيل الخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من
عائد كان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيد او وضع المظهر
موضع الضمير كما في مثل الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل
هو الله احد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل صلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل اولى بالتقدير وهذا راى البصريين واما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

الضمير

ف قوله الخبر هو الاسم المجرد آه هذا زعم الاستاذ والا فظاهر كلام المصنف التعميم والشمول وقد اعتبر الاسم في مفهوم الخبر
كاعتباره في مفهوم المبتدا والفاعل وغيره وفايضا يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي بان يكون الجملة خبرا فتامل فعلى هذا يكون قوله وقد
تكون الخ جملة اشارة الى التقسيم الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول بل كان كلمة قد كذا قال مولنا
نور الحق ۱۲ تحفه خادميه ف۵۲ قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان خصص بصفة محذوف
اى سمن ۱۲ تحفه خادميه ف۵۳ قوله المراد بالجملة الفعل مجازا آه اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
فالظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في
ان الضمير ينتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب
اللب واللباب وقال السيالكوتي انه محذوف مع الفاعل واليه يشير كلام المصنف وكذا في غاية التحقيق فتامل في كلام
الاستاذ صاحب التحقيق ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رح

الا اسما واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والآخر خبرا وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدأ وكون ابي حنيفة خبرا وهو التشبيه او كانا متساويين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة في اصل التخصيص مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل مثنى او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه لا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

سلہ قولہ واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام ستة اشياء يجمعها قول الشاعر قطعه شش چیز بود مقتضی صدر کلام ۔ مطلع فصحاں شد ایں نظم تمام ۔ شرط و قسم و تعجب و استفہام ۔ نفی آمد و لام ابتدا گشت تمام ۔ تحفہ خادمیہ سلہ قولہ وهو التشبيه فان المقصد تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان ابا حنيفة رح اعظم منه فيكون المراد ان ابا يوسف رح مثل ابي حنيفة رح فابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر تحفہ خادمیہ سلہ قولہ او كانا متساويين اما انما لم يقيد المصنف رح بان لا يكون احدهما معينا كنحو زيد المنطلق رد على من قال به كالامام الرازي حيث قال تعين المبني خبرا كما في زيد المنطلق اعلم ان تقديم المبتدأ في هذه الصورة اي في صورة تعريفهما على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول ابي علي وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره وبذا مختار ابن هشام ۱۲ تحفہ خادمیہ سلہ قولہ مثل غلام رجل صالح خير منك فان الغلام في هذا المثال خصص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفي خبره تخصيص واحد بالصفة

ای الخبر الذی هو مفرد صریحۃ وان کان جملۃ معنی فلا یرد ان این فی این زید لیس مفردا لانه ظرف وقد الظرف مقدر بالفعل کما هو مذهب البصریین مثل این زید او کان ای الخبر بتقدیمه مصححا له ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وکان لمتعلقه ای لمتعلق الخبر التابع له تبعیة یمتنع معها التقدیم علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر فی المبتدأ مثل علی لتمرة مثلها زبدا او کان الخبر خبرا عن ان یعنی ان مع اسمها وخبرها بتاویل المفرد مبتدأ او خبره خبر نحو عندک انک قائم وجب تقدیمه ای تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یفوت صدارة ما له صدر الکلام واما فی الثانی فلئلا یلزم کثارة المبتدأ واما فی الثالث فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الرابع فلئلا یلزم الالتباس بین ان المفتوحة وان المکسورة فی التلفظ لامکان الذهول عن الفتحة لخفائها وقد یتعدد الخبر سواء کان بحسب اللفظ والمعنی جمیعا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم عاقل فاضل ومثال الثانی هذا حلو حامض فان المقصود بها اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة وهو المرة فیکون التقدیر هذا مر لکن الاولی فی الاول ایراد العاطف مع جواز ترکه واما ایراده فبالنظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی واما ترکه فبالنظر الی اتحادهما بحسب المصداق والاولی فی الثانی العکس اما ترکه فبالنظر الی اتحادهما فی المعنی واما ایراده فبالنظر الی تغایرهما فی اللفظ فان قیل لما کان التعدد بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین احدهما مع ایراد العاطف وثانیهما بدون العاطف فلو ذکر المصنف مثال القسم الثانی لکان الاولی قلنا ان التعدد بالعاطف لاخفاء فیه لا فی المبتدأ ولا فی الخبر والتعدد بغیر العاطف فیه خفاء حیث لا یجیء فی جانب المبتدأ فتوهم الواهم انه لا یجوز فی جانب الخبر ایضا فاورد المصنف مثالا فی الخبر تنبیها علی الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف لیس بخبر فی الحقیقة

قولہ التابع ای یکون من متعلق الخبر طلقۃ الکلیۃ والخبر ای اراد بالخبر ما یعم الجار والمجرور وارادۃ المتعلق المجرور ویمکن ان یجاب بان المراد ان یکون الخبر فیہ ذکر ۱۲ تحفہ خادمیہ قولہ لامکان الذہول ای یعنی ان المتکلم وان تکلم بالفتحۃ الا ان السامع قد یذہل عنہا لخفائہا کیلتبس ۱۲ تحفہ خادمیہ حافظ محمد شعیب رح

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول لحصول الثاني او المحكوم به فلا يرد عليه وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ لان هٰهنا وان لم يكن الاول سببا لحصول الثاني لكنه سبب للحكم على الثاني فيصح دخول الفاء في الخبر لانه لما تضمن المبتدأ معنى الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر كما في الجزاء فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء في الخبر وعلى الثاني ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء في الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء في الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليهما

مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لا يقال ان الموت في قوله تعالى ان الموت الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم لان نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها مزدوا خل المبتدأ والخبر لا يقال بين الاول

ف ۱ قوله او النكرة الموصوفة بهما وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ولعل من قوله عليه الصلوة والسلام كل تقي دفي فهو كالمضاف مقدرة بكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف غير مذكور نحو كل رجل عالم فله درهم وسيجيء انه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدءات والاخفش يجوز زيادتها في جميع غير المبتدأ كذا في الرضي مع اوني كفيل اعلم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفيا فلا يقال الذي يأتيني فلا درهم له من الجربان ۱۲

تحفہ خادمیہ الحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

سبباً للثانی فی الآیة المذکورة لان فرار زید مثلاً عن الموت لا یکون سبباً لملاقاة الموت
لانا نقول الاول سبب للحکم به لانه لما فرّ ثم لاقاه فیحکم علیه بانه هو الموت
الذی انت تفرّ منه فان قیل نقض بالمبتدأ فی مثل لیت الذی یاتینی او فی
الدار له درهم او لعل الذی یاتینی او فی الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنی
الشرط مع انه لا یصح دخول الفاء فی خبره فالجواب بالنقض بقولنا ولیت لعل فانهما بالاتفاق
لان صحة دخول الفاء علیه انما یکون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء ولیت ولعل ترتفعان
تلک المشابهة لانهما تخرجان الکلام عن الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء من
قبیل الاخبار فان قیل باب کان وباب علمت یفیدان بالاتفاق فما وجه تخصیص
لیت ولعل بالاتفاق قلنا تخصیصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الی بعض ما عداه
وهو باقی حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الی الجمیع ما عداه والحق بعضهم ان بهما
لان صحة دخول انما کانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وان یبطل تلک المشابهة
لان الشرط والجزاء من قبیل المترددیات وان للتحقیق وبینهما منافاة فان قیل
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولکن بهما فما وجه تخصیص ان المکسورة بالالحاق

---

۹۱ قولہ لیت یجوز فیہ ثلاثۃ اوجہ الفتح علی الحکایۃ مرفوعا تقدیرا ویجوز کونہ مرفوعا لفظا بالتنوین ان اولتہ باللفظ فیکون منصرفا او بغیر التنوین ان اولتہ باللفظ او الکلمۃ فیکون غیر منصرف وکذا الحکم فی جمیع الحروف اذا سمی بہا لکن ان کانت رباعیۃ او ثلاثیۃ متحرک الوسط فتح مرفوعہ واجب اذا اولتہ باللفظ او الکلمۃ کلعل والا فجواز الوجہین کلیت کذا فی الفوائد الشافیۃ مع زیادۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ

۹۲ قولہ والشرط والجزاء ای المجروح من حیث المجروح فلا یرد ان الخبر قد یکون انشاء کما قال اللہ تعالی فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَى الْكُفَّارِ۔ وہذا ینادی باعلی نداء علی خلاف ما ہو المشہور من ان الحکم عند اہل العربیۃ فی الخبر ہو الشرط قید لہ بمنزلۃ الحال والظرف نعم یرد علی المصنف حیث قال ان امتناع دخول الفاء فی خبر لیت ولعل للزوم التناقض وذلک لان ما بعد الفاء الجزائیۃ لا یکون الا خبرا ای یحتمل الصدق والکذب وخبر لیت ولعل لا یحتملان ذلک علی ما نقل عن الرضی ولان دخول الفاء بملاحظۃ مشابہۃ المبتدأ بکلمات الشرط ومقتضاہا التصدر ومقتضی التصدر امتناع دخول النواسخ التی مؤثرۃ معنی فی الجملۃ الا ان ہذا الابتداء لکونہ غیر راسخ العرق فی الشرطیۃ جاز ان یدخلہ ما لا یؤثر فی الجملۃ الشارحۃ معنی ظاہرا وہو ان عالحق للمالکی ان المفتوحۃ بلکن ولکن من غیر سماع کذا فی الرضی وغیرہ اقول ہذا الوجہ اولی من الاول لجریانہ فی جمیع النواسخ بخلاف الاول کما لا یخفی ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولاہتی رحمہ اللہ تعالی

۹۳ قولہ فما وجہ تخصیص ان المکسورۃ بالالحاق قلنا ان المکسورۃ اصل وان المفتوحۃ ولکن فرعان لہا ولحقتا بہا لفعلہا ما لہا من حالہا ولحقتا بلیت ولعل بالواسطۃ کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولاہتی رحمہ اللہ۔

قلنا الحاق ان المكسورة بما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدية ولكن
الحاق ان المفتوحة بما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدية مع
ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فخالف من
قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وان المفتوحة
مخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ولكن مخالف
عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل لهلال والله فالقرينة على
حال المستهل لان مقصوده تعيين الشئ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك
الشئ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى
بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته
كما في الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع
والقرينة دخول اذا للمفاجاة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد
فعلم ان خبره محذوف يعني واقف ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك
منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا
مقامه مثل لولا زيد لكان كذا ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادا المسد اما القرينة
فهو دخول لولا لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيدل على

ناجی

۹۱ قوله والسلام يوم نصب الهلال آه على المفعولية اى رايت الهلال فلما زاد قوله والله ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم
الوقف بعد تمام الكلام تمامه من تحفه خادميه ۹۲ قوله كما في الحمد لله اهل الحمد آه اى في كل موضع تقطع النعت بالرفع ليدل على المدح
والذم والترحم فافهم من تحفه خادميه ۹۳ قوله لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله
على المفرد ان يكون ما بعده خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوفا فلا بد من ضم مقدمة وهي ان الاصل في المبتدأ التعريف
وفي الخبر التنكير والسبع معرفة فعلم آه من تحفه خادميه ۹۴ قوله لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول لقائل ان يقول
سلمنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبر المبتدأ بل يجوز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا اى لولا يوجد زيد لفعل
ما هو مذهب الكسائي رد بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ۱۲ من تحفه خادميه۔

موجود وآما ساد المسد فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجودا لكان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعر ولولا الشعر العلماء يزرى ؛ لكنت اليوم اشعر من لبيد لان المبتدا في هذا المثال قم بعد لولا مع انه لم يحذف خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة ويزرى من الافعال الخاصة والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ كون ست وثبوت ست وجودست وحصول ؛ وثانيهما كل مبتدا كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول وبعد حال من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد آقا القرينة فلان استعمال المفردات في كلامهم محذوفا مثل اما ساد المسد فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ثم حذف حاصل كما حذف متعلقات الظرف فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما ان يكون حالا وخبر كان فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدا وكلاهما في اقامة الحال مقام خبر المبتدا

يحذف

ف۱ قوله لقول الشاعر ولولا آه وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثرين يعني اگر نبودي شعر گفتن عيب بر اي علماء هر آئينه مي بودم من امروز شاعر وشعر گوينده تر از لبيد ۱۲ وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ؛ جعلت الناس كلهم عبيدي ۱۲ تحفه خادميه ف۲ قوله من الافعال العامة ويزرى آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يحذف مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا وجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على اذ ذكر في التوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الزماني ۱۲ تحفه خادميه ف۳ قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ۱۲ تحفه خادميه ف۴ قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فكيف مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

وقال الرضی تقدیرہ ضربی زیدا یلابسہ قائما اذا اردت الحال عن المفعول ضربی زیدا
یلابسنی قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقی ضربی زیدا یلابس
قائما ثم حذف یلابس الذی ھو خبر المبتدأ والعامل فی الحال واقیم الحال مقامہ
وقال الکوفیون تقدیرہ ضربی زیدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ
ثم حذف حاصل فبقی ضربی زیدا قائما لکن مذھبھم ضعیف بوجھین الاول انہ یلزمھم
حذف الخبر من غیر سدّ شیٔ مسدّہ والثانی انہ یلزمھم تقیید المبتدأ المقصود عمومہ بدلیل
الاستعمال وقال الاخفش ان خبر ھذا المبتدأ الذی سدّ الحال مسدہ مصدر
مضاف الی صاحب الحال فیکون تقدیرہ ضربی زیدا ضربہ قائما ثم حذف الخبر واقیم الحال مقامہ
لکن مذھبہ ضعیف لانہ یلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وھو غیر جائز وقال
بعضھم ان ھذا المبتدأ لا خبر لہ لکونہ مأولا بما یؤول الفعل اذ المعنی ما اضرب زیدا الا قائما
لکن مذھبھم ضعیف لانہ لابد من المناسبۃ بین المختصر والمطول ولا مناسبۃ ھھنا
لان المطول مشتمل علی اداۃ الحصر والمختصر غیر مشتمل علیھا ومثال المصدر الصریح المضاف
الی الفاعل فقط مثل ذھابی راجلا ومثال المصدر الصریح المضاف الی المفعول فقط مثل ضرب
زید عریانا ومثال المصدر الصریح المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ضرب زید عمرا
قائمین ومثال المصدر التاویلی المضاف الی الفاعل فقط مثل ان ذھبت راجلا ومثال
المصدر التاویلی المضاف الی المفعول فقط مثل ان ضرب زید عریانا ومثال المصدر التاویلی
المضاف الی الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زید عمرا قائمین ومثال
الاسم التفضیل المضاف الی ھذہ الاقسام الستۃ مثل اکثر ذھابی راجلا واکثر ضرب

---

۵۱ قولہ اذا اردت الحال عن المفعول آہ ای عن منصوب المصدر وکذا قولہ عن الفاعل معناہ عن فاعل المصدر واللام فی الحال فی الصریح من المفعول ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ یلزمھم حذف الجزء وقول تصریر من الاستاذ وجب حذف المبتدأ فی نحو الحمد للہ اھل الحمد من غیر سدّ شیٔ مسدہ فتدبر ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ بدلیل الاستعمال یعنی علم من استقراء کلامھم ان الجنس اذا استعمل لم یعم الفردیۃ حتی تخصیص بعض ما یقع علیہ فھو محمول علی الاستغراق ولھذا قیل ان النوم ناقض للطہارۃ ولہ ینقض مع الجلوس لکن القولان متنافضین بحسب الظاہر وان تأتت قرینۃ الخصوص فھو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء فان اشتراء الجمیع وشربہ ممتنع ولا یبقی بذا المعنی علی تقدیر الکوفیۃ مع انہ مراد بخلاف تقدیر البصریۃ فافھم ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ وھو غیر جائز لان المصدر فی قوۃ ان والصلۃ مع الفعل ولا یجوز حذف الموصول مع بعض صلتہ ۱۲ تحفہ

زید عریانا واکثر ضربی زید عمرا قائمین واکثران ذهبت راجلة واکثران ضرب زید عریانا
واکثران ضرب زید عمرا قائمین وثالثها کل مبتدأ اشتمل خبرہ علی معنی المقارنة
وعطف علیه شیٔ بالواو التی بمعنی مع ثم حذف الخبر واقیم المعطوف مقامه مثل کل
رجل وضیعته فههنا الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة الواو التی
بمعنی مع لدلالتها علی معنی المقارنة وسادّ المسدّ واقامة المعطوف مقام الخبر فیکون
التقدیر کل رجل مقرون مع ضیعته ورابعها کل مبتدأ یکون مقسما به وخبره
فعل القسم ثم حذف الخبر واقیم جواب القسم مقامه مثل لعمرک لافعلن کذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرینة وسادّ المسدّ فالقرینة ذکر المقسم به یدل علی فعل
القسم واما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب القسم مقامه فیکون تقدیره لعمرک قسمی
لافعلن کذا خبران واخواتها ای بعض من المرفوعات خبران واخواتها لان هذه
الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنی اما لفظا ففی الثلاثیة والرباعیة والادغام واما
معنی فلان معانیها معانی الافعال لان معنی ان وان تحقق ومعنی کان تشبیه ومعنی
لکن استدرک ومعنی لیت تمنی ومعنی لعل ترجی وللفعل عملان اصلی وفرعی فالاصلی
تقدیم المرفوع علی المنصوب والفرعی تقدیم المنصوب علی المرفوع فاعطیها العمل الفرعی هو
المسند بعد دخول هذه الحروف فان قیل یصدق هذا الحد علی یقوم فی ان زیدا
یقوم ابوه مع انه لیس بخبر بل الخبر هو الجملة یقوم ابوه قلنا فی الجواب المراد بالمسند

---

۱ قوله لیمین مقسما به ومتینا للقسم لیخرج نحو عبد الله وامانة الله لافعلن کذا فانه لو لم یکن متینا فلک الخیار لعدم دلالته علی
القسم وسهل الاستاذ العلام ترک اعتماد فاعلی فهم المذکور من قوله مقسما به ای صریحا فی القسم ومتینا فیه ای اشتهر فی القسم فیما بینهم فان
استعمل فی غیره علی الندرة ۱۲ تکمله ۲ قوله لعمرک آه بالفتح والضم بمعنی البقاء ولا یستعمل فی القسم الا الفتح لانه موضع التخفیف
قال الشیخ الرضی وقد ترک المصنف رح قسما وجب فیه حذف الخبر وهو اذا کان الخبر ظرفا مستقرا بالمتعلق العام نحو زید قدامک او
فی الدار علی ما ذکرنا قبل ولتجویز ابن جنی اظهار ذلک المتعلق لیس بوجه لان الامرین ای الدلالة علی تعیین الخبر وسد شیٔ
آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف رح انما ترک ذکره لکون هذا السادّ مسدّ الخبر مرفوع المحل بکونه خبرا لان
سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر انتهی بعبارته ۱۲ تکمله ۳ قوله بعد دخول هذه الحروف ای هذه الحروف وکذا المراد فی
جانب المحدود ای خبران واحد اخواتها فاندفع الورود والظاهر فافهم ۱۲ تکمله خادمیه۔

المسند الی اسماء هذه الحروف لکنه ضعیف لانه یستلزم استدراک قوله بعد دخول هذه
الخ وقیل فی الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ویقوم فعل مسند لکنه ضعیف لانه
یحتاج الی تاویل الجملة بالاسم فیما اذا وقع خبرا جملة فالاولی فی الجواب ان یقال
المراد بدخول هذه الحروف علیهما ورودها علیهما لا یراد بالاثر فیهما لفظا ومعنی
مثل ان زیدا قائم وامره ای امر خبران واخواتهما کامر خبر المبتدا فی الاقسام والشرائط
والاحکام فان قیل عبارة المتن تشعر بان کل ما یصح ان یکون خبرا للمبتدا یصح ان
یکون خبرا للباب ان فیجب ان یقال ان زیدا وان من ابوک وکما یقال ان زیدا من ابوک
قلنا ان امره کامر خبر المبتدا عند وجود الشرائط وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان
للتحقیق وابن ومن للاستفهام بینهما تنافی الا فی تقدیمه ای لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم
لئلا یلزم بطلان العمل الفرعی الا ان یکون ظرفا لان مبنی الظرف علی التوسع لکن لو کان
الاسم معرفة فتقدیم الخبر علیه جائز ولو کان نکرة فتقدیم الخبر علیه واجب مثال الاول
کما فی قوله تعالی ان الینا ایابهم ومثال الثانی کما فی قول الشاعر ان من البیان لسحرا
وان من الشعر لحکمة خبرا التی لنفی الجنس ای بعض من المرفوعات

ص۱ قوله لانه یستلزم استدراک قوله آه والظاهر من کلام الاستاذ العلامة ان فساد هذا الجواب هو استدراک قوله بعد دخول آه والاصح فی نفسه الامر لیس کذلک بل هو فاسد فی نفسه فان اسم ان عرف بانه هو المسند الیه بعد دخول هذه الحروف فیصدق هذا التعریف علی ابوه فی ان زیدا
یقوم ابوه فان اعتبر ههنا انه مسند الی اخر هذه الحروف یلزم الدور ۱۲ منه ص۲ قوله لانه یحتاج الی تاویل الجملة آه فیلزمه الحاجة الی تاویل الجملة
بمجاز ان یستفاد کون الخبر جملة من قوله وامره کامر خبر المبتدا کما یستفاد کون الخبر للمبتدا جملة من قوله والخبر قد یکون جملة ۱۲ منه ص۳ قوله لا یراد
بالاثر آه الا الاثر اللفظی فالاعراب اعم من التقدیری والمحلی واما الاثر المعنوی کالتاکید وغیره فالوجه فی ایراد التثنیة ای فیهما التمکن معنی الاثر
معنی واحد معنی عرفی للدخول لتبادره الذهن الیه بعونة المقام فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر فی عرف النحو الدخول فی رأی الشقلی لان
نظر النحو فیه فالتعریف خلاف الظاهر ویمکن ان یقال ان المراد من الاثر معنی ما اعراب التقدیری والمحلی فاندفع الایراد المذکور ایضا علی کلا التقدیرین الا یری ان المخففة
المثقلة والمخففة فاعل ۱۲ منه ص۴ قوله فی الاقسام آه من کونه مفردا وجملة ومن کونه نکرة ومعرفة والاحکام من کونه واحدا ومتعددا ومثنی ومجموعا
والشرائط من انه اذا کان جملة فلا بد من عائد ولا یحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملة والنکرة والمعرفة من اقسامه الواحد والمتعدد والمثنی
والمجموع من احکامه لان الظاهر ان الافراد والجملة والتنکیر والتعریف یحصل له قائما ان الجمع ان لم یلاحظ یحصل له واحدا ومتعددا ومثنی
ومجموعا فاقتضاها من احوال ذاته یحصل بالوحدة والتعدد وما کان حاصلا لا یصیر بالوحدة والتعدد عاما کذا الحال فی الذکر والحذف کذا فی العلوی ۱۲ منه ص۵
قوله کما فی قول الشاعر آه اقول لیس هذا شعرا فلیتدبر ما حاصله قال مولانا فخر محمد من الضحاک عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا
فعجب الناس لبیانهما فقال النبی صلعم ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة یعنی بدستیکه از جمله بیان ست هر آئینه سحر یعنی این بیان وکلامی که
گوئی از جمله سحر است وعنی الثانی باز جمله شعر است هر آئینه حکمت یعنی این شعر بحکمت است یعنی مطابق واقع است کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ منه

خبر لا التی لنفی الجنس لنفی صفة الجنس فاما کان خبرها من المرفوعات لان هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنی اما لفظا ففتح الاول واما معنی فاما بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض واما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی وان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان لفظا ومعنی اعطی لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها فان قیل لم عدل المصنف عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فیها قلنا انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم[1] التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة له وقوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف ظریف فی الحال لان الظرفیة لا یتقید بالدار فان قیل المثال التوضیح المشکل والتوضیح یحصل بمثال واحد فالحاجة الی ایراد المثالین قلنا انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل وایضا خبر لا علی قسمین ظرف وغیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف والثانی مثال الظرف ویحذف فی خبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی ولما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر الشامل کما فی قوله لا الٰه الا الله یعنی لا الٰه موجود الا الله وبنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف والمراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر فان قیل هذا ینقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه قلنا ان ما تری خبرا فی هذا المثال فیحمل علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر هو المسند الیه بعد دخولها مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان فی عمل ما ولا مذهبین مذهب تمیم ومذهب الحجازیین

[1] قوله توهم التباس الخبر بخلاف ما قال المصنف وعلی الظاهر اجود انا قلنا علی الظاهر اجود از اهون قول البعض کابن مالک وغیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذ لم یثبت فی کلام فصیح کما تحفه خادمیه۔

فبنو تميم ذهبوا الى ان ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاول ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصتين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعر ومهمهٍ مهمهفٍ كالخمس قلت له انتسب ؛ فاجاب ما قتل المحب حرام ؛ فان قيل لابد من المطابقة بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفي اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملهما من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر والثاني بدليل قوله تعالى ما هذا بشرا او ان قلت ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصتين بنوع واحد فنقول انهما ايضا مختصتان بنوع واحد لكن اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في الصورة واما قول الشاعر ومهمهٍ مهمهفٍ فيه مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بني تميم فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلو اختار مذهب الحجازيين على مذهب بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اي عمل ليس في لا شاذا اي قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع والسمع موجود في النكرة فانه

---

۵۱ قوله بدليل قول الشاعر ومهمهٍ مهمهف آه المهمه القفر الواسع والمهمهف اسم مفعول يقال جارية مهمهفة اي ضامرة البطن دقيقة الخصر وكذا اغلام مهمهف يعني پسري كه چپك شكم باريك ميان مثل ماه شب چهارده هم بود گفتم باو كه بيان كن نسب خود را تا نزنم كه انكه ام قبيله هستي و نسبت بده خود را بقبيله پس جواب داد بايں فقره كه ما قتل المحب حرام يعني نيست كشتن دوست حرام بر معشوق پس اذا كان بمعنى الانتساب لم تقع النسب لانه اذا كان بمعنى السيل والمرجع فالمعنى گفتم باو كه سيل و مرجع كن بمن و نزدكشته مشو مرا جواب داد او على هذا التقدير لم تقع ما قال الاستاذ رح فافهم ۵۲ قوله لكن اشتبهت آه اقول على هذا لم تقع اللام من الحس على ما يلزم عليه ان يكون ما ولا الداخلتين على الافعال لاختصاصها بها حينئذ ۵۳ قوله فيه مصادرة على المطلوب لقائل ان يقول هذه المصادرة موجودة في استدلالهم بقوله تعالى ما هذا بشرا الا ان النصب في قراءة الحجازيين واما قراءة بني تميم فالرفع كذا قال القاضي البيضاوي في الاتم الذي فيه ما قال والنصب لعله انما لم يتعين قراءة الحجازيين لجواز ان يكون قراءة بني تميم ايضا والظاهر ان يقال ان ثبوت كون الكلام المذكور مصادرة على المطلوب

لا فی المغرفة کما فی قول الشاعر شعر من صدّ عن نیرانها فانا ابن قیس لا براحلی فان قیل لم لا یجوز ان یکون لا فی هذا المثال لنفی الجنس قلنا لو کان لا لنفی الجنس لما جاز فی ما بعدها الرفع بدون التکریر والرفع فی ما بعدها واقع بلا تکریر فی البیت فعلم انها لیست لنفی الجنس بل لا المشبهة بلیس لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع فی المنصوبات وقدمها علی المجرورات لکثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هی اثنا عشر بالاستقراء ووجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبهه او حرفا فان کان فعلا او شبهه فمعمولهما لا یخلو اما من المفاعیل او من الملحقات بها فالاول لا یخلو اما ان یکون جزء من مفهوم الفعل او لا فالاول هو المفعول المطلق والثانی لا یخلو اما ان یکون الفعل واقعا علیه او فیه او له او معه فالاول هو المفعول به والثانی هو المفعول فیه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه وان کان من ملحقات المفاعیل فانه لا یخلو اما مبین او لا والثانی هو المستثنی فالاول اما مبین للذات او للصفة فالاول هو التمییز والثانی هو الحال وان کان عامله حرفا فذلک الاسم لا یخلو اما ان یکون مسندا الیه او مسندا به فالاول لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب فالاول هو اسم الحرف المشبهة بالفعل والثانی اسم لا التی لنفی الجنس فان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما فی کلام موجب او غیر موجب اما الاول فهو خبر الافعال الناقصة سوی لیس والثانی خبر لیس وخبر ما ولا المشبهتین بلیس هو ای جنس المنصوب یدل علیه المنصوبات من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی الفرد ما ای اسم اشتمل ذلک الاسم من قبیل اشتمال الموصوف علی الصفة لا من قبیل اشتمال الکل علی الجزء

الاول

ف ۵۱ قوله کما فی قول الشاعر آه هو من قصیدة سعد بن مالک بن ضبیعة بن قیس بن ثعلب جد طرفة بن العبد البکری الشاعر والنیران بالکسر جمع نار والضمیر فیها للحرب المذکورة فی اول القصیدة معناه هر کس کہ روی گرداند از آتشهای جنگ پس پسر قیس ام ستم نیست بر وے از برای من دفع جنگ میکنم بر تنهائی ۱۲ منه ۵۲ قوله اما من المفاعیل آه اعلم ان المفاعیل خمسة بحیث یدور قول الشاعر شعر مفاعیل پنج است گر شبنوی نه زیادت نه کم بر ایشان شعر حرف ۱۲ منه

علی علم المفعولیۃ ای علی علامۃ کون الشیء مفعولاً وھو الفتحۃ فی المفرد وغیر المنصرف والکسرۃ فی الجمع المؤنث السالم والالف فی الاسماء الستۃ والیاء فی التثنیۃ والجمع المذکر السالم فقولہ ای بعض من جنس المنصوب تأ علی ان یرجع الضمیر الی المحدود لانہ ھو المقصود او بعض من جنس ما اشتمل علی علامۃ کون الشیء مفعولاً علی ان یرجع الضمیر الی الحد لانہ قریب **المفعول المطلق** یسمی بہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول علیہ من غیر تقییدہ بالباء او فی اولہ او معہ وھو اسم ما فعلہ فاعل فعل مذکور عبناہ **فان قیل** ھذا التعریف لا یکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ما ضربت ضرباً موتاً وجسم جسامۃ وشرف شرافۃ لانہ لیس ما فعلہ فاعل فعل مذکور **قلنا** المراد بفعل الفاعل قیامہ بہ لان الفاعل مؤثر فیہ وموجدلہ **فان قیل** ھذا التعریف لا یکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ما ضربت ضرباً لانہ لیس قائماً بفعل الفاعل بل منفی عنہ **قلنا** المراد بقیام الفعل بفاعل الفعل المذکور صحۃ اسنادہ الیہ سواء کان ایجاباً او سلباً **فان قیل** لم زید لفظ الاسم فی تعریف المفعول المطلق مع انہ لا حاجۃ الیہ لصحۃ التعریف بدونہ **قلنا** اقا زید لفظ الاسم فی التعریف لئلا یصدق تعریف المفعول المطلق علی المعنی لان ما فعلہ فاعل فعل مذکور ھو المعنی والمفعول المطلق من اقسام اللفظ **فان قیل** ان توصیف الفعل بمذکور لا یصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحی وھو مرکب من النسبۃ والحدث والزمان والنسبۃ والزمان لا یکونان قابلین للذکر **قلنا** المراد بالفعل الفعل اللغوی وھو الحدث **فان قیل** ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعاً لافرادہ لانہ خرج منہ المفعول المطلق فی مثل ضربت ضرباً لان الحدث ھھنا لیس بمذکور **قلنا** المذکور اعم من ان یکون مطابقۃ

---

۹۱ قولہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول الخ ای لصحۃ اطلاق لفظ المفعول بلا تقیید علی المفاعیل الباقیۃ ایضا لان ھذا الاطلاق اصطلاحی لا لغوی وما التقیید بالمطلق فھو فی الحقیقۃ لیس بتقیید بل تعمیم فافہم والمعنی بالاصطلاحی المفعول بحیث شمل الخمسۃ وھو ما قرن بفعل لفاعلہ ولم یسند الیہ ذلک الفعل ولم تعلق بہ تعلقاً مخصوصاً منہ ۱۲ تحفہ ۹۲ قولہ فاعل ای من ان یکون حقیقۃ او حکماً فدخل فیہ ضرب ضرباً علی صیغۃ المجہول ۱۲ تحفہ ۹۳ قولہ بمبناہ قال الحافظ ضمیر راجع الی الاسم لا الی ما لان المراد بہ الحدث ومن قال راجع الیہ فقد اخطأ انتہی فقولہ اسم ما فعلہ فاعل فعل جنس شامل لجمیع المصادر وقولہ مذکور خرج بہ کلیا سوی نحو ضربت زیداً تادیباً وقولہ لمبناہ خرج بہ نحو ضربت ضربا الخ تحفہ

او تضمنا فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی قوله تعالی فضرب الرقاب لان الفعل ههنا لیس بمذکور قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن مذکورا لفظا لکنه مذکور تقدیرا فیکون التقدیر فاضربوا اضرب بالرقاب فان قیل ان التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی مثل انا ضارب ضربا لان فعله لم یکن مذکورا لا حقیقة ولا حکما قلنا الفعل اعم من ان یکون حقیقة او شبه الفعل فان قیل کون الفعل المذکور بمعنی للمطلق محال لان الفعل کل والمفعول المطلق جزء وبین الکل والجزء مغایرة تامة فکیف یکون احدهما بمعنی الاخر قلنا المراد بکونه بمعناه ان یکون بمعنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء لا ان بینهما اتحادا فی المعنی فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل کرهت کراهتی لانه مما فعله فاعل فعل مذکور ومعنی الفعل المذکور مشتمل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء قلنا ان للکراهة اعتبارین احدهما کونها بحیث تقام بفاعل الفعل المذکور وثانیهما کونها بحیث وقع علیها فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل فبالاعتبار الاول کما فی کرهت کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده فبالاعتبار الثانی کما فی کرهت کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما کان مفعولا مطلقا فهو لیس بخارج وما کان مفعولا به فهو لیس بداخل وقد یکون للتاکید والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا یخلو اما ان فی مفهومه زیادة علی مفهوم الفعل او لا الثانی للتاکید والاول اما ان یکون فیه زیادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثانی للعدد نحو جلست جلوسا

ل قوله مشتملا علیه من قبیل اشتمال اه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذی هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم الذی هو هو فلا یرد انه خرج منه المفعول المطلق الذی لبیان العدد والتاکید الذی اذا عبر به بلفظ مفهومه مغایر لمفهوم الفعل کشئ فی ضرب شیئا اذا اراد به الضرب والذی عامله المصدر کالحمد لله حمدا الشاکرین لعدم الاشتمال فتأمل لعل الله یکشف علیک حقیقة المقال ۱۲ تحفه خادمیه۔

وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المغراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تنافٍ بخلاف اخويه لانهما
لا يدلان على الماهية المغراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا ينافيان
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسًا
او بحسب الباب نحو انبته الله نباتًا وقال سيبويه لا يجئ المفعول المطلق من غير
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوسًا وانبته الله
فنبت نباتًا لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئًا لكنه
يقول في الجواب ان شيئًا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرًا اى لا يضرونه
ضرًا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم خير مقدم
فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول
المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدومًا خير مقدم ووجوبًا
سماعًا نحو سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا لانه لا يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا
وعجبت عجبًا قلنا المراد بعدم الوجود عدم الموجود في كلام الفصحاء

سلہ قولہ لا يثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان ما لا يثنى لا يلزم ان لا يجمع نحو اجامع فانه لا يثنى ويجمع ۱۲ منہ سلہ قولہ
سواء كان المغايرة بحسب المادة اه المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة
۱۲ منہ سلہ قولہ ومنقوض بقوله تعالى اه اى بكل ما ليس افعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه
انما يكون افعل مستعمل في كلام العرب الا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشئ مفعول ثان للفعل المذكور ۱۲ منہ

وھذہ اللغۃ غیر فصیحۃ او نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وھذہ المصادر بدون اللام فان قیل علی ھذا لا یحصل المطابقۃ بین المثال والممثل لان الممثل ھو المصدر مع اللام والمذکور فی المثال ھو المصدر بدون اللام قلنا عند المصنف ایضا مستعملۃ باللام لکن حذف اللام للاختصار وقیاما فی مواضع ای فی مواضع عدیدۃ فان قیل المتبادر من المواضع المواضع المذکورۃ فی المتن لیس کذلک لانہ کما یحذف الفعل الناصب قیاما فی ھذہ المواضع کذلک یحذف فی غیرھا نحو انت قیاما والناس قعودا ای انت قمت قیاما والناس تعدوا قعودا قلنا المراد بالمواضع المواضع المتعددۃ لا المحصورۃ لکن تخصیص ھذہ المواضع بالذکر لکثرۃ المباحث عنھا ومنھا ما وقع مثبتا بعد نفی او معنی نفی داخل علی اسم لا یکون ھو المفعول المطلق خبرا عنہ فان قیل ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلی الاول لا یصح حمل قولہ مثبتا علی ما لان المثبت والمحذوف ھو المفعول المطلق لا الموضع وعلی الثانی لا یصح حمل ما علیھا للمباینۃ بینھما قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن المفعول المطلق والعبارۃ محمولۃ علی حذف المضاف وھو الموضع فیکون التقدیر ھکذا ومنھا موضع ما وقع مثبتا اھ او وقع مکررا فی موضع الخبر عن اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنہ فلا یرد النقض بقولہ تعالی اذا دکت الارض دکا دکا لانہ وقع مکررا لیس فی موضع الخبر نحو ما انت الا سیرا فسیرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفی وھو ما التی داخلۃ علی اسم وھو انت الذی لا یکون المفعول المطلق خبرا عنہ والاولی حمل صرف الوصف علی الذات فی الایجوز وما انت الا سیر البرید فسیر البرید مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفی وھو ما التی داخلۃ علی اسم وھو انت الذی لا یکون المفعول

قولہ وھذہ اللغۃ غیر فصیحۃ وھذہ اوقع فی نہج البلاغۃ محمود علی عظیم احسانہ ونیز بدانکہ ھمدانی کون بلغۃ قضاعۃ ولشکر عادا وقیل فی رد نہج البلاغۃ کل النسب الی امیر المومنین اسد اللہ الغالب علی بن ابی طالب کرم اللہ وجہہ فی خطب سئل مواعظہ لا شبہۃ انہا لا تستدل الحق ان بعض ما فیہ من الخطب کاذب حاشا ان یتکلم بمثل ذلک الرجل جلالۃ شانہ بری عن مثل ذلک ولو ثبت ان بعض ما فیہ صدر منہ لکفی ھذا القدر تنقیصا لہ عند زمرۃ اھل الاسلام وھذہ العبارۃ لو ثبت انہ من جملۃ کلامہ وھما افصح الفصحا وابلغ البلغاء لکان حجۃ تمسک بھا مسلم فلا یجب ان یکون کل کلام یقع علیہ کیف وقد حرر ما وقع کلمۃ او کلمتین فی الکلام الغیر فصیحۃ وانہ لا یخل بفصاحۃ الکلام کما تحقق فی موضعہ لا تخفی خاقانیہ

المطلق خبرًا عنه والّا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال
لتوضيح الممثّل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين
للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرةٌ ومعرفةٌ فالاوّل مثال
النكرة والثاني مثال المعرفة اومُفردٌ ومضافٌ فالاوّل مثال المفرد والثاني مثال المضاف
اوفعل المبتدأ او شبهه فالاول مثال فعل المبتدأ والثاني مثال المشبّه بفعل المبتدأ
وانما انت سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتًا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة
على الاسم وهو انت الذي لا يكون للمفعول المطلق خبرًا عنه والّا لزم حمل صرف
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيدٌ سيرًا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق
وقع مكررًا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه
والّا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل الناصب في
هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم
ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف ففهمنا الحذف
واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المفعول واما سادّ المسدّ فهو
اقامة المفعول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير
سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيدٌ يسير سيرًا سيرًا فان قيل انهما ضابطتان
مستقلتان فلم جمعهما في منهما واحد قلنا انما جمعهما في منهما واحد لاشتراكهما في قيد
وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
ومنهما ما وقع تفصيلًا لما بيانا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

قوله لوجود القرينة ذكر في غاية التحقيق اما القرينة فهي الضابطة الاولى فهي اما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الّا
فعل هذه المصادر واما السادّ المسدّ المحذوف فهو الّا الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الّا فعل
هذا المصدر واما السادّ المسدّ المحذوف فهو المصدر الاول انتهى منه قوله اما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى
ما فيه سيما يحتمل ان يكون مثل منا وفداءً مفعولًا لفعل مذكور انتهى اقول لعل مافيه انه لا يلزم من النصب ان يكون مفعولًا مطلقًا لان
النصب طرقًا كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره بعد حذفه عبثًا تحفه خادميه۔

والمراد بتفصیل الاثر بیان الانواع المحتملة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فشدوا جملة وشد الوثاق مفهوم الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فالله تعالیٰ یفصل الانواع المحتملة بقوله فاما منا بعد واما فداء والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصورة المصدر على سبيل التردد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف نحو كل الطعام فاما تمرا بعد واما كسبا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما سد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة على المصدر الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا الوثاق فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فهو تصوت حمار مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعني لصوت مشتملة على اسم بمعناه اعني صوتا وايضا مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول

---

۵۱ قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زيد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمة الله المناسب بالمحترمين ان يكون في التركيب مفعولا مطلقا لم يحذف فعله لانه لم يكن مفعولا مطلقا انتهى اقول اللهم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال به الخليل فافهم ولا تقل ما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا انتهى فان الاحتراز عنه لغو فافهم ثم اعلم ان الصوت كيفية قائمة بالهواء الى الصماخ فيسمع الصوت بوصول الى السامعة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لزيد زيد آه لان المزيد هو الاعتناء بشأن المنسوب وهو من افعال القلب ان كان يظهر اثره في الجوارح ۱۲ تحفه ۵۳ قوله صوت زيد صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثاني بالخبرية ۱۲ تحفه ۵۴ قوله صوت صوت حمار مرفوع على البدلية ۱۲ تحفه ۵۵ قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز فيه الرفع على الوصف والبدل ۱۲ تحفه ۵۶ قوله القرينة فهو آه وفيه اقول انما يجب حذف الفعل بهذا القيد اذا تعذر ذكره

وامّا ساد المسدّ فهو اقامة الجملة المتقدّمة المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لايكون الامصدرا وصوت ليس بمصدر لان المصدر مايكون في معناه الفارسي آلدال على التين كالضرب بمعنى زدن او آلتاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن فان قيل لانسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة للفعول الحقيقي فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قيل المثال للتوضيح والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء تفيد لزوم المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسدّ مقام الفعل فهو نصب المعمول في امّا ساد المسدّ فهو اقامة الجملة المتقدّمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير هكذا له علي الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تاكيدا لنفسه لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيدا قائم اخبار والاخبار

ف۱ قوله الثاني مثال النكرة ولان الاول مضاف الى غير فدى المعرفة بخلاف الثاني ۱۲ تحفه ف۲ قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضربته ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده دون جملة لها غيره احترز به عن القسم الثاني ۱۲ تحفه ف۳ قوله اما المعرفة اه وفيه ان ما قالوا انما يوجب حذف الفعل هينا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ۱۲ تحفه ف۴ قوله ويسمى تاكيدا لنفسه هذه التسمية من المتاخرين واما سيبويه فقد سمى القسم الاول من التاكيد الخاص والثاني التاكيد العام ۱۲ تحفه خادمه

یحتمل الصدق والکذب والحق والباطل فههنا الحق فی اجب لوجود القرینة وساد المسد
اما القرینة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدیة
لما اداه العامل مقامه فیکون التقدیر کذا زید قائم حق وسمی تاکید الغیره
فان قیل ان التاکید لغیره محال لان التاکید هو التلفظ بلفظ واحد مرتین وهذا
المعنی لا یحصل مع المغایرة قلنا المراد بالمغایرة ههنا هی المغایرة الاعتباریة لا الواقعیة
لان حقا اذا کان منصوصا علیه بلفظ المصدر فهو مؤکد للحق المحتمل للجملة
او نقول ان معنی التاکید لغیره انه یؤکد نفسه لاجل دفع غیره فان قیل
علی هذا لا یحصل المغایرة بین هذین الضابطتین قلنا المغایرة ثابتة لان
المفعول المطلق فی الضابطة الاولی مؤکد لنفسه فقط وفی هذه الضابطة مؤکد
لنفسه مع دفع غیره وضمها ما وقع مثنی وان لم یکن للتثنیة حقیقة بالتکریر
والتکثیر فان قیل هذا ینقض بقوله تعالی ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ لان كَرَّتَيْنِ
مفعول مطلق وقع علی صورة التثنیة مع ان الفعل الناصب له مذکور قلنا
المراد بالمثنی المثنی المضاف الی الفاعل والمفعول وهذا المثنی غیر مضاف فان
قیل لما کان قید الاضافة مرادا فی هذه الضابطة فلم لم یذکره قلنا انما
لم یذکره اکتفاء بالمثال فان قیل المثال لتوضیح الممثل بعد تمام الممثل وانت
تممت الممثل بالمثال وهذا لیس لا تکلفا قلنا لا نسلم انه تکلف بل تفطن اذ فیه اشارة
الی مقصودیة المثال بجعله جزءا من الممثل نحو لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فان قیل

ص۱ قوله یحتمل الخ والفرق بین الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحکم للواقع والحق مطابقة الواقع للحکم والفرق بین الکذب والباطل
ان الکذب عدم مطابقة الحکم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحکم قال مولانا نور الحق انما وجب نصب الفعل فی المثال المذکور هینا لان فعل
الزید قائم یحتمل الباطل والحق فیجوز ان یجعلها دالة علی الحق فی المعنی وقائمة مقامه فی اللفظ وقال الرضی لا اری باسا بارتکاب کون التکثیر
بالتثنیة لافادتها معنی الفعل فلا یکون من هذا الباب ۱۲ منه ص۲ قوله لان کرتین مفعول مطلق ای لارجع لان معنی الآیة ارجع البصر کرتین
بعد رجعا ۱۲ منه ص۳ قوله الی الفاعل ای فاعل الفعل ومفعوله لئلا ینتقض بنحو ضربت ضربی الامیر ولا یکون البیان النوع لئلا یشکل
بنحو ضربت ضربة ولا یخفی ان هذا القید یغنی عن الاول وبهذا اکتفی به الرضی کذا قال مولانا نور الحق فافهم منه منه ص۴ قوله نحو لبیک مثنی
الخ سیبویه یفرد کلدی عندیونس قلبت الیاء الفا لما اضیف الی المضمر کالف لدی لیس لوجه البقاء مضافا قال الظاهر قال شعرا مصوب الحاجب
مسوداه فلیش الذی دعی مسودا قال الرضی معتذرا الیونس یجوز ان یقال اجری مالا یستعمل مجری الوقف علی لغة من وقف علی الحبلی والحبلی بالیاء کذا فی الصحاح

ان لبیک وسعدیک لا یخلو اما مصدر المجرد او مصدر المزید فالاول مسلم لکنه لا یدل علی التکریر والتکثیر والمقصود فی هذا المقام التکریر والتکثیر والثانی ممنوع لانه کذب وحشو لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزید لان لبیک فی الاصل اُلِبُّ لَکَ اِلْبَابَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقام الفعل فصار اِلْبَابَیْنِ لَکَ ثم اضیف المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد فصار لَبَیْنِ لَکَ ثم حذف اللام المجاورة للتخفیف وسقط النون بالاضافة فصار لَبَیْکَ ثم ادغم الباء فی الباء فصار لَبَّیْکَ وکذلک سَعْدَیْکَ فی الاصل اُسْعِدُ لَکَ اِسْعَادَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقامه فصار اِسْعَادَیْکَ ثم رد المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد وسقط النون بالاضافة فصار سَعْدَیْکَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرینة وسد المسد اما القرینة فهی نصب المعمول واما سد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل

واجیب بانه مصدر المجرد لکن معناه معنی المزید المفعول به هو ما وقع علیه فعل الفاعل ای ما یتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسناده الی الفاعل اعم من ان یکون حقیقةً او اعتبارًا **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به فی مثل اِیَّاکَ نَعْبُدُ لانه لم یقع علیه فعل الفاعل **قلنا** المراد بالوقوع التعلق **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه زید فی مثل مررت بزید لانه تعلق به فعل الفاعل **قلنا** المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة فخرج الجر **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه مفعول لم یسم فاعله فی مثل ضرب زید لانه تعلق به بالذات فعل الفاعل **قلنا** المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسناده الی الفاعل وهذا الفعل لیس کذا

---

۵۱ قوله بجعل الزائد اقول الاولی ان یقال بحذف الزائدین کما لا یخفی ۱۲ منه ۵۲ قوله المراد بالوقوع التعلق نفیا او اثباتا والمراد تعلقه به ادا بحیث لا یکون تعلقه به بواسطة شیء آخر کالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمیز والمستثنی لانها تعلق به بواسطة امر آخر ۱۲ منه ۵۳ قوله هذا بواسطة حرف الجر لا یقال لا یصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا فی اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المطلق وقد صرح بذلک الشیخ الرضی کذا قال الفاضل اللاری ۱۲ منه

اعتبر اسنادہ الی الفاعل فان قیل ان تعریف المفعول بہ لایکون جامعا لافرادہ لانہ
خرج منہ المفعول بہ فی مثل اعطی زیدٌ درھمًا لانہ لم یعتبر فیہ اسناد الفعل الی الفاعل قلنا
الفاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وھھنا وان لم یعتبر اسنادہ الی الفاعل الحقیقی
لکن اعتبر اسنادہ الی الفاعل الحکمی نحو ضربت زیدا او قد یتقدم علی الفعل اما جوازا
نحو اللہ اعبد او وجوبا نحو من ضربت لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المفعول المتقدم
والمتاخر فان قیل ھذا ینقض بمثل من ألبرانک تکف لسانک لانہ لم یجز تقدیم
المفعول بہ اعنی لسانک علی الفعل اعنی ان تکف قلنا ان جواز تقدیم المفعول بہ علی
الفعل عند عدم المانع وھھنا وجد المانع وھو ان موصول حرفی وتکف صلتہ وتقدیم
الصلۃ علی الموصول ممنوع فکذا امتنع تقدیم معمولھا علی الموصول بالطریق الاولی نحو
زیدًا اضربت وقد یحذف الفعل لقیام قرینۃ جوازا کقولک زیدًا لمن قال من اضرب فالقرینۃ علیہ
سوال السائل وجوبا فی اربعۃ مواضع فان قیل حصر المحذوف الوجوبی فی اربعۃ مواضع
غیر مستقیم لانہ کما یحذف الفعل فی ھذہ المواضع کذلک یحذف فی باب الاغراء

ف۱ قولہ وقد یتقدم علی الفعل ان یعنی ان ھذا الحکم لیس مختصا بالمفعول بل سائر المعمولات فیہ سواء الا المفعول معہ لمراعاۃ
اصل الواو وھی فی الاصل للعطف فوضعت لانشاء الکلام کذا قالوا وفیہ ان التقدیم لا ینافی وقوعھا فی انشاء الکلام کما تقول الیوم
واحدۃ استوی الماء فتدبر وکذا لا یتقدم المفعول المطلق الذی للتاکید لان المؤکد لا یتقدم علی المؤکد فافھم کذا قالہ مولانا
نور الحق والظرف والجار والمجرور یتعلق بالفعل العامل کما وقع فی الکتب وغیرہ سواء کان العامل فعلا او اسما لان ما خصص الفعل بالذکر الا لاصالتہ اعلم انھم
اختلفوا فی عاملہ فقال البصریون الفعل وقال ھشام من معاصریہ من الکوفیین ناصب الفاعل فقط ویبطلہ انہ لیس لہ علۃ العلۃ
والحکم یضاف الی العلۃ لا الی علۃ العلۃ وقال الفراء ناصبہ الفعل والفاعل جمیعا ویبطلہ تقدیم المفعول علی الفاعل لامتناع
الفصل بین اجزاء العامل وقال خلف من الکوفیین ناصبہ کونہ مفعولا کما قال فی الفاعل ان عاملہ الاسناد وبطلانہ اوضح
وذھب الاخفش الی انہ الفاعلیۃ وبطلانہ ایضا اوضح کذا فھم کذا قالہ مولانا نور الحق وغیرہ تمت ف۲ قولہ من البرآء یعنی از نیکی ست
اینکہ منع کنی تو زبان خود را انتھی ف۳ قولہ کذلک یحذف فی باب الاغراء اھ واعتذر عن الاغراء بانہ ملحق بالتحذیر لاشتمالہ معہ فی
الصورۃ کما عرف فی قولھم اخاک اخاک وایاک وایاک والاغراء معمول لازم الکر یعنی المنصوب بالمدح والذم والترحم بانہ ملحق
بالمنادی کما وصفہ الرضی لان المنصوب باحد تلک الوجوہ لا یکون منصوبا الا باعنی وھو مختص من بین الامثال باحد تلک الوجوہ
کما ان المنادی مختص بطلب الاقبال من بین امثالہ اما المندوب فان جعلہ المصنف مختارا جاز عن المنادی لکن جعلہ من المتوابع
الشدۃ اتصالہ وکمال مناسبتہ لکن بقی من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول المحذوف فیہ الفعل المتعدی ثم فسر فیما یاتی
الناشی عن الحذف والثانی المحذوف فیہ المتعدی والعامل فی الحال المؤکدۃ کما سیاتی ویمکن ان یعتذر عنھا ایضا بان الاول
لما ذکر فی بحث الفاعل والثانی الحال استغنی عنھا فی البیان ھھنا فافھم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ التحفہ۔

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم فان قيل هذه المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل الناصب للمفعول به والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اعنى واقصدوا فان قيل ان العامل المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اى واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل ولا يلزم حمل حروف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا حزنا وسهلا اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثانى للمنادى وهو المطلوب اقبالا بحرف

ل۱ قوله دخلت الفعل الناصب للمفعول فانما ذهب اليه سيبويه واختاره المبرد وقال الفراء صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا ان يكن الانتهاء خيرا لكم وقيل نكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية المكية واعترف به الزمخشرى وغيره وان استدل بذلك الانكار اى سيبويه على خطاء ذكره المحقق التفتازانى فى شرح المقاصد هكذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا وما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل الذى تركت اظهاره انتهوا خيرا لكم انتهى ل۲ قوله فلا يستقيم آه اقول لا اعلم لوجه عدم الاستقامة

ل۳ قوله ان معناه آمدى تو آبادى را دار الاخفاء فى نخته وهو نسخة على الاستاذ شمس الاذكياء فافاد ايضا لك فافهم انتهى

نائب مناب ادعو لفظا او تقدیرا فان قیل ان تعریف المنادی لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادی الذی وقع الحائل بینه و المنادی قلنا طلب التوجه اعم من ان یکون بوجهه او بقلبه فان قیل ان تعریف المنادی لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادی فی مثل یا سماء و یا جبال و یا ارض لانه لیس ذا وجه و لا قلب قلنا وان طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان یکون حقیقة او حکما و ههنا ان لم یکن حقیقة لکنه حکما بان نزلت هذه الاشیاء اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم دخل علیها حرف النداء فان قیل ینبغی ان یکون المندوب داخلا فی المنادی بان ینزل اولا منزلة من له صلاحیة النداء ثم دخل علیه حرف النداء قلنا دخول حرف النداء علیه لمجرد التفجع لا لتنزیله منزلة من له صلاحیة النداء فان قیل هذا تحکم قلنا لا نسلم انه تحکم بل لثبات الفرق بینهما بدلیل وهو ان المندوب کثیر الدوران علی السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادی بخلاف یا سماء و یا ارض و یا جبال لانها لیست کثیر الدوران علی السنتهم فلا یبعد جعلها من ملحقات المنادی فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا لا یخلو اما علی المصدریة المطلوب الی النائب او علی الحالیة من ضمیر المجرور فی اقباله الراجع الی المنادی وکلاهما باطل اما الاول و الثانی فان الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل المذکور علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء و معنی المطلوب یشتمل علی الطلب و معنی النائب یشتمل علی النیابة لا علی لفظا او تقدیرا و اما الثالث فلان الحال محمول علی ذی الحال و ههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صفة الوصف علی الذات و هو لا یجوز قلنا ان

قوله مناب ادعو ای الانشائی فلا یرد ما اورده الامام الرازی فتامل ۱۲ منه قوله قلنا لا نسلم انه تحکم آه و یمکن ان یجاب بان مراد المصنف بان المقصود فی المندوب لیس اقباله لا حقیقة و لا حکما بل المقصود انما هو التفجع علیه و اما قولهم یا جبال و یا سماء فلما لم یکن المقصود آخر جعله منادی صرفة ۱۲ منه قوله فان قیل ان نصب لفظا او تقدیرا آه اقول ههنا احتمالات کثیرة و وجوه وافرة و بیانات عظیمة لم یبینها الاستاذ العلام فافهم ان فوائد قیوده هذا التعریف عدا ما قیله ظاهرة فلهذا لم نبینها تدبر ۱۲ منه انما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب مناب فلو ذکر الفعل لزم الجمع بین النائب و المنوب عنه و هو غیر جائز ۱۲ منه

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اى
طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابه ادعو طلبا
لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظ والتقديرى لا يصح لان
الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى و
التقديرى قلنا ان توصيف الطلب باللفظ والتقديرى ليس توصيفا بحال
متعلقه وهو آلة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية
عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير
المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابه ادعو نيابة لفظية او تقديرية فان
قيل ان توصيف النيابة باللفظ والتقديرى لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب
والمنوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظ والتقدير قلنا ان توصيف
النيابة باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او
نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور فى اقباله الراجع
الى المنادى لكن المصدر مبنى للمفعول اعنى الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى
هو المطلوب اقباله بحرف نائب منابه ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب
بحرف النداء الذى سدّ مسدّ الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو مذهب ابى على فعلى هذا لا يصح عد
المنادى مما حذف فيه اعنى المفعول به لفعل محذوف قلنا فى هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سيبويه
ومذهب المبرد ومذهب ابى على فمذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر
ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذى سدّ مسدّ الفعل ومذهب ابى على

قوله كما هو مذهب ابى على وحجته بان الهمزة من ادوات النداء وهى حرف واحد اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم
لا يستتر فى اسم الفاعل بيانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والتالى باطل فالمقدم مثله واجيب عن الاول بان الاقل
النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز فى غيرها كالاترى الى الترخيم يعنى بالتسليم اقل من حرفين وعن الثانى بانه قد يستتر ضمائر
تضمر وهذا ايضا مسموع وعن الثالث بان الجملة قد تعرض لها ما يخرجها من الاستقلال كادوات القسم والشرط الجملة القسمية والشرطية
ايضا مع فاعلهما مضمر قوله والمجرور النداء الذى سد مسدّ وهذا المذهب فى الحقيقة راجع الى مذهب سيبويه لان الحاصر يقتضيان يكون نسبة الفعل الى حرف النداء مجازا

ان المنادی منصوب بحرف النداء من حیث ان حروف النداء من قبیل اسماء الافعال
والمختار عند المصنف مذهب سیبویه فیصح ردّه ما نحن فیه وعلی المذاهب کلها یا زید
جملة والمنادی لیس جزء الجملة بل جزئی الجملة محذوف فان فعند سیبویه احدهما الفعل
والآخر الفاعل وعند المبرد احد جزئی الجملة حرف النداء الذی هو سادّ مسدّ الفعل
والفاعل محذوف وعند ابو علی احد جزئی الجملة اسم الفعل والآخر الضمیر المستکن فیه ابی علی
ویبنی علی ما یرفع به ان کان مفردا معرفة فان قیل الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی
وفی یرفع ایضا راجع الی المنادی فعلی هذا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا وهو
محال قلنا الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع راجع الی الاسم فلا یلزم کون الاسم
الواحد معربا ومبنیا لکنه ضعیف لانه مخالف عن سیاق الکلام لان سوق الکلام
وقیل لبیان احکام المنادی فقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی ویرفع مسند
الی الجار والمجرور وقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع ایضا
راجع الی المنادی لکن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء
یبنی فلا یلزم کون الاسم الواحد معربا ومبنیا فان قیل لم یبن هذا القسم من المنادی مع ان
یبنی الاصل فی الاسماء الاعراب ولم یبن علی الضمة دون الفتحة والکسرة قلنا انما یبنی لوقوعه
موقع الکاف الاسمیة المشابهة للکاف الحرفیة الخطابیة ویبنی علی الضمة دون
الفتحة والکسرة لانه لو بنی علی الفتحة لالتبس بالمنادی الذی فی آخره الف

قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف یکون مقدرا محذوفا قلت لعل ذلک عند ذکر الفعل وهنا لیس کذلک
کذا قال مولانا ناظر الله وقد یذب هذا الجواب بما قیل فی الکشف من ان حذف الفاعل ممنوع الا من ان یکون فعله مذکورا او مقدرا انتهی فتبصر
النظر قال استاذ الاستاذ اقول یمنع حذف الفاعل مطلقا وقد حذف کثیرا من ان یعد ویحصی کما فی الجاد وسهلا وفی ما اضمر عامله وقع
التحذیر وغیرها فلا یخفی بالنظر الخ منه قوله علی ما یرفع به عدل الیه من قول النحاة علی الضم مع کونه احتراز عن لعدم شمول التثنیة والجمع
وذلک لان الضم والفتح والکسر یطلق علی الحرکات وحدها سواء کانت البناء او الاعراب بخلاف الرفع والنصب والجر فانها لا یطلق
علی الحرکات بل یطلق علی الحروف ایضا لکن ان یقیدن جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم یضع الا للحرکات وانما یطلق علی الحروف مجازا لعلاقة
مقامها وعلی هذا لا مانع من ان یطلق الضم والفتح والکسر ایضا علی الحروف الغائبة مقام تلک الحرکات مجازا منه قوله یبنی علی الضمة
اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول والمبنی علی الحرکة سوی السکون لکان اولی بکلا یخفی اقول انما بین علی السکون اشارة الی بناء
عرضی لاصلی واللازم کالضمائر وغیرها اعلم ان المبنی العرضی علی قسمین مبنی عارض ومبنی لازم فالمبنی اللازم ما لا یفترق منه بناؤه فی وقت
من الاوقات وفی حین من الاحیان کالضمائر واسماء الاشارة وغیرها والعارض بخلافه فلا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه والی غیره وان اشترکا فی القسم

منه قوله ای مولانا عبد الحکیم صاحب ۱۲

ثم حذف الالف واكتفى بفتحة ما قبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف الى ياء المتكلم ثم حذفت الياء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدين وتخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض صفة المنادى فلا يصح نسبته الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى يجر والا نجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان الخص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا فتحت المستغاث واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس يرتفع قلنا لو يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام الجارة مع الكاف الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف الاسمي فان قيل لو اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

ص۱ قوله وتخفض وهو قال الرضي وابن الناظم والفاضل اللاري انه لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب الا ياء وحدها لكونها اشهر حروف النداء فكان اولى بان يتوسع فيها قال سيبويه في كتابه ولم يلزموا في هذا الباب اي الاستغاثة الا ياء التنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك لعمرك لخير منك فلا يكون هنا اسوأ ما من حروف التنبيه نحو اي وهيا لانهم اردوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى الاستغاثة والتعجب زعم الخليل ان هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجبا له ويا بكرا له اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف بالتحفة

ص۲ قوله فان قيل ان الخفض صفة الخافض آه اقول لا يذهب عليك ان الخفض صفة والصفة على قسمين بالطريق القيام وبالطريق الوقوع ولا شك ان الخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن الاخفاء في هذه صفة بالطريق الثاني كما ذكرت لك ان يخفض على صيغة المجهول كما لا يخفى على العقول انتهى

ص۳ قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى في شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جني بمحذوف اي انصر لزيدا فيمن اصل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وحسب ذلك قال سيبويه القول لم اجد له اثرا في كتابه في هذا الباب اي باب الاستغاثة وقال ابن هشام اللام حرف زائدة لا تتعلق بشيء وذكر المستغاث بعدها مجرورا باللام مكسورة دائما على الاصل وهي حرف تعليل تتعلق بفعل محذوف تقديره ادعوك كذا انتهى وان شئت بيان تفصيل فارجع الى هذا الشارح

ص۴ قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي آه ولقائل ان يقول

علة البناء فيه وهو قوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم تقوي بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدر واهي فلم اهمل المصنف ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدر اهي ليس الماء والدر واهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطي حكم المنادى وفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح ما قبلها وبينهما تنافٍ نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان في اخره الف والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه انتهى منه تحفه قوله وبينهما تنافٍ تأمل ان يقبل لانسلم ان بينهما تنافٍ بل التنافي بين الخفض والنصب ههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام تقدم واستحال كما يقول جاء في غلامي فهو مرفوع لاجل الفاعل ومكسور لاجل اللام فافهم منه تحفه قوله قوعه موقع الخ قيل فيه تذكير تحفه

المذکور فیما سبق اقسام ثلثة وهما ضمیر التثنیة فلا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع
الیه قلنا الضمیر فی ماسواهما راجع الی المنادی المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء
کان مستغاثا باللام او بالف فان قیل هذا ینقض بنحو یا فتی القوم لانه ماسوی
من القسمین المذکورین ولیس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان یکون لفظا او
تقدیرا وههنا وان لم یکن لفظا لکنه تقدیرا فان قیل هذا ینقض بنحو یا خمسة
عشر لک لانه ماسواهما من القسمین المذکورین مع انه لیس بمنصوب لا لفظا ولا
تقدیرا قلنا هذا الحکم فی المنادی المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادی مبنی
قبل دخول حرف النداء اعلم ان ماسوی المنادی المفرد المعرفة علی اربعة اقسام
قسم لا یکون مفردا بل یکون مضافا او شبهه وقسم لا یکون معرفة بل یکون نکرة وقسم
لا یکون مفرد او لا معرفة مثال الاول نحو یا عبد الله ومثال الثانی نحو یا طالعا
جبلا ومثال الثالث نحو یا رجلا لغیر معین ای حال کونه مقولا لغیر معین
ومثال الرابع نحو یا حسن وجهه ظریفا فان قیل ما الوجه للمصنف حیث ذکر امثلة
الاقسام الثلثة الاول ولم یذکر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضحها شفاء کل واحد
من القیدین بالمثال سهل تصورها انتفائهما معا فلا حاجة الی ایراد المثال علیحدة
او نقول ان مثال القسم الثانی یحتمل ان یکون مثالا للقسم الرابع بحیث ان یکون المراد
بیا طالعا جبلا هذه العبارة سواء یرادبه المعین او یرادبه غیر المعین فان ارادبه المعین
کان مثالا للقسم الثانی وان ارادبه غیر المعین فهو مثال للقسم الرابع فان قیل لم المعرب

قوله بهذا الحکم فی المنادی اقول ولم یقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظی والتقدیری والمحلی لان المنادی المفرد المعرفة
والمستغاث ایضا منصوب المحل فلا فائدة فی قوله ماسواهما اه منه قوله مضافا او شبهه سواء کان باضافة معنویة او لفظیة لکن
تغلب اجازة الضم فی المضاف بالاضافة المعنویة والمحضة والشبیه بالمضاف المتصل به شیء من تمام معناه اما بالعمل او مجرورا بلطف نحو
یا ثلثة وثلثین اه منه قوله یا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمد بالموصوف المحذوف المعرف ای یا ایها الطالع
فحذف الموصوف للاختصار وذکر الطالع لئلا یجتمع آلتا التعریف لان المنکر لان طالعا معرفة بدلیل توصیفه بالمعرفة یقال یا طالعا جبلا
الظریف لکن قال الرضی ان الاعتماد علی الموصوف المحذوف غیر معتبر عند الجمهور او معتمد الحرف النداء کما قال ابن المالک فی الفیته شعر
الفعل اسم فاعل فی العمل ان کان عن مضیه بمعزل وذو التعریف ما وحرف ندائه لفظا او نیة جاء مضافا وسماه اهل مذهب الاخفش والکوفیین حیث لم یشترطوا

هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولم نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص العظيمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف فانما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعها تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضا تعين النصب وتعيين المفرد عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وشبه المضاف لانها في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل لم لا ينتقض بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي

ف۱ قوله وهو قوله آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر لا تحشه ف۲ قوله فان قيل بهذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى لا تحشه ف۳ قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلام في قول المصنف كل رجل وضيعة ان وضيعة قائم مقام الخبر مع ان مفاده معرفة والخبر نكرة هذا كثيرا فالاولى ان يقال انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة تقديرا فيما مر سابقا لا تحشه ف۴ قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى هيهنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما سيجيء ۱۲ تحشه ف۵ قوله لان فيها ايضا تعين النصب مجازا بين الانبادى المرفوع لا تحشه

فما الوجه للمصنف حيث لم يقيد التأكيد بالقيد المعتبر لان المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التأكيد الصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض منحاورا البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الآتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصنف ذكر التوابع التي يجري فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارضي فيشبه بالمعرب فتابع المعرب تابع لفظه وتنصب على محله لان تابع المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و العاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان ويا تيم تيم عدي ويا جعفر هذا مثال التأكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف لا اسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المصنف مثالا لتنبيهها على الجواز اي على جواز توصيفه الخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

ف۱ قوله لان المختار الخ اقول وقال الرضي وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه يا زيد عطف البيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلامة لينكشف لك حقيقة المرام وتحفه ف۲ قوله انما اقتصر الخ يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وهما بالشهرة اجدر بالتوضيح والبيان فارتفع ما قال الاستاذ ثم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم منه تحفه خادميه

ای یختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذکور بدلا امتنع دخول حرف النداء علیه فهو لم یکن منادی مستقلا فی الحقیقة بل یکون تابعا للمنادی وتابع المبنی تابع لمحله فمحله النصب علی المفعولیة فیکون تابعه منصوبا ایضا وابو العباس ان کان کالحسن ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل فی اختیار الرفع مع جواز النصب لامکان جعله منادی مستقلا والا ای وان لم یکن کاسم الحسن فی جواز نزع اللام منه فکابی عمرو فی اختیار النصب مع جواز الرفع لعدم امکان جعله منادی مستقلا والمضاف ای التوابع المضافة بالاضافة المعنویة تنصب ان التوابع المضافة اذا وقعت عین المنادی فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادی فتنصب بالطریق الاولی مثال الصفة المضافة نحو یا زید ذا المال ومثال التاکید المضاف نحو یا تیم کلهم ومثال عطف البیان المضاف نحو یا زید اخا عمرو ویا زید ابا عبد الله والبدل المعطوف غیر ما ذکر حکمه حکم المستقل ای حکم المنادی المستقل مطلقا سواء کانا مفردین او مضافین او شبه مضافین معرفتین او نکرتین مثال البدل المضاف نحو یا زید ابا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو یا زید طالعا جبلا ومثال البدل المعرفة نحو یا زید عمرو ومثال البدل النکرة نحو یا زید رجلا صالحا واما شملة المعطوف بعینها مثلة البدل مع ایراد الواو فیها اما فی البدل فلانه مقصود بالحکم والمبدل منه توطیة لذکره واما فی المعطوف فلانه لما منع من دخول حرف النداء علیه فکان حرف النداء مقدرا فیه فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا زید بن عمرو لانه منادی مفرد معرفة مع ان فیه اختیار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

قوله کالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الی اللام علی ثلثة اقسام عند المحققین قسم لا یدخله اللام وقسم یدخله وجوبا وقسم یدخله جوازا قال الملا رحمه فی شرح المفصل فاما الذی لا یدخله فهو کل اسم غیر صفة ولا مصدر ولیس فیه الف ولام فی اصل وضعه کرجل سمیته باسد او جعفر وما اشبه ذلک کزید وما الذی یدخله وجوبا فهو کل اسم غلب باللام مطلقا کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس علما فاذا دخل اللام اشر استعماله کانه علم صار اسما ولیس بصفة ولا مصدرا کالدبران والعبوق فیکون وضعه للعلم مع اللام واما القسم الذی یدخله اللام جوازا فهو کل ما وضع صفة فی الاصل او مصدرا کالحسن فیکون دخول اللام نظرا الی الاصل ای الی ان هذه الوصفیة لاصلیة کذا قال مولانا نور الحق قدس سره

والعلم الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضي
الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال في كلامهم والكثير يقتضي التخفيف فخففوه
باختيار الفتحة فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه
القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لان الرجل في هذه
الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا نودي المعرف
باللام قيل في هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اي وها ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هو اي وها وهذا لا يلزم اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات
الا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اي منادى مفرد معرفة والرجل
تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب فمع ان ههنا
جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فاجاب المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه
للمقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المفتوح في
توابع المنادى المفرد المفتوح جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر
ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب

ل۱ قوله والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ماكان منادى فلان الكلام فيه وانما كان مبنيا على الضم فلما لهم من اختيار فتحة المبنى وعن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق بها اعني ابنة بلا تحلل واسطة كما هو المتبادر
الى افهم فيخرج منه مثل يا يزيد الظريف ابن عمر لكذا قال الشارح ۱۲ منه ل۲ قوله مخففوه اي لفظا وخففوه خطا بحذف الف ابن تبعا والكوفيون
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة مطلقا لان
اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم كذا في الرضي ۱۲ منه ل۳ قوله لم قلتم حيث قال الامر والمعطوف بالحرف
الممتنع دخول يا عليه هذا لك الا ان افاهم ۱۲ منه ل۴ قوله اي وها ويجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الهاء وان تضم بلا هاء تنبيه قرأ ابن
ابن عامر ايه الثقلان ايها الساحر ايها المؤمنون بضم الهاء في الوصل كذا في المغني وانما زيدت الهاء للتنبيه تأكيدا وتعويضا عما استحق اي من المضاف
اليه ۱۲ منه ل۵ قوله والتزموا رفع الرجل وما جاز المازني في النصب قياسا على يا يزيد الظريف ۱۲ منه ل۶ قوله وتوابع المعرب اي
اي المعرب الذي ليس بمعمل ظاهرا ومقدرا وفي بعض شراح الوافي من انه مشكل لان المعرب لا يستتبع اتباعه باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب قال في باب الاستثناء اذا تعذر البدل على اللفظ بدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد دليل على انه لا اتباع للمعرب باعتبار المحل اتهى منه

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا الله لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات فاجاب المتم بقوله وقالوا یا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی اما کونها لازما فلانها جزء من العلم واما کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المکسورة وعوض عنها اللام فصار ال اله ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل هذا منقوض بقول الشاعر شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی وانت بخیلة بالوصل عنی ان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قیل هذا ینقض بقول الشاعر شعر فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبا شرا ان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا شذ شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد المعرفة مع ان فیه جواز الوجهین الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله وقالوا فی مثل یا تیم تیم عدی والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب کرر فیه المنادی المفرد المعرفة ویلی الثانی الاسم المجرور بالاضافة الضمنه المنادی المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضم والنصب کان تلیه الاول مضافا الی عدی

---

۵۱ قوله یا الله آه قال الرضی والاصل فی یا الله قطع الهمزة وذلک لان اصل اللام ان الالف واللام حرجا ساکنا کانا علیه فی الاصل وصار الجزء الکلمة حتی لا یستنکر والاجتماع یاء اللام فلو کانا بقیا علی اصلهما لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام للوصل همزة وصل حکی ابو علی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لیها ای ترفیقال فی قطع همزة واجتماع اللام ویا ان هذا اللفظ مخص بالاستثناء لا یجوز فی غیره کاختصاص مسماه تعالی ۵۲ تحفه خادمیه ۵۲ قوله شعر آه لم لیس فائده یعنی متحمل شدم من آن امر را از جهت تو ای آنچنان کسی که مائل بخود گردانیدی دل مراد حال آنکه تو بخل کننده بوصل خود از من قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نخوانت الذی قتل زیدا وانا الذی وهب الالوف ۵۳ تحفه خادمیه ۵۳ قوله بقول الشاعر آه لم لیس فائده ایا کما تحذیر یعنی ای دو پسران که این صفت دارید بچنان دو پسران هستید که گرگ خته آمیزید نفس خود را از انکه کسب کنید بدی را نسبت ما ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب۔

المذکور وتم الثانی تاکید لفظ فاصلین المضاف والمضاف الیه کما هو مذهب سیبویه او ان تیم
الاول مضافا الی عدل المحذوف بقرینة المذکور کما هو مذهب المبرد والمنادی المضاف من قبیل
المنصوب والمضاف الی یاء المتکلم یجئ فیه وجوه اربعة لان المنادی المضاف الی یاء المتکلم
کثیر الاستعمال فی کلامهم وکثیر الاستعمال یقتضی التخفیف فیختارون التخفیف فیه بکثرة
الوجوه نحو یا غلامی بسکون الیاء ویا غلامی بفتح الیاء ویا غلام بحذف الیاء اکتفاء بکسرة
ماقبلها ویا غلا بقلب الیاء الفا وابدال الکسرة فتحة فانقیل هذا منقوض بنحو یا عبد
لانه المنادی المضاف الی یاء المتکلم لم یجز فیه الوجهان الاخیران قلنا جواز الوجهین الاخیرین
فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم المشهر بالاضافة الی یاء المتکلم یدل الشهرة علی الیاء المغیر بالحذف
وبالقلب وبالهاء فقط فرقا بین الوصل والوقف وقالوا یا ابی یا امتی بالوجوه الاربعة المذکورة مع
زیادة الوجهین الاخیرین لان نداء الاب والام کثیر بالنسبة الی نداء الغلام فاختاروا فیه زیادة
الوجهین الاخیرین للتخفیف ویا ابت ویا امت بقلب الیاء بالتاء فتحا ای حال کون التاء مفتوحة
موافقة لحرکة الیاء وکسرا ای حال کون التاء مکسورة لمناسبة الیاء وبالالف بعد التاء لانه جمع بین العوض
وهو جائز دون الیاء لانه جمع بین العوض والمعوض عنه وهو غیر جائز ویا ابن ام ویا ابن عم خاصة تمثیل

---

۱ قوله وجوه اربعة قال سیبویه فی کتابه فی باب اضافة المنادی الی نفسک اعلم ان یاء الاضافة لاتثبت فی النداء لکما لم تثبت
التنوین فی المفرد لان یاء الاضافة فی الاسم بمنزلة التنوین لانها بدل من التنوین واثبات الیاء فی مارأیتنی فی المضاف
نحو کان ابوعمرو یقول یا عبادِ فاتقونِ انتهی مع حذف ۱۲ تخفه ۲ قوله بسکون الیاء وهو الاصل لان الاسم الذی علی حرف
واحد کان حقه ان لایکتفی بالحرکة الخطاب ۱۲ تخفه ۳ قوله بفتح الیاء وهو الاکثر للتخفیف ۱۲ تخفه ۴ قوله اکتفاء بکسرة ماقبلها
اذا کان قبلها کسرة فلا یرد نحو یا قاضی ۱۲ تخفه ۵ قوله فرقا بین الوصل والوقف لقائل ان یقول الفرق حاصل فی
الوجهین الاولیین بغیر الهاء ایضا قائل فینبغی ان لایزاد الهاء فیهما لانتفاء العلة اللهم الا ان یقال هذه العلة علة للوجهین
الاخیرین وما علة الوجهین الاولیین فاظهار الحرکة ۱۲ تخفه ۶ قوله موافقة لحرکة الیاء آه لما مر من ان الاصل فی
الاسم الذی کان علی حرف واحد الفتح ۱۲ تخفه ۷ قوله لمناسبة الیاء ای لمناسبة طبیعة الیاء فان الیاء مرکبة من کسرتین
فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان الیاء لاتناسب الکسر الخ ورد علیها بل ینافیها وانما تناسب ماقبلها یعنی لما کانت الکسرة
اخت الیاء کسرت التاء المبدلة منها لتکون تذکرة لها دالة علیها ۱۲ تحفه خادمیه

باب یا غلامی بالوجوہ الاربعۃ المذکورۃ وقالوا یزیادۃ وجہ اخر یا ابن ام ویا ابن عم بقلب الیاء الفا وحذف الالف اکتفاء بفتحۃ ماقبلہا للتخفیف لکثرۃ الاستعمال وطول اللفظ ولما کان من خصائص المنادی ترخیم المنادی فشرع المصنف فی بیانہ فقال وترخیم المنادی جائز مطلقا سواء کان فی الضرورۃ الشعریۃ او فی سعۃ الکلام وفی غیر ضرورۃ الترخیم فی اللغۃ دم بریدن یا گوبند فی الاصطلاح هو حذف اخر تخفیفا ای لجرد التخفیف لا لعلۃ اخر مقتضیۃ للحذف فان قیل تعریف الترخیم لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ ترخیم غیر المنادی قلنا هذا التعریف مخصوص بترخیم المنادی وترخیم غیر المنادی معلوم بالقیاس او نقول هذا التعریف لمطلق الترخیم لان الضمیر فی هو راجع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور فی اخرہ راجع الی الاسم فیکون المعنی هو ای الترخیم مطلقا حذف فی اخر الاسم تخفیفا وشرطہ ان لا یکون مضافا لانہ لو کان مضافا فانک لا تخلو اما ان تحذف فی اخر المضاف او فی اخر المضاف الیہ فعلی الاول یلزم الترخیم فی وسط الکلمۃ بالنظر الی اللفظ وعلی الثانی یلزم الترخیم فی غیر المنادی بالنظر الی اللفظ ولا مستغاثا الا باللام ولا بالالف اما عدم کونہ باللام فلانہ لم یظہر فیہا ترخیم حروف النداء من الضمۃ والنصب فلا یجری فیہ الترخیم الذی

شرح

---

۵۱ قولہ من خصائص المنادی ترخیم المنادی ای فی سعۃ الکلام فلا یرد ان الترخیم لیس من خصائص المنادی بل یدخل غیرہ کما قالہ المصنف فی غیر ضرورۃ ۱۲ منہ ۵۲ قولہ وشرطہ اعلم ان الاستاذ العلام لم یقل ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر للعلل او الترخیم مطلقا اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی کما قال الشارح اشارۃ الی جواز رجوع الضمیر علیہما علی کل من التقدیرین وانما قال الشارح ذلک لیفہم من ظاہر عبارتہ عدم الجواز فتامل ۱۲ منہ ۵۳ قولہ ان لا یکون مضافا قال الفاضل اللاری لو قال ان یکون مفردا لکان اولی لانہ اظہر فی اخراج شبہ المضاف اذ سبق منہ جعل المفرد فی مقابلۃ المضاف وشبہہ یعنی انہ تقرر فی صدر البحث ان المفرد فی المنادی یذکر مقابلا للمضاف والمضاف لہ فلا اجمال لترجیح خروج المثنی والجمع الیضا قیل لم یقل لک نضا النفی قول الکسائی والفراء فانہما یجوزان الترخیم فی المضاف واوقعا الحذف فی آخر المضاف الیہ کقال الشاعر شعر خذوا حظکم یا آل عکرم واترکوا لنا صدور المطایا اجرہم بالغبیکبرا حیث حذف التاء من عکرمۃ وہو مضاف الیہ کآل ۱۲ منہ ۵۴ قولہ بالنظر الی المعنی بناء ظاہرہ اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلۃ زید من زید ماء اذا لم یکن علما فیجوز ان یلحقہ التغییر من حیث انہ مضاف لا من حیث انہ مضاف کذا قال الفاضل اللاری ولا یقال ان مجموع المضاف والمضاف الیہ ہو المعنی العلمی لاشتراط العلمیۃ فی الترخیم کما قال العطوی کیف تقول حذف اللام وان یکون اما علما او اضافۃ فافہم ۱۲ منہ ۵۵ بالنظر اللفظ بظاہرہ اذا لم یکن المرکب الاضافی علما اما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی بمنزلۃ جزئیہ قبل العلمیۃ فی استقلال کل من الجزئین بالعروض ۱۲ منہ ۵۶ قولہ ولا مستغاثا وبعض

هو من خصائص المنادی اما عدم کونه بالالف فلان الزیادة فی اخره للغرض المطلوب وهو
الاستغاثة والحذف ینافیه فان قیل کما یشترط ان لایکون المنادی مستغاثا فکذلک کذلک
یشترط ان لایکون مندوبا فلم یتعرض المصنف لنفیه قلنا المندوب داخل فی المنادی
عند المص وهذه الشروط شروط ترخیم المنادی ولو سلم ان المندوب داخل فی المنادی ففیه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب فی اخره زیادة لمد الصوت والحذف ینافیه ولا جملة
کان الجمل تجری مجری الامثال فلا تغیر فیها کما لا تغیر فی الامثال ویکون ای منادی المرخم
اما علما زائدا علی ثلثة احرف اما کونه علما فلان العلم لشهرة امره یکون فیه ما لیقدر دلیلا علی
ما لقی واما کونه زائدا علی ثلثة احرف فلئلا یلزم النقصان علی القدر الصالح للکلمة
بالترخیم واما بناء التانیث ان لم یکن علما ولا زائدا علی ثلثة احرف فلان وضع التاء علی
الزوال فیکفی لسقوطه ادنی مقتضی لسقوط فان قیل هذا ینقض بنحو یا صاح
یا صاحب لانه لیس بعلم ولا متبسا بتاء التانیث مع انه یرخم فیه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
للوجه مع الشذوذ لکثرة استعماله منادی لما فرغ المصنف من بیان شرائط الترخیم شرع فی
بیان کمیة المرخم فقال فان کان فی اخره زیادتان فی حکم الواحد یعنی انهما زیدتا معا کما سیاتی اذا
جعلتها فعلاء ومروان او حرف صحیح قبله مدة وهو اکثر من اربعة احرف لئلا یلزم نقص الاسم عن اقل من
ابنیة المرخم حذفتا ای الحرفان فی کلا القسمین اما فی الاول فلمطابقة الرفع بالوضع واما فی
الثانی فلئلا یصدق المثل المشهور وهو قولهم صلعم علی الاسد بلت عن النقد فاقیل هذا ینقض
بنحو سعلاة لان فی اخره حرف صحیح قبله مدة مع انه لا یحذف فیه الحرفان قلنا المراد بالصحیح الاصل
والتاء زائدة فاقیل هذا ینقض بنحو عوة ومرمی لانه لیس فی اخرهما حرف صحیح مع انه یحذف فیهما الحرفان

---

۵۱ قوله او حرف صحیح ای اصلی حقیقة او حکما تبله مد زائد کما تحذف ۵۲ قوله لئلا یلزم نقص الاسم المعرب وان کان باعتبار
الاصل فانهم یحذفون ۵۳ قوله فلمطابقة الرفع بالوضع یعنی انهما کما زیدتا معا حذفتا معا ۱۲ تحفه ۵۴ قوله المثل المشهور
اعترض علیه بان آخر المنادی اذا کان حرفا صحیحا غیر اصلی قبله مدة اصلیة ترخم حروفه فقط فیرد المثل السائر کذا قال مولانا ابو البقاء
اقول لما کان آخر المنادی حرفا صحیحا غیر اصلی کان کانه کلمة مستقلة برأسها ولا یلزم من حذف کلمة مستقلة حذف حرف قبلها ۱۲ تحفه
۵۵ قوله المراد بالصحیح آه لتبادر الذهن الیه لان الحرف الصحیح یکون اصلیا غالبا ۱۲ تحفه خادمیه۔

قلنا الصحیح اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما والحرف الاخیر منہما وان لم یکن صحیحا حقیقۃ لکنہ صحیح حکما لانہ فی حکم الصحیح فی الاصالۃ فان قیل ہذا ینقض بنحو مختار لان فی اخرہ حرف صحیح ماقبلہ مدۃ مع انہ لا یجذف الحرفان الاخیران قلنا المراد بالمدۃ الزائدۃ وہذہ المدۃ مدۃ اصلیۃ وان کان مرکبا من غیر المرکب للاسنادی والاضافی حذف الاسم الاخیر لانہ بمنزلۃ تاء التانیث فی العوض والطرو وان کان غیر ذلک فحرف واحد لعدم موجب حذف الزائد وہو ای المنادی المرخم فی حکم المنادی الثابت علی الاکثر لان المحذوف کالملفوظ فیکون اخرہ کالوسط حکما فیقال یا حار بکسر الراء ویا عمرو بسکون الواو المطرفۃ قبلہا ضمۃ ویا کرو ابواو متحرکۃ قبلہا فتحۃ وقد یجعل اسما برأسہ فی الاعراب والبناء علی الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسیا منسیا فیقال یا حار بضم الراء لانہ منادی مفرد معرفۃ والمنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضمۃ فینبغی ان یبنی علی الضمۃ ویا کمی بقلب الواو یاء وابدال الضمۃ بالکسرۃ لان الواو وقعت فی الطرف وماقبلہا ضمۃ والواو اذا وقعت فی الطرف قلبت یاء وضمۃ ماقبلہا ابدلت بالکسرۃ لمناسبۃ الیاء ویا کرا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء ماتم الاعلال وہو وقوع الساکن بعد الواو وقد استعملوا صیغۃ النداء وہی یا خاصۃ لان یا اشہر من بین صیغ النداء فہی اولی بالتغییر فی المندوب والمندوب فی اللغۃ میت یبکی علیہ احد ویعد محاسنہ لیعلم الناس

ل۱ قولہ بالمدۃ الزائدۃ لتبادرہ الی الذہن لغلبتہا وکثرتہا ۱۲ تحفہ **ل۲** قولہ من غیر المرکب للاسنادی والاضافی لانہ مر حالہما فتذکرہما ۱۲ تحفہ **ل۳** قولہ لعدم موجب الحذف ای لحصول المقصود وہو التخفیف وعدم موجب الحذف فافہم ۱۲ تحفہ **ل۴** قولہ کالوسط حکما ای فلا یتغیر عن حالہ بل یبقی علی حالہ السابق ۱۲ تحفہ **ل۵** قولہ والواو ای الواو الاصلی یعنی لا یکون بدلا عن حرف آخر فلا یرد نحو کمو لانہ بدل من الہمزۃ افاصلہ کمؤ علی مافی التمرتاشی فابدل کما فی موجل ولا یتغیر کالحرکات فلا یرد الوتد تغیر ۱۲ تحفہ **ل۶** قولہ وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب ای قال مولانا عصام الدین الاوجہ لا یراد المندوب فی اثناء مباحث المنادی والفصل بینہ وبین مباحثہ فالاولی ان یؤخر عن بحث المنادی انتہی اقول لو تاخر عن بحث المنادی لتوہم انہ بحث مستقل الالحق بالمنادی فیکون مواضع الحذف الوجوبی خمسۃ لا اربعۃ وہو خلاف ما تقرر عندہم فلہذا اورد فی اثناء مباحث المنادی ولم یقل قد استعملوا یا فی المندوب مع کونہ احصر اشارۃ الی انہا موضوعۃ للنداء حقیقۃ لا فی المندوبۃ ۱۲ تحفہ خادمیہ

علی ان بقی امر عظیم یعذر فیہ فی البکاء ویشارکوہ فی التفجع علیہ فی الاصطلاح ھو المتفجع
علیہ وجودا او عدما بیا او وافا فان قیل ان حکم المندوب کحکم المنادی المفرد المعرفۃ فی
الاعراب والبناء فالحامل علیہم فی عدم اندراجہ فی المنادی فاجاب المصنف بقولہ واختص
ای امتاز المندوب عن المنادی بواو حکمہ ای المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی
بشرط وقوعہ علی صورۃ قسم من اقسام المنادی فلا یرد علیہ النکرۃ ولک یاۃ الالف
فی اخرہ لمد الصوت المطلوب فی الندبۃ فان قیل بتقدیر زیادۃ الالف یلزم
الالتباس بین ندبۃ غلام المخاطب والمخاطبۃ وبین ندبۃ غلام المثنی وندبۃ غلام الجمع
فاجاب المصنف بقولہ فان خفت اللبس بتقدیر زیادۃ الف فی اخرہ لمد الصوت عند الالف
الی حرف کان حرکۃ اخر المندوب من جنسہ قلت واغلامکیہ واغلامکمو ولک الھاء
فی الوقف لحفظ المد اذ لا یندب الا المعرف ولیعذر النادب بسبب معرفۃ المندوب فی الندبۃ
فلا یقال وارجلاہ اذا لم یشتھر بھذا اللفظ مندوب خاص او امتنع وازید الطویلۃ یعنی امتنع
الحاق الالف فی اخر صفۃ المندوب خلافا لیونس فانہ یجوز الحاق الالف باخر صفۃ
المندوب ولانہ لما جاز الحاق الالف باخر ما اضیف الیہ المندوب مع ان بین المضاف والمضاف الیہ مغایرۃ
بالذات جاز الحاق الالف باخر صفۃ المندوب بالطریق الاولی لاتحادھا بالذات والاخر بدلیل قولھم اجمعون

ف۱ قولہ فان قیل آہ اقول ہذا الاعتراض ان قبیل آب اندیدی موجہ کشیدی ہ تحفہ ف۲ قولہ قلت واغلامکیہ قیل بہ بہذا المثال
علی جواز ندبۃ المضاف الی المخاطب علی خلاف المنادی فانہ لا یجوز اذ لا معنی لمخاطب الاثنین فی کلام واحد من غیر تثنیۃ او جمع عطف ولا یبعد ان
یکون ہذا راجعا الی اخراج المندوب عن المنادی وعدم جعلہ منادی علی ضرب من الدعوی والتعویل کما فی یا جہال کذا قال ولا انفک عنہ ہ تحفہ
ف۳ قولہ واغلامکمو فی ندبۃ المخاطبین وانما زیدت الواو اذ الیم اصلہا الضم کما قرر فی کتب ام العلوم لکن فی زیادۃ الواو کلام فتامل ۱۲
تحفہ ف۴ قولہ خلافا لیونس مع موافقتہ للکوفیین کذا فی الرضی وقال سیبویہ فی کتابہ فی باب ما تلحقہ الالف التی تلحق المندوب ما یزیدہ
فیلحق الصفۃ الالف فیقول وازیداہ الظریفاہ وواجمعی الشامیتیناہ وزعم الخلیل ان ہذا خطاء انتہی ہ تحفہ ف۵ قولہ بدلیل قولھم آہ قال
مولانا عبد الرحمن اعلم ان الحاق الالف علی اخر صفۃ المندوب فی ہذا المثال علی تقدیر کون الیاء فی اجمعی مشددۃ بان کان احد ہما یاء المتکلم
کما فی النسخۃ الموجودۃ عندی اقول لعل ہذا سہو من الناسخ والعبارۃ ہکذا بان کان احد ہما یاء التثنیۃ وثانیہما یاء المتکلم فانہ مضاف الیہ الحاذا
کانت مخففۃ فح یکون الحاق الالف باخر المضاف الیہ انتہی اقول لا یخفی علی مرجل او تے مسکۃ فضلا عن الفضلاء انہ علی ہذا یلزم ان یقال ان شاہینا
بدون التاء والیاء والنون ہذا کما تری ورد خط القتاد کما لا یخفی علی النقاد فافہم ولا تکن من اہل الجدال العناد وہذا فضل یوتی من یشاء من العباد ہ تحفہ

الشامیتیناۃ قلنا لایلزم من جواز الحاق الالف باخرما اضیف الیہ المنادی جواز الحاق الالف باخر صفۃ المنادی لان الاتصال بین المضاف والمضاف الیہ وان کان انقص فی المعنی لکنہ اتم فی اللفظ والاتصال بین الصفۃ والموصوف وان کان اتم فی المعنی لکنہ انقص فی اللفظ والنظر الیہ عند النحوی بحث الالفاظ لا المعانی واما قولہ والحجتی الشامیتیناۃ فشاذ لا اعتداد بہ ولا یجوز حذف حرف النداء للتخفیف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لکثرۃ ادائہ مثل نداء العلم فلا یستبق الذہن الی کونہ منادی علی تقدیر حذف حرف النداء والاشارۃ لانہ بمنزلۃ اسم الجنس فی الابہام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فی اخرہما الزیادۃ وطول الکلام والحذف ینافیہما والبواقی من المعارف التی یجوز معہا حذف حرف النداء اربعۃ احدہا العلم سواء مع ابدال المیم المشددۃ نحو اللہم او بغیرہ نحو یوسف اعرض عن ہذا وثانیہا لفظۃ ای الموصوفۃ بذی اللام نحو ایہا الرجل او بموصوف ذی اللام نحو ایہذا الرجل وثالثہا المضاف الی مطلق المعرفۃ نحو غلام زید اقبل او رابعہا الموصول نحو من لا یزال یحسن الی فانی قریب منہم قلتم ان حذف حرف النداء لا یجوز مع اسم الجنس ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو اصبح لیل وافتد مخنوق

۱؎ قولہ والاشارۃ الکوفیون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارۃ اعتبارا بکونہ معرفۃ قبل النداء واستدلوا بقولہ تعالیٰ ثُمَّ اَنْتُمْ ہٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصریون بان ہؤلاء خبر المبتداء وہو منصوب باضمار اعنی ویکون انتم وتقتلون خبرا کذا فی بعض الشروح ۱۲ تحفہ ۲؎ قولہ والمندوب اقول وقد یحذف حرف النداء مع المندوب کما فی قولہ تعالیٰ وناد ونی نحو ان بنہ علی قراءۃ کذا فی القاضی البیضاوی ۱۲ تحفہ ۳؎ قولہ نحو اللہم فالمیم بدل عن یا آخر تبرکا باسم اللہ تعالیٰ وانما عوض المیم دون غیرہ لان المیم ایضا یجی للتکثیر فناسب ان یکون عوضا من حرف النداء الذی ہو للتعریف ودوجۃ تکریرہ الا تخفی وقال الکوفیون اصلہ یا اللہ امنا بخیر فحذف وزید بانک تقول لا یوہم بالخیر ولا یوصف اللہم عندہم بدلیل جواز الجر وصفہ بدلیل اللہم فاطر السموات وہو عندہ یبویہ علی الاستاف ۱۲ تحفہ ۴؎ قولہ اصبح لیل ای صر صبحا باللیل قالتہ امرأۃ امرئ القیس ابن الحجر الکندی حین طال علیہا اللیل مع کراہتہا ایاہ فجعلت تخاطبہ بقولہا اصبح یا فتی فلم یذہب عنہا فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألہا عن سبب کراہتہ فقالت لہ لانک تقبل الصدر بغیض العجز بطیء الافاقۃ فلما سمع ذلک منہا طلقہا فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدۃ طلب الشیء وقیل یستعمل للمذموم ۱۲ تحفہ ۵؎ قولہ افتد مخنوق قالہ شخص وقع فی اللیل علی سلیک بن سلکۃ وہو نائم مستلق فخنقہ وقال افتد مخنوق فقال السلیک لیل طویل وانت صغری انت آمن من ان اعتاک فیہ شیء استعجالک فی الاسیر ثم ضغط سلیک فضرط فقال سلیک لما ضرطت وانت الاعلی فضار مثلا یضرب فی حث النفس علی التخلیص من الشدائد المعنی اضطغنہ یا مخنوق ۱۲ تحفہ ۶؎ کہ ترجمہ: پس در کدام چیز شتابی تو ہست در قید ۱۲

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وجوبا وحرف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل وجوبا وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بنحو ازيدٌ ذَهَبَ به لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وليس مثل زيدٌ ذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر اذهب به فعل مجهول وهو ايضا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب اخر اغنى اذهب على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادفا للفعل المذكور او لازما مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بمثل قوله تعالى وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف بقوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس من هذا القبيل اى من باب ما اضمر على شريطة التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كل شيء في الزبر فلزم فساد المعنى

ل۹ قوله بعد حرف الشرط لم يذكر اسماء الشرط وان كان النصب بعد اسم الشرط واجبا بعد ما لان الاشتغال بعد ما لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة ۱۲ تحفه ص۳۲ قوله اغنى اذهب على صيغة المعلوم اه فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد ۱۲ تحفه ص۳۳ قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب وهو فاعل وفي الثالث والثاني هو احد ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول ما لم يسم فاعله ۱۲ تحفه ص۳۴ قوله فالرفع واجب دائما لم يقل للاستغراق العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ۱۲ تحفه حامديه

لان الزبر ليس محلا لفعل العباد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن افعالهم ١ قبل قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانية فتحملوا النحاة لاخراج هذه الآية عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم انتقاض القاعدة على غير المختار فقال وحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط اي مرتبطة بمعنى الشرط عنه المبرد لان اللام في الزانية لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط وزانية صلته والفاء في فاجلدوا فاء جزائية وفصل هذه الفاء بمنع عمل ما بعدها فيما قبلها فلا يكون ممكن التسليط والشرط وفي اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدأ محذوف للضمان وهو الحكم وخبرا ايضا محذوف وهو فيما سيتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اوردت لبيان الحكم الموعود وجزء احدى الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

١ قوله لان الزبر آه قال الحافظ يمكن رد ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التاخير كانهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول انما يرد ما قال الاستاذ لو كان في الزبر متعلقا بفعلوا وان كان صفة لشئ فلا كما لا يخفى ثم يرد عليه انه على هذا يلزم ان يكون في صحائف اعمالهم على قبل افعالهم بناء على قاعدتهم وهي انه اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ مقيد بقيد يكون تقييده بذلك القيد قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسكنه الله بحابح دار السلام نافلا من صاحب المدارك كلاما قال الناظرين على التقدير الذي ذكرنا اي ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اي وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا والا فاستقامة المعنى بعيد جدا فافهم وكن ممن ينظر وبراعيد ٢ منه ٢ قوله منقوضة بقوله تعالى فيه ان الاشتغال بالضمير او المتعلق وكلاهما مفقود ان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزاني والمتعلق يجب ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال او المراد بالضمير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولفظ كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزاني المتقدمين عليه في الذكر كما ان لفظ هما عبارة عنهما ويمكن ادخاله في الثانية باعتبار التغاير اللفظي بل المفهومي ولهذا اضيف الى ضميرهما وان تاملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق فلا يخفى عليك ههنا شئ ١٢ تحفہ خادمیہ ۔

واطرق کرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فانجا للمصنف بقوله وشذ ای حذف حرف النداء مع اسم الجنس فی مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق کرا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا ای حذفا جائزا نحو الا یا اسجدوا فالقرینة علیه دخول حرف النداء الذی لا یدخل الا علی الاسم وههنا دخل علی الفعل فعلم ان المنادی محذوف ای یا قوم او یا هؤلاء فیکون التقدیر الا یا قوم اسجدوا والثالث ما اضمر عامله ای الثالث من المواضع الاربعة المذکورة الواجب فیه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبی القیاسی ای کل مفعول به اضمر عامله قد عامله الناصب علی شریطة التفسیر ای علی شرط تفسیر العامل فیما بعد الشریطة بمعنی الشرط واضافة الشرط الی التفسیر بیانیة فیکون حاصل المعنی هکذا الثالث ما اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیر العامل فیما بعده فههنا الحذف واجب لئلا یلزم الجمع بین المفسِّر والمفسَّر فان قیل ان کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق فعلی الاول یلزم تعریف الخاص بالعام وهو باطل وعلی الثانی لا یکون التعریف مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المفعول فیه فی نحو هذا التركيب یوم الجمعة صمت فیه قلنا ان کلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بکل اسم هو المفعول به مجازا من قبیل ذکر العام وارادة الخاص وهو کل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه ای فارغ کل واحد منهما عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بسبب تسلیطهما بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیره بحیث لو سلط بمجرد رفع

سلہ قولہ الا یا اسجدوا ہذا اذا کان الا بالتخفیف واما اذا کان بالتشدید فلا یکون مما نحن فیہ بل یکون ح مرکبا من ان الناصبۃ المصدریۃ ولا النافیۃ ویسجدوا فعلا مضارعا سقط نونہ بان دخلی الاول الآخر تنبیہ یا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ۱۲ تحفہ سلہ قولہ الواجب فیہ حذف الفعل الناصب الخ لما لم یصر العامل ہہنا بل الفعل بعد المنصوب یعمل فیہ وفی ضمیرہ لو صح تسلیطہ علیہ والا فالعامل فیہ ما یدل علیہ الفعل الذی بعدہ ویسد مسدہ فی زیدا مررت بہ جاوزت المفہوم من مررت من غیر تقدیر ومررت یسد مسدہ ۱۲ تحفہ سلہ قولہ الشریطۃ بمعنی الشرط ویحتمل ان یکون فعیلۃ بمعنی مفعول والتاء للنقل من الوصفیۃ الی الاسمیۃ او للتانیث بجعلہا منقولۃ من المجاری علی موصوف محذوف ہو العلۃ کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفہ خادمیہ

هذا الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى الفعل او شبهه او مناسبه فى التراخى واللزوم لنصبه على المفعولية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ما اضمر عامله فى نحو زيدا عمرو ضربه زيدا انت ضاربه لانه ليس بعده فعل او شبهه قلنا معنى البعدية ان يكون الفعل وشبهه جزءا واقعا من الكلام الواقع بعده ما اضمر عامله لانه يليه فان قيل المشتغل لا يخلو اما بمعنى الفراغ او بمعنى التسليط فعلى الاول يصح تعديته بعن لا بالباء وعلى الثانى يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا ههنا مشتغلان احدهما مذكور والآخر مقدر فالمذكور بمعنى الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل زيد ضربته لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط فى ما اضمر عامله ان يكون المانع من عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل مع امر آخر وهو عمل العامل المعنوى اعنى الرفع بالابتدائية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه خبر كان فى مثل زيدا كنت اياه لانه بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلط عليه

---

۵۱ قوله مشتغلان آه اقول الحاجة الى ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه باعتبار تضمينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلى اعنى التسليط كما اشار الشارح العلامة بقوله وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالفعل فى ضمير ذلك الاسم ومتعلقا فارغا عن الفعل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق بالمشتغل على تضمين معنى الفراغ والاعراض ويمكن جعل الاشتغال بمعنى الاعراض متعلق الجر والثانى به انتهى فافهم ولا تكن من الجاهلين

۵۲ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاعتراض على جامعية التعريف فى هذا المقام مع تصريحه فى ما مضى من المرام بان المراد بالاسم فى التعريف المفعول به لا العام فالمبتدأ لو لا يكون داخلا فى الجنس ولا بد للاخراج منه كما لا يخفى على ذوى الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف لما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال انه اشار الى ما باعتبار العنوان وظاهر الكلام لا تحفه

۵۳ قوله مجرد اشتغاله قد يقال انه مجرد رفع الاشتغال لا نصبه بل لا بد مع ذلك من تفريغه عن العامل المقدر اذ لا يجوز فى معمول عاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله فى الاسم المذكور وليس فى الكلام ما يمنع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق تحفه

۵۴ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لا يخفى على ذوى البصيرة تحفه خادميه

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح الممثل التوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه وزيدا مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت لان مر يتعدى تعديته بالباء مرادف لجاوز وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم لاهانة سيده وزيدا حبست عليه هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان[1] الاضمار على شريطة التفسير على خمسة اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال في يختار فيه الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لاختياره قلنا المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد من العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود عن ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

[1] قوله في مظان الاضمار اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير الم يكن في الواقع كذا قال الشارح الدهلوي في منيته تحفه خادميه

المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها وايضا
يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة
المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب كما مر اي اما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة
للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول اما قرينة
مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة اما لا تدخل الا
على الاسم غالبا وايضا تأيد بالسلامة عن الحذف واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول اذا اه قرينة مرجحة
للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب لان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالبا وايضا
تأيدا بالسلامة عن الحذف فان قيل ههنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظرف بحيث
ان المبتدأ لازم بعد اذا للمفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعليه للتناسب اي لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في
كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي اي وايضا يختار النصب في هذا
الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته والاستفهام نحو ازيدا ضربته

ل قوله كما مر آه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء
فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما ذكر هناك على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على
ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذه الاسباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مر الخبر لكان اخصر فما وجه العدول
قيل لان في قوله غير الطلب اشارة اجمالية تصريحية الى ما استفاد المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد ما هو
الطلب حيث يجزم في الرفع وقوع الطلب خبر المبتدا وهذا المعنى مستتب ههنا اي في غير الطلب فلخير الرفع كذا في غاية التحقيق والتحف

واذا الشرطیۃ نحو اذا عبد اللہ تلقیہ فاکرمہ وحیث نحو حیث زیدا تجدہ فاکرمہ وفی الامر والنہی ای قبل الامر والنہی نحو زیدا اضربہ وزیدا لا تضربہ اذ ھذی ای ھذہ المواضع مواقع الفعل ای مواضع وقوع الفعل غالبا اما فی حرف النفی وحرف الاستفہام واذا الشرطیۃ وحیث الشرطیۃ فلانہا لا تدخل الا علی الفعل غالبا وفی ھذہ الصور لیس الفعل ملفوظا فعلم انہ مقدر اما فی الامر والنہی فلانہ لو کان الاسم مرفوعا بالابتداء لکان الامر والنہی خبرین عنہ وھما من قبیل الانشاء اذ الانشاء لا یقع خبرا الا بتاویل بعید وعند خوف لبس المفسر بالصفۃ ای یجب النصب فی ھذہ الاسم المذکور عند خوف التباس المفسر بالصفۃ فان قیل ان التباس المفسر بالصفۃ محال لان المفسر فی حالۃ النصب والصفۃ فی حالۃ الرفع فلا یجتمعان فی ترکیب واحد قلنا المراد بالمفسر الخ لکن اطلاق المفسر علیہ بطریق المجاز باعتبار انہ یکون مفسرا فی حالۃ النصب مثلا انا کل شیء خلقناہ بقدر والمراد بمثل ھذا التراکیب کل ترکیب لو کان الاسم فیہ منصوبا بالفعل المقدر لکان مفید المعنی الصحیح ولو کان الاسم مرفوعا بالابتداء ففیہ احتمالان احدھما ان یکون ذلک الاسم مرفوعا بالابتداء ویکون جمیع ما بعدہ خبرہ وعلی ھذا التقدیر یکون مفیدا للمعنی الصحیح والاخر ان یکون ذلک

---

۵۱ قولہ واذا الشرطیۃ ہذا عند سیبویہ والاخفش خلافا للکوفیین فی اختیار الرفع بعدہ لان اذا لیس قرینۃ النصب لوقوع الجملتین بعدہ علی السواء وخلافا للمبرد فی انہ یجب بعدہ الفعلیۃ فیجب النصب بعدہا ۱۲ تحفہ ۵۲ قولہ اما فی حرف النفی الخ قلت کونہا مواقع الفعل لا یوجب اختیار النصب لجواز ان یرتفع بالفعل المقدر الذی ہو لازم ہذا الفعل فیکون التقدیر فی نحو اما زیدا فقتلتہ اما قتل زیدا فقتلتہ وبہذا اجاز البعض ان یرتفع الاسم المذکور بعد حرف الشرط وکلمات التخصیص فالدلیل لیس مثبت المدعی قلت نعم لکن الاولی مطابقۃ المفسر بالصیغۃ للمفسر فافہم ۱۲ تحفہ ۵۳ قولہ والانشاء لا یقع خبرا آہ ہذا عند البعض وقیل لا حاجۃ الی التاویل بل ہی محمولۃ بحر انتہا ۱۲ تحفہ ۵۴ قولہ عند خوف آہ واما عند تحققہ فالنصب واجب فلا یرد انہ ینبغی ان یجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب ۱۲ تحفہ ۵۵ قولہ مثل انا کل شیء خلقناہ بقدر ای خلقنا کل موجود من الممکنات مقدرا علی وجہ المصلحۃ او مقدرا مکتوبا فی اللوح فکل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعۃ المختار عند الکوفیۃ والرفع وان کان مختارا عند البصریۃ علی نحو زید ضربتہ الا نہ قراءۃ شاذۃ موجہۃ لجعل الفعلیۃ صفۃ لکل او شیء وخصوصا انہ من الاشیاء ما لم یخلقہ فلیس بمقدر وذا امر ضعیف عند المحصرین والیہ فی مقابلۃ المنطوق نحو قولہ تعالی خلق کل شیء وخالق کل شیء الی غیر ذلک ثبت ان فعل العبد الاختیاری مخلوق وقدرۃ تعالی وحدہ کما قال اہل الحق ولم یثبت بل بطل بانہ یخلق العبد قدرتہ وحدہ کما قال المعتزلۃ خذلہم اللہ تعالی ۱۲ اجای رح

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون ما بعده قويا صفة له وما بعده بعيد اخبر لد على هذا
التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى
الفاسد في جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد
اولى من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ليستوي الاقران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على جملة
اخرى هي ذات وجهين اي اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى
يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فان قيل العطف
على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ والاضمير في المعطوف قلنا الضمير
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد
قام وعمرا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة
عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة عن الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل
لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى ايضا غير مفصولة قلنا
عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين

ل۱ قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في
الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابو البقاء فيه ان هذا الوهم صحيح لان الواجب صفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوق لله
تعالى انتهى اقول اعلم ان الشيء عند اهل السنة والجماعة قد يجيء بمعنى شاء اي مريد فيطلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قل اي شيء
اكبر شهادة قد يجيء بمعنى مشتق اي شيء وجوده فيطلق على الواجب وصفاته كما قال الله تعالى ان الله على كل شيء قدير فلم يجز ان
يكون الشيء ههنا بالمعنى الثاني فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم ۱۲ منه ل۲ قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى انه مشكل بما ذهب
اليه بعض المحققين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى
فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عنده
او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذيل حسنه الجمهور مخفي على كثير من الفحول فانه
قال ذلك البعض بابتداء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجح للرفع مع انها غير معارضة بالقرب ان اتجه ذلك كانت
القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منتصبا اليه يخفى على احد كان الحذف مخلا ومع ذلك كثيرا للحذف لتسهيل اللفظ وكان من محاسن الكلام فافهم

والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وإلا اى وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو معمول اى كاسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل معمول على هو لا يصح لان هو راجع الى التحذير وهو صفة الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات مع الوصف على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عن ذكر الضمير والآخر اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول اريد عن الذكر الصريح والثاني اريد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير المستتر في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعل هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا وذكر المقدر

ف۱ قوله الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام آه اقول كلام المصنف خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المعمول برا ومصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المصنف كيف ومن اين علم ان المراد من التحذير المذكور ضميرا بمعنى لغوي وبدونه شيء آخر فتامل ولا تكن من اهل غبي ۱۲ تحفه ف۲ قوله معمول النصب فيه مسامحة والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ۱۲ تحفه ف۳ قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا اذا قرئ على صيغة المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف على تحذيرا بحيلها او بجملة وقيتين او وقيته اى وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قوله معمول اى هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جبرو قطيفة مقدر ۱۲ تحفه۔

فان قیل ان عطفه علی حذرا وذکر المقدر لا یجوز ایضا لان ضمیر راجع الی المعمول وهو لا یصح رجوعه الیه فی المعطوف قلنا ههنا ایضا ضمیر راجع الی المعمول لکن وضع الظاهر موضع الضمیر للتنبیه علی ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قیل ان ایراد کلمة او فی التعریف مستنکر لان کلمة او للتشکیک وهو بینا فی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک لان التحذیر علی قسمین احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالشرط فیه ذکر المحذر منه لیقاظ المخاطب والتحذیر اذا کان محذرا منه فالشرط فیه تکرار المحذر منه لیقاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالمحذر منه لا یخلو اما اسم صریح او اسم تاویلی فان کان اسما صریحا فلذکره طریقان الواو ومن وان کان اسما تاویلیا فلذکره طریق واحد وهو الواو ومن تقدیر من مثل ایاک والاسد هذا اذا قلنا بتقسیم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو وتقدیره هکذا اتق نفسک من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف اتق من نفسک من اجزاء المعطوف واکتفی بنفسک فی اجزاء المعطوف علیه فیکون التقدیر اتق نفسک من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف علیه واکتفی بالاسد فی اجزاء المعطوف فصار اتق نفسک والاسد ثم حذف اتق لضیق الوقت فلما حذف اتق تحذف النفس ایضا لانها انما اوردت للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شئ واحد وهو المخاطب فبقی ایاک والاسد ثم المتصل ابدل بالمنفصل فصار ایاک والاسد وان تحذف ههنا مثال لما کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسم تاویلی مذکور بالواو وفان قیل ان دأب المصنفین ان یوردوا الامثلة علی طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال الاول والثانی مثال للقسم الثانی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم باعتبار الوجهین الاول ان الشرط فی القسم الثانی ان یکون

قوله ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک وهو کثیر فی کلام الفصحاء والبلغاء کقوله تعالی ولا تطع منهم اثما او کفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغیر التحذیر ایضا نحو زیدا فی جواب من یقول من اضرب فیقوله بتقدیر اتق یخرج عنه مثله فان زیدا فی المثال المذکور وان کان معمولا لکنه لیس بتقدیر اتق بل هو معمول بتقدیر اضرب وقوله تحذیرا مما بعده احتراز عن مثل زیدا فی جواب من یقول ایاک فانه معمول بتقدیر اتق لکن لا تحذیرا مما بعده فانه لیس من هذا الباب لجواز ذکر فعل فاعل البالغ وانما وجب حذف فعله لعدم الفرضة بتلفظ الفعل ووجود القرینة الدالة علیه وکذا فی البواقی منه

التحذیر محذرا منه وههنا التحذیر محذر والثانی ان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان هذین المثالین مثالان للقسم الاول من التحذیر فان قیل ایراد المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فالحاجة الی تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحیث ان الاول مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو والثانی مثال لقسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما تاویلیا مذکورا بالواو فان قیل عطف اسد علی ایاک لا یصح لان القاعدة هی ان عامل المعطوف علیه مقدر فی المعطوف فیکون التقدیر ایاک نفسک من الاسد واتق الاسد من نفسک واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فالطریق الطریق هذا مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا منه ویکون مکررا ای اتق الطریق فان قیل ان تقدیر اتق فی النوع الاول غیر مستقیم لانه فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیة وتقدیر بعد فی النوع الثانی غیر مستقیم لان معنی المثال الثانی علی اتقاء النفس عن الطریق لا علی تبعید الطریق عن النفس

ف۱ قوله فان قیل ان تقدیر آه اقول قال سیبویه فی کتابه فی باب ما جری منه علی الامر والتحذیر وذلک قولک اذکرت تحذر ایاک کانک قلت ایاک بخ وایاک باعد وایاک اتق وما اشبه ذلک ومن ذلک ان تقول نفسک یا فلان ای اتق نفسک الا ان هنا یجوز فیه اظهار ما اضمرت ولکن ذکرته لاشغل لک بالاظهار اضماره ومن ذلک ایضا قولک ایاک والاسد وایای والشر کانه قال ایاک فاتقین والاسد وکانه قال ایای لاتتقین والشر فایاک متقی والاسد والشر متقیان ومثله ایای وان یجذف احد کما الاخر ومثل ایاک وایای وایاه اوبخ وزعم ان بعضهم یقال له ایاک فیقول ایای کانه قال ایای احفظ واحذر وحذفوا الفعل من ایاک لکثرة استعمالهم ایاه فی الکلام فصار بدلا من الفعل انتهی کلامه الشریف فهذا یدل علی خلاف ما قال الاستاذ ایضا یناری باعلی ندائه علی انه لا حاجة الی ما قال الاستاذ من زیادة النفس اعلم انه یستنبط من هذا الکلام مسئلة غریبة لعلها الاتسع اذن واعیة فی القرون الخالیة وهی انه یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین لشئ واحد اذا کان احدهما معتدا بل منفصلا اقتدر به کما فی هذه المسئلة

ف۲ قوله لا علی تبعید آه اقول قال الاستاذ فیما مر آنفا ان اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فمن باین جاد المانع من ان یقال ان تبعید الطریق عن النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس عن الطریق فافهم ولکن الهادی للطریق ۱۲ تحفه خادمیه

فالحق فی الجواب ان یقال وھو معمول بتقدیر بعد واتق فیقدر بعد فی جمیع افراد النوع الاول وفی بعض افراد النوع الثانی نحو نفسک نفسک ویقدر اتق فی بعض افراد النوع الثانی نحو الطریق الطریق فان قیل ان التقدیر اتق فی النوع الثانی غیر مستقیم لان بقاء فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیۃ قلنا ان تقدیر اتق فی بعض افراد النوع الثانی من باب حذف الایصال فان قیل ینبغی ان یکون تقدیر اتق فی النوع الاول ایضا من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعی لا قیاسی فلا یقاس علیہ غیرہ فان قیل لا نسلم ان نفسک نفسک من افراد النوع الثانی لان الشرط فی النوع الثانی ان یکون التحذیر محذورا ونفسک محذور لا محذر منہ قلنا ان معنی نفسک ھکذا ابعد نفسک مما یوذیک من التعجب والتکبر فان قیل ھذا الجواب غیر دافع للاعتراض لان نفسک علی ھذا التقدیر ایضا محذر منہ قلنا ان النفس وان کان محذورا فی الحقیقۃ لکنہ محذر منہ باعتبار اللازم وھو التعجب والتکبر فان قیل تعریف التحذیر لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ الاسد فی مثل ھذا الترکیب ایاک والاسد لانہ خارج عن القسمین اما خروجہ عن القسم الاول فلان الشرط فی النوع الاول ان یکون التحذیر محذورا والاسد محذر منہ واما خروجہ عن القسم الثانی فلان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منہ وھھنا لیس تکرار المحذر منہ قلنا ان کان الاسد خارجا عنہ فلا ضیر فیہ لانہ تابع للتحذیر لا عین التحذیر والتوابع خارجۃ عن المحدود بدلیل ذکرھا فیما بعد وتقول ایاک من الاسد ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذورا ویکون المحذر منہ اسما صریحا مذکورا بمن ومن ان تحذف ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذورا ویکون المحذر منہ اسما تاویلیا مذکورا بمن وایاک وان تحذف بتقدیر من ھذا امثال لما کان التحذیر فیہ محذورا ویکون المحذر منہ اسما تاویلیا مذکورا بتقدیر من وانما قدر من فیہ لان من من الحروف الجارۃ وحذف الحرف الجارۃ مع ان وان قیاسی لان موصولا حرفیا وما بعدھا مؤلة والصلۃ صلۃ الجملۃ تادی معنی المفرد فحذف منہ من للتخفیف ولا تقول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من مع الاسم الصریح فان قیل

ینبغی ان یکون هذا بتقدیر العاطف قلنا حذف لحرف الجارة مع ان وان قیاس تغیرها
مشاورة کثیر وحذف حرف العطف لم یثبت الا نادرا فلا یمکن الحمل علی الشاذ الکثیر لم یمکن حمله
علی النادر بالطریق الاولی المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل مذکور والمذکور اعم
من ان یکون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من یکون لفظا او تقدیرا حقیقة کان او
شبه الفعل فان قیل المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحی الذی هو المرکب من
النسبة والزمان والحدث والقابل للذکر لیس الا الحدث فکیف یصح قوله ما فعل فیه
فعل مذکور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنی اللغوی وهو الحدث فان قیل لما کان
المراد بالفعل لفعل بالمعنی اللغوی فلا یکون التعریف جامعا لافراده لانه خرج منه
المفعول فیه فی مثل ضربت یوم الجمعة لان الحدث غیر مذکور فیه قلنا المذکور اعم من
ان یکون مطابقة نحو ضربی یوم الجمعة او فی ضمن الفعل نحو ضربت یوم الجمعة فان
قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فیه فی مثل یوم الجمعة
صمت فیه لان الحدث لم یکن مذکورا فیه اصلا ای لا مطابقة کما هو الظاهر ولا فی ضمن
الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن
لفظا لکنه تقدیرا فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فیه
فی مثل انا ضارب یوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقدیرا قلنا الفعل اعم
من ان یکون حقیقة او شبهه وههنا وان لم یکن الفعل حقیقة لکنه شبه الفعل

لہ قولہ لم یثبت الا نادرا کما قال ابو علی فی قولہ تعالی وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ای وقلت کذا فی الرضی ۱۲ تحفہ لہ قولہ المفعول فیہ فیہ ثلاث احتمالات الاول ان یکون مبتدأ خبرہ مقدم ای ومنہ المفعول فیہ والثانی ان یکون خبرہ مبتدأ باضمار المضاف المحذوف ای ہذا باب مفعول فیہ والثالث ان یکون مبتدأ وما فعل فیہ فعل مذکور آہ خبرہ قال بعض الافاضل فی بعض الشروح ما حاصلہ ان تعریف الشیٔ بما یساویہ فی المعرفۃ والجہالۃ اذ یفہم من المفعول فیہ ما فعل فیہ بالعکس قلنا ہذا من تعریف لفظ بلفظ مرادف اجلی منہ ومثل ذلک جائز عند اہل التحقیق کتعریف الوجود بالکون انتہی ۱۲ تحفہ لہ قولہ
لان الحدث غیر مذکور فیہ اقول بعد الاقرار والتسلیم ان الفعل بالاصطلاحی الذی ہو المرکب من النسبۃ والزمان والحدث والقابل للذکر لیس الا الحدث فما معنی القول ان الحدث غیر مذکور فتدبر ولا تضیق المقام لفصلت المرام ۱۲ تحفہ

فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل شهدت یوم الجمعة فان یوم الجمعة اسم فعل فیه فعل مذکور وهو الشهود فان الشهود یوم الجمعة لایکون الا یوم الجمعة قلنا قید الحیثیة مراد فی التعریف وهو ان المفعول فیه اسم ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور لا من حیث انه وقع علیه فعل مذکور وذکر یوم الجمعة من حیث وقع علیه فعل مذکور لا من حیث انه فعل فیه فعل مذکور فان قیل لما کان قید الحیثیة مرادا فی التعریف فذکر مذکور بلا فائدة قلنا نعم لکن ذکر مذکور لزیادة تصویر المعرف من زمان او مکان وشئ نصبه تقدیرا فی اذا التلفظ بها یتوجه الجر فی المفعول فیه فظروف الزمان کلها تقبل ذلک اما فی الزمان المبهم فلان الزمان المبهم جزء من مفهوم الفعل فکان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق یوصل الفعل بالذات فکذا هذا ای الزمان المبهم یوصل الفعل بالذات بلا واسطة فی وامّا الزمان المحدود فمحمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی الذات وهو الزمانیة وظروف المکان ان کان مبهما فکذلک ای تقدیرا فی لان المکان المبهم محمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی الوصف وهو الابهام والا ای وان لم یکن مبهما بل هو محدود فلا ای لایقبل تقدیرا فی لان المکان المحدود لم یکن محمولا علی الزمان المبهم لعدم اشتراکهما لا ذاتا ولا وصفا وغیر المبهم

شهود

ص۱ قوله فذکر مذکور بلا فائدة لانه لاحاجة الیه الا لاخراج مثل یوم الجمعة یوم فانا اعتبر الحیثیة خرج مثل هذا المثال من حده الحیثیة فلا یحتاج الی قوله مذکور کذا قال استاذنا المولی هذا اذا کان قید الحیثیة قید الفعل وان کان قید الظاهر وهو الظاهر کان قید المذکور کما لایخفی علی من طالع الشرح فنسبة عدم الفائدة الی قوله مذکور بلا فائدة وما بدره الاکتبة عدم الفائدة الی الناصی فی تعریف الحیوان لان ما یخرجه یخرج المتحرک بالارادة لان المقوم للعالی مقوم للسافل وهذا کما تری فافهم اقلم ان قوله ما فعل فیه فعل جنس متناول لقولنا یوم الجمعة یوم طیب فان یوم الجمعة اسم ما فعل فیه فعل لقوله مذکور خرج به عنه مشله ۱۲ تحفه

ص۲ قوله اما فی الزمان المبهم هو ما لاحد له یحصره سواء کان معرفة او نکرة کحین وزمان ۱۲ تحفه خادمیه ص۳ قوله واما الزمان المحدود وهو ما له نهایة یحصره سواء کان معرفة او نکرة کیوم ولیلة وشهر رمضان وغیرها ۱۲ تحفه خادمیه ص۴ قوله لان المکان المبهم اعلم ان فی تفسیر المکان المبهم اقوالا شتی والتفصیل یفضی الی التطویل المخل للمفتی والمختار عند الرضی ما ذکر فی الزمان من ان ما لاحد له یحصره فیخرج منه المقادیر المعهودة کفرسخ ومیل ۱۲ لاخلاف فی اتصافها بالظرفیة ۱۲ تحفه

من المكان بالجهات الستّ فان امام زيد مثلا يتناول بجميع ما يقابل وجهه الا انقطاع الارض
فان قيل هذه القاعدة منقوضة عندنا ولدى ردون وسوى لانها ليست من الجهات
الستّ مع انها يقدّر فيها فى فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى وشبهها
لاعمامها وما يشابهها فى الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود
مع انه يقدّر فيه فى فاجاب المصنف بقوله لفظ مكان اى كذا محمول على المبهم
المفسر بالجهات الستّ لفظ المكان لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الستّ فان قيل
القاعدة منقوضة بما وقع بعد خلتُ كما فى دخلت الدار لان الدار محدود مع انه
يقدّر فيه فى فاجاب المصنّف بقوله وما بعد خلتُ اى حمل على المفسر بالجهات
الستّ ما وقع بعد خلتُ لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الستّ لابهامه على الاصح فقوله
على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب الغير الاصح ان ما بعد خلت مفعول به
لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد خلتُ مفعول فيه والاصل فيه ذكر فى لكنه حذف
لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به
وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ان
الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل لنصب فى المفعول به فعلم انه مفعول فيه لا مفعول به
فان قيل ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى المكان الذى شامل له ولغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا هذا الحكم فى كل فعل لم يعتبر فى مفهومه
النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر فى مفهوم الدخول هو النقل
من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة
فى جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

ل۹ قوله قلنا آه اقول ان تأملت اولى تأمل علمت ان الجواب من الاعتراض تقال مولانا النورالحق يمكن ان يقال هذا الفعل ما يتم معناه بهذا
المفعول من غير احتياج الى مفعول به فصح ان يقع مفعولا فيه فافهم انتهى اقول لقائل ان يقول ماهذا المعنى الا معنى المفعول به الا المفعول فيه
ولعله اشار اليه بقوله فافهم لا تحفه ل۱۰ قوله قلنا بهذا الحكم آه لقائل ان يقول قواعد النحو كلية والتخصيص من غير سند ممن يوثق عليه لا يسمع
على انه يصح ذلك فى دخلت الباب ودخلت الدار لا تحفه خادمه

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده فعل مذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدرا تاديبا فى جواب من قال ضربت زيدا **فقوله** مذكور احتراز عن التاديب فى هذا التركيب اعجبنى التاديب فان فعله غير مذكور **فان قيل** لا نسلم ان فعله غير مذكور بل هو مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا **قلنا** المراد بالمذكور المذكور معه **فان قيل** ان فعله ايضا مذكور معه كما فى ضربت تاديبا **قلنا** المراد بالمذكور معه ما وقع فعله معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **فان قيل** نقض بمثل اعجبنى التاديب الذى ضربته لاجله لان فعله وقع معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **قلنا** المراد بذكره معه ايراده معه ايرادا لاثر فيه مثل ضربته تاديبا هذا امثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا امثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذكور وهو القعود خلافا للزجاج **فان قيل** ان خلافا مفعول مطلق والشرط فى المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذى اشتمل معناه عليه **قلنا** الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير القائل يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **فان قيل** الشرط فى المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى ضربت مشتمل على الضرب لا على التاديب ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان يكون صريحا او تاويلا وههنا وان لم يكن صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عندنا فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او نقول ان

ل۱ قوله اعم آه اقول عمم الاستاذ المذكور من الحقيقى والحكمى ههنا ولم يعم فى المفعول فيه مع انه لا بد ههنا ايضا من عموم المذكور من التضمنى والمطابقى وترك ههنا مع انه من الضروريات ههنا ايضا فتامل وتدبر منه ل۲ قوله قلنا المراد بذكره معه ايراده آه فيه انه يرد على ضربت للتاديب فانه مفعول مالم يسم فاعله مع انه لا يصدق عليه انه ذكر ليعلل فيه الا ان يخص العلل بالعلل بالنصب لان الكلام فى المنصوبات فتامل فيه اعلم ان قوله فاعل لاجله جنس شامل للمحمود وغيره وقوله مذكور يخرج غير نحو التاديب فى اعجبنى التاديب الا ان

مصدریۃ مجازا باعتبار المضاف ای ضربتہ ضرب تادیب قعدت عن الحرب قعود جبن
ونقول عن قول الزجاج بان صحۃ تاویل نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقتہ
الا تری انہ یصح تاویل الحال بالظرف مع انہ لا یخرج عن حقیقتہ شرط نصبہ تقدیر
اللام لان التلفظ باللام یوجب الجر فی المفعول لہ فان قیل کما ان اللام للتعلیل
کذلک مِنْ والباء وفی للتعلیل فلم خص تقدیر اللام بالذکر مثال من کما فی قولہ تعالی
لَوْ اَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰى جَبَلٍ لَّرَاَيْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ ومثال الباء
کما فی قولہ تعالی فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبٰتٍ ومثال فی کما فی قولہ علیہ
السلام ان امرأۃ دخلت النار فی ھرۃ قلنا ان اللام غالب فی تعلیلات الافعال وتقدیر
مِنْ والباء وفی لیس غالبا فی تعلیلات الافعال فلا یقدروا فما یجوز حذفہا اذا
کان فعلا ای حدثا لا عینا احترز بہ عن نحو جئتک للسمن لفاعل الفعل المعلل بہ ای
یکون فاعل الفعل العامل والمفعول لہ واحدا احترز بہ عن نحو جئتک لمجیئک ایای
ومقارنا لہ فی الوجود ای یکون زمان احدھما بعینہ زمان الاخر او جزء من زمان الاخر
احترز بہ عن نحو اکرمتک الیوم لوعدک بذلک امس لان المفعول لہ عند وجود ھذہ الشرائط
یشبہ بالمفعول المطلق والیہ یوصل الفعل بالذات فکذا الیہ فتعلق بہ الفعل بلا واسطۃ
تعلق المصدر بہ فان قیل ما الوجہ للمصنف حیث لم یکتف بارجاع الضمیر المستکن
فی یجوز الی تقدیر اللام مع انہ ادل علی المقصود واخصر خیر الکلام ما قل ودل وذکی
حذفہا قلنا التقدیر اسقاط عن اللفظ وابقاء فی النیۃ والحذف اسقاط مطلقا سواء کان مع

---

۱ قولہ تاویل نوع بنوع آہ ہذا انما یرد علی الزجاج اذا سلم حقیقۃ المفعول اولا ثم قولہ بالمصدر ہو مبنی علی اصل وقیل ان یلزم ان الناصب کونہ
مفعولا لا فہو داخل فی المصدر ہذا الطریق ۱۲ منہ ۲ قولہ فان قیل کما ان اللام للتعلیل آہ وانما تعرض لوجہ تخصیص اللام بسہولۃ تعرض
لوجہ تخصیص فی فی المفعول فیہ لان ورود اللام للمفعول لہ کثیر قالا نہا المشتہ ورود فی المفعول فیہ قلیلۃ وہی الباء وحدہا فتکون بمنزلۃ
العدم ۱۲ منہ ۳ کما فی قولہ علیہ السلام ان امرأۃ ہذا الحدیث مختصرا وکلہ مذکور فی صحیح البخاری ای فی ہرۃ حبست حتی ماتت من الجوع
فلم تکن تطعمہا ولا ترسلہا فتاکل من حشاش الارض وہی حشراتہا والعصافیر ونحوہا ۱۲ منہ ۴ قولہ ای یکون آہ قال الرضی وبعض
النحاۃ لا یشترط تشارکہما فی الفاعل وہو الذی یقوی فی ظنی وان کان الاول اغلب انتہی ۱۲ منہ ۵ قولہ قلنا آہ قال صدر الشریعۃ قولہ
حذفہا من باب وضع الظاہر موضع المضمر انما عبر عن التقدیر بالحذف للتنبیہ علی جریان الاصطلاح باطلاق کلا اللفظین انتہی ۱۲ منہ

البقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی یجوز الی تقدیر اللام یتوهم الواهم
ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیهما مشروطا بالشرط الاتیة ولیس کذلک
بل البقاء اصلا لا یحتاج الی الشرط المفعول معه فان قیل ان الضمیر فی معه
لا یخلو اما راجع الی لفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیء
مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر
راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر یجیء الذی
فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعل مجهول یقتضی مفعولا لم یسم فاعله فای شیء
مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب
لفظ معه فان قیل ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب
قلنا نعم لکنه من قبیل الظروف فالازم نصبها وترکها منصوبا اجریا علی ما هو علیه
الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم قیل فی الجواب قوله
مفعولا معه من قبیل قول الشاعر وقد حیل بین العیر والنزوان ؛ یعنی

قوله فان قیل ان الضمیر الخ اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تخصیص الضمیر بالمفعول به والمفعول فیه المفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاول الاولی بخلاف ما قال الشارح العلامة لانه قال فحوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما المستتر فی لیسیان حال به فیه لانها هیئة فرفعها اولی قطعا بخلاف معه فافهم منه عفی عنه قوله قلنا نعم الخ فی معنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک مثار دخول الجار فی حکایة سیبویه وبیت من معه قرءوه بضم هذا ذکر من مضی من قبلی وتسکین عینه لغة غیر سیئة للاضرورة خلافا لسیبویه حیث عدها حینئذ بابیة وقول المحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها ح ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا یجر بها من الذات کما فی الله معتکفون والثانی زمانیة تختص بالماضی مع المصدر والثالث مرادفة عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفردة فتنون وتکون ظرفا دهرا فی الافراد یعنی جمیعا عند ابن مالک وبعض حلاف قول ثعلب اذا قلت جاء القوم جمیعا احتمل ان فضلها فی وقت واحد وفی حینین واذا قلت جاءوا معا فالوقت واحد وتستعمل للاثنین انتهی ملخصا الخ قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل فی الفصل والوصل قیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم وتشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه اقیم مقام مرفوعه فاصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به فافهم کذا قال مولانا نور الحق تامل قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام وفی السوانح توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل و الظرف قائم مقامه تقدیره والذی فعل کائن معای مع فعله فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی اقول مع قطع النظر عن المعنی ان کان الظرف مستقرا کان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمل الاضافة علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا منتف کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم منه عفی عنه خادمیه۔

کما ان المفعول ما لم یسم فاعله فی هذا التركیب مصدر الفعل المجهول بین ظرف ای حیل الحیلولة كذلك مفعول ما لم یسم فاعله فی المفعول معه مصدر مفعول معه ظرف ای الذی فعل فعل بمصاحبته لكن الرأی الاول شریف جدًا الموافقة التنزیل هو مذكور بعد الواو ولمصاحبته معمول فعل اقا فی الصدور نحو استوی الماء والخشبة او فی الوقوع نحو كفاك ورزیدا درهم لفظا بان یكون الفعل مذكورا او مقدرا فی نظم الكلام او معنی بان یكون الفعل مستفادا من فحوی الكلام من غیر تقدیر وتصریح به فی نظم الكلام فان قیل هذا التقریر لا یكون مانعا عن دخول لغیر لانه دخل فیه المعطوف فی مثل هذا التركیب جاءنی زید وعمرو وضربت زیدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل فی الصدور والوقوع مع انه لیس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فی الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو تشرق وزیدا او المكان نحو لو تركت الناقة وفصیلها لرضعها فان قیل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا یصح بل هو منصوب بالواو كما نص علیه عبد القاهر فی نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء علی مذهب الجمهور والعامل فیه عند الجمهور الفعل ومعناه بتوسط الواو التی بمعنی مع فان قیل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر فان قیل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ایضا اخصر فلم اختار الواو علی الفاء قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التی فیها معنی الجمعیة فناسب معنی المعیة فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالواو كما ان ای كون الاسم معطوفا او كون الاسم مفعولا معه جائزان لانه لیس المانع من اعتبار الاحتمالین نحو جئتنا وزید او زید فان قیل

قوله والعامل فیه عند الجمهور الخ وقال الكوفیون هو منصوب علی الخلاف فیكون العامل معنویا یعنی عامله المعنوی خلافا للجمهور فی انه كما ان العامل المعنوی لیس بشیء اصلا التجرید وان اشتبه علیك بشیء فارجع الی الرضی فی شرح قول المصنف واو بمعنی مع فانه اكثر اه لعله یزیل الاشتباه كله وقال المرجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوی الماء وصاحب الخشبة وكذا فی غیره وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش انه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقیمت مقام مع المنصوب بالظرفیة والواو فی الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعنی بالنصب ما یبدو عاریة كما اعطی ما یبدو الا اذا كان بمعنی غیر اعراب نفس غیر اعلم ان قوله هو مذكور بعد جنس

و قوله بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوی الحال بالواو وذكر ضمیره قوله لصاحبته اخرج الحال بدون قوله معمول فعل اخرج نحو جاء زید ضحكا ونحو ذلك قول صاحبنا فی ضیعته علاء الفتحی فانه یجوز نصب المفعول معه تمام الاسم كالتمیز منه

هذا الحكم كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحكم قلنا المراد بالفعل الامر الذى هو دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا لان الفعل فيه لفظى والعطف جائز مع انه تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفى هذا المثال واجب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيد لان الفعل فيه لفظى وجاز العطف مع انه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف فى هذا المثال ممتنع حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان العام المقتضى لسلب الضرورة عن الجانبين والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل معنوى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى نحو مالزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف فيهما امتنع فى الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع فى كلامهم واما فى الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان الفعل فى هذه الامثلة معنويا لان المعنى اى معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور فى كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى

قوله الامر الذى الخ يرد عليه انه اذا كان المراد من الفعل الامر الذى ذكر كان فعل المعنوى داخلا فيه لدلالة الامر عليه فلا حاجة الى قوله اى معنى الخ الا ان يقال انما قال ذلك تمهيدا وطوطية للتفصيل فافهم منه قوله قوله عدم وجوبه اى المراد من الجواز الامكان العام منه قوله قوله وفى هذا المثال واجب لان الاصل فى هذا الواو العطف وانما عدل عنه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذى هو الاصل غير ظاهر كذا قال مولانا عبد الرحمن منه قوله وانما آه حاصل السؤال ان يقال انما امتنع العطف فيهما لان العطف نحو ما لزيد وعمرو يجر عطفا على الشان لان المعنى ما شان زيد وعمرو فيكلف فى تاويل الكلام ويقال المراد من الصورة الاولى العطف على الضمير واطلاق الاولى عليها تغليب من الصورة الثانية العطف على الظاهر منه

ما تصنع فان قيل هذا الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة الثلثة والدليل يدل على معنوية الفعل في المثالين الاخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف على تقدير المعطوف اى لان المعنى ما تصنع وما يماثله اى ما يصنع لما فرغ المصنف عن بيان المفاعيل شرع في بيان الملحقات بها فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيذكر الهيئة احترز عن التمييز لانه يبين ذات الشئ قلنا اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ في مثل هذا التركيب زيد والعالم اخوك لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول في هذا التركيب جاءني رجل عالم ورأيت رجلا عالما لانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف اى الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث انه فاعل ومفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئتهما لا هيئة احدهما قلنا كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل ضربت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيدا راكبين وكذا الحال عن المضاف اليه في مثل قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا قلنا المراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه بعض الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما مصاحب لمعمول الفعل في الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو بعض الفاعل وان كان الثاني فهو بعض المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

فان قیل هذا منقوض بقوله تعالیٰ اَنَّ دَابِرَهُمْ قَطَعْنَاهُ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِیْنَ فان مُصْبِحِیْنَ حال عن المضاف الیه اعنی هٰٓؤُلَآءِ مع انه لا یصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه اجیب عنه ان ههنا وان لم یصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه لکن المضاف جزء من المضاف الیه الحال عن المضاف الیه بعینه حال عن المضاف فان قیل الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به والدابر فی هذا الترکیب لیس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم اَنَّ قلنا الدابر فی هذا الترکیب مفعول ما لم یسم فاعله باعتبار الضمیر المستکن فی مقطوع الراجع الی الدابر لفظا او معنی فالفاعل اللفظی والمفعول اللفظی ما یکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج والملفوظ اعم من ان یکون حقیقة او حکما والفاعل المعنوی ما یکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار المعنی المستفاد من محوی الکلام من غیر تقدیر وتصریح به فی نظم الکتاب مثل ضربت زیدا قائما هذا مثال للفظی الملفوظ الحقیقی فان فاعلیة تاء المتکلم ومفعولیة زید باعتبار لفظ الکلام ومنطوقة من غیر اعتبار معنی خارج عنه وهما ملفوظان حقیقة وزید فی الدار قائما هذا مثال اللفظی الملفوظ الحکمی فان فاعلیة الضمیر المستکن فی الظرف انما هی باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار المعنی الخارج عنه والضمیر المستکن ملفوظ حکما وهذا زید قائما هذا مثال المعنوی لان مفعولیة زید باعتبار المعنی المستفاد من محوی الکلام من غیر التقدیر والتصریح به فی نظم الکلام اعنی اشیر وانبه المستفادین من هذا فان قیل ینبغی ان یکون اشیر وانبه مقدرین فی نظم الکلام فیکون هذا من قبیل الملفوظ الحکمی قلنا لو کان اشیر وانبه مقدرین فی نظم الکلام لکان مقصود المتکلم هو الاخبار بهما عن نفسه والامر لیس کذلک بل مقصود المتکلم هو العلم علی المشار الیه بالزیدیة فعلم ان مفعولیته انما هی باعتبار معنی اشیر وانبه الخارج

ف قوله مفعول ما لم یسم فاعله اقول فعلی هذا یلزم ان یصح حال من المبتدا الذی خبره فعل او شبه فعل او ظرف عند العود لرجوع الضمیر الذی هو فاعل او مفعول الیه تدبر فانه بعید وخلاف من صرح بخلافهم فتامل حق التامل لتوصل التحقیق لا تحفه خادمیه

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده كلانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر لانهما يعملان عمل الفعل وليس من تركيبه تامل قلت في معنى الفعل مذهبان مذهب الشارح ومذهب المصنف فمذهب المصنف ان العامل المعنوي ما يكون له حصة في اللفظ سواء كان معتمدا في نظم الكلام او كان مستفادا من نحوى الكلام ومذهب الشارح ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من نحوى الكلام من غير تقدير وتصوير به في نظم الكلام فالعامل في مثل هذا زيد قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا زيد قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل زيد في الدار قائما محل للنزاع فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح العامل فيه لفظي وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحكم المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وهاجها معرفة غالبا اى في غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه التعريف فان قيل ان قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز التكلف وقيد غالبا يقتضي جواز التكلف وبينهما منافاة قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا اى مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ

ف۱ قوله وليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون ماخوذا من صيغة الفعل ولفظه اى يشتمل على حروف الفعل ومادته ولا شك ان كل واحد منهما كذلك فلعله اشار الى هذا بقوله تامل يتبين عليه انه خرج منه اسم الفعل انهم قالوا انه داخل فيه ولم يقل لعدم دخوله فيه فعدم الدخول في معنى الفعل انما يظهر لان معنى الفعل ما يكون مقدرا او مستنبطا من نحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسكت مثلا ليس بمقدر ولا مستنبط من لفظ صه بل هو معناه كذا قال مولانا عبد الرحمن فافهم ۱۲ منه ف۲ قوله قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط اقول الصواب ان يقال ان قوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لفظا كما قال الشارح رحمه الله فتامل لعلك يخفى عليك وجه الصواب ومن الله التوفيق في كل باب ۱۲ تحفه حنفيه

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا او وقعت فی حیز الاستفہام نحو ھل اتاک رجلا راکبا او کان الحال مقدما علی ذی الحال نحو جاءنی راکبا رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءنی رجل الا راکبا او تابعا لما یکون ذو الحال غیر ھذہ الامور المذکورۃ فغالب ھذا وقوع الحال فیہ ھو ھذا القسم الثانی ووقوع الحال فیہ مشروط بکون صاحبہا معرفۃ وقیل فی الجواب ان قولہ صاحبہا معرفۃ مبتدأ وخبر معطوف علی قولہ وشرطہا ان تکون نکرۃ من قبیل عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الجملۃ الاسمیۃ فلا یکون قیدا الغالبی فیہ الشرط حتی یرد النقض لکن ھذا الجواب ضعیف لما فیہ صرف الکلام من الظاھر الی خلاف الظاھر فان قیل انکم قلتم ان الشرط فی الحال ان یکون نکرۃ فھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر ع وارسلہا العراک لم یکدرہا الخ لان العراک حال مع انہ معرفۃ باللام وبقولھم مررت بہ وحدہ لان وحدہ حال مع انہ معرفۃ بالاضافۃ وبقولھم فعلت بجھدک لان بجھدک حال مع انہ معرفۃ بالاضافۃ فاجاب المصنف بقولہ وارسلہا العراک ومررت بہ وحدا ونحوہ متأول بتاویل النکرۃ من وجھین الاول ان ھذہ المصادر مصادر لافعال محذوفۃ وھذہ الافعال مع المصادر جملۃ فعلیۃ وقعت احوالا فیکون التقدیر وارسلہا تعرک العراک ومررت بہ ینفرد وحدہ وفعلت تجھد بجھدک والثانی ان صوغہا وان کانت صوغۃ المعرفۃ لکنہا فی المعنی نکرۃ کما فی اللام الزائدۃ والاضافۃ اللفظیۃ فیکون التقدیر وارسلہا معتركۃ ومررت بہ منفردا وفعلت مجتہدا وتمام البیت ھذا شعر وارسلہا العراک ولم یذدہا ولم یشفق علی نغص الدخال فان قیل لا رسالہا یتصور

لہ قولہ من وجھین الاول بالبنی علی والثانی بالتسمیۃ ولما کان وجہ البنی علی الظہور ورد علی وجہ التسمیۃ ۱۲ منہ سہ قولہ تعرک العراک اشارۃ بتقدیر یتعرک الی ان مجرد ہذا الفعل غیر مستعمل فلا یظہر تقدیرہ بمفرد مع ان من غیر لفظہ ویجد مستعمل فی کلامہم قال الشارح فی المنہیۃ الواحد مصدر وصدیقہ وحدا وحدۃ کوعد یعد وعدا وعدۃ ۱۲ منہ سہ قولہ وتمام البیت آہ نقل انہ خرج لبید یوما متنزہا الی جانب الجبل فرأی فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلک الحمار الاتن الی ماء ہناک ووقفہم علی موضع خال ینظر الیہا خفافا سن وہیاد یہجم علیہا فی الماء فلما رأی لبید ذلک الفعل العجیب وصف بقولہ وارسلہا العراک الخ وان تأملت فیما ذکرنا علیک حق التامل ظہر لک سداد ما ذہبنا الیہ من قول الاستاذ فان قیل الخ وتمنی البیت وفرستاد آن حمار وحش مادہای خود را وران حمار کہ آن مادہا مستراحم بودند وضع خود کرد آن حمار وحش آنہا را بعد ترسید آن حمار وحش بدنہ تمام شدن آب بجز آنہا بسبب آنکہ آن بعضی بسبب ۱۲ منہ

ذوی العقول والحمار الوحشی لیس منہا قلنا المراد بالارسال البعث فان قیل البعث یتعقبہ الاتیان وہذہ خاصۃ اللہ تعالیٰ قلنا المراد بالبعث تخلیۃ بین المرسل ومایریدہ من التعرض عبارۃ عن عدم المانع الشرب والدخال ہو ان یشرب البعیر شیئا یسیرا من الحوض ثم یدخل بین البعیر من العطاش لیشرب ما بقی فان قیل ہذا المعنی یتصور فی البعیر والحمار الوحشی ارسل الاتن لا البعیر قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنی اللغوی وہو نفس دخول البعض فی البعض ونقول ان عبارۃ الناظم محمولۃ علی حذف المضاف فیکون التقدیر ہذا علی نفض مثل نفض الدخال فان کان صاحبہا نکرۃ وجب تقدیمہا من وجہین الاول ان الحال فی الاصل المبتدأ والخبر المبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہ والثانی فلئلا یلتبس الحال بالصفۃ فی حالۃ النصب اما غیر حالۃ النصب فمحمولۃ علی حالۃ النصب طردا للباب فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا لان ذا الحال فیہ نکرۃ مع انہ لا یتقدم الحال علیہ قلنا المراد بالنکرۃ النکرۃ المحضۃ وہذہ نکرۃ مخصصۃ فان قیل ہذہ القاعدۃ منقوضۃ بنحو جاءنی رجل وزید راکبین لان ذا الحال فیہ نکرۃ محضۃ مع انہ لا یتقدم الحال علیہا قلنا ہذا الحکم فیما اذا لم یکن الحال مشترکا بین المعرفۃ والنکرۃ وہذا الحال مشترکۃ بین المعرفۃ والنکرۃ

ص۱ قولہ فان کان الخ قال مولانا زادہ الحق ینبغی ان یقال والحال صفۃ فلو کان جملۃ لوجب الواو ودون التقدیم نحو جاءنی رجل راکب لئلا سیبویہ انتہی اقول لعل المصنف لم یرد ہذا القید انہ فی صدد الحال المفردۃ حیث قال فیما بعد وقد تکون جملۃ خبریۃ ۱۲ منہ ص۲ قولہ المبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہ اذا لم یتخصص فاما اذا تخصص فلا والحال ما من الفاعل او من المفعول وکل منہما متخصص بالحکم المتقدم فلا حاجۃ الی التخصیص آخرا قال مولانا عبد الغفور اللہم الا ان یقال الحال محکم فلا یجری التخصیص الحاصل بالقیاس الی آخر انتہی وفیہ تکلف فان الضروری ہو تخصیص المحکوم علیہ تعلیل شیوعہا ای وجہ کان وہو حاصل بتقدیم الفعل فلا حاجۃ الی التخصیص آخرا منہ ص۳ قولہ نحو زید آہ لا یقال ج یلزم حمل التکثیر وہو الرفع والجر علی التقلیل وہو النصب لانا نقول الحامل لہم علی ہذا الحمل ہو حکمہا الغالب من القیاس ضبطا للحال علی نمط واحد وہو نہج سالم شکور مسعیہم ۱۲ منہ ص۴ قولہ مشترکۃ آہ قال مولانا زادہ الحق فان صفۃ راکبین بمنزلۃ راکب فلا شتی اختصارا فی الکلام تقتضیہا حال کل منہما فکیف تکون مشترکۃ قیل الحاجۃ الی ہذا التعلیل ان الحال المشترکۃ صاحبہا بحیث یصح تنکیرہ ویجوز التعریف والتنکیر لیست بنکرۃ فقولہ انکرۃ یخرج صاحب الحال المشترک صریحا فان القول بکون ہذا الحال المشترک مشترکا بین فعل ونحوہ لا یمکن الا بعد ان عرفت قولک کان صاحب الحال یجوز التعریف والتنکیر فیکون القول بکونہا مشترکۃ البتۃ من الاصباغ الا بالاعلام فتم جاز تقدیم الحال علیہ بان تاخر عن اللام من نحو زید لراکب ما اراد کقولہ فافہم انتہی اقول القائل مولانا عصام الملۃ والدین ۱۲ منہ خادمیہ

لایتقدم علی العامل المعنوی لان العامل المعنوی ضعیف العمل فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المعمول المتقدم فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما العمرو قاعدا لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التنبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي قلنا هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما ان يتعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلو اما ان يندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فحينئذ يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يقدم على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما ان يندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا كما هو مذهب المصنف ينبغي ان يقول الا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك يتقدم على الفعل وشبهه قلنا ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي الباء بمعنى

سلف قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض لهذا الظهوره على الكرام فتدبر منه قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على الاحتمالات الاخر ايضا غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى منقطعا هذا وان لم يكن احسن في نفسه لكنه احسن بالنسبة الى الاختصار المطلوب في المتون فتدبر منه قوله والباء بمعنى مع والخلاف هذا التمهيد توطئة لجواب الاعتراض الذي سبق من ان تخصيص الظرف باطل لتقدمه على غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثاني مع ان جوابه ما ورد عليه جواب لما ورد على الاحتمالات الاخر ومع هذا خلاف مذهب المعرب وتفسير كلام العالم بما لا يرضى به قائله اقول لعله لم يتعرض له لما ذكر فيما مر من ان تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه في صورة وهي ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوي مؤكدا كما في يكون ظرفا شبهه من هذا القبيل قولهم البر الكر ستين اي الكر مستقر لستين فستين حال والعامل معنوي فافهم هذا خلاصة ما قال الاستاذ والحق

مع والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق
مع اختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول
المتأخر لا في المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما ان يكون معتمدا على المبتدأ او لا فان
كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب اعتماده فيعمل في
المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه
ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قولنا بخلاف الظرف متعلق بضمير
يتقدم والظرف خبر مبتدأ جرى في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم الخروج عن المبحث **فنقول** لا يلزم
الخروج عن المبحث لان الحال شابه بالظرف بحيث كان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على
العامل المعنوي توهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب** المصنف بقوله بخلاف الظرف
او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مبتدأ جرى في العامل المعنوي
وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل
المعنوي على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف
بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف **فالحاصل** انه
تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح **واعلم** ايضا
لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور
بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا
مضاف اليه **وتقديم** المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاء ضاحكا غلام هند ومجرورا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

ص قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم
الحال على المضاف اليه كقولك شارب سويقا السويق بالنصب لان الاضافة في نية الانفصال فلا يمتنعها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وذلك
الجريان ١٢ منه **ص** قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع نقض بان الحال من الفاعل متقدم على العامل مع ان الفاعل لا يتقدم
عليه كقولك جاء زيد راكبا اجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما امتنع جاء الذي ابوه قائم على ما اختاره المحقق

مجرورًا بحرف الجر ففیه مذهبان اصحّ وغیر اصحّ فالمذهب الاصح ان ههنا ایضًا لا یتقدم الحال علی ذی الحال لان الحال فرع ذی الحال و تابعه وذو الحال ههنا مجرور و تقدیم المجرور علی الجار ممتنع فتقدیم متعلقات المجرور علی الجار ممتنع بالطریق الاولی والمذهب الغیر الاصح انه یتقدم الحال علیه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فکانها من بعض حروف الفعل وتقدیم الحال علی الفعل جائز فکذا علیها کما فی قوله تعالی وما ارسلناک الا کافة للناس قلنا ان کافة حال عن کاف الخطاب و التاء للمبالغة او نقول ان کافة صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر وما ارسلناک الا ارسالة کافة للناس او نقول انه مفعول مطلق لفعل محذوف ای وما ارسلناک الا ان تکف کافة للناس وکل ما دل علی هیئته ای علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به سواء کان جامدًا او مشتقًا صحّ ان یقع حالًا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمشتقات کذلک یحصل بالجوامد وهذا رد علی من شرط الاشتقاق فی الحال واول الجوامد بالمشتق مثل هذا بسرًا الطیب منه رطبًا فالعامل فی رطبًا هو الطیب باتفاق النحاة وفی بسرًا مذهبان مذهب المحققین ومذهب العامة فمذهب المحققین ان العامل فی بسرًا ایضا الطیب فان قیل ان الطیب اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم قلنا نعم لکن هذا التقدیر بنا وعلی قاعدة وهی انه اذا وقع عن شیئین احدہ

---

۵۱ قوله اصح هذا مذهب البصریین و الکسائی من الکوفیین ۱۲ منه ۵۲ قوله کما فی قوله تعالی آه حیث ان کافة فی الآیة حال من الناس و مقدم علیه ۱۲ منه

۵۳ قوله و التاء للمبالغة دفع دخل ظاهر فتامل ۱۲ منه ۵۴ قوله او نقول انه مفعول مطلق آه وهذه تکلفات اما التکلف الاول فلان تلک المبالغة فی الفاعل غیر معلومة الوقوع حتی انکر بعضهم فی غیر فعال وفعول ومفعال واما التکلف الثانی والثالث فظاهر فافهم ۱۲ منه

۵۵ قوله هذا بسرًا الطیب منه رطبًا اول ما هدی من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحریک ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر کذا فی القاموس ۱۲ منه وقدم بسرًا علی اسم التفضیل دفع سوال تقریره ان العامل الذی هو ضعیف العمل اعنی اسم التفضیل قد عمل فی المعمول المقدم وذلک لا یجوز فلدفع الالتباس قدم بسرًا علی الطیب لانه لو قیل هذا الطیب منه بسرًا رطبًا یلزم الالتباس لانه لا یعلم ان الحال من المفضل هو بسرًا من المفضل علیه هو رطبًا ۱۲ کاتب عفی عنه

حالان باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل واحد من الحالین الی ذی الحال ولا شک ان
بسرا حال من المشار الیہ باعتبار انہ مفضل فیلی الی ھذا ورطبا حال من المشار الیہ
باعتبار انہ مفضل علیہ فیلی الی منہ فان قیل لما کان بسرا حالا من المشار الیہ باعتبار
انہ مفضل وھذہ الحیثیۃ انما تعتبر بعد اخبارہ فی الطیب فینبغی ان یکون بسرا موخرا عن
الطیب قلنا نعم لکن الضمیر فی مقابلۃ الظاہر کالعدم فاقیم الظاہر مقامہ ویلی الحال
الیہ وذھب العامۃ ان العامل فی بسرا الاشارۃ والتنبیہ المستفادین من ھذا الکن
مذھبھم ضعیف من وجھین الاول ان الحال قید لعامل ذی الحال والبسریۃ
لیس قید الاشارۃ والتنبیہ والثانی انہ یجوز ان یقع موقعہ اسم الاشارۃ اسم صریح
لا یعمل اعمالہ نحو ثم قرنحلی بسرا الطیبۃ طبنا وقد تکون جملۃ خبریۃ اما کونہا جملۃ لان الغرض فلان
من الحال بیان ھیئۃ الفاعل والمفعول بہ وھو کما یحصل بالمفردات کذلک یحصل
بالجمل اما کونہا خبریۃ فلان الحال مربوط بذی الحال والانشاء لا یقبل الربط فلا شفیۃ
متلبسۃ بالواو والضمیر لان الجملۃ الاسمیۃ اکدت فی الاستقلال فلابد فیہا من
رابط قوی وھو الواو والضمیر معا نحو جاء نی زید وھو راکب او الواو وحدہ لان الواو

---

۵۱ قولہ فان قیل لما کان بسرا آہ حاصل الاعتراض ان ھذا لیس بمفضل لانہ لیس بفاعل بل المفضل الضمیر المستکن فی اطیب و
حاصل الجواب ان الضمیر فی مقابلۃ الظاہر کالعدم فاقیم الظاہر الذی ہو اسم الاشارۃ مقام الضمیر فی کون الحال بعدہ فلا فاصل و
فائدۃ قولہ ان الضمیر فی اطیب واسم الاشارۃ قبلہ فلا یلزم مقابلۃ المظہر مقام المضمر ۱۲ تکملہ ۵۲ قولہ وذھب العامۃ آہ ھذا ما ذھب الیہ
ابو علی وامتنعہ ۱۲ تکملہ ۵۳ قولہ البسریۃ لیس قیدا آہ لانہ یمکن ان یکون المشار الیہ التمر الیابس ۱۲ تکملہ ۵۴ قولہ لخو ثمرۃ تحلی آہ
لان المبتدأ لا یعمل لانہ جامد والجامد لا یعمل لانہ لیس فیہ شائبۃ من الفعل ۱۲ تکملہ ۵۵ قولہ فالاسمیۃ بالواو والضمیر آہ اشار بقولہ
الجملۃ الحالیۃ بالواو دون الجملۃ التی ہی خبر المبتدأ انہ اکتفی فیہا بالضمیر لان الحال تجیء فضلۃ بعد تمام الکلام فاجتمع فالاکثر لہ
فضل ربط بخلاف صورۃ الجملۃ التی اصلہا الاستقلال بما ہو موضوع للربط اعنی الواو التی اصلہا الجمع لیوقن من اول الامر ان
الجملۃ لم تقع علی الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلۃ والصفۃ فانہا لا تجیء الا بالواو لان بالخبر تتم الکلام وبالصلۃ تتم جزء الکلام
والصفۃ لتتبیعہا للموصوف لفظا وکونہا مسندۃ فیہ کانہا من تمامہ فاکتفی فی ثلاثتہا بالضمیر تحقیقا لقید الصفۃ والخبر بالواو اذا حصل
لہا ادنی انفصال وذلک بوقوعہا بعد الاخر ما حسبک الا ذات یخیل وما جاءنی رجل الا وہو یقہقر واما الصلۃ فلا یعرض لہا مثل ہذا
فلا تری ابدا مصدرۃ بالواو وکذا فی الرضی ۱۲ تکملہ خادمیہ۔

یقع فی اوّل الکلام وجوبًا فیدلّ علی الربط من اوّل لوهلة نحو کنتُ نبیًا وآدم بین الماء والطین اوبالضمیر علی ضعف لان الضمیر لا یقع فی اوّل الکلام وجوبًا فلا یدلّ علی الربط من اوّل لوهلة نحو کلّمتُه فوه الی فیّ والمضارع المثبت بالضمیر وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظًا ومعنًی وهو متلبس بالضمیر وحده فکان ایضًا متلبسًا بالضمیر وحده نحو جاء فی زید یسرع ای جاء فی زید سارع وما سواهما بالواو والضمیر اوبالواو وحدها بلا ضعف لان الجملة الفعلیة لیست آکدت فی الاستقلال فلا تقتضی الرابط القوی وهو الواو والضمیر معًا مثال المضارع المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وما یتکلم غلامه ومثال المضارع المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء فی زید وما یتکلم عمرو ومثال الماضی المثبت المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وقد خرج غلامه ومثال ما کان بالضمیر فقط نحو جاء زید قد خرج غلامه ومثال ما کان متلبسًا بالواو فقط نحو جاء فی زید وقد خرج عمرو ومثال الماضی المنفی المتلبس بالواو والضمیر معًا نحو جاء فی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالضمیر وحده نحو جاء فی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاء فی زید وما خرج عمرو ولا بد فی الماضی المثبت من لفظ قد ای من دخول لفظ قد ظاهرة نحو جاء فی زید وقد خرج غلامه او مقدرة نحو جاء وکم حضرت مُدُنٌ وکم حضروا لان قد فی اصل وضعه الواضع لتقریب زمان الماضی الی زمان الحال لکن الماضی اذا وقع حالًا لا بد فیه من قد لیدلّ علی تقریب زمان الماضی الی زمان الحال فی ذی الحال مجازًا ویجوز حذف العامل ای عامل الحال لقیام قرینة سواء کانت القرینة حالیة او مقالیة مثال القرینة الحالیة کقولک للمسافر راشدًا

سلہ قولہ کنت نبیا الخ لا یقال ان الحال فی ہذا الحدیث لم تبین ہیئۃ الفاعل او المفعول بل کانوا متعرفین حاسًا لانا نقول ان الحال قد تکون باعتبار متعلق ذی الحال کما ان الصفۃ قد تکون باعتبار متعلق الموصوف والمعروف ہہنا الاول وانما نقول ان ہذہ الحال تبین ہیئۃ الفاعل لانہ یفہم من ہذہ الحال کونہ موصوفا بان الآدم بین الماء والطین وہو ہیئۃ الفاعل کذا قال مولانا ابو البقاء رحمہ اللہ تعالٰی سلہ قولہ للمضارع الخ اعلم ان ہیئۃ فی المضارع الواقع صلۃ علی حرف الاستقبال القول بان حکم اللہ ان المضارع المثبت بالضمیر وحدہ ذکر فی التوضیح ان یجب الواو قبل ضمیر کونہا داخلۃ علی مضارع مثبت کقولہ تعالٰی یٰمُوْسٰٓی اِنَّ الْمَلَاَ یَاْتَمِرُوْنَ بِکَ لِیَقْتُلُوْکَ فَاخْرُجْ اِنِّیْ لَکَ مِنَ النّٰصِحِیْنَ وقد تعلمون انی رسول اللہ الخ

محمدیًا ای ستر راشدا فالقرینة علیه حال المسافر مثال القرینة المقالیة کقوله تعالٰی اَیَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰی قٰدِرِیْنَ عَلٰٓی اَنْ نُّسَوِّیَ بَنَانَهٗ ای بلی نجمعها قادرین علی ان نسوی بنانه ویجب حذف عامل الحال فی المؤکدة ای فی الحال المؤکدة فالحال المؤکدة لاتنفک عن صاحبها غالبا والحال المنتقل ماتنفک عن صاحبها غالبا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤکدة مع انه لایحذف عاملها قلنا المراد بالحال المؤکدة بعض الاحوال المؤکدة مثل زید ابوک عطوفا ای احقه فان قیل ان احقه لایخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متکلم من الثلاثی المجرد لایدل علی المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متکلم من باب الافعال فیدل علی الاحقاق لاعلی التحقیق والمقصود فی هذا المقام التحقیق دون الاحقاق قلنا انه بفتح الهمزة لکنه بمعنی تحققته فهذا المجاز یأبی مع اتحاد اللفظ او نقول انه بضم الهمزة لکنه بمعنی اثبته فهذا مجاز لفظ مع اتحاد الباب وشرطها ای شرط وجوب حذف عامل الحال المؤکدة هو ان یکون مقررة ای مؤکدة لمضمون ای لمدلول جملة اسمیة التی هی المرکبة من الاجزاء التی لیست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله تعالٰی[۵۱] اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا ولما قال اسمیة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لمضمون جملة فعلیة نحو قوله تعالٰی شَهِدَ اللّٰهُ الخ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله[۵۲] تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فیه مؤکد لمضمون جملة اسمیة مع انه لایحذف

---

[۵۱] قوله تعالٰی اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ الآیة قال العلوی فان قیل قوله رسولا انما یؤکد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا اردت معناه اللغوی واما اذا اردت به معناه الشرعی وهو انسان بعثه الله تعالٰی الی الخلق بکتاب او شریعة فیؤکد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالٰی قلنا نعم حینئذ یکون المراد بالارسال ایضا معناه الشرعی فیؤکد ایضا علی هذا التقدیر بعض اجزاء الجملة فلیتأمل انتهی اقول لما کان المراد من الارسال الارسال الشرعی یکون اسناد الارسال الیه ای الضمیر البارز بلا فائدة جدیدة وهذا کما تری ولعله اشار الیه بقوله فلیتامل ۱۲ تحفه [۵۲] قوله تعالٰی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا الخ اقول بهذا لم اجد فی القرآن علی هذا النظم فتفکر لعلک تجده ۱۲ تحفه حامدیه

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تتم المعمول وههنا الجزء الثاني صالح للعمل فههنا الخبر واجب باعتبار القرينة وساد المسد امّا القرينة فهي نصب المعمول وامّا ساد المسد فهو قائمة المعمول مقام المعمول التمييز ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات في مثل هذا التركيب قطرت قه اي فلان انه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم مات فعل فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي فهذا ليس الا مجازا وفي المجاز لا بدّ من القرينة فما القرينة لك ههنا قلنا القرينة ههنا قاعدة العلماء وهي ان الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضعي فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه واو الصاحبة في نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول او من تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على الخلاف الذاهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات قيد الذات احترازا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الذات وتحقيق المقام

ف قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولا بد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن [illegible] مراده بتمكين بقول الرشيد بن شهاب **شعر** ارتيك لما ان عرفت وجوهها ، صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ، وحمل الجمهور على الضرورة قال المتوسط صاحب وبهذا خرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتامل **ع** قوله او من قد استعمل فيه هذا يناقض ما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف اسم الاشارة باللام حيث قال هناك اي الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ۱۲ تحفه خادميه۔

ان الواضح ضم الرطل لنصف المزوج لا بهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيميز هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف يقال مكيالا مدنيا بغداديا فيميز بالنعت والحال المذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو طاب زيد رطلا زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد أيا ما هو في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ايا ما فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدارا غالبا فبالمفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احتراز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم

سنج اندجان من تو مقادير را شناس ☆ كيلست وزن ومد وذراع ست وهم قياس اما في العدد نحو عشرون درهما وسيأتي بيان تمييز عشرين في باب اسماء العدد واما في غير نحو طاب زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التمييز رافع الابهام عن الذات ولا ابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير المقدرات فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعة لها

قوله قسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات غير مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام نظير ما قال الحافظ من انه لا خفاء في ان تابيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد تحصيل عند العقل لما اسند اليه الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا الامير وما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شيء منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيء فيه فلا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم منه قوله طاب شيء منسوب الى زيد اقول اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديرا لما يقتضي المثال المذكور لانه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يجب عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيدا على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى شيء منسوب الى زيد وهو رجلية وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين منه قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المثل في قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمميز جملة من امثلته فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقابل بالنسبة في الجملة وفي شبهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي المادة المذكورة ليس الابهام في النسبة بل الابهام في ذات المضاف ليكون داخلا في المفرد منه تحفه

قلنا الموضوع له اعم من ان یکون موضوعا له بوضع شخصی او نوعی فالمجاز وان لم یکن موضوعا له بوضع شخصی لکنه موضوع له بوضع نوعی فالوضع الشخصی بان یلاحظ اللفظ بخصوصه ویوضع لمعنی بخصوصه کما فی الجوامد والوضع النوعی تعین اللفظ بازاء المعنی باعتبار قاعدة کلیة کما فی المشتقات مثلا کما تقول ان کل لفظ علی وزن فاعل فهو موضوع لذات مبدء له الفعل والوضع النوعی فی المجازات موجود بحیث ان کل لفظ مقارن بقرینة صارفة فهو متعین لمعنی مناسب للمعنی الموضوع له ثم الوضع النوعی علی قسمین وضع نوعی فی الحقائق ووضع نوعی فی المجازات فالوضع النوعی فی الحقائق بان یتعین اللفظ للمعنی باعتبار قاعدة کلیة بحیث لا یحتاج هذا اللفظ فی الدلالة علی ذلک المعنی الی انضمام قرینة فان قیل المراد بالقرینة لا یخلو اما ان یطابق مع القاعدة الکلیة او امر سواه فالاول کما یوجد فی الوضع النوعی للمجازات کذلک یوجد فی الوضع النوعی للحقائق والثانی کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلک لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات فعلی هذا لا یحصل الفرق بین الوضع النوعی للحقائق وبین الوضع النوعی للمجازات قلنا المراد بالقرینة امر سواه ولا نسلم انه کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلک لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات بل فی النوعی للمجازات لا بد من قرینتین احدهما الحصول الانطباق بالقاعدة الکلیة والاخری لافهام المعنی سواء کانتا مذکورتین حقیقة کما فی رأیت اسدا لیس بمفترس یرمی او کانت احداهما قائمة مقام القرینتین کما فی رأیت اسدا یرمی فان قیل المقادیر خمسة فما الوجه للمصنف حیث ذکر البعض وترک البعض وذکر البعض قلنا ان مطمح نظر المصنف لیس فی بیان مقادیر بل فی بیان ما یتم به المفرد المقدار لیتحقق علة نصب التمیز بحیث ان یشبه المفرد المقدار بالفعل وشبه مقدمة

قوله ان یشبه آه وذکر فی التصریح بشرح التوضیح اختلف فی صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقیل شبهه باسم الفاعل لانه طالب للمعنی کعشرین درهما فانه یشبه ضاربین زیدا او رطل زیتا فانه یشبه یضارب عمرا فی الاسمیة والطلب المعنوی ودرجه ما التمام وهو التنوین والنون قیل یشبه بافعل من ذلک فی خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه یعمل مستقلا وغیر معتمد واسم الفاعل لا یعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه یعمل فی السببی الاجنبی وهی لا تعمل الا فی السببی ومن الاجنبی وهی اصل الافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا یرفعه الا فی مسئلة وهو اصل المقادیر لانه یحتمل الضمیر بخلاف الصفة المشبهة لا تحتمله وصحح هذا القول لان حمل الشیء علی ما هو به اشبه اولی والعامل فی التمیز المنتصب الفعل وشبهه وذهب قوم الی ان العامل فیه الجملة التی انتصب عن تمامها بالفعل او ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسب الی المحققین انتهی ملخصا

بالفاعل ویشبه تمیزه بالمفعول **فان قیل** ان المفرد المقدار کما یتم بالامور الاربعة المذکورة کذلک یتم بالالف واللام لان معنی تمام الاسم کونه بحالة یستحیل معه الاضافة والاسم کما یستحیل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذکورة کذلک یستحیل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم التام بالالف واللام فینبغی ان یکون منصوبا علی التمیز فیقال عندک الراتو خلا **قلنا** المراد بالمتمم لیس مطلق المتمم بل المراد بالمتمم المتمم الذی یشبه بالفاعل واللام لیس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقیب الفعل واللام مقدم علی الاسم فیفرد ان کان جنسا وهو ما یشابه اجزاءه ویقع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر وافرد فلان المقصود من التثنیة والجمعیة هو الدلالة علی کثرة الافراد والجنس کاف فی الدلالة علی کثرة الافراد فلا حاجة الی التثنیة والجمعیة الا ان یقصد الانواع کان الجنس وان دل علی کثرة الافراد لکن لا یدل علی کثرة الانواع فلا بد فیه من التثنیة والجمعیة لیدل علی کثرة الانواع **فان قیل** ان التمیز کما یثنی ویجمع لقصد الانواع کذلک یثنی ویجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء **قلنا** للزوم الانواع خصص الجنس سواء کانت بالخصوصیات الکلیة او الشخصیة ویجمع فی غیر الاصل الموافقین التمیز والممیز ثم ان کان ای المفرد المقدار التام بتنوین او بنون التثنیة جاز الاضافة الی المفرد المقدار الی تمیزه لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف **فان قیل** ان الظاهر من سیاق الکلام ان الضمیر فی کان راجع الی التمیز فیکون المعنی وان کان التمیز منبئا بتنوین او بنون التثنیة جاز الاضافة فحینئذ یلزم الخروج عن المبحث لان المبحث

---

۵۱ قوله فیفرد ان کان جنسا ای تمیز ما سوی العدد فلا یرد ان تمیز العدد الاقل لا یفرد وان کان جنسا لم یقصد به الانواع لما لا یخفی استعاله علی خلاف وضعه وکذا المراد فی قوله الا ان یقصد الانواع والقرینة علی هذه العنایة حوالة المصنف تمیز العدد الی ما بعد فتامل وینبغی ان یعلم ان هذا الحکم لیس مخصوصا بهذا القسم من التمیز بل یجری فی التمیز عن النسبة ایضا الا انه اکتفی بذکره ههنا بالتنبیه وعلی وجه الاشتراک رد ما للاختصار کذا فی تحفه **۵۲** قوله وهو ما یشابه اجزاءه ویقع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر یعنی لم یکن لکل جزء اسم آخر یعین سوی اسم الکل والجزء کالید والرجل فی اجزاء الانسان وذلک اذا کان له جزء هو الاکثر واذا لم یکن له جزء کالابوة فلا قلیل ولا کثیر الا بالابوة لانه لا جزء له فالاولی فی الاقتصار علی الوقوع مجردا عن التاء علی القلیل والکثیر والاخفی ان الانسکال وارد علیه ایضا اذ القلة والکثرة منتف عن الابوة فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه خادمیه۔

فی تنوین المفرد المقدار لا فی تنوین التمیز قلنا ان الضمیر فی کان راجع الی المفرد المقدار لا الی التمیز فلا یلزم الخروج عن البحث لکنه مخالف من سیاق الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال وان وجد التمیز متلبسا بتنوین المفرد او بنون التثنیة فانه لما تم الاسم بما اقتضی التمیز فکان التمیز متلبسا بهما حکما والا ای وان لم یتم بتنوین المفرد او بنون التثنیة بان یتم بنون الجمع او بالاضافة فلا ای لا یجوز اضافة المفرد المقدار الی التمیز اما فی الاضافة فلئلا یلزم اضافة المضاف واما فی نون الجمع فلانه جاز ان یضاف الی غیر التمیز فلو اضیف الی التمیز لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فلا یضاف فی غیر هذه الالتباس ایضا لاطراد الباب وعن غیر مقدار ای قد یرفع الابهام عن مفرد غیر مقدار نحو خاتم حدیدا والخفض اکثر لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف والقسم الثانی یرفع الابهام عن نسبة ثابتة فی جملة او ماضاها ای فی شبه الجملة فان قیل فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل لان الاجمال یعبر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصیل یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن نسبة فی جملة او ماضاها قلنا الابهام فی النسبة

قوله لکنه مخالف من سیاق الکلام لان فیه فوات المناسبة بین المعطوف والمعطوف علیه لان قوله ثم ان کان تنوین عطف الخ قوله وغیرهما ان کان جنسا والضمیر فیه راجع الی المضمر ینبغی ان یکون المعطوف ایضا کذلک تامل فیه منه قوله لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فانه لا یعلم انه ارید الیوم العشرون من رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی التمیز ام ارید عشرون رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی الغیر قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو کان تمیز الکان نکرة ولو لم یکن تمیز الاحتمل ان یکون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لا یکون علما انتهی اقول لان علی تقدیر العلمیة یکون التمیز منصرفا... غیره والیوم اقول به مناقشة علی الامثلة لیس من اهل الکمال فافهم ولا تکن من اهل الجدال ۱۲ منه قوله قلنا الابهام فی طرف النسبة الخ المراد بطرف النسبة ههنا ای فی القسم الثانی من تمیز الذات المقدرة لانها التی تقوم النسبة بها حقیقة وهو المتبادر عند کل متعلم ولا شک ان ابهام الذات المقدرة یوجب الابهام فی النسبة التی قامت هی بها وکذلک رفع الابهام عن النسبة المذکورة یستلزم رفعه عنه ولیس المراد ان کل طرف نسبة فیها ابهام یوجب الابهام فی النسبة وکذلک کل ما یرفع الابهام عن النسبة یستلزم رفعه عن طرفیها فلا یرد ما اورد علی الحکیمین بان الاول ینقض بقولنا عندی رطل فان فی طرف هذه النسبة ابهاما مع انه لا یوجب ابهاما فی النسبة بان الثانی ینتقض بقولنا طاب زید نفسا بان رفع الابهام عن الطرف لا یوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فیها باقیة فافهم کذا قال مولانا الدهلوی مع تغییر ۱۲

یستلزم الابہام فی نفس النسبۃ ورفع الابہام عن نفس النسبۃ یستلزم لرفع الابہام عن طرفی النسبۃ لکن المصنف اقتصر علی النسبۃ للتنبیہ علی ان المقابلۃ بین قسمی التمیز لیست باعتبار تقدیر الذات وذکرہ بل باعتبار الذات والنسبۃ فان کان التمیز دافع الابہام عن الذات فہو القسم الاول سواء کانت الذات مذکورۃ نحو رطل زیتا اومقدرۃ نحو نعم رجلا وان کان التمیز رافع الابہام عن النسبۃ فہو القسم الثانی سواء کانت الذات مذکورۃ نحو طاب زید نفسا اومقدرۃ نحو طاب زید ابا ای طاب شیء منسوب الی زید ابا ثم اعلم ان التمیز عن النسبۃ علی اربعۃ اقسام عین اضافی وعین غیر اضافی وعرض اضافی وعرض غیر اضافی فالعین الاضافی ما یکون قائما بنفسہ ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کاب والعین غیر الاضافی ما یکون قائما بنفسہ ولا یعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالنفس والدار والعرض الاضافی ما یکون قائما بالغیر ویعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالابوۃ والعرض الغیر الاضافی ما یکون قائما بالغیر ولا یعتبر فی مفہومہ الاضافۃ الی الغیر کالعلم وایضا التمیز عن النسبۃ باعتبار ما انتصب عنہ علی ثلثۃ اقسام قسم خاص بالمنتصب عنہ وقسم خاص بمتعلقہ وقسم صالح لہما مثل طاب زید نفسا ہذا مثال الجملۃ والتمیز فیہ عین غیر اضافی خاص بالمنتصب عنہ وزید طیب ابا ہذا مثال شبہ الجملۃ والتمیز فیہ عین اضافی صالح لہما فان قیل لما کان التمیز فی المثال الاول خاصا بالمنتصب عنہ وفی الثانی صالحا لہما فالظاہر ان النفس خاص بالجملۃ والاب خاص بشبہ الجملۃ قلنا لا فرق بین المثالین فی التمیز بحیث ان تمیز الجملۃ کما یجری فی الجملۃ کذلک یجری فی شبہ الجملۃ وتمیز شبہ الجملۃ کما یجری فی شبہ الجملۃ کذلک یجری فی الجملۃ فضلا ہذان المثالان فی قوۃ اربعۃ امثلۃ وابوۃ ودارا وعلما قولہ ابوۃ ودارا وعلما ناظر الی کل واحد من المثالین غیر مختص بالمثال الاخیر فضلا کل واحد من المثالین فی قوۃ خمسۃ امثلۃ فان قیل المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بالمثال الواحد فلا حاجۃ الی تعدد الامثلۃ

---

۵۲ قولہ خاص بالمنتصب عنہ وہو زید اعلم ابن زید فی طاب زید نفسا ای بالمنتصب عنہ بضم میم ای اخذ منہ النصب لان انتصاب التمیز بمعنی ان نسبۃ طاب الی زید صار سببا لانتصاب التمیز بمعنی انہ عامل فی التمیز وناصب لہ تحفہ خاوسیہ۔

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلو عرض غير اضافي وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني طيبة الدار وابوة وداره علما وترك النفس لانه اظهر من التميز انت ولله دره فارها فان قيل المثال التوضيح المشكل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون هكذا يكون مشتقا فان قيل ان العدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير في دره لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيره مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيره مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينقض بمثل نفسا في طابن زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتي ما يصح جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

سل قوله فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا صريح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشيء من الاشياء التي ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو ياله رجلا وياله رجلا ويا لله درها فتمييز ما ابهم في نفسه وثانيهما اسم الاشارة نحو ما ابهاه وما ابهاه وما ابهى هذا انشدا فيمن قال انه تميز لا حال فافهم منه **سل** قوله ولم يكن نصا الخ اقول اشارة الى ان المراد بقوله ليصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولانا عصام وكيه لنظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها انتهى اقول المراد من القسم الثاني قول المص والا فهو لمتعلقه منه خادمه

وجمعیته سواء کان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زید اباً وطاب الزیدان ابوین وطاب الزیدون اباءً او لموافقة المعنی الذی کان ثابتاً فی ما انتصب عنه نحو طاب زید اباً اذا اردت له اباً واحداً او طاب زید ابوین اذا اردت له اباً واحداً او جداً وطاب زید اباءً اذا اردت له اباً واجداً الا اذا لا یطابق اذا کان جنساً ووجهه مامر الا اذا یطابق ان یقصد الانواع ووجهه مامر وان کان صفة کانت له ای خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضی الموصوف والمذکور اولی بالموصوفیة من المقدر فان قیل ان التمییز رفع الابهام عن الذات فکیف یکون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قیل هذا ینقض بنحو کفی بزید رجلاً لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان یکون صریحاً او تاویلاً فرجلاً وان لم یکن مشتقاً صریحاً لکنه مشتق تاویلاً فیکون التقدیر کفی زید کاملاً فی الرجلیة وطبقه ای مطابقة التمییز مما انتصب عنه فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث لانه حامل لضمیر ما انتصب عنه فان قیل ان قوله وطبقه عطف علی خبر کان محمول علی اسم کان وههنا لا یصح الحمل لانه لزم حمل صریح الوصف علی الذات قلنا الواو لیس للعطف بل بمعنی مع او نقول الواو للعطف والمصدر مبنی للفاعل فیکون المعنی کانت صفة له مطابقة له واحتملت له الصفة المذکورة الحال استقامة المعنی علی تقدیر الحالیة فان قیل لما کان المعنی مستقیماً علی التقدیرین فما الوجه للمصنف حیث حکم علی الحال علی سبیل الاحتمال قلنا لان زیادة من یؤید جهة التمییز لان من تزاد مع التمییز لا مع الحال او نقول ان مقصوده ما مر بالفرسیة لا حد وجه بشیء اخر فی حال الفرسیة ولا یتقدم علی عامله اذا کان عامله اسماً جامداً

ل۱ قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق یعنی انه یرفع الابهام عن ذات لا عن وصف قال مولانا نور الحق وفیه تامل لان فارسا فی الترکیب یحتمل الحال ایضا فالفرق انه حینئذ یرفع الابهام عن الوصف وعند کونه تمییزا یرفع عن الذات لا یخلو عن تعسف انتهی ۱۲ تحفه ل۲ قوله لان زیادة من یؤید جهة التمییز کما فی قولهم عزیمن قائل یعنی قوی ست وی توانا ست وے از روے گوینده گی ۱۲ تحفه ل۳ قوله اذا کان عاملا اسماً اه وکذا لا یتقدم اذا کان افعل التفضیل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فیه معنی الفعل مما لیس من الاسماء المتصلة به فتامل فیما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خادمیه۔

لان الجامد ضعیف لعمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعیفة فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم
والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لان التمیز عن النسبة فاعل فی الحقیقة وتقدیم الفاعل علی الفعل
ممتنع فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی وفجرنا الارض عیونا لان عیونا تمیز
عن النسبة ولیس بفاعل وبقولهم امتلأ الاناء ماء لان ماء تمیز عن النسبة ولیس بفاعل
قلنا ان الفاعل اعم من ان یکون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زید نفسا لانه فی
قوة قوله طاب نفس زید او یکون فاعل الفعل بعد جعله لازما کما فی فجرنا الارض عیونا
لانه اذا انتقلت الی باب الانفعال فیکون المعنی انفجرت عیونها او بعد جعله متعدیا
کما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الی الثلاثی المجرد فیکون المعنی ملأ الماء فان قیل
ان ماء فی مثل هذا التراکیب امتلأ الاناء ماء فاعل من حیث قصد المتکلم من غیر حاجة الی جعل
الفعل متعدیا لان المتکلم لما قصد اسناد الامتلاء الی بعض متعلقات الاناء ولو علی سبیل
المجاز وقع فیه الابهام فلا حاجة الی تمیزه بقوله ماء فهو فی قوة قوله ملاه الماء کما فی هذا التراکیب
زید تجارة ای ربح تجارة زید خلافا للمازنی والمبرد فانهما یقولان بجواز تقدیم التمیز علی الفعل لان
الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول المتأخر والمتقدم کما فی قول الشاعر شعرا نحر سلمی الفراق جسمها
وما کاد نفسا بالفراق تطیب المستثنی متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنی لا یخلو
اما ان یعلم دخوله فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنی منه قبل
الاستثناء قطعا فان کان الاول فهو متصل وان کان الثانی فهو منقطع فان قیل

قوله لان التمیز عن النسبة فاعل آه اقول قد سمعنی فی هذا المقام شکک وصنعت فی کتب المعتبرین له کحاشیة مولانا نور الحق رح
والفاضل اللاری ومولانا عبد الرحمن وغیرهما لم یتیسر حصوله ثم وجدت فی حاشیة جمال الناظرین وهو بینه بحیث لا یتصور الزیادة علیه
فان اشتهیت فارجع الیه طالعه ولو اتضیق المقام لاردته ونقل عن سیبویه وسائر المحققین وجه آخر فی امتناع تقدیم التمیز علی
الفعل وهو انه فی المعنی فرع عن الفاعل لانه یمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا یصح تقدیمه فالفرع اجدر اقول شکک علی هذا
الوجه ایضا وارد وقیل وجه ثالث فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التمییز کالنعت فی الایضاح و
النعت لا یتقدم علی عامله فکذلک ما شبهه قاله الفارسی واستحسنه ابن هرون کذا فی التصریح شرح التوضیح ۱۲ منه قوله
فان قیل بهذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالی ومثل هذا یحول طرد اللباب ۱۲ منه۔

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للمقسم
مشتركا ومصادقا على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم
اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع يفهم
كان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كافية لصحة
التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف
حيث عرف كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن حمل الجزئيات عليها كلا واحدا
من غير معرفة كل واحد منهما فلذا عرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد
لفظا اى سواء كان المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءني الا زيد بالا ولكن
والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان
الاخراج عن المتعدد يقتضي العزل في المستقبل والمستثنى المنقطع غير داخل في المستثنى منه

قوله لكنه اعتبار بكلها ذهب اليه المصنف وقال الشيخ الرضي ولقائل ان يمنع اختلافها في الماهية ويكون المستثنى مشتركا لفظيا
بينها حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها فتخالف لما قبلها نفيا او اثباتا هذا استدلال للقسمين بحسب المعنى اقول وبذهب الاولى بل
الصواب وفيما يفهم مما قال المصنف من ان الوجه اعم مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصله الذي تميز عن الآخر
غير مخرج وان فرض كونهما حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركا بينهما وتعريفه المشترك بحيث يكون جامعا للمختلفات بالماهية
مطردا على جميع ذاتاتها غير متصور عند العقلاء كيف امكان تعريفه بهذا الوجه يجب ان يكون مواطيا انتهى ينظر كيف ويلزم مما قال
ان لا يكون الحيوان والكلمة مثلا مشتركا معنويا بالنسبة الى الانسان والفرس والاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير مقترن
والفعل مقترن الى آخره قال وايضا الاشتراك اللفظي خلاف الاصل فافهم وكن من المتدبرين ولا تكن من الجاهلين منه قوله قلنا
ان المعلومية بهذا الوجه الخ اقول الاولى ان يقال انا لم نعرف انه معلوم بهذا الوجه والمعلومية بهذا الوجه كان اتم واكمل كما لا يخفى منه
قوله هو المخرج عن متعدده جزئياته وهي التي تكون محمولة على المستثنى منه ما جاءني احد الا زيد الم جزائه وهي اني لا اكون محمولة
عليه كاشتريت العبد الا نصفه منه قوله اى سواء كان المتعدد آحادا كما ان تجعله تفصيلا للمخرج لان المستثنى كما يكون ملفوظا يكون
محذوفا نحو ما جاءني القوم الا احدهم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالصفة عطف البيان والا لكن غيرها وقوله بلفظ واخواتها
خرج كلها سوى المخرج فانه كذا في التصريح وفيه ان الشرط في احتراز المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع نظر قائل على هذا قول المصنف المنقطع الى آخره منه

ثم اعلم ان المستثنی علی قسمین متصل و منقطع و فی تفسیرهما خلاف بین العامة والمحققین فمذهب العامة ان المستثنی المتصل ما یکون المستثنی من جنس المستثنی منه و المستثنی المنقطع ما لا یکون المستثنی من جنس المستثنی منه لان المتعدد فی مثال المستثنی المتصل قولهم جاء نی القوم الا زیدا و المشهور فی مثال المنقطع قولهم جاء نی القوم الا حمارا و مذهب المحققین ان المستثنی المتصل ما یکون المستثنی داخلا فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا سواء کان المستثنی من جنس المستثنی منه اولا و المستثنی المنقطع ما یکون المستثنی خارجا من المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا سواء کان المستثنی من جنس المستثنی منه اولا و المختار عند المصنف مذهب المحققین هو منصوب وجوبا اذا کان ای وقع بعد الا غیر صفة فی کلام موجب لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و البدل ههنا ممتنع لان البدل فی حکم تکریر العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تکریر العامل ولا فان کررت یلزم فساد المعنی و الا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قیل وجب علی المصنف ان یقید الکلام بقید تام لیخرج هذا القول قرأت الا یوما کذا لان المستثنی فیه منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثنائیة قلنا لا حاجة الی هذا القید لان کلامنا فی نصب المستثنی مطلقا لا فی نصبه علی الاستثنائیة بدلیل قول المصنف اذا کان بعد خلا و عدا فان قیل وجب علی المصنف ان یقید الکلام بقید تام لیخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا یوم کذا لان المستثنی فیه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الی هذا القید لان هذا المثال فرد من افراد المستثنی المفرغ و المستثنی المفرغ خارج عن هذا القسم بقرینة المقابلة او مقدما علی المستثنی منه مثل جاء نی الا زیدا القوم لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و ههنا البدل یمتنع والا یلزم تقدیم البدل علی المبدل منه و هو لا یجوز او منقطعا نحو جاء نی القوم الا حمارا لان ما یحل نصب المستثنی علی الاستثنائیة هو الرفع والنصب والجر علی البدلیة و هذا المثال لا یحتمل البدل الا بدال الغلط لکن بدال الغلط

ف۱ قوله بعد الا غیر صفة قید به و ان لم یکن الواقع بعد الا الا الصفة واحترازی المستثنی کما یذکر عنه کذا قال الشارح ۱۲ منه

ف۲ قوله فی کلام موجب ای لیس فیه نفی و استفهام و تخصیص عند الرازی خلافا للجمهور فهو عندهم موجب یجب النصب فیه ۱۲ منه

ههنا استنكر لان مبنى البدل لغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى المنقطع على الرؤية والفطانة وبينهما تنافٍ في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بنى تميم لان مبنى المذهب بنى تميم على ان المستثنى المنقطع على قسمين قسم يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففى الاول جواز البدلية وفى الثانى تعين النصب على الاستثنائية كما فى قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَّحِمَ او كان بعد خلا وعدا نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا الا خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعولية واعرابه النصب على المفعولية **فان قيل** ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية **قلنا** ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما فى هذا التركيب خلت الديار من الانيس **او نقول** ان خلا من باب الايصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك خلا متعد بنفسه ايضا **فان قيل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الايصال ليؤكد مشابهته بالا التى هى ام الباب **فان قيل** ان الضمير فى خلا وعدا لا يخلو اما ان يرجع الى المستثنى منه

---

۵۱ قوله ثم يصح حذف المستثنى اه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاءنى احد الا حمارا فانه يصح ان يقال ما جاءنى الا حمار اذ المعنى يتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءنى احد الا حجرا اذ المعنى لا يتصور من الحجر ومنه قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ اه فانه لا معنى ان يقال لَيْسَ اِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللّٰهُ فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قلنا ان خلا وان كان فعلا اه اقول هذا ليس بجواب لان لما قال الاستاذ بل تعرير لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تعقل بالله العياذ من الخطأ فى كل باب ۱۲ تحفه ۵۳ قوله من باب حذف اه اعلم ان الفعل المتعدى بحرف الجر اذا حذف الحرف ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ۱۲ تحفه ۵۴ قوله بالوجه الاول فلا حاجة اه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ۱۲ تحفه ۵۵ قوله ليؤكد مشابهته اه فى ان بكل منها المستثنى كما لا يخفى على الفاضل ۱۲ تحفه ۵۶ قوله اما ان يرجع اه اقول القوم اسم جمع ويجوز ارجاع ضمير المفرد المذكر اليه كما سيجئ من الاستاذ ايضا فى قول المصنف الناس يجزيون باعمالهم اه حيث رجع الضمير فى عمله الى الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمير المفرد المذكر الى المستثنى منه ههنا فتدبر ۱۲ تحفه خادميه۔

او الی اخر فعل الاول لا یجیء المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر فی خلا وعدا راجع الی المصدر المفعل المذکور او الی اسم فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه فیکون التقدیر جاء فی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم زید او کذا احال عدا القوم فان قیل ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فما الاعراب فیهنا قلنا ان اعرابهما النصب علی الحالیة فان قیل الماضی اذا وقع حالا لابد فیه من قد ولیس فیهما لفظة قد قلنا ان لفظة قد فیهما مقدر ولم یظهر لتؤکد[1] مشابهته بالا التی هی ام الباب فی الاکثر ولما قال فی الاکثر احترز عن اقل الاستعمالات لان علی اقل الاستعمالات کان المستثنی بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حروف جارة وعلی الجارة یجر المدخول وما خلا وما عدا ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدا نحو جاء فی القوم ما خلا زیدا وما عدا زیدا لان ما خلا وما عدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب علی المفعولیة ثم اعلم ان ما خلا وما عدا فی محل النصب ایضا[2] علی الظرفیة واما علی الحالیة فان قیل نصب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین فی زمان وفی مکان وما خلا وما عدا لا ظرف زمان ولا مکان قلنا ان ظرفیتهما مجازیا عتبار المضاف لان[3] ما فی ما خلا وما عدا مصدریة وما المصدریة اذا دخلت علی الفعل کان الفعل ماولا بالمصدر فیکونان فی تاویل بمعنی المصدر وتقدیر الاوقات قبل المصادر شائع فیقدر فیهما وقت فیکون التقدیر جاء فی القوم وقت خلو مجیئهم زیدا او جاء فی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا فان قیل ان نصب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال

---

[1] قولہ لتؤکد مشابہتہ آہ وذلک لان قدمن خواص الفعل فاذا لم یکن معہا فکیکون کحرف الجر والا یضاحرف فیکونان حینئذ اشبہ بالا التی ہی الاصل فی باب الاستثناء ۱۲ منہ

[2] قولہ ایضا علی الظرفیۃ ولم یتعرض الاستاذ لہذا الاحتمال فی خلا وعدا لان مبنی الاحتمال علی ما المصدریۃ کما سیبین الاستاذ بعد سطرۃ او سطرتین وہو ہناک منتف فلذا مبنی علیہ ہنا منہ

[3] قولہ لان ما فی ما خلا وما عدا مصدریۃ اقول الاولی ان یقال مصدریۃ بدون ما وقیل فی ما خلا وما عدا انہا فیجوز الجر وہذا قول الجرمی والزجی والکسائی والفارسی وابن جنی فعلی ہذا ینبغی للمصنف ان یقول او ما خلا وما عدا علی الاکثر کما قال فی خلا وعدا فافہم ۱۲ تحفہ حنا دمیہ۔

محمول علی ما مر وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل ضمیر الوصف علی الذات وهو لا یجوز قلنا المصدر مبنی للفاعل فیکون التقدیر جاءنی القوم خالیا مجیئهم زیدا ومتجاوزا مجیئهم زیدا ولیس ولا یکون ای وایضا المستثنی منصوبا اذا وقع بعدهما نحو سبحن اهلک لا یکون بشرا ولیس بشرا الان لیس ولا یکون من الافعال الناقصة والمستثنی بعدهما خبر الافعال الناقصة وخبرهما من المنصوبات فان قیل ان لیس ولا یکون من الافعال الناقصة والافعال الناقصة تقتضی الاسم والخبر فخبرهما الاسم الواقع بعدهما فما اسمهما قلنا ان اسمهما الضمیر المستکن فیهما الراجع الی فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه لکن یلزم اضمار اسمهما فی باب الاستثناء لیؤکد مشابهته بالاتقی هاهنا الباب تم اعلم انه لا یجوز التصرف فی هذه الافعال لانها واقعة موقع الاوهو فعل لا یتصرف فیها فکذا فیما وقع موقعها وایضا استعملت هذه الافعال فی المستثنی المتصل للغیر المفرغ ویجوز فیه النصب علی الاستثنائیة ویختار البدل فیما وقع بعد الا فی کلام موجب وذکر المستثنی منه نحو ما فعلوه الا قلیل منهم الا قلیلا لانه لو حمل ما بعد الا علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق الاعراب بالاصالة اولی من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قیل البدل فی حکم تکریر العامل فانت لا تخلو اما ان کررت العامل ولا فان کررت العامل یلزم فساد المعنی ولا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالعامل هو العامل بدون حرف النفی

ل۱ قوله لیس ولا یکون آه ذکر صاحب الوافی وجها بعد المعرفة صالحان وبعد النکرة صفة وقیل لا محل لهما وقال بعض شراحه قال ابن هشام وهذا مذهب الجمهور فی صحیح اقال الاستثناء واذا وردت هذا تقاتل فی قول الاستاذ فیما فی بیان اعراب خلا وعدا ولا تخف

ل۲ قوله والی البعض المطلق من استثنی منه آه اقول لم یتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التی مرت فی خلا وعدا لان خبر الحال هنا قصة تحمل علی اسمائها علی هذا الاحتمال والصحیح الحمل لانه یلزم حمل الذات علی الوصف والمعنی للانتزاعی وهذا باطل تحقیقه خادمیه

ل۳ قوله ما فعلوه الا قلیل آه ولا یقال لو کان البدل مختارا فی هذا المثال لغلت لان البدل اذا کان نکرة والمبدل منه معرفة فالغلت واجب لانا نقول هذا الحکم فی بدل الکل لا المطلق وهذا بدل البعض وانما استغنی فیه عن الضمیر العائد الی المبدل منه لان الاستثناء یفید ان المستثنی بعض من المستثنی منه علی ان هذه المسئلة مختلفة فیها وذهب صاحب المفصل الی عدم الوجوب والجمهور الی الوجوب تحقیقه خادمیه

ل۴ قوله قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد آه اقول هذا التقدیر ایضا لغو المعنی فی الجملة لفوات الحصر المستفاد من النفی والاستثناء تحفه خادمیه

فان قیل لانسلم ان ما بعد الا لو حمل علی البدل لاستحق الاعراب بالاصالة لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوع قلنا المراد بالاصالة والتبعیة الاصالة والبدلیة بالنظر الی قصد المتکلم لاشك ان البدل مقصود المتکلم والمستثنی غیر مقصود له ویعرب علی حسب العوامل ای علی حسب اقتضاء العوامل اذا کان المستثنی منه غیر مذکور لانه فرغ له العامل من المستثنی منه فلذلك سمی هذا القسم بالمستثنی المفرغ فان قیل لما فرغ له العامل عن المستثنی منه فینبغی ان یسمی بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له وهو فی غیر الموجب یفید فائدة صحیحة وهو صحة الحکم علی سبیل الشمول لیدخل المستثنی فی المستثنی منه ثم اخرج بلا مثل ما مضی فی الامثلة فان قیل هذا ینقض بنحو قرأت الا یوما فانه مستثنی مفرغ مع انه موجود فی کلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان یستقیم المعنی وهو صحة الحکم علی سبیل الشمول مثل قرأت الا یوما کذا لانه لیس المراد بالایام جمیع ایام الدنیا بل ایام الاسبوع والشهر والسنة فان قیل کما لا یستقیم المعنی علی تقدیر عموم المستثنی منه فی الموجب فی بعض الصور کذلك لا یستقیم المعنی علی تقدیر عموم المستثنی منه فی غیر الموجب فی بعض الصور نحو ما قام الا زید فینبغی ان یشترط لاستقامة المعنی فیهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب فی غیر الموجب استقامة المعنی وفی الموجب عدم استقامة المعنی لان اشتراك جمیع افراد الجنس فی اصل تعلق الفعل ومخالفة واحد منها کثیر غالب واشتراك جمیع افراد الجنس فی انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قلیل نادر فان قیل کما یصح قرأت الا یوما کذا اذا کان المراد بالایام ایام الاسبوع والشهر والسنة ینبغی ان یصح ضربنی الا زیدا اذا اریدبه جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بین هذین المثالین باعتبار وجود القرینة وعدم القرینة والقرینة بالفعل موجودة فی هذا التراکیب قرأت الا یوما کذا لا فی هذا التراکیب ضربنی الا زیدا علی تقدیر وجود القرینة فیه لاشك فی صحته

سلہ قولہ قلنا المراد الخ اقول ان المراد بالاصالة ان لا یکون عمل العامل فیه بواسطة وربط لفظ آخر به الا یوجد الا علی تقدیر البدلیة تقدیر ۱۲ تحفہ سلہ قولہ والقرینة بالفعل موجودة فی هذا التراکیب الخ اقول لا یخفی علی من له ذهن سلیم وفهم مستقیم انه لا فرق بین المثالین بان القرینة فی احدهما موجودة بالفعل دون الآخر کیف وان کان المراد بالقرینة امر التفظی فهو منتف فی کلیهما وان کان امرا عقلیا فهو موجود فیهما ایضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفہ خادمیہ

ومن ثمه ای لاجل ان المستثنی المفرغ لایوجد فی کلام موجب لم یجز ما زال زید الا عالما لان النفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات فیکون المعنی ثبت زید علی جمیع الصفات الاعلی صفة العلم وهذا المعنی فاسد لان صفات زید بعضها مناقض لبعض فکیف تجتمع فی شخص واحد فان قیل ینبغی ان یجعل صفات زید علی الصفات التی یمکن جمعها فی شخص واحد ثم یستثنی من جملتها صفة العلم او یحمل علی کل الصفات مبالغة فی نفی صفة العلم فعلی هذین التقدیرین یرجع هذا المثال الی ما هو استقامة المعنی قلنا علی هذین التاویلین یرجع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی ما هو لاستقامة مع انه لم یقل به احد من الناس فان قیل قد تقرر فیما سبق ان المستثنی منه اذا کان مذکورا فی کلام غیر موجب ففیه جواز النصب واختیار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءنی من احد الا زید و لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شئ لا یعبأ به لا المستثنی منه فی هذه الامثلة مذکور فی کلام غیر موجب مع انه لا یختار فیها البدل لانه لو کان البدل مختارا لکان المستثنی مجرورا فی المثال الاول ومنصوبا فی المثالین الاخیرین مع انه مرفوع فی الکل فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل علی اللفظ ای من جهة الحمل علی لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی المستثنی منه لان یعمل علی المختار بقدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شئ لا یعبأ به قوله لا یعبأ به صفة لشئ وانما وصف به لئلا یلزم استثناء الشئ من نفسه فان قیل هذا الدلیل انما یستقیم علی النسخة التی وقع فیها هذا القید لا یستقیم علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لان علی هذه النسخة ایضا یلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لا یلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنی منه شئ مطلق سواء زید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة اولا والمستثنی شئ لا یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة

ل قوله فیه جواز النصب واختیار البدل لکن لابد من اشتراط ان لا یکون المستثنی متراخیا عن المستثنی منه اذ لو کان متراخیا نحو ما جاءنی احد حین کنت جالسا الا زید لم یکن البدل مختارا وان لا یکون رد الکلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زیدا فی جواب من قال ما قام القوم الا زیدا فان النصب ههنا اولی لیطابق الجواب السوال ولما اوهمه علی المصنف بالاهمال اذ کثیر من القواعد بقی منه مهملا فی ید الرسالة ۱۲ تحفه خادمیه

۱۲

لان من لا تزاد بعد الا ثبات لان منْ وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد الا موجب
وما ولا لا تقدران عاملتين اي حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محل القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فلا محل لا بعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اي للتاثير لنقض معنى النفي اي لانتقاض
معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي لامر وهو الفعلية فان قيل
ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس نفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا مأول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمة اي
لاجل ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانها مضافة
والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى
مجرورا اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

---

۱ قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال بلان من لاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد بمن
من الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما سيجئ في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه ٢ قوله
لانتقاض معنى النفي اه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفه ٣ قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي من قبيل ضرب زيد ضارب
١٢ تحفه ٤ قوله وهو الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النفس
على شيئ وقوله تعالى ليسوا سواء ١٢ تحفه خادميه ٥ قوله والمضاف يعمل الجر اي على مذهب سيبويه
وسيجئ تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه خادميه ـ

والمستثنى بعدہ مفعولا بہ اعرابہ النصب عند عدم المانع واعرابہ غیر فیہ ای فی باب الاستثناء کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل المذکور لانہ لما کان المستثنی مجرورا بالکلمۃ غیر نقل الیہ اعراب المستثنی وکلمۃ غیر صفۃ فی الاصل لدلالتہا علی ذات مبہمۃ موصوفۃ بصفۃ المغایرۃ حملت علی الا فی الاستثناء بطریق المجاز والعلاقۃ بینہما ان کلا واحد منہما مفید مغایرۃ مابعدہا لما قبلہا کما حملت الا علیہا فی الصفۃ اذا کانت تابعۃ ای واقعۃ بعد الجمع ای بعد المتعدد منکور غیر محصور اما کونہ بعد المتعدد لیطابق حالہا صفۃ حالہا من اداۃ الاستثناء واما کونہ منکورا لانہ لو کان معرفا باللام لا یخلو اما للاستغراق او للعہد فعلی الاول لا یتعذر المتصل وعلی الثانی فانت لا تخلو اما ان یشار باللام الی الجماعۃ یکون المستثنی داخلا فیہ قطعا والی الجماعۃ یکون المستثنی خارجا عنہ قطعا فان کان الاول فلا یتعذر المتصل ایضا وان کان الثانی فلا یتعذر المنقطع والشرط لکون الاعم غیر تعذر فی الاستثناء اما کونہ غیر محصور بالجمع علی قسمین احدہما جنس مستغرق والثانی بعض معلوم العدد منہ فعلی کلا واحد من التقدیرین یجب دخول مابعدہا فیما قبلہا فلا یتعذر ..... المستثنی المنفصل والشرط لکون الاعم غیر تعذر

تحفہ ۵۱ قولہ المستثنی بعدہ مفعولا بہ فاعلم ضمیر ہا راجع الی المعہود فی الذہن کما فی نعم رجلا او الی مصدر الفعل المذکور نحو ضرب القوم عمرو حاشا زیدا فمضاف علی الاول زدند قوم عمرو را و حالتی کہ بری کردہ شد زید را از زدن عمرو یعنی ہمہ قوم عمرو را زدند و زید نہ زد و علی الثانی زدند قوم عمرو را و حالتیکہ بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نہ شدہ است فافہم وتامل ۱۲

تحفہ ۵۲ قولہ واعرابہ غیر فیہ آہ ای اعراب غیر اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنی بالا علی التفصیل ای کما ان المستثنی بالا غیر الصفۃ اذا کان فی کلام موجب لم یجز الا النصب فکذا ہہنا لم یجز الا النصب تقول جاء فی القوم غیر زید بالنصب فقط وکما انہ اذا کان المستثنی بالا منقطعا وجب النصب کذلک ہہنا تقول جاءنی القوم غیر حمار فافہم الباقیۃ ۱۲ **تحفہ ۵۳** قولہ وجب دخول مابعدہا فیما قبلہا وفی ہذا المقام شک ظاہر وہو ان المحصور فی الصورۃ الثانیۃ لا یجب ان یکون مابعدہ داخلا فی ماقبلہ وقد اورد ہ مولانا عبد الرحمن ایضا بوجہین آخرین تقریبین لما اورد نا فاجاب عنہ ان المراد بالوجوب الوجوب فی الجملۃ ولا شک انہ متحقق فی الجملۃ ای فی صورۃ الاستثناء المتصل وذلک لان المقصود ہہنا مجرد نفی تعذر الاستثناء وبیان ان الاستثناء فیہ لیس محالا علی تقدیر کونہ محصورا انتہی ملخصا وعبارۃ النسخۃ الموجودۃ عندی ہکذا وبیان ان الاستثناء فیہ محال لعل ہذا سہو من الناسخ ۱۲ **تحفہ خامسہ**۔

فسمی الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا
فالواقعة بعد متعذر وهو آلهة والمتعذر منکور غیر محصور فیکون الا بمعنی غیر فیکون المعنی
لو کان فیهما آلهة غیر الله لفسدتا وایضا فی هذه الآیة مانع اخر عن حمل الا علی معنی الاستثناء
لانه لو حمل الا علی معنی الاستثناء لصار المعنی لو کان فیهما آلهة مستثنی عنها الله لفسدتا
وهذا لا یدل علی اثبات الوحدانیة کما لا یخفی والمقصود اثبات وحدانیة الله تعالی فعلم ان کان
الا بمعنی غیر لانه یدل علی نفی غیر الله ونفی غیر الله یستلزم لاثبات وحدانیة الله تعالی وان
حمل الا بمعنی غیر تبقی غیره ای فی غیر جمع المنکور الغیر المحصور لاستقامة الاستثناء وعلی هذا تکون
الله یجوز حمل الا بمعنی غیر مع استقامة الاستثناء کما فی قول الشاعر شعر وکل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابیک الا الفرقدان ۔ فالا بمعنی غیر یدل لرفع الفرقدان قلنا هذا البیت محمول علی
الشذوذ ولا اعتبار للشاذ علی ان فی هذا البیت شذوذین احدهما وصف الکل وهو المضاف الیه
المفرد وصف المضاف الیه وکلمة کل للاحاطة والشمول والثانی انه یلزم الفصل بین الصفة والموصوف
بالخبر وهو قلیل واعراب سوی وسواء النصب علی الظرفیة لانهما فی الاصل صفتان للمکان فی قوله
تعالی مکانا سوی ثم حذف الموصوف واقیم الصفة مقام الموصوف فصار بمعنی المکان علی الاصح فقول

قوله لتعذر الاستثناء وفیه نظر لانه ینتقض بقول القائل اخذت علی دراهم الا دینارا فانه یصح الاستثناء مع کونه تابعا
لجمع منکور غیر محصور ولقولنا جاءنی رجال عشرة الا زید بالرفع فانه یتعذر الاستثناء لان الصفة مع کونها تابعة لجمع منکور محصور
ولقولنا جاءنی رجل الا زید بالرفع لانه یصح الصفة ویتعذر الاستثناء مع کونه تابعا للمفرد ویمکن الجواب عن الاول
بان الدراهم محصورة فی الثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثانی بان الجمع المذکور غیر محصور بالذات بل محصور بسبب
الصفة ولهذا لا یجب تناوله لزید المراد بالمحصور ههنا المحصور المذکور لذاته کالعدد وعن الثالث بانا لا ندعی ان کل مفرد جاز الاستثناء
عنه بل لقولنا انما اخذ قید الجمع لانه ان کان مفردا جاز الاستثناء عنه فی بعض الصور وهو المفرد المنفی وفی جواب الاخیر
نظر لانه فی بیان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم یتعذر عند عدمها مطلقا ویدل علیه تقییدهم ایاها بغیر
فی الصفة بقوله اذا کانت تابعة لجمع منکور غیر محصور کما فی المتوسط والوافیة اقول فی الجواب الثانی ایضا نظر لانه یلزم ان
یتعذر الاستثناء فی نحو ما جاءنی رجال الا زید الا ان الرجال غیر محصور بالذات بل بسبب توصیفه بغیر المنفی وهذا کما تری
ثم قال والعلم انه قال اذا کانت تابعة لمستثنی لم یجب تناوله لما بعده لم یتوجه شیء من هذه الایرادات ۱۲ تحفه خادمیه۔

علی الاصح احترازعن مذهب الجرمی والاصح هو مذهب الکوفیین فانهم یجوزون خروجها عن الظرفیة
ویتصرفون فیها رفعا ونصبا وجرا کما فی قول الشاعر شعر صفحنا عن بنی ذهل وقلنا القوم اخوان
عسی الایام ان یرجعن قوما کالذی کانوا فلما صرح الشر فامسی هو عریان فلم یوسع
العدوان تاما کما دانوا بخبر کان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل کان زید قائما
واخرج کان خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام فان قیل لما کان امر خبرها کامر
خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام فخبر المبتدأ اذا کان معرفة لایجوز تقدیم الخبر
علی المبتدأ فخبر هذه الافعال اذا کان معرفة فینبغی ان لایجوز تقدیمه علی اسمائها فاجاب المصنف
بقوله ویتقدم ای خبر کان علی اسم کان معرفة ای حال کونه معرفة لان الالتباس یدفع
باختلاف الاعراب فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا الان خبر کان فیه
معرفة مع انه لایجوز تقدیمه علی اسم کان قلنا هذا الحکم فیما اذا کان الاعراب فیهما او فی
احدهما لفظیا والاعراب ههنا فی الاول تقدیری وفی الثانی محلی وقد یحذف عائد ای عائد خبر
وهو نفس کان لان کان کثیر الاستعمال من بین الاخوات فتقدیر حذفه یسبق الذهن
الیه مثل الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر وان شرا فشر والمراد به کل ترکیب اذا ذکر ان
ثم اسم وفاء ثم اسم ویجوز فی مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانی امّا
نصب الاول فلانه خبر کان لمحذوف وهو خبر کان من المنصوبات واما رفع الثانی فلانه

---

۱ قوله کما فی قول الشاعر آه حیث وقع سوی فاعل یرتفع فی الصراح الاخیر وبدان البیتان لسهل بن شیبان ومعناه اعراض
کرده بودیم از بنی ذهل وگفته بودیم که قوم برادران ما اند قریب ست که روزهای راجع گردند این روزها ئی قوم را چنانکه بودند
پس چون که ظاهر شد شر وبدی از جانب قبیلهٔ بنی ذهل پس شام کرد آن لشکر وبدی کردن ظاهر داشت وباقی نماند
سوای دشمنی وظلم جزا دادیم ما ایشان را بسبب کارهائی ایشان بهمان کیفیت که او نمود ایشان ما را ۲ قوله خبر کان آه اعلم انهم
یذکرون اسم کان فی المرفوعات تمثیل نظر الی انه فاعل فلم یحتج الی ذکره علی حدة بخلاف خبره فانه لیس من الفاعیل بل هو ملحق بها
والحق ان اسمها ایضا ملحق بالفاعل ولیس بفاعل والا لتم الکلام به کذا قال مولانا الوزیر الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل
انهم وقدموا ذکره فی المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۲ تحفه ۳ قوله فی الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ
معنی الاقسام والشرائط والاحکام ومعنی الدخول فتذکر ولیعلم مما سبق ایضا فوائد القیود فتدبر ۱۲ تحفه ۴ قوله قلنا
هذا الحکم آه اعلم ان یعلم مما قاله الاستاذ العلامة انه لو انتفی اعراب کلیهما لایجری فیهما هذا الحکم ایضا نحو کان المعنی هذا ۱۲ تحفه خادم

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه خير والثاني نصبهما على ان خيرا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في شرط ما ان انت منطلقا انطلقت اي ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادّ المسدّ فهو اقامة ما مقام كان اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد خولها مثل ان زيدا قائم المنصوبات بلا التي لتنفي الجنس هو المسند اليه بعد خولها اياها نكرة مضافا او مشبها به اما الاولى ام

---

۱ قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث بينان كما لا يخفى على اهل البيان لا تحفه ۲ قوله فصارا ما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا الحذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فاراده بلا حاجة لكن المصنف رح اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف رح تابع سيبويه في اكثر المسائل قال سيبويه في الجزم مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهوره كان في الصورتين على ان ما زائدة لا عوض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء احدهما عوضا عن الفعل المحذوف قالوا سماسيان في قوله تعالى ان تفعل احدهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط واعترضهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ادري قولهم ابعد من الصواب كذا في الرضي لا تحفه ۳ قوله هو المسند اليه اقول هذا غير جامع شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخولها فيها يخرج اسم لا واسم ان وغيرهما فافهم فانه دقيق لا اشتمال على اختصار حقيق ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

فلان لاضعیف العمل لا یعمل مع الفاصل و اما النکرة فلان لا لنفی الجنس یقتضی الکثرة والتعریف یقتضی القلة وبینهما مضادة واما الاضافة وشبهها فلانهما من الخواص المعظمة المکبرة للاسم فیقوی بهما جهة الاسمیة ویضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان قیل ما الوجه للمصنف حیث قال المنصوب بلا ولم یقل اسم لا قلنا انه مدخول لا یکون منصوبا الا کذلک واما بالعکس احیانا فان قیل ان تعریف مدخول لا حصل بقوله هو المسند الیه بعد دخولها فما الفائدة فی ذکر هذا القول یلیها نکرة اه قلنا نعم ان تعریف مدخول لا حصل بهذا القدر لکن مراد المصنف فی هذا المقام حد المنصوب بلا اذا دخل قوله یلیها نکرة مثل لا غلام رجل ظریف فیها ولا اختین درهما لک فان کان ای المسند الیه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبنی علی ما ای بالحرف والحرکة ینصب به قبل دخول لا اما کونه مبنیا فلانه متضمن لمعنی من الاستغراقیة والتنصیص لمعنی الحرف فمبنی فهو ایضا مبنی و انما تضمن معنی من الاستغراقیة لانه وقع فی جواب سوال السائل الذی هو مشتمل علی کلمة من المذکور فی السوال کالمعانی فی الجواب واما کونه مبنیا علی الفتح فلموافقة الحرکة البنائیة مع الحرکة الاعرابیة وان کان معرفة بانتفاء الشرط الثانی او مضافا او مشبها به وبین لا بانتفاء الشرط الاول وهو الرفع ای رفع المضاف فی التکریر ای تکریر اسم لا مثال الاول نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ومثال الثانی نحو لا فی الدار رجل ولا امراة اما رفع الاول فلانه لما لم یظهر اثر لا فی المعرفة وجب فیه الرفع علی الابتدائیة واما التکریر فی الاول فیکون بغیر تنوین لما فات من الکثرة واما الرفع فی الثانی فلان لا ضعیف العمل فلا یعمل مع الفاصل واما التکریر فی الثانی فلمطابقة الجواب مع السوال فان قیل قد تقرر فیما سبق ان اسم لا اذا کان معرفة وجب الرفع والتکریر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع قضیة لا ابا لحسن لها ؛ کان اسم لا فیه معرفة

---

۵۱ قوله قلنا ان مدخول آه اقول ان علمت غرض هذا الجواب فلا یرد فان قیل الملحق ۱۲ تحفه ۵۲ قوله مثل لا غلام آه انما اورد مثالین لان الاول مثال المضاف والثانی مثال شبه المضاف ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فان کان مفردا آه ولا اجامع لا اذ هو غیر المنفی فی الاکثر کذا فی الوافی ۱۲ تحفه ۵۴ قوله وجب الرفع آه والتکریر واجاز المبرد ان یکون الرفع بلا تکریر ۱۲ تحفه ۵۵ قوله بقول الشاعر آه اقول هذا البیت لم یعلم بالتخصیص فی کتب الثقاة ۱۲ تحفه خادمیه

ام انه لایکون مرفوعا ولا مکررا فاجاب المصنف بقوله ومثل قضیة لا ابا حسن لها متاول بتاویل النکرة باعتبار الوجهین الاول ان هذه العبارة محمولة علی حذف المضاف ای قضیة ولا مثل ابی حسن لها لان لفظ المثل لتوغله فی الابهام لا یعرف بالاضافة واما الثانی فلان ابا حسن کنایة عن الوصف المشتهر حتی العلم به وهو الفصل بین الحق والباطل ای قضیة ولا فیصل لها وفی مثل الاول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه المراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب ورد فیه لا علی سبیل العطف وعقیب کل واحد نکرة مفردة بلا فاصلة فتحهما علی ان لا فی الموضعین لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فهو مبنی علی الفتح وفتح الاول ونصب الثانی اما فتح الاول فلان لا الاول لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل اله واما نصب الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل القریب للاول ومحل القریب للاول المنصوب فهو ایضا منصوب وفتح الاول ورفعه ای رفع الثانی اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی المحل البعید للاول ومحله البعید محل الرفع علی الابتداء فهو ایضا مرفوع ورفعهما مع المطابقة الجواب مع السوال ویجوز فی هذه الوجوه الاربعة المذکورة عطف الجملة علی الجملة علی ان لکل واحد منهما خبرا علی حدة وعطف المفرد علی المفرد علی ان یکون لهما خبر واحد ورفع الاول علی ضعف وفتح الثانی اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنی لیس واسم لا التی بمعنی لیس مرفوع فهو ایضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنی لیس قلیل واما فتح الثانی فلان لا الثانی

ف۱ قوله لا حول اه یعنی لا حول عن المعصیة الا بعصمة الله ولا قوة علی الطاعة الا بتوفیقه قال اهل اللغة الحول الحرکة معناه لا حرکة ولا استطاعة للعبد الا بمشیة الله تعالی منه ف۲ قوله خمسة اوجه بحسب ما یدخل فی التلفظ لا بحسب وجوه الترکیبات فانها اذا لوحظت من هذه الحیثیة ترتقی الی اکثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان یکون لا النفی الجنس کلتاه عن العمل وثانیها ان تکون بمعنی لیس والثالث ان تکون بمعنی لیس فی الاول زائدة فی الثانی والرابع ان تکون فی الاول للتبرئة والثانی زائدة فالوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثانی ثلثة اوجه احدها ان یکون الرافع محمولا علی موضع اسم لا للتبرئة وثانیها ان یکون لا بمعنی لیس والثالث ان یکون لا للتبرئة ملغاة عن العمل والوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثانی اثنان احدهما ان یکون الاول بمعنی لیس وثانیهما ان یکون للتبرئة ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ایضا اثنان احدهما ان یکون لا فی کل منهما لنفی الجنس وثانیهما ان تکون فی الثانی زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الی لفظها منه تحفه حامدیه۔

لنفی الجنس اسمها انکرۃ مفردۃ بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فھو مبنی علی الفتح وتعین فی
ھذا الوجہ عطف الجملۃ علی الجملۃ ولا یجوز عطف المفرد علی المفرد والا لزم کون الاسم الواحد
مرفوعا ومنصوبا وھو محال وایضا یحتمل ان یکون فی الاول لا لغاء عملہا لتکررہا لان الشرط
لصحۃ الغاء عمل لا تکررہا فقط وھو موجود ھھنا وفی ھذا الوجہ کما یجوز عطف الجملۃ علی الجملۃ
کذلک یجوز عطف المفرد علی المفرد واذا دخلت الھمزۃ ای ھمزۃ الاستفہام علی لا التی لنفی الجنس
لم یتغیر العمل ای بتاثیر لا فی مدخولہ اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عملہ بدخول کلمات
الاستفہام فان غیر معناہ ومعناھا الاستفہام نحو الا رجل فی الدار او العرض نحو الا تنزل
او التمنی نحو الا ماء اشربہ فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقول الشاعر ع الا رجل جزاہ اللہ
خیرا لان ھھنا تغیر عمل لا عن البناء الی الاعراب قلنا ان لا ھذہ لیست لنفی الجنس حتی دخل
علیہا ھمزۃ الاستفہام بل ھی حرف موضوع للتحضیض برأسہ فان قیل حروف التحضیض تدخل
علی الافعال وھی داخلۃ علی الاسم قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وھھنا وان لم یکن لفظا

---

۱ قولہ کذلک یجوز آہ فیلزم تکرار وقوع ثرین علی اثر واحد وھو غیر جائز فافہم وتامل منہ ۲ قولہ واذا دخلت الہمزۃ آہ لما
کان عمل لا التبرئۃ بدخول الجار فکان ان یتوہم متوہم انہ بدخول الہمزۃ ایضا یتغیر فتعرض لہ وایضا قد یتوہم انہ قد مر فی باب الاستثناء
انہ اذا بطل النفی بطل العمل وہھنا قد بطل لانہ لیس المعنی فی الاماء والنزول علی نفی الماء والنزول فتعرض لہ منہ ۳ قولہ ومعناھا
الاستفہام آہ ایرادہ کلمۃ اما ہھنا کالایرادہ فی نحو ہذا الشیء اما شجر واما حجر فلا یرد ما قال الفاضل اللاری من ان ظاہر عبارۃ
المتن الحصر فی الثلثۃ لکن لا یحصر فیہا لجواز ان یلقی التقریر والانکار والتوبیخ انتہی کلامہ فافہم وکن ممن یعرف الرجال بالحق
لا الحق بالرجال منہ ۴ قولہ بقول الشاعر الا آہ ہذا صدر البیت عجزہ ع یدل علی محصلۃ تبیت بہ وہو صفۃ رجل
وقولہ جزاہ اللہ جملۃ دعائیۃ معترضۃ بین الصفۃ والموصوف والمحصلۃ بکسر الصاد المہملۃ الشدۃ المرأۃ التی تحصل تراب
المعدن ای تجعلہ حاصلا للتخرج منہ الذہب وتبیت من البیتوتۃ وخبرہ مذکور بعد ہذا البیت وہو قولہ ترحل فتستریح
وتطیبنی الاتادۃ ما تبیت یکان الشاعر یحمل علی سبیل المجانبۃ ہذا المحصل ما قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری وبمناہ
بالفارسیۃ آیا ہست رجل بدہد خدای تعالی او را جزای خیر چنین رجل کہ دلالت بکند این رجل بر زن کہ بکند آن زن
شانہ سر مارا وقاعت بکند آن زن وبخادمہ من وبدہد آن زن شوہر برفیق وفجور خود تا کہ زندہ باشم من ۱۲
تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالی۔

لكنه تقديرا فيكون التقدير الا ترونني رجلا جزاه الله او نقول عن اصل الاعتراض ان
لا هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر لا
اعتبار له نعت المبنى اى اسم لا المبنى بالفتح الاول مفرد ايليه مبنى على الفتح من حيث حمل
النعت على المنعوت للاتحاد والاتصال بينهما او لتوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان
النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبنى يبنى على الفتح ثم
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء بارد امع انه يصدق عليه نه نعت المبنى الاول مفردا
يليه قلنا المراد بالمبنى فى قوله ونعت المبنى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
المذكور سابقا وبارد انى هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو جعل نعتا
للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربا لان الاصل فى التوابع تبعيتها
للمتبوع اتفاقا فى الاعراب دون البناء رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على
المحل القريب للاول نحو لا رجل ظريف وظريفة ظريفا والا اى ان لم يكن النعت هكذا اما لا فقط
رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على المحل القريب للاول لا يجوز فيه البناء
لان فوات الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف على اللفظ اى على لفظ اسم لا والمحل اى
على محل اسم لا جائز فلا يجوز فيه البناء لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف الذى هو
والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
لا غلام لك والفرس لان الفرس معطوف على اسم لا مع انه تعين فيه الرفع قلنا المراد بالمعطوف
المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
لا حول ولا قوة الا بالله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف
النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهذا مع تكرير لا واما البواقى من التوابع فلا يوجد بالتصريح

---

۹۱ قوله ونعت المبنى وما نعت المنصوب فينتصب على راى ابن برهان ويرفع على راى الاكثرين منهم ابن المالك منه

۹۲ قوله فانه المذكور الخ اى فان المبنى على الفتح بالاصالة هو المذكور سابقا وهو قول لا مع ان كان مفردا فهو مبنى على آه منه

۹۳ قوله فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم وجدان التصريح من النحاة مع انه قال الاندلسى كذلك كذا فى بعض شروح الالفية فتدبر آه منه خادميه۔

من النحاة قال المولوی عبد الحکیم ان حکم باقی التوابع کحکم توابع المنادی المفرد المعرفة
مثل لا اب وابنا وابنٍ فان قیل انک تقول ان اسم لا اذا کان یلیه نکرة فهو مبنی
علی الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهم لا اباله ولا غلامی له لان اسم لا فیه
یلیه نکرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلامه جائز وانه
والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ویجری علیه احکام
المفرد وهو اثبات الالف فی الاول وفتحة النون فی الثانی تشبیها لای اسم لا بالمضاف
لمشارکته ای اسم لا فی هذین التراکیبین له ای بالمضاف فی اصل معناه وهو الاختصاص
ومن ثمه ای لاجل جواز هذین التراکیبین لمشارکة غیر المضاف مع المضاف لم یجز لا ابا
فیها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الی شیٔ انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشیٔ وهذا
الاختصاص غیر ثابت للاب بالنسبة الی الدار فلیس بمضاف لفساد المعنی بتقدیر الاضافة
لان المعنی المراد بهذین التراکیبین نفی ثبوت جنس الاب لمرجع الضمیر المجرور بلا مستقلا من غیر
حاجة الی تقدیر الخبر وهذا المعنی علی تقدیر الاضافة فاسد باعتبار التوجیهین اما الاول
فلان هذا المعنی بتقدیر الاضافة لا یفید من غیر حاجة الی تقدیر الخبر فلان معنی هذین
التراکیبین علی تقدیر الاضافة لا اباة ولا اخلامیه موجودان والثانی ان المفهوم نفی
ثبوت جنس الاب جنس الغلامین للمضمر المجرور لا نفی ثبوت الاب المعلوم وغلامیه
المعلومین خلافا لسیبویه فان هذین التراکیبین عنده جائزان فانه مضاف حقیقة
لانه یفید مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام بین المضاف والمضاف الیه
لتاکید اللام المقدر ویحذف ای اسم لا کثیرا فی مثل لا علیک ای لا باس علیک

سلہ قولہ لا اب ابنا ماہین بالنصب بالرفع فی قول الفرزدق ہمام بن غالب بعیف مروان بن الحکم وابنہ عبد الملک وتمام
شعر الاب وابنا مثل مروان وابنہ اذ ہو بالمجد ارتدی وتازرا یعنی نیست از جنس پدر و نیست از جنس پسر مثل مروان
پسر وی وقتی کہ ہر یک از مروان و پسرش بزرگی را ردا و ازار خود ساختہ اند یعنی بزرگ از اعطای ایشان ظاہر
میشود ۱۲ تحفہ سلہ قولہ لانفی ثبوت الاب المعلوم فان الاضافة تفید التعریف مع المضاف الیہ المعرفة ۱۲ تحفہ سلہ
قولہ واما اقحام اللام الخ دفع دخل ظاہر و اقحام ایراد الشیٔ فی الشیٔ ادخالہ فی النظم وعدم ایرادہ فی المعنی ۱۲ تحفہ حامدیہ۔

والمراد بعثر اهذا التركيب كل تركيب كان خبرلا مذكورا فيه لانه لوكان خبرلا محذوفا فانه لا يجوز حذف اسم لا لئلا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الكاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا والاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي اى خبرية خبرلا وكذا اسمية ما ولا لغة اهل الحجاز واذا زيد ت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما في هذه الكلمات في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيفا العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بعاطف هو مفيد الايجاب فالرفع اى حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل الا في انتقاض النفي نحو ما زيد قائم بل قاعد ولكن منطلق

المجرورات

هو اى جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالته على المفرد ما اى اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المضاف اليها اى على علامة كون الشئ مضافا اليه عني

سلہ قولہ وہی لغۃ اہل الحجاز لیذکر وفی المرفوعات ان قرۃ الخلاف لظہورہا ہناک اعلم ان لات فی نحو قولہ تعالیٰ ولات حین مناص ہی ہذہ لیست ورودہا بناء تانیث الکلمۃ ولا لتعمل الا فی حین بحذف الاسم وہو الغالب اذ بحذف الجر علی الاقل القراءۃ بعضہم برفع حین وہذا ذہب سیبویہ عند الاخفش انہا غیر عاملۃ والمنصوب بعدہا بتقدیر الفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وحین عیسی جواز الجر بہا متمسکا بقراءۃ بعضہم بخفض الحین وحین ابی عبیدۃ الثلاثۃ من جملۃ حین ای جزء من حین وہو لغۃ فی حین اقول یبطل ہذا القول رسم المصحف فتامل منہ سلہ قولہ المجرورات آثرہا اتی بصیغۃ الجمع امالمطابقۃ اخویہا والتعدد المجرور وایضا المجرور بالاضافۃ اللفظیۃ والمجرور بالحروف الاصلیۃ والزائدۃ کل منہا علی اقسام فقولہ اجنس شامل للمرفوع والمنصوب فی قولہ اشتمل علی علم المضاف الیہ فخرج بہ غیر المجرور واراد بالمضاف الیہ من حیث انہ مضاف الیہ فلا یرد جمع المؤنث السالم فی حالۃ النصب وکذا التثنیۃ والجمع المذکر السالم فی حالتیہما لان اشتمالہا علی علامۃ المضاف الیہ من حیث انہا مفاعیل لا من حیث انہا مضاف الیہا منہ

الکسرۃ فی المفردات وفی الجمع المؤنث السالم والفتحۃ فی غیر المنصرف والیاء فی الاسماء الستۃ
وفی التثنیات وفی الجمع المذکر السالم والمضاف الیہ کل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ حرف
الجر لفظا نحو مررت بزید او تقدیرا نحو غلام زید فان قیل ان المصنف فی صدد الاختصار
فینبغی ان یقول الجر وکل اسم نسب الیہ شئ بواسطۃ اہ قلنا ہذا انما یرد لو کان بین
الجر ورد المضاف الیہ ترادف والامر لیس کذلک بل الجر رد عام والمضاف الیہ خاص لان
الجر ورد بحرف الجر الزائد والمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذہب من لا یقول الاضافۃ
اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر بجر ورد زعم انہ لیس بمضاف الیہ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ فی مثل قولہ تعالی یوفیہم اللہ دینہم
الحق ونحوہ لانہ لیس باسم قلنا الاسم اعم من ان یکون صریحا او تاویلا فالجملۃ وان لم تکن
اسما صریحا لکنہا اسم تاویلا بتقدیر ان الناصبۃ المصدریۃ فالتقدیر ہذا یوم ینفع الصدقین
صدقہم فان قیل ان تقدیر ان مختص بالمواضع الستۃ وہذا الموضع لیس منہا
قلنا ان تلک المواضع مواضع مشہورۃ وکثیرا ما تقدر ان فی غیرہا کما فی قول الشاعر شعر
تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ ستعرف قدرہ ان فتح فاہ فان قیل ان تعریف المضاف الیہ
لا یکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ علی مذہب من لا یقول
الاضافۃ اللفظیۃ بتقدیر حرف الجر قلنا الظاہر من کلام المصنف فی المتن ومن التصریح فی الشرح
ہذا ان الاضافۃ التی تقسم الی اللفظیۃ والمعنویۃ انما ہی الاضافۃ التی ہی بتقدیر حرف الجر

۹۱ قولہ المضاف الیہ کل اسم آہ ای بالظاہر مرفوع المحل تخصیص علی الراجح لاحتمال ان یراد بالمضاف الیہ ہہنا غیر المضاف الیہ
المذکور اولا لا یکون اعم من المضاف الیہ حقیقۃ وما یشبہ نحو کفی باللہ بجلال المضاف الیہ المذکور ہہنا فانہ مختص بالمضاف الیہ
حقیقۃ کذا قال الفاضل الفارسی اعلم ان فی عامل المضاف الیہ خلافا فذہب سیبویہ الی ان العامل ہو المضاف وہو الاصح لاتصال
الضمیر بہ والضمیر لا یتصل الا بعامله وذہب السراج الی ان عامله معنی اللام وذہب السہیلی وابی حیان الی ان عامله الاضافۃ وذہب
ابن الباشا الی انہ حرف مقدر ناب عنہ المضاف کما فی التصریح قولہ کل اسم جنس شامل لجمیع الاسماء وقولہ نسب الیہ شئ
خرج بہ ما لم ینسب الیہ شئ وقولہ بواسطۃ حرف الجر خرج بہ المرفوع والمجرور وقولہ لفظا او تقدیرا بہ المفعول فیہ والمفعول لہ اہ تحفہ

۹۲ قولہ کما فی قول الشاعر آہ قد مر تحقیقہ فی بحث المبتدا والخبر فتذکر اہ تحفہ خادمیہ۔

وقسم الشئ لا یخالف عن المقسم لکن منشأ خطأ هذا البعض ان المصنف لم یبین تقدیر
حرف الجر فی الاضافة اللفظیة لا فی المتن ولا فی الشرح وان تکلف بعضهم فی اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
بتقدیر اللام نحو ضارب زید ای ضارب لزید فی اضافة صفة المشبهة الی فاعلها بتقدیر من
البنائیة نحو حسن الوجه ای حسن من حیث الوجه فان قیل هذا فی الحقیقة تخصیص تکلیف
یعرف المصنف ان الاضافة اللفظیة لا تفید التخصیص قلنا هذا التخصیص حصل قبل
الاضافة لا بالاضافة فان قیل ان تعریف المضاف الیه یکون مانعا عن دخول الغیریة لانه یدخل
فیه المفعول فیه فی مثل هذا التراکیب قمت یوم الجمعة کان الیوم اسم نسب الیه شئ بواسطة
حرف الجر وهو فی مع انه لیس مضافا الیه فاجاب المصنف بقوله مراد ای حال کون حرف الجر مرادا
من حیث العمل ابقاء الاثر فالتقدیر ای تقدیر حرف الجر شرطه ای لتقدیر حرف الجر ان یکون
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهی التعریف والتخصیص والتخفیف لانه لو کان المضاف
وجب التلفظ بحرف الجر ایصالا للفعل الی المفعول فجرد اتنوینه ای منسلخا منه تنوینه او ما یقوم
مقامه من نون التثنیة والجمع لاجلها ای لاجل الاضافة لان التنوین وما یقوم مقامه یوجب

قوله فاجاب الخ اقول ان اراد ان غیر مراد معنی لم یجر اذ معنی الظرفیة والتعلیل فیها ظاهر ایضا انت مقدر تقدیر حرف
الجر فیها وکل مقدر مراد معنی اذا معنی له الا ابدا وان اردت انه غیر مراد لفظا ای لیس فی الحکم الملفوظ به حیث لم یجر ما المقدر
فی الاضافة مراد ای عمله وهو الجر باق کان کانک قلت المضاف الیه کل اسم صفة کذا مجرد بحرف جر مقدر فیکون علی نحو ما ذکرت
من حدیث المرتب بانه ما اختلف آخره ویفضی الی الدور کما الزمتهم ان کان المضاف الیه مجردا یحتاج الی معرفة حقیقة المضاف
الیه حتی اذا عرفت حقیقة جر بعد ذلک کما قلت فی الفاعل انما نخذه لیعرف فیرفع ثم جعلت فی حد کل معرفة حقیقة محتاجة الی کونه
مجرورا اذ معنی مرادا علی ما ذکرنا باقیا عمله ای الجر وهو عبارة الرضی اقول وبالله التوفیق انا نختار الشق الثانی فالمعنی
حال کون ذلک الحرف مرادا من حیث العمل بالبقاء الاثر ولا یلزم ما الزمت من الدور لان بتغایر الجهات یندفع الدور ان کان التغیر
والعنوان وقیل فی دفعه ان التعریف لفظی والاحتراز عن الدور انما یجب فی التعریف الحقیقی المقصود منه تحصیل صورة غیر حاصلة فافهم
لا تخفه قوله اسم صفة انما اشارة الی ان التجرید مجاز عن الانسلاخ ای الزوال من باب ذکر الملزوم وارادة اللازم
ویحتمل التضمین فلا یرد ما قیل ان العبارة محمول علی المقلوب ان المعنی مجردا مجردا عن تنوینه وقد یجرد المضاف من تاء التانیث
نحو قوله تعالی واقام الصلوة وایتاء الزکوة وهو سماعی عند الجمهور وقیاسی عند الفراء تحفه خادمیه۔

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد الناظم الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف جعل فوات الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة في المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة اى كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعني لا يكون المضاف صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا في المضاف اليه كما في كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل عرض الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها الخ وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه الذي عرا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من في جنس المضاف واما بمعنى في ظرفه ووجه الحصر للمضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا الاول اما بمعنى في نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثاني ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل ليث واسد وحبر ومنع والثالث ايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثاني فهو ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل احد اليوم والرابع ايضا لا يخلو اما ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتم وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه

ص۱ قوله كما في آه فان المصر ليس مصرا اذ ليس المعنى على ان كريم كريم في المصر بل المعنى ان كريم اضاف الى بلده بانه مسكنه او طيره من انواع الملابسات وان اشتهر بزيادة التحقيق فارجع الى حاشية جمال الناظرين اه منه ص۲ قوله المضاف اليه وجاز ان يراد من كلمة الا الوقت او الاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه في جنس المضاف ظرفا في كلام الشارح رحمه الله فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة لما يلزمه العقل من الكلام سمي كسب الذوق كذا قال

هذا ان یکون المضاف الیه متخذا من المضاف والمراد بکون المضاف الیه کذلک بالنسبة الی المضاف هذا ان یکون المضاف متخذا من المضاف الیه وهو ای الاضافة بمعنی فی قلیل فی استعمال العرب فلذا ردها اکثر النحاة الی الاضافة بمعنی اللام فان معنی قوله ضرب الیوم یعنی ضرب الیوم اختصاصا بالیوم بملابسة وتوجه فیه فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح رد الاضافة بمعنی من ایضا الی الاضافة بمعنی اللام للاختصاص الواقع بین المبین والمبین قلنا نعم لکن لما کان الاضافة بمعنی فی قلیلا فی استعمال العرب ردوها الی الاضافة بمعنی اللام لتقلیل الاقسام واما الاضافة بمعنی من فکثیر فی کلامهم فلم یردوها الی الاضافة بمعنی اللام بل الاولی ان تجعل قسما علیحدة نحو غلام زید وخاتم فضة وضرب الیوم وتفید ای الاضافة المعنویة

ف۱ قوله وتفید آه اعلم ان للمضاف کتب احد عشر امر من المضاف الیه ثلثة منها ما قال المصنف والرابع ازالة اللبس او التجوز کمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الکلام لخلوه الصفة لفظا عن ضمیر الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائک وصف الظاهر مجری المتعدی والخامس تذکیر المؤنث کقول الشاعر شعر انارة العقل مکسوف بطوع الهوی وعقل عاصی الهوی یزداد تنویرا بحیث قال مکسوف ولم یقل مکسوفة مع تانیث المبتدأ یعنی روشنائی عقل پوشیده است بسبب اطاعت کردن خواهش نفس وعقل کسیکه مخالفت کننده خواهش نفس است زیاده میشود از حیثیت تنویر بخشیدن ویحتمل ان یکون منه قوله تعالی إِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ والسادس تانیث المذکر کقولهم قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالی یَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ وشرط هذه الستة والتی قبلها اصلاحیة المضاف للاستثناء عنه فلا یجوز ضرب زید جاءه وغلام هند جاءت والسابع الظرفیة کقوله تعالی تَأْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ والثامن المصدریة نحو قوله تعالی وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فای مفعول مطلق لینقلبون والتاسع وجوب التقدیر وله اوجب تقدیم المبتدأ فی نحو غلام من عندک والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زید فیمن اعربه والاکثر البناء والحادی عشر للبناء وذلک فی ثلثة ابواب احدها ان یکون المضاف بینها کغیر ومثل ودون وبین کقوله تعالی وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ والباب الثانی ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ کقوله تعالی وَهُمْ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ بفتح یوم والباب الثالث ان یکون المضاف زمانا مبهما والمضاف الیه فعل مبنی مطلقا کقول الشاعر شعر علی حین عاتبت المشیب علی الصبی وقلت المشیب مال لا یتصدع ۞ بفتح حین وکلمة علی بمعنی فی وثانیا للتعلیل کما قیل ومعناه وقتی که سرزنش کردم پیری را بر نابود کردن یا بجهت کودکی وسیل بنادانی وگفتم آیا هر شیائی شوم از دستی رفت عقل آنکه سفیدی موی وپیری باز دارنده است شخص از مرتکب شدن قبائح وان کان المضاف فعلا معربا او جملة اسمیة نحو قال الکبیر یعجبنی کلام العرب والصحیح جواز البناء ومنه قراءة نافع یَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ بفتح الیوم هذا المحض فاما فی معنی الیت فلحظ فاء من لزم الاضافة لفظا ومعنی

تعریفا ای تعریف المضاف مع المعرفة ای مع المضاف الیه المعرفة لان الهیئة الترکیبیة فی الاضافة المعنویة وضعت لعلومیّة المضاف ومعهودیته لان نسبة الشئ الی امر معین یفید تعیّن المنسوب الا ترٰی ان الفعل نسب الی فاعل معیّن لا یفید تعیّن الفعل فان قیل هذه القاعدة منقوضة بغلام زید من غیر اشارة الی معین لانها اضافة معنویّة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریفات المضاف قلنا ان حال الاضافة کحال اللام لان اللام فی الاصل وضعه الواضع للتعیّن وقد لا یقصد به التعین فکذا الاضافة فی الاصل وضعه الواضع للتعین وقد لا یقصد به التعین فلا تخرج من ادوات التعریف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل زید وغیر زید لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریف المضاف قلنا هذا[1] الحکم فی غیر وغیر ومثل لانهما لتوغلهما فی الابهام لا یتعرفان بالاضافة الا ان یکون للمضاف الیه ضدّ واحد یعرف بغیریة کقولک علیک بالحرکة غیر السکون وکذلک اذا کان للمضاف الیه مثل اشتهر بمماثلته فی شئ من الاشیاء کالعلم والشجاعة فقیل له جاء مثلک وتخصیصا مع النکرة ای تفید الاضافة المعنویة تخصیص المضاف مع المضاف الیه النکرة لان التخصیص عبارة عن تقلیل الشرکاء ولا شک ان الغلام قبل الاضافة الی الرجل کان مشترکا بین غلام رجل وغلام المرأة فلما اضیف الی الرجل اخرج عنه غلام المرأة وشرطها بتجرید[2] المضاف من التعریف لان المضاف لو لم یکن مجردا عن التعریف فالمضاف الیه لا یخلو اما معرفة واما نکرة فعلی الاول یلزم

مرأة

[1] قوله هذا الحکم ای اقول الاولی ان یقال بدل الحکم فی غیر غیر ومثل وغیرها من المبهم لان حکم النظیر والشبه والسوی والبین ونحوها ایضا کذلک منه سلمه [2] قوله بتجرید المضاف فان کان ذا لام حذف لامه وان کان علما نکر بان یجعل واحدا من جملة من سمی بذلک اللفظ ولا یجوز فی سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنکیرها وعندی انه یجوز اضافة العلم مع بقاء تعریفه اذا منع من اجتماع التعریفین انما اختلفا ولذلک اضیف العلم الی ما هو متصف بمعنی نحو زید صدق یجوز ذلک ان لم یکن فی الدنیا الا زید واحد کذا فی الرضی وقال البعض شرط المضاف تجریده عن حرف التعریف لا عن التعریف مطلقا ذکره فی العباب ولا بد فی المضاف المعنویة ان یجرد المضاف عن حرف التعریف فعلی هذا یجوز زیدنا مثلا بلا قبح ۱۲ تحفه خادمیه۔

۱۳

تحصیل الحاصل علی الثانی یلزم طلب الادنی من حصول الاقوی فان قیل ان تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف غیر لازم قلنا ان التجرید بمعنی التجرد والخلو سواء کان تجردہ بنفسہ او یکون تجریدہ بتجرید المتکلم او نقول ان فی عبارۃ المصنف تقدیرا فیکون التقدیر شرطها تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفۃ فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بمثل قولهم الثلثۃ الاثواب والخمسۃ الدراهم والمائۃ الدینار لانها اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیه غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجازہ الکوفیون من ترکیب الثلاثۃ الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام للمضاف الی معدودہ ضعیف قیاسا واستعمالا اما قیاسا فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الرمۃ شعر

ایا منزلی سلمی سلام علیکما ... هل الا زمن اللاتی مضین رواجع
وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی ... ثلاث الاثافی والدیار البلاقع

فان قیل هذه القاعدۃ منقوضۃ بقول النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم بالالف الدینار لانه اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف غیر مجرد من التعریف قلنا هذا الترکیب محمول علی البدل دون الاضافۃ فان قیل لا فرق بین الاضافۃ المعرفۃ وجعل المعرفۃ علما فی لزوم تعریف المعرف کما فی قوله النجم والصعق والثریا وابن عباس فما وجه ان اضافۃ المعرفۃ لا یجوز وجعل المعرفۃ علما یجوز قلنا لا نسلم ان فی هذه الامثلۃ لزوم تعریف المعرف بل فیه زوال التعریف وهو التعریف الحاصل

ف۱ قولہ وہو قول ذی الرمۃ ایا منزلی آہ واسم غیلان بن عقبۃ ومعناہ ایا دمنزل سلمی سلام بر شما آیا زمانہائے گذشتہ اند باز می گردند وجواب می دہد سلام کردن مرا یا آنکہ ظاہر و باطن می کند راہ نزد آن محبوبہ یعنی سنگ و گیلان و خانہای خالی از اہل خود ۱۲ تحفۂ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ

ف۲ قولہ ثلاث الاثافی الاثافی جمع اثفیۃ وہی واحد من الاحجار الثلاث التی ینصب القدر علیہا والبلاقع جمع بلقع یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الجامی قدس سرہ ۱۲ کاتب عفی عنہ وعن والدیہ۔

بالام او الاضافة وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد اذا هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير المستتر في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيدة الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فترتب عليه

قوله وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية وههنا اخذ شئ ظاهر وهو انا لا نجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ايضا اشار المشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت للعلومية المضاف وضعا ثانيا بالمرتبة ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بانه في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا لادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل منه

قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عرفت في اعمالها بالعمول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالخبزلي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال لانه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المشتق من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان مجدي بك الشديد اماني عاذراه فوصف مجدي بالمعرفة اي الشديد يا تحفه

فائدۃ لفظیۃ وایضا حصل الاتصال فی المحض فرتب علیہ فائدۃ معنویۃ وفی الاضافۃ اللفظیۃ
بین المضاف والمضاف الیہ انفصال فی اللفظ مع الاتصال فی المعنی فلما اضیف حصل الاتصال
فی اللفظ فرتب علیہ فائدۃ لفظیۃ فقط ومن ثمہ ای لاجل ان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف
فی اللفظ فقط لا التعریف ولا التخصیص جاز مررت برجل حسن الوجہ وامتنع مررت بزید
حسن الوجہ لان الاضافۃ اللفظیۃ لو کان مفیدا للتعریف لامتنع الاول وجاز الثانی واما
امتناع الاول فلانہ یلزم توصیف النکرۃ بالمعرفۃ وذا لا یجوز واما جواز الثانی فلانہ یلزم
توصیف المعرفۃ بالمعرفۃ وھو لا یجوز فان قیل ان المشار الیہ بثمہ امر ثلثۃ حصول التخفیف وانتفاء
التعریف والتخصیص فینبغی ان یکون لھذہ الامور الثلثۃ دخل فی ھذا التقریر والامر لیس
کذلک لان انتفاء التخصیص لا دخل لہ فی ھذا التقریر قلنا نعم ان المشار الیہ
بثمہ امور ثلثۃ لکن جاز ان یکون ھذا التقریر باعتبار بعض الامور او نقول ان ھذا
التخصیص حصل قبل الاضافۃ لانہ حصل بالاضافۃ وجاز الضارباً زیدٍ والضاربو زیدٍ لان
فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط وھو حاصل ھھنا بحذف نونی التثنیۃ والجمع
وامتنع الضاربا زیدٍ لان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ التخفیف فی اللفظ فقط وھو غیر حاصل
ھھنا لان التنوین سقط باللام دون الاضافۃ فان قیل الواجب علی المصنف ان یقدم ھذا
التقریر علی التقریر الاول باعتبار الوجھین الاول ان اصلہ مذکور صریحا واصل الاول
مفھوم ضمنا والمذکور مقدم علی المفھوم والثانی ان اصلہ مفرد واصل الاول مرکب والمفرد
مقدم علی المرکب قلنا نعم لکن اخرہ لکثرۃ لواحقہ خلافا للفراء فانہ یقول ان نحو الضاربا
زیدٍ جائز لان فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط وھو حاصل ھھنا لان التنوین
سقط بالاضافۃ واللام عقیب عن الاضافۃ قلنا ان القول بتاخیر اللام المقدم حسنا
خلاف الظاھر ثم استدل الفراء بوجہ اخر وھو الضاربا زیدٍ جائز بدلیل شعر
الاعشی وھو قولہ ع الواھب المائۃ الھجان وعبدھا، فان قولہ وعبدھا بالجر
معطوف علی المائۃ فصار المعنی بطریق العطف ھکذا الواھب وعبدھا فھو من قبیل الضاربا
زیدا وھو جائز فینبغی ان یکون الضاربا زیدٍ ایضا جائزا فاجاب المصنف

بقوله وضعف[۵۱] الواهب المائة الجمان وعبدها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان[۵۲] فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في ربّ شاةٍ وسُخْلَتِها وتمام البيت[۵۳] هذا شعر الواهب المائة الجمان وعبدها: عوذاً يزجي خلفها اطفالها: فان قيل ان اضافة العبد الى الجمان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الجمان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار اي على الوجه المختار في الحسن لوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد لان المضاف

---

[۵۱] قوله وضعف الخ قيل الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفضلاء فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الفضلاء فلو قصده المصنف لكان ينقل من احدهم حتى يتم الرد على الفراء كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه [۵۲] قوله لان فيه شوب المصادرة الخ المصادرة على اربعة اضرب على ما قالوا الاول ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ويحتمل ان يكون قول الاستاذ لان الخ دليلا على انه فيه شوب المصادرة لا عينها فان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله وتمام البيت الخ هو للاعشى واسمه ميمون بن قيس معناه كسى كه بخشنده است صد شتر سفيد را با شبان وخادم آن شتران در حالتى كه آن شتران تازه زائيده اند در حالتى كه مى راند آن شبان در پشت آن شتران بجهاى آن شتران را تحفه خادميه۔

فیه وانکان صفة لکن المضاف الیه لیس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه اخر وهو ان الضارب زید جائز ومحمول علی الضاربك فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضارب والضاربة فیمن ابی فی قول من قال انه ای الضارب فی الضاربك مضاف حملا علی ضاربك لان الفاعل هی انهم اذا اراد والاتصال الاسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام مفعولاتها وکانت الحال ان مفعولاتها مضمرات فالتجاة التزموا الاضافة ولم ینظروا الی تحقق تخفیف ضاربك وبلا تخفیف بالاضافة فلما جاء ضاربك بلا تخفیف حملوا علیه لضاربك والعلاقة بینهما انهما من باب واحد والمضاف فیهما صفة والمضاف الیه ضمیر متصل والتنوین فیهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف الضارب زید لان المضاف فیه وان کان صفة لکن المضاف الیه لیس بضمیر فان قیل ما الدلیل علی ان التنوین فی ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدلیل علیه انه لو سقط التنوین فی ضاربك بالاضافة لتصوا ولا ضاربك کما یتصوا ولا ضارب زید اولم یتصوا هذا فعلوان التنوین فی ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قیل یجوز ان یکون ضاربك فی الاصل ضارب ایاك ثم سقط التنوین بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك لان فیه نهایة التخفیف قلنا ان التخفیف فی الاضافة اللفظیة علی قسمین احدهما فی جانب المضاف وثانیهما فی جانب المضاف الیه اما فی جانب المضاف فبحذف التنوین وما یقوم مقامه واما فی جانب المضاف الیه فبحذف الضمیر واستتاره فی الصفة واما ابدال

ص۵ قوله بالتخفیف هو ان التخفیف حصل بفصل اتصال الضمیر الخ ص۵۲ قوله لان فیه نهایة التخفیف اه لوجود التخفیفین فی جانب المضاف بحذف التنوین وفی جانب المضاف الیه بابدال المنفصل بالمتصل اه تحفه ص۵۳ قوله واما ابدال المنفصل بالمتصل فلیس منها اه لقائل ان یقول الحصر المذکور ممنوع کیف وان سلم هذا الحصر فینبغی ان یحصر فائدة الاضافة اللفظیة فی التخفیف لکن ترى الانهم مصرحون بان الاضافة اللفظیة کما تفید ما ذکر کذلک تفید رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجه بجر الوجه بانه لو رفع او نصب علی التشبیه بالمفعول یلزم خلو الصفة واجراء وصف الفعل القاصر اللازم مجری المتعدی وکلاهما قبیح فاذا جر رتبه ای الوجه ارتفعت عنها فافهم فالاولی فی الجواب ان یقال انه لا یجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلک التعذر فی صورة ما ضع ولیس هذا منها فکیف یجوز ان یکون اصل ضاربک ضارب ایاک اعلم ان خلاف الفراء بل فی المعارف فقط اما فی المنکرات ایضا فذکر فی الرضی ان السیرافی نقل عنه فی المنکرة ایضا نحو الضارب رجل وذکر فی التوضیح ان الفراء وافق الجمهور فی المنکرة لامتناع اضافة المعرفة الی النکرة فتدبر منه عفی

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز في الضارب زيد محمول على ضارب زيدا و العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة و المضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف فهما لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وبينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير حبة في الرابع فيكون تقدير مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجهة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفا والمضاف اليه لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

۵۱ قوله فلا يضاف موصوف الى صفة آه اي على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ۱۲ تحفه

۵۲ قوله وبقلة الحمقاء قال البعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رضي كانت تحب هذه البقلة وكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة لبقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا لم يكن مثالا للماتن فيه ۱۲ تحفه ۵۳ قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل عليه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقتدي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ۱۲ تحفه ۵۴ قوله المضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ۱۲ ۵۵ قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على حباب المعالج قالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف المحذوف بل ان كان مضافا اليه اي المضاف فافهم تحفه

لاتوصیف المکان بالغربی قلنا ان المکان علی قسمین المکان الکل والمکان الجزء فالمراد بالمکان ههنا المکان الجزء وهو لایغایر الجانب فان قیل لما کان المراد بالمکان المکان الجزء فحینئذ لایحصل المغایرة بین المضاف والمضاف الیه قلنا ان هذه الاضافة اضافة بیانیة فان قیل انك قلت انه لایجوز اضافة الصفة الی موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جردُ قطیفةٍ واخلاقُ ثیابٍ فان اصلهما قطیفة جردٍ وثیابُ اخلاقٍ ثم قدمت الصفة علی الموصوف واضیف الصفة الی موصوفه مع انه غیر جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطیفة واخلاق ثیاب متاول بحیث انهم لما حذفوا قطیفة من قولهم قطیفة جرد بقی الصفة بلاموصوف واستعمال الصفة بلاموصوف لایجوز فی کلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتیة وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الی شیء هو موصوف فی الواقع للبیان التخصیص فصار من قبیل اضافة العام الی الخاص وکذا حال الاخلاق وثیاب لایضاف اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص کلیث واسد وحبر ومنع لعدم الفائدة فی الاضافة فان قیل انك قلت ان اضافة احد المتساویین الی الاخر لایجوز فهذه القاعدة منقوضة بکل الدراهم وعین الشیء لانه من قبیل اضافة احد المتساویین الی الاخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف کل الدراهم وعین الشیء فانه ای المضاف فی هذین الترکیبین یختص ای یصیر خاصا بسبب الاضافة حاصله انه لانسلم ان هذه اضافة احد المتساویین الی الاخر بل من قبیل اضافة العام الی الخاص فان قیل ان اللام فی الشیء لو کان

ف۱ قولہ جردِ قطیفۃ آہ الجرد جمع جردہ شدہ از کہنگی و فرسودگی والقطیفۃ معروفۃ کہ از ابریشم ساختہ می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کہنہ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ

ف۲ قولہ ولایضاف اسم مماثل آہ اراد بالمماثلۃ فی العموم ان یکون مدلولاہما کلیین اتحدا فرادیٰ اواسواء کانا مترادفین کلیث واسد او متساویین کالانسان والناطق وبالمماثلۃ فی الخصوص ان یکون مدلولاہما شخصا واحدا کسعید کرز اعلم ان المصنف ترک بیان عدم اضافۃ الخاص الی العام ولعلہ اعتمد علی فہم الناظرین لان عدم فائدتہا ظاہر ۱۲ تحفہ خادمیہ

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشئ مشكلة
قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعمية العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم
بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في
الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله
فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة مختصة
فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجئ فهذه القاعدة منقوضة
على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد اضيف احدهما الى الآخر مع انه غير
جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متأول بان المراد بالاول مدلول والمراد
بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام
الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف لا سلم الصحيح او الملحق بالياء
المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة
به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي واما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

سلمه قوله عن الشئ مشكلة سلان الشئ اذا لم يكن المراد منه معهودا فردا ذهنيا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة
لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد اتفقوا ان اعم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا
او معدوما ممكنا او ممتنعا ولهذا يقال للمفهوم لا شئ لا ذهنا ولا خارجا للاستواء الشئ بجميع المفهومات الذي هو نقيضه و
اجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب الحصل وجعلوه في كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون
مساويا له فلا يصح القول بان العين اعم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر مناقشة كرما فاكون اللام الجنسي اما ان
عليه كي يكون اخص من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه قال مولانا
عصام وما يزيل به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم لصدق على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال ايضا
يلزم صدق نقيضه عليها لامتناع ارتفاع النقيضين ايضا يلزم خلاف ما تقرر عندهم من ان الشئ اعم المفهومات يصدق
على كل المفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفة خادمه لحافظ محمد شعيب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفا تثبت لعدم موجب الانقلاب وهذا يقلبها الغير التثنية اى لغير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب اتفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت ياء وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحريك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخى وابى بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخى وابى بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدارة والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابى جمع اب اصله ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابى

قوله بدليل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هداى على قراءة البعض ۱۲ تحفه قوله وفتحت آه وقد يسكنان بعد الالف في قراءة نافع وكسرا بعدها في قراءة الاعمش والحسن وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بكسر الياء كذا في شرح الوافي ۱۲ تحفه قوله وابى هذا عجز البيت وصدره قد رأت احلك ذا المجاز قد اري ۽ لم ليم قائله والشاعر يخاطب لغده ومعناه حكم خداوندى كه اين صفت دارد كه مغلوب نميشود قرار داد ترا اى نفس در ذا المجاز يعنى در بادار وتحقيق كه گمان مى كنم قسم ميخورم كه نيست از براى تو صفت ذا المجاز مگر كه صلاحيت داشته باشد از براى تو اى نفس ولائق باشد شان ترا اى نفس ۱۲ تحفه قوله يجوز ان يكون آه قال مولانا نور الحق انت خبير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لا يعقل الا ليس كذلك فكيف يصح حمله على هذا المعنى انتهى ومثل هذا ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عاملته العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ۱۲ تحفه خادميه۔

کما فی قول الشاعر شعر فلما تبین اصواتنا بکین وفدینا بالابینا وتقول حمی هنی بلارد المحذوف بجعله نسیا منسیا ویقال ای فی الفم فی بالرد والقلب والادغام فی الاکثر ای فی الاستعمال الاکثر وفمی فی بعضها ای فی بعض الاستعمال بابقاء المیم المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قیل اخ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفوٌ بالحرکات الثلثة فی الفاء وفم الفاء افصم منها ای من الضمة والکسرة لخفة الفتحة وجاءهم مثل ید بلارد المحذوف ودلو بالرد فقط وخبٌ بالرد والقلب بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء کان مضافا او غیره وجاءهن مثل ید بلارد المحذوف مطلقا سواء کان مفردا او مضافا وذو لا یضاف الی مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصیف لشیٔ باسم الجنس والضمیر لا یقع اسم الجنس فان قیل ان ذو کما لا یضاف الی مضمر کذلک لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم الموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر اسم الجنس قلنا نعم لکن المصنف خصص الضمیر بالذکر لان لهذه الاسماء الخمسة احکاما خاصة عند اضافتها الی یاء المتکلم ونفی المهم اضافة ذو الی الضمیر مطلقا لانتفاء هذه الاحکام الخاصة فان قیل انک قلت ان ذو لا یضاف الی مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشارع انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه لان ذو یضاف الی مضمر فهنا مع انه خبر جائز قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولا یقطع ای ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع صلة لتوصیف الشیٔ باسم الجنس وضعه

سلف قوله کما فی قول الشاعر فلما آه هو زیاد بن واصل یعنی پس چونکه شناختند آن جماعت ذنان صوتها و آوازهای ما را گریستند وفدائی مکردند پدران خود را یعنی فدای شما باد پدران ما ۱۲ منه ۵۲ قوله حمی آه وتقول حم ذو حمی علی حذف المضاف فتامل وتذکیر ما من معنی الحم ۱۲ منه ۵۳ قوله وذو لا یضاف الی مضمر ذا عند سیبویه واما عند غیره فیجوز اضافته الی الضمیر وفی البسیط منع اکثر النحویین اضافة ذو الی مضمر او علم کذا فی الوافی وبعض شروحه اقول وقد جاء اضافته الی العلم فی قوله صلی الله علیه وسلم لجریر الا یحنی من ذی الخلصة فاکما فحرقها ثم بعث رجلا من احمس الی النبی علیه الصلوة والسلام یبشره یکنی ابا ارطاة حیث اضاف ذو الی الخلصة وهی علم ۱۲ منه ۵۴ قوله احکاما خاصة آه کعدم الرد فی اخ وابٍ الرد فی فم یعنی لیس المراد ههنا بیان الاضافة حتی یلزم بیان تعیین المضاف الیه بانه اسم الجنس دون ما عداه ۱۲ منه ۵۵ قوله انما آه هذا صدر البیت وعجزه وهنا المروف مالم یتبدل غیر واوه کذا سمعت من بعض الاساتذة الشقة وقال مولانا نور الحق حسن المعروف الخ وهذا مبارک خوشتر از انست که آن گفته شد ۱۲ منه

کمپوزنگ شدہ باشد دراں تحت دیا یعنی السوال بیعزتی حاصل شدہ باشد و تحقیق می شناسد صاحب فضل سلام مرد ملن عطاء آن فضل ۱۲

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب
بالاصالة شرع فى بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال التوابع اى جنس التابع ثم
اعلم ان التوابع خمسة النعت التاكيد عطف البيان والبدل والمعطوف وجه الضبط
ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثانى
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت فى متبوعه او تقرير او توضيح
فالاول نعت والثانى تاكيد الثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف وكل
ثانٍ[1] اى كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اى متلبسا
بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع التابع على وزن
فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل
على قسمين صفتى واسمى فالصفتى[2] لا تجمع على هذه الصيغة والاسمى يجمع التابع فاعل اسمى لا صفة
ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل لهذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه
التابع الفعلى والحرفى فى نحو ان زيدا وضرب ضرب لان الثانى ليس معربا فههنا باعراب سابقه قلنا ان

[1] قوله كل ثان اى ثان رتبة فلا يرد الثانى من الاخبار والاحوال وغيرها فقط كل ثان جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبران وغيرها وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت وغيرها
تحفه [2] قوله فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتى لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان
فاعل الصفتى على قسمين صفة العاقل وغير العاقل فالاول لا يجمع على هذا الوزن والثانى يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق
وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى فتدبر اعلم ان فى عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال
سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثانى مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول
ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى هو ان العامل فى البدل وهو العامل فى المبدل منه واما عطف النسق ففيه المذاهب
ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى وابن جنى ان العامل فى الثانى مقدر
من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف فى هذه المسئلة انه اذا كرر حرف العطف جاز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل
فى الثانى غير الاول واما عند من قال العامل فيهما هو الاول فلا يجوز الوقف على المتبوع دون التابع وقد صرح الاستاذ الشريف ان هذا مطرد على دلائل الفرق فارجع اليه يا تحفه

کلامنا فی توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی هی من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلی والحرفی لاضیر فیه فان قیل هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانی والثالث والرابع فصاعدا لانه لیس بثان بالنسبة الی المتبوع قلنا المراد بالثانی کل متأخر اذ الوحظ مع متبوعه کان فی المرتبة الثانیة منه فان قیل لما کان الثانی معربا باعراب سابقه یکون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لاعین اعراب السابق فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه یدخل فیه المفعول الثانی من باب ظننت واعطیت لانه ثان معرب باعراب سابقه من حیث وحدة وهی المفعولیة قلنا المراد بالجهة الوحدة الشخصیة لا النوعیة وههنا نوعی لان ظننت من حیث انه یقتضی مظنونا فیه یعمل فی الاول ومن حیث انه یقتضی مظنونا یعمل فی الثانی واعطیت من حیث انه یقتضی اخذا یعمل فی الاول ومن حیث انه یقتضی المأخوذ یعمل فی الثانی فان قیل هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الذی یکون الاعراب فیهما او فی احدهما تقدیرا او محلیا لان الثانی لایکون معربا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة الی السابق واللاحق اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا فان قیل ان التوابع جمع والجمع انما یتصور فی الافراد وکلمة کل لاحاطة الافراد فعلی هذا یلزم تعریف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود فی الحقیقة جنس التابع بناء علی ان اللام اذا دخل علی الجمع یبطل معنی الجمعیة ویراد به الجنس والحد مدخول کلمة کل وکلمة کل لیست جزءا من التعریف فیکون التقدیر التابع ثان باعرابه فان قیل لما لم یکن کلمة کل جزءا من التعریف فما الفائدة فی ایرادها قلنا انما اوردها لمحض التصریح علی طریق التعریف النعت[1] تابع یدل علی معنی[2] فی متبوعه مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی فی

[1] قوله النعت قدم علی سائر التوابع لکونه اکثر استعمالا فی کلامهم واولی فرسابقة اذ یتبع فی الاعراب والافراد والتثنیة وغیرها ویستطلع علیها واعظم فائدة واکثر تبیانا ۱۲ تحفه [2] قوله علی معنی فی متبوعه وان کان باعتبار المتعلق فلا یرد ان یخرج من هذا التعریف النعت بحال متعلقه فتامل ۱۲ تحفه نحاریه۔

متبوعه احترازعن باقی التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا یرد الاعتراض علی لبدلہ فی
مثل اعجبنی زید علمہ علی المعطوف فی مثل اعجبنی زید وعلمہ علی التاکید فی مثل جاءنی القوم کلھم
لان دلالۃ ھذہ التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتھا انما الخصوصیۃ موادھا وفائدۃ
توضیح فی النعوت المعرفۃ کزید الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون
لمجرد الثناء نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم او التاکید
نحو نفخۃ واحدۃ لان التاء فی نفخۃ للوحدۃ وھذہ الوحدۃ تاکید لتلک ولا فصل ای لا
فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیرہ لان الغرض من النعت دلالۃ علی المعنی الذی
ھو ثابت فی متبوعہ وھذا کما یحصل بالمشتقات کذلک یحصل بالجوامد اذا کان وضعہ
ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالۃ علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی
جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل امّا علی ذات منسوبۃ الی قبیلۃ
بنی تمیم وذو مال یدل امّا علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات
مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی ھذا التراکیب یدل علی معنی ھو ثابت فی متبوعہ
وھو الکمال فی الرجلیۃ فیصح وقوعہ نعتا وای رجل فی قولہ ای رجل عندک لا یدل
علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتا وبھذا الرجل فان ھذا فی ھذا التراکیب یدل

ص۱ قولہ وفائدتہ الخ والغرض الاصلی من ایراد ھذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منھما یدل علی معنی فی غیر یعنی
لیس الغرض من النعت ثبوت الشیٔ للشیٔ بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلک ان حصل الفرق بینھما بالتعریفین لکن بین ثانیا اتماما بشانہ
فلا یرد ان ھذا لیس من وظائف النحوی بل وظائف علم المعانی فافہم ۱۲ منہ ص۲ قولہ توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحھم عبارۃ
عن رفع الاشتراک الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارۃ عن تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق
والواقع فلا فرق کما ذھب الیہ علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیرہ من کتب ھذا الفن ۱۲ منہ ص۳
قولہ والتاکید وقد یکون لکشف الماھیۃ نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین الوکد والکاشفۃ ان الاول مقررۃ
والکاشفۃ موضحۃ مفسرۃ والفرق بین الایضاح والتقریر ظاھر فتامل ۱۲ منہ ص۴ قولہ ولا فصل آہ ولما کان غالب
مواد الصفۃ المشتقات توھم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویہ نحو مررت برجل اسد
وصفادتا ولوا غیر المشتق ولم یکن ھذا مرضیا للمصنف ردہ بقولہ ولا فصل آہ ۱۲ منہ خادمیہ

علی ذات مبہمۃ والرجل یدل علی تعین الذات المبہمۃ وھذا التعین معنی ثابت فی الذات المبہمۃ فیصح وقوعہ نعتا والرجل فی ھذا التراکیب جاءنی الرجل لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتا وبزید ھذا فان ھذا فی ھذا التراکیب یدل علی معنی ھو ثابت فی زید وھو کونہ مشارا الیہ بالاشارۃ الحسیۃ فیصح وقوعہ نعتا لزید ھذا فی مثل ھذا التراکیب بھذا زید لا یدل علی ھذا المعنی فلا یصح وقوعہ نعتا وتوصیف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لا المعرفۃ لان الجملۃ من حیث ھی فی قوۃ النکرۃ والنکرۃ لا تقع صفۃ للمعرفۃ وانما توصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ اما بالجملۃ فلان الغرض من النعت ھی الدلالۃ علی معنی ھو ثابت فی متبوعہ وھذا الغرض کما یحصل بالمفرد کذلک یحصل بالجملۃ واما بالخبریۃ فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا یقبل الربط لابتاویل بعید ویلزم الضمیر لان الجملۃ مستقلۃ بنفسہا فلا بد فیہا من الربط والربط لا یجیء الا بعائد وتوصف بحال الموصوف والصفۃ بحال الموصوف ما یکون المعنی النعتی ثابتا للمنعوت حقیقۃ بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقۃ والصفۃ بحال متعلقہ ما یکون للمعنی النعتی ثابتا المتعلق للمنعوت حقیقۃ وللمتعلق لاعتبار المعتبر مررت برجل حسن غلامہ فالاول یتبعہ ای یتبع متبوعہ فی عشرۃ امور لکنہ یوجد فی کل ترکیب اربعۃ منہا لمنافاۃ البعض بالبعض فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیۃ والجمعیۃ والتذکیر والتانیث فان قیل ھذہ القاعدۃ منقوضۃ برجل صبوۃ وامرأۃ صبوۃ ورجل جریح وامرأۃ جریح ورجل علامۃ وامرأۃ علامۃ لانہ صفۃ بحالہ ولم یتبع النعت متبوعہ فی التذکیر والتانیث قلنا ھذا الحکم فی الصفۃ التی لا یستوی فیہا المذکر والمؤنث ولا صفۃ مؤنث جاء علی المذکر والثانی فی الخمسۃ الاول لکن یوجد فی کل ترکیب اثنان منہا لمنافاۃ البعض بالبعض فی الباقی کالفعل ای فی الخمسۃ الباقیۃ کالفعل لانہ یشبہ بالفعل والفعل اذا اسند

سلہ قولہ فلان النعت مربوط الخ یعنی ان الصفۃ یجب ان یکون مضمونہا معلوما للمخاطب قبل ذکرہا وکذا حکم الصلۃ وہذا فی الجملۃ الانشائیۃ لا یتصور الخ منہ سلہ قولہ لمنافاۃ البعض الخ مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا یوجد النصب والجر للمنافاۃ الظاہرۃ بینہا وکذا لو وجد من الثانی التعریف فلا یوجد التنکیر للمنافاۃ فلم یوجد الا اثنان منہ خادمیہ۔

الی الظاهر کان مفردًا ابدًا واذا اسند الی الضمیر یثنی بتثنیته ویجمع بجمعیته واذا اسند الی الظاهر المؤنث الحقیقی بلا فصل او الی ضمیر المؤنث مطلقا فحینئذ تاء تانیث الفعل واجبة واذا اسند الی الظاهر المؤنث غیر الحقیقی او الی الظاهر المؤنث مع الفصل ففیه تخییر بین التذکیر والتانیث فان قیل ما وجه الفرق بین القسم الاول والثانی ان القسم الاول یتبع منعوته فی عشرة امور والثانی یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل قلنا ان التبعیة فی الخمسة الاول بناءً علی ما جری علیه وفی الخمسة الباقی بناءً علی ما اسند الیه وما جری علیه والمسند الیه فی القسم الاول احد وهو المنعوت فالنعت یتبع منعوته فی عشرة امور وفی القسم الثانی ما جری علیه غیر من المسند الیه الان ما جری علیه هو المنعوت والمسند الیه هو المتعلق فالنعت یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل ومن ثمه ای لاجل ان التبعیة فی الخمسة الباقیة کالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة یقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعدون غلمانه فالحاق علامة التثنیة والجمع بالفعل المسند الی الظاهر ضعیف لانه جمع الفاعلین فی الظاهر فان قیل ان جمع الفاعلین ممتنع فینبغی ان یمتنع هذا الترکیب فلم حکم بالضعف قلنا نعم لکن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو یخرج الالف والواو عن الاسمیة الی الحرفیة ویکونان حرفین دالین علی تثنیة الفاعل وجمعیته ویکون الفاعل ضمیرًا او الظاهر بدلا منه او یکون الظاهر مبتدأ والصفة خبرًا مقدمًا علیه فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قعود غلمانه لانه جمع بجمعیة الفاعل فاجاب المصنف بقوله ویجوز قعود غلمانه لانه جمع جمع التکسیر فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته فلا یجری علیه احکام الفعل والضمیر لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف

بقعود

قوله او یکون الظاهر مبتدأ آه قول سلیم من ملاحظة کلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة یقعدون غلمانه الی هذا ان الاحتمال الاخیر یجری فی یقعدون غلمانه مع انه صرح فیما سبق فی قول المصنف واذا کان الخبر فعلا فالاصل وجوب تقدیمه لوجوب تقدیم الخبر مطلقا ای سواء کان مفردا او مثنی او مجموعا اللهم الا ان یقال هذا مبنی علی مذهب من لا یوجب تقدیم المبتدأ علی الخبر فی صورة التثنیة والجمع وقد سألت فی هذا المقام من له شهرة بهذا الفن فی الانام فلم یفتح علیه الباب من الله العلام فافهم لعل الله یرزقک الی فروعة السنام ۱۲ تحفه خادمیه۔ ای ملا صاحب بحثه وهی قریة من قری الصلات ۱۲ منه۔

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردا للباب وكذا الوصف العارض
واللام وغيرهما محمول عليهما طردا للباب ولا يوصف به لان الصفة كلمة تدل على معنى ثابت
في متبوعها والضمير دال على الذات فقط لاعلى قيام المعنى بها والموصوف اخص او مساو لئلا
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان الناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويا بل هو اعم قلنا المراد
بالخصوص المساواة الخصوص المساواة في التعريف والمعلومية لانه ما صدق عليه ثم اعلم
ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما
المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف
ذو اللام الا بمثله هو الموصول او ذو اللام الاخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او اتقض منه بناء على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة
باسم الاشارة الاخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف ذا بهذا ابدا باللام فاجاب المصنف

قوله والضمير دال الخ يعني ان وضع المضمرات للذوات الشخصية لا لمعنى قائم بذات بهيئة ما يتوهم من دلالته على
هذا المعنى حين يجعل الى المشتق هو دلالة المدرج دون المدرج والفرق بين فلا يرد ما احد من ان الضمير الراجع الى المفهوم
المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بانا نعد بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه قول ويمكن ان يقال ان المشتق
ما دل على معنى في المتبوع مطلقا بالخصوصية مادة وهيئة خلافا لمن ذهب الى ان دلالته على ذلك المعنى مختص بكون مرجعه مشتقا للجزء والهيئة
التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصنف اذا كان وضعه لتعرف المعنى عموما او خصوصا فما يفهم منه
مناف لما قال مولانا المذكور اه تحقيقه قوله لان اعرف المعارف الخ هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين
الاستاذ المضاف الى احد بامع انه لابد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما
عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه وهذا مقتضى القياس فخر غلام امير الطريف صفة الغلام عند سيبويه
ومبدل عند المبرد وعند الكوفيين ان المعرف تعلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص ثم
ضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب المسامح في الابهام ثم اشارة الدنو ثم اشارة النأي ثم الموصول ذو اللام ثم المضاف بحسب المضاف اليه اه تحقيق

١٤

بقوله وانما التزم وصف باب هذا بذی اللام للابهام ای للابهام الواقع فی هذا الباب بحسب
اصل الوضع المقتضی لبیان الجنس فاذا اردید رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام
بالمضاف او باسم الاشارة او بذی اللام فعلی الاول یلزم الاستعارة من المستعیر وعلی
الثانی لا یتم الرفع الابهام عن الغیر لان اسم الاشارة مبهم فی نفسه فکیف یرفع الابهام
عن الغیر فتعین ذو اللام بالضرورة ومن ثمه ای لاجل ان التزام وصف باب هذا
بذی اللام لرفع الابهام ضعف مرت بهذا الابیض لان البیاض لا یختص بجنس دون
جنس فلا یتبین به جنس المبهم وحسن مرت بهذا العالم لان العلم یختص بالانسان
بل هو غالب فی الرجال العطف التابع المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع
جنس شامل للتوابع کلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غیر البدل وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل فان قیل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل
لانه یلزم حمل الذات علی عرض الوصف وهو لا یجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قیل
هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولکن واما وام لان
المقصود مع هذه الحروف احد الامرین ای التابع او المتبوع لا کلاهما قلنا المراد بکون المتبوع
مقصودا ان لا یکون وسیلة الی ذکر التابع بکون التابع مقصودا ان لا یکون متفرعا علی المتبوع ولا
شک ان المعطوف والمعطوف علیه بهذه الحروف الستة کلاهما مقصودان بهذا المعنی ویتوسط بینه وبین
متبوعه احد الحروف العشرة وسیجیء ای تفصیل الحروف العشرة فی بحث الحرف مثل قام زید وعمرو فان
قیل ان تعریف المعطوف حصل بالسابق فالحاجة الی ذکر قوله ویتوسط الخ قلنا انما ذکر
قوله ویتوسط لزیادة التوضیح فان قیل المقصود من التعریف هو الجمعیة والمنعیة وهما یحصلان
بقوله العطف تابع یتوسط بینه وبین متبوعه او فما الحاجة الی قوله تابع مقصودا بالنسبة

ص۱ قوله لان البیاض الخ اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولوحظ الدخول اما اذا لوحظ اللام فضیق خناق لعل لا یخفی علی العقلاء
فافهم ولا تکن من اهل الهواء وتحفه ص۲ قوله للدوام الخ یعنی ان المصدر مبنی للمفعول یقول فعلی هذا ینبغی ان یکون هذا مشترکا
فی الکل للمصدریة علی ما قاله فیقال للثبوت والبدل والتوکید ومعطوف البیان وهذا کما تری خصوصا فی الاول والاخیرة
دعوی العلمیة فیما شتی العطف تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح والعلم الحق عند الاول والآخر ۱۲ تحفه خادمیه۔

مع متبوعه قلنا لو اکتفی بهذا القدر وهو قوله تابع یتوسط الحرف لم یکن التعریف مانعا عن دخول الغیر لانه یخرج فیه الصفات المتوسط بینها وبین متبوعها احد حروف العشرة کما فی قوله جاء نی زید العالم والشاعر الدبیر فان قیل العاطف لم یتوسط بین الصفة والموصوف بل بین الصفات قلنا ان توسط حرف العاطف بین الشیئین لا یلزم ان یکون عطف الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات فی حد المعطوف فان قیل ان الحرف المتوسط بین الصفة والموصوف تدل علی معنی العطف وهو الجمعیة والترتیب فجعلها عاطفة فی غیر الصفة والموصوف وجعلها غیر عاطفة بین الصفة والموصوف لیس لارتکاب امر بعید من غیر ضرورة داعیة الیه قلنا بین المعطوف والمعطوف علیه مغایرة بالذات بین الصفة والموصوف اتحاد بالذات فکیف یکون احدهما عین الآخر واذا عطف ای اذا اراد العطف علی المرفوع المتصل اکد بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل کالجزء من الفعل لفظا ومعنی فلو عطف علیه بلا تاکید بمنفصل لزم العطف علی بعض حرف فی الکلمة وهو باطل فان قیل لما اکد بمنفصل فالعطف لا یخلو اما علی المؤکد او علی المؤکد فعلی الاول یلزم المحذور المذکور وعلی الثانی تاکید لا عطف قلنا لما اکد بمنفصل فالعطف علی المؤکد ولا یلزم المحذور المذکور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاکید نحو ضربت انا وزید الان یقع فصل بین الضمیر المعطوف فیجوز ترکه ای ترک التاکید بمنفصل لان طول الکلام یخرج بوجوب الفصل فاحسن الاختصار بترک التاکید سواء کان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت الیوم وزید او کان بعده کما فی قوله تعالی ما اشرکنا ولا اٰباؤنا وقوله یجوز ترکه فیه اشارة الی جواز تاکیده بالمنفصل مع وجوب الفصل کما فی قوله تعالی فلیکیدوا فیها هم والغائون واذا عطف علی الضمیر المجرور اعید الخافض لان الاتصال بین الجار والمجرور اشد من الاتصال الذی بین الفعل والفاعل فلما لم یجز العطف علی الضمیر

سلمہ قولہ الماء الظاہر من قولہ اکد الوجوب ہو مخالف للقبیلتین البصریین والکوفیین لان البصریین یجوزونہ بلا تاکید لکن مع قبح والکوفیین بلا قبح اقول علی تقدیر صحة ہذہ الروایة عند اللہ یمکن ان یقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانی فلم یخالف البصریین لا یقال یابی عن ہذہ الارادة ما ذکرہ فی بحث المفعول من انہ اذا لم یجز العطف تعین النصب لانا نقول من اول قولہ اکد عن الوجوب بالی الاستحسان فلا یبالی ان یاول قولہ تعین النصب عما ہو الظاہر وہو الوجوب الاستحسانی منہ

المرفوع المتصل بلا تاكيد بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض
فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير
منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع
للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المجرور لانه استعارة الاعلى
للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفى بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا يكون للمجرور ضمير منفصل فحينئذ لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف
فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة
الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان
المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال منه بلا
تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيد لضمير المجرور والابدال منه بلا اعادة الخافض قلنا
المؤكد عين المؤكد والبدل تابع كل مبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما
ليسا بجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف
اذ المعطوف غاير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد
بالمنفصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه قبله بشرط ان لا يكون ما

ف۱ قوله الا في لان الفصل عمدة والمجرور فضلة اه تحذه ف۲ قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل اه اقول الظاهر من كلام
الاستاذ تسليم الاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر وبالعكس مع انه من المركبات المناقضة
وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبالعكس كما يعلمون باذكره والاستاذ قائل بالانحفاظ

یقتضیها منتفیا فی المعطوف فان قیل لا نسلم ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه اذ
ربما یکون المعطوف مبنیا والمعطوف علیه معربا او بالعکس او یکون المعطوف معرفة والمعطوف
علیه نکرة او بالعکس او یکون المعطوف مفردا والمعطوف علیه تثنیة او جمعا او بالعکس
قلنا الاحوال علی قسمین قسم عارض للمعطوف علیه عما قبله وقسم عارض له من
حیث نفسه فالمعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله لا فی الاحوال
العارضة له من حیث نفسه وهذه الاحوال من قبیل القسم الثانی فان قیل ان
القاعدة منقوضة بمثل یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من
حیث تجریده عن اللام قلنا المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله بشرط
ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف وههنا المقتضی لتجرید اللام خوا حرف النداء وهو
منتف فی المعطوف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها فان
سَخْلَتِها معطوف علی شاة ولیس فی حکمه لان رب یقتضی ان یکون مدخولها نکرة وسخلتها
معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها مؤول بتاویل النکرة لقصد عدم التعین ای رُبَّ شاة
وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة علی نکارة الضمیر ای رُبَّ شاة وسخلة شاة فان
قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل یا زید وعمرُو لان عمرا معطوف علی زید وهو فی حکمه
فی البناء علی الضمة والبناء من الاحوال الذاتیة لا من الاحوال العارضة قلنا
المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة لا فی الاحوال الذاتیة اذا لم یکن المعطوف
مثل المعطوف علیه واما اذا کان المعطوف مثل المعطوف علیه فی المعطوف فی حکم
المعطوف علیه فی مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف علیه فی کون کل واحد
مفردا معرفة فلذلک امتنع بناء المعطوف فی یا زیدُ وعبد الله فان عبد الله لیس مثل

او

حل قوله لقصد عدم التعین بناء علی ان الاضافة للعهد الذهنی ۱۲ تحفه حل قوله او نقول آه وفیه نظر وجهه ان الضمیر انما
یکون نکرة اذا لم یکن له مرجع یعود الیه اما اذا کان له مرجع فلا وجه للتنکیر وضمیر سخلتها عائد الی الشاة فلا یکون کضمیر ربه رجلا قال
الشرح الضمائر کلها نکرة اذا لم یسبق اختصاص المرجع الیه بحکم او صفة نحو ربه رجلا وربه رجل اخیه وان سبق اختصاص المرجع
الیه فالضمیر معرفة فلو قلت رب رجل کریم اخیه لم یجز فعلی هذا الاشکال فی رب شاة وسخلتها ۱۲ تحفه

زید ومن ثمہ ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی ما زید بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع ای رفع ذاهب لانه لو کان منصوبا او مجرورا لکان معطوفا علی قائم اوقائما وهو لا یصح لان فی المعطوف علیه ضمیرا راجعا الی الاسم والمعطوف خال عن الضمیر وقائل ان یقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید الذباب فان فی یطیر ضمیر یعود الی الموصول فیغضب المعطوف علیه لیس فیه ذلک الضمیر فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذی یطیر فیغضب زید الذباب لانها فاء السببیة ای لکون معناها السببیة لا للعطف فلا یرد النقض علی تلک القاعدة او نقول ان معنا السببیة مع العطف لکنها تجعل الجملتین کجملة واحدة فیکتفی بالرابط فی الاول او نقول ان العائد ههنا مقدر فیکون المعنی الذی یطیر فیغضب زید یطیر انه الذباب واذا عطف ای اذا زید العطف علی عاملین مختلفین ای علی معمولی عاملین مختلفین لم یجز لان الواو فحرف ضعیف العمل لا یقوم مقام عاملین مختلفین ای لا یتوسط فی وصول اثر عاملین مختلفین الی معمولین مختلفین فان قیل عبارة المصنف لا یؤدی ما هو المراد لان مراده عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین لا علی نفس العاملین قلنا عبارة المصنف محمولة علی حذف المضاف تقدیره واذا عطف علی معمولی عاملین مختلفین او نقول المراد بالعاملین المعمولین من قبیل ذکر الاثر وارادة المؤثر او نقول المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنی اللغوی وهو اماله الاسمین الی نحو العاملین بان یجعلا معمولیهما خلافا للفراء فانه یجوز هذا العطف بدلیل قولهم ما کل سوداء تمرة وبیضاء شحمة

سلہ قولہ والمعطوف آہ وفیہ ان یمکن ان یقدر فی ہذا الترکیب مثل عندہ او فی دارہ کما قال فی بحث ضربتہ التقدیر فی ترکیب زید قام وعمرا اکرمتہ ان مقدر بعندہ او فی دارہ فلا مانع من ان یکون معطوفا علی الخبر واجیب بان عدم جواز النصب والجر علی تقدیر عدم التقدیر واما اذا کان مقدرا فلا فتال فیہ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رح

سلہ قولہ فانہ آہ اعلم انہ اذا وقع فصل بین العاطف والمعطوف المجرور نحو زید فی الدار وعمرو والحجرة فلا یجوز ہذا اجماعا منہم فلا بد ان یقال خلافا للفراء اذا لم یقع الفصل بین العاطف والمعطوف المجرور ۱۲ تحفہ خادمیہ سلہ قولہ ما کل آہ فبیضاء معطوفة علی سوداء والعامل فیہا کل وشحمة معطوفة علی التمرة والعامل فیہا ما جاء تحفہ

وتبدیل قول الشاعر شعر اَکُلَّ اَمْرِئٍ تَحْسَبِیْنَ اِمْرَءً ونارٍ اَتُوْقَدُ بِاللَّیْلِ نَارًا؛ قلنا هذان المثالان مقتصران علی مورد السماع علی مذهب الجمهور او علی حذف العوامل بناء علی مذهب سیبویه الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب کان المجرور مقدما فی باب المعطوف والمعطوف علیه لان هذا العطف مسموع فی کلام العرب علی خلاف القیاس فاقتصر عمله علی مورد السماع خلافا لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف ایضا لان الواو حرف علة ضعیف العمل فلا یقیم مقام العاملین المختلفین ای لا یتوسط فی وصول الخ التالیة تابع یقرر امر المتبوع ای حال المتبوع وشانه فی النسبة ای فی کونه منسوبا او منسوبا الیه او الشمول ای فی شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یقرر امر المتبوع یحترز عن باقی التوابع اعلم ان الغرض من جمیع الفاظ التاکید اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او ظنه بالمتکلم الغلط او دفع ظنه بالمتکلم مجازا او دفع ظنه بالمتکلم تخصیصا وهو لفظ ومعنوی ووجه الضبط ان التاکید لا یخلو اما بتکریر اللفظ الاول لفظا او معنی او معنی فقط فالاول لفظی والثانی معنوی فالتکریر لفظی تکریر لفظ الاول ای مکرر اللفظ الاول نحو جاءنی زید زید ویجری فی الالفاظ کلها فان قیل الظاهر ان الضمیر یجری راجع الی التاکید اللفظی الاصطلاحی فی التاکید

حاشیہ غیرہ علیہ یعنی آیا گمان می کنی ہر مردی را مرد کامل در انسانیت وہر آتش افروختہ را در شب کہ آن آتش حقیقی ست کہ بجہت راہنمائی وجہان دگم شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی کہ ہر شخصی کہ صورت مرد دارد مرد کامل است در انسانیت بلکہ چنیں نیست وگمان می کنی ہر آتش کہ برافروختہ شدہ است در شب آتش بلا آتش آنست کہ برای ضیافت مہمان افروختہ شدہ است ۱۲ منہ

قولہ وعلی حذف العوامل قال مولانا نور الحق وتحقیقہا من باب العطف علی معمولی عاملٍ واحدٍ فلیفہم انتہی ۱۲ منہ خادمہ

قولہ ویجری الخ اعلم ان المؤکد اما مستقل یجوز الابتداء بہ والوقف علیہ او غیر مستقل فغیر المستقل ان کان علی حرف واحد یتکرر بتکرار عاملہ فی السعة نحو بک بک ومررت مررت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریرہ وحدہ نحو ان زیدا قائم وقد جوز فی تکریر الضمیر المتصل المرفوع والمجرور التاکید بالمرفوع المنفصل نحو بک انت ومررت انت وفی تکریر الضمیر المنصوب المتصل التکریر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربتہ ایاہ وہو واما المستقل فتکریرہ بلا فصل نحو زید زید ومع الفصل نحو قولہ تعالی وہو بالآخرة ہم کافرون کذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ منہ خادمہ۔

الاصطلاحی لا یجری فی الافعال والحروف والمرکبات فکیف یصح قوله فی الالفاظ کلها
قلنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللغوی هو التکریر مطلقا لکن هذا الجواب
ضعیف لانه یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی لا فی
التاکید اللغوی والاولی فی الجواب ان یقال ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی
الاصطلاحی والمراد بالالفاظ الاسماء فان قیل البعض من الاسماء اجمع واکتع واخواتهما
مع ان التاکید اللفظی الاصطلاحی لا یجری فیها قلنا المراد بالاسماء ما عداها فان قیل
علی هذا یلزم المجاز فی جمیع الجمل وهو باطل المتعلق بالالفاظ محصوص فی نفسه وکلامه
وکله واجمع واکتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فیها فقیل
لا معنی لهذه الکلمات الثلاثة فی حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذکرت مع اجمع فهی بمعنی
اجمع وقیل لها معنی فی حال الافراد لان اکتع مشتق من قولهم حول کتیع ای تام وابصع
بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق ای سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع
ای روی وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة معززه ویمکن استنباط مناسبة
خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکید بالتامل الصادق فالاولان یعلمان من حیث
الاستعمال باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم
وانفسهن والثانی للمثنی تقول کلاهما وکلتاهما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی
کله وکلها وکلهم وکلهن والصیغ فی البواقی تقول اجمع جمعاء اجمعون اجمع لا یؤکد
بکل واجمع الا ذا اجزاء لان کل یدل علی الکلیة واجمع علی الجمعیة وهما لا یتحققان

قولہ لا یجری آہ لم لا یمنع ہذا القول کیف ولم یوجد اثرہ فی الکتب المعتبرۃ بل یوجد عکسہ ۱۲ تحفہ خادمیہ
قولہ بمعزہ المعزہ موضع اتصال العنق بالصدر ۱۲ تحفہ قولہ مناسبات آہ اما مناسبۃ الکتع بمعنی التمام للمعنی التاکیدی
فظاہر لانہ ایضا عبارۃ عن تمام الافراد واما مناسبۃ البصع بمعنی السیلان او الری فلان السیلان لا یکون الا بالکثرۃ
والغلبۃ وہو مناسب للمعنی التاکیدی لان فیہ ایضا الغلبۃ والکثرۃ لان تمام الافراد کثیر ولان الری عبارۃ عن تمام
الشرب وہو یناسب تمام الافراد وعدم ابقاء فرد من الحکم واما مناسبۃ البتع وہو طول العنق مع شدۃ معززہ فان الشدۃ
تناسب الاحاطۃ لان فیہ ایضا شدۃ باعتبار تمام الافراد کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفہ خادمیہ

الاذی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء و افراد قلنا المراد بذی الاجزاء ذی متعدد و المتعدد اعم من الاجزاء
والافراد او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا لان الکل ما لوحظ
افراده بجمیعته و ما تصور اجزاء له لا یصح تاکید الکل بکل و اجمع و اذا لوحظ افراده بجمیعته
فهو ذو اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما لیکون التاکید بکل و اجمع مفیدا لفائدة مثل
اکرمت القوم کلهم و اشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله لانه لا یصح افتراق اجزائه
فی الجمیعة لا حسا و لا حکما و اذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس او العین اکد ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لالتبس التاکید بالفاعل فی صورة المستکن
فی مثل زید اکرمه هو نفسه و البارز محمول علی المستکن طرد اللباب نحو ضربت انت
نفسک و اکتم و اخواه اتباع کاجمع لانه ادل منهما علی المقصود و هو الجمیعة فلا یتقدم ای
اکتم و اخواه لئلا یلزم تقدیم التابع علیه ای علی المتبوع و ذکرها دون ضمیر لعدم ظهور
کلتاهما علی المعنی الجمیعة و ایضا لزم ذکر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بالنسبة
المتبوع دونه ای دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها و قوله مقصود احتراز
عن غیر المقصود و قوله دونه احتراز عن المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا

لـ۱ قوله المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانه یفید جواز مجاز فی الانسان کله من غیر حاجة یراد به
الاناث فقد افسد من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بتاویله ذو متعدد و انما کان اجزاء ۱۲ تحفه خادمیه
لـ۲ قوله او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان بینهما شیئان
ذو الاجزاء و ذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد و لیس کذلک فان ذا الافراد بعد الملاحظة المذکورة لیس
ذا الاجزاء و ان کان المراد قبل الملاحظة فبطلانه ظاهر لتباین الظاهر بینهما اللهم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق
علی ذی الافراد بعد الملاحظة المذکورة و اطلاق ذی الاجزاء علیه باعتبار ما کان فتامل ۱۲ تحفه خادمیه
لـ۳ ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة نسب الیه بل تکون النسبة الیه توطئة و تمهیدا
للنسبة الی التابع سواء کان منسوبا الیه مسندا او غیر مسند مثل جاءنی زید الخوک و ضربت زیدا اخاک ۱۲

شرح مولانا الجامی رحمه الله تعالی

عن دخول الغیر لانه دخل فیه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا
ان متبوعه مقصود ابتداء لکن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فکلاهما
مقصودان بهذا المعنی فان قیل هذا الحد لا یتناول البدل الذی وقع بعد
الامثل ما قام احد الا زید فانه لیس مقصودا بنسبة ما نسب الی المتبوع قلنا
ما نسب الی المتبوع ههنا القیام ونسبة القیام بعینه مقصود الی التابع لکن فی الاول
سلبیا وفی الثانی ایجابیا والنسبة الماخوذة فی تعریف البدل اعم من ان یکون سلبیا او
ایجابیا وهو ای البدل علی اربعة اقسام بدل الکل والبعض والاشتمال والغلط ووجه
الضبط ان البدل او المبدل منه لا یخلو اما ان یکون بینهما ملابسة او لا الثانی البدل الغلط
والاول لا یخلو اما ان یکون البدل کل المبدل منه او جزؤه او یکون احدهما مشتملا
علی الاخر فالاول بدل الکل والثانی بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله
مدلول الاول فان قیل فعلی هذا لا یحصل الفرق بین بدل الکل وعطف البیان لان
مدلول الثانی فی عطف البیان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو کان المقصود
بالحکم الاول والثانی لا یصلح الاول فهو عطف البیان ولو کان المقصود بالحکم الثانی
والاول توطیة للثانی فهو بدل الکل فان قیل لا نسلم ان المبدل منه لیس بمقصود
لانه وان لم یکن مقصودا اصالة لکنه مقصود توطیة قلنا المراد بالمقصود المقصود
الاصلی والثانی جزؤه والثالث بینه وبین الاول ملابسة بغیرهما ای بغیر الکلیة
والجزئیة فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه البدل
الغلط فی مثل ضربت زیدا غلامه وضربت زیدا حماره لان بینهما ملابسة بغیر الکلیة
والجزئیة وهو المالکیة والمملوکیة قلنا المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته
الی المتبوع النسبة الی التابع اجمالا وتبعا فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال فی مثل نظرت الی القمر فلکه لان بینهما
ملابسة من حیث الکلیة والجزئیة لان القمر جزء من الفلک قلنا معنی قولنا بغیرهما
ان لا یکون البدل کل المبدل منه وههنا لیس کذلک بل البدل کل المبدل منه جزؤه

فان قیل لانسلم ان القمر جزء الفلک بل هو کوکب فیه قلنا هذا مناقشة فی المثال والمناقشة فی المثال ممنوعة لان المثال لتوضیح المثل فیکفی فیه مجرد الفرض ثم یمکن ان یورد له مثال آخر مثل رأیت درجة الاسد برجه فان قیل ما الوجه للمصنف حتی یجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولو سیم ببدل الکل من البعض قلنا انما لم یجعله قسما خامسا لقلته وندرته بالعدم وقوعه فی کلام العرب فان قیل لانسلم انه لم یقع فی کلامهم وارد قسم کما فی الثالثین المذکورین قلنا هذان المثالان المذکوران مصنوعیان لا مسموعیان والرابع ان تقصد الیه

سلمہ قولہ والرابع ان تقصد الیہ بعد ان غلطت بغیرہ اعلم ان صاحب التوضیح جعل ہذا القسم قسما من القسم الرابع المسمی بالمباین ولم یذکرہ المصنف والشیخ الرضی جعلہ مقسما وقال ہذا الذی یسمی بدل الغلط علی ثلثۃ اقسام اما بدا او وہو ان تذکر المبدل منہ ثم تقصدہ وتعود ثم توہم انک غالطا لکون الثانی اجنبیا وہو مستعمل لتکثیر المبالغۃ والتفنن فی الفصاحۃ وشرطہ ان یرتقی من الادنی الی الاعلی کقولک ہذا بحر بل کانک وان کنت معتمد الذکر انجم تتلظ نفسک وتری انک لم تقصد فی الاول الا تشبیہہا بالبدر وکذا قولک بدر شمس وقال فی التصریح قال ابن عصفور ہذا النوع مختلف فیہ فقیل من بدل الغلط وقیل معطوف حذف عاطفہ قال فی الحواشی وہو الحاو لابل لانہ لا یثبت حذفہا انتہی واما غلط صریح محقق وصاحب التوضیح یسمی ہذا القسم بدل الغلط کما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنی حمار فسبقک لسانک الی رجل ثم تدارکت الغلط فقلت حمار واما نسیان وصاحب التوضیح یوافقہ فی ہذہ التسمیۃ وہو ان تعمد ذکر ما ہو غلط ولا یسبقک لسانک الی ذکرہ لکن یتبنی المقصود ولا یجیئ الغلط الصرف ولا بدل النسیان فی کلام الفصحاء ولا یصدر عن رجنۃ وفطانۃ فلا یکون فی شعر اصلا وان وقع فی کلام فصحۃ الاعراب عن الاول المغلوط فیہ ومعنی بدل الغلط البدل الذی کان سبب الاتیان بہ الغلط فی ذکر المبدل منہ لا ان یکون المبدل ہو الغلط وبدل الکل من الکل یجب موافقۃ المتبوع فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث فقط لا فی التعریف والتنکیر واما الابدال الاخر فلا یلزم موافقتہا للمبدل منہ فی الافراد والتذکیر وفروعہا ایضا انتہی عبارۃ الرضی مع زیادۃ ومعنی کلام المصنف والرابع یحصل بان تقصد الیہ اما لان حذف حرف الجر مع ان وان قیاس غلا یطرد علی البدل الغلط الا نادر والمراد بالغیر المبدل منہ والمصنف یلتفت بہ لان المبدل منہ حین ذکر لم یذکر بحیثیۃ کونہ مبدلا منہ او متبوعا بل بحیثیۃ کونہ غلطا فلم یذکرہ باسم المتبوع ولا باسم المبدل منہ اعلم ان الاقسام المذکورۃ فی الاسم کما ہو الظاہر وفی الفعل فلا یجیئ من الاقسام الا بدل الکل اذا کان الفعل الثانی راجعا فی البیان علی الاول کقولہ ع متی تاتنا تلمم بنا فی دیارنا فان قولہم من الالمام وہو النزول بدل من تاتنا تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ تعالی۔

بعد ان غلطت بغیرہ ویکونان معرفتین نحو جاءنی زید اخوک ونکرتین نحو جاءنی رجل غلام لک ومختلفین بان یکون المبدل منہ معرفۃ والبدل نکرۃ نحو قولہ تعالیٰ بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ او بالعکس نحو جاءنی رجل غلام زید واذا کان البدل نکرۃ مبدلۃ من معرفۃ فالنعت ای نعت البدل النکرۃ والحکم لا یلزم انقضیۃ المقصود من غیر المقصود من کل وجہ مثل بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ ویکونان ظاہرین نحو جاءنی زید

قولہ او بالعکس آہ نحو جاءنی رجل غلام زید اعلم انہ لابد ہہنا من ستۃ عشر امثلۃ حاصلۃ من ضرب الاربعۃ فی الاربعۃ ذکر الاستاذ اربعۃ منہا وترک الباقیۃ فلنوردہا والباقیۃ فالمثلۃ البعض بزید راسہ برجل راس لہ بزید راس لہ برجل راسہ امثلۃ الاشتمال بزید علمہ برجل علم لہ بزید علم لہ برجل امثلۃ الاضراب بزید الحمار برجل حمار بزید حمار برجل الحمار قولہ واجب آہ اوجب علی حسب ما قال بعضہم واجب وظاہر لفظ الکتاب یشیر الی بداد وقال بعضہم حسن والیہ ذہب الزمخشری کذا فی الغایۃ وقال الرضی ولیس ذلک علی الوجوب علی الاطلاق بل ہو فی بدل الکل من الکل قال ابو علی فی الحجۃ وہو الحق یجوز ترک وصف النکرۃ المبدلۃ من المعرفۃ اذا استفید من البدل ما لیس فی المبدل منہ کقولہ تعالیٰ بالواد المقدس طوی اذ لم یجعل طوی اسم الوادی بل کانہ مثل جئتہ مشیا من العشی الا قدس مرتین فکانہ طوی بالتقدیس انتہی وذکر فی النجد انی واذا کان البدل من المبدل منہ ای من لفظہ کما فی مثال الشارح واذا کان البدل من غیر لفظ المبدل منہ فلا یجب الاتیان نحو الحمد للہ رب العالمین فی الطعام کالملح فی الطعام فرب بدل من احد وہو نکرۃ ولم یوصف

حاشیہ خادمیہ قولہ بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ اقول لا احد انعا من جعل الناصیۃ الثانیۃ تاکید الاول وان لم یقل بہ احد من ثقاۃ ہذا الفن فی التفسیر ان اخذ بمرکز المطابقۃ بین المؤکد والمؤکد فی التعریف وہہنا انعدمت فلذا لم یقل بہ احد فانہ حینئذ بعض من کل ذکرنی یا تیم تیم عدی لبکن مثالا قطعیا للمقصود فافہم وقد عرضت ہذا علی الاستاذ لیس الا ذکیاء فلم یفد الکفی بہذا القدر

حاشیہ خادمیہ قولہ ویکونان ظاہرین ومضمرین آہ اعلم انہ لابد فی ہذا المقام ایضا من ستۃ عشر مثالا حاصلۃ من ضرب الاربعۃ فی الاربعۃ وذکر الاستاذ اربعۃ منہا وترک الباقی وانا نوردہا تاما فلما من ما ذکرہ القوم لما ان ما ذکرہ القوم لا یخلو عن الخدشات فامثلۃ الکل من الکل وہما مظہرین بزید اخیک اذا کانا مضمرین نحو لقیتہم ایاہ اذا تقدم لفظ الزیدین واخوتک کان الزیدان اخوۃ المخاطب نحو جاءنی الزیدون اخوتک النجباء یرید ون فی ہذا المقام نحو زید ضربتہ ایاہ وہو تاکید لفظی لمرجعہا الی شیء واحد وقد تقدم الکلام فی مثال اُسْکُنْ اَنْتَ وَزَوْجُکَ الْجَنَّۃَ ان انت تاکید کذا فی مررت بک انت بہ ہو فکذا ہذا والمضمر من المظہر نحو اخوک لقیت زیدا ایاہ بتقدیر ان اخوک لو رجع ایاہ الی زید علی ما یورد النحاۃ لکان تاکید انعظیا ایضا لان یکون کقولک رایت زیدا زیدا کما ان مررت بک انت تاکید انعظی منہم انعا قالوا المظہر من المظہر نحو اخوک لقیت زیدا الخ زید ہ امثلۃ البعض قطعت زیدا یدہ والمظہر من المظہر نحو کسرت ید زید قطعت زیدا ایاہ والنحاۃ یوردون فی مثلہ نحو زید قطعت زیدا ایاہ یقولون ہو تکلف لاعادۃ الظاہر لفظا فی جملۃ واحدۃ ونحن ذکرنا جملتین فلیس فیہ تکلف ان کان من اجلہ والمظہر من المضمر نحو زید قطعت یدہ امثلۃ الاشتمال نحو کسرت زیدا جہالتہ والمضمر من المظہر نحو کسرت جہالۃ زید لیتنصب زیدا ایاہ والمظہر من المضمر نحو زید کسرت جہالتہ امثلۃ الغلط نحو کسرت زیدا رایتہ والمضمر من المضمر نحو کسرتہ ایاہ اذا تقدم ذکر زید ہ الرایتہ والمضمر من المظہر نحو کسرت زیدا ایاہ اذا تقدم ذکر الرایتہ

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم مختلفين بان يكون المبدل منه ظاهرا والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا او لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل شعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا والمراد به كل تركيب

سلہ قولہ لیبدل آہ خلافا للاخفش فانہ جوزہ لانہ سمع عن بعضہم مررت بی المسکین ومررت علیک الکریم ۱۲ منہ

سلہ قولہ لفظا واما الفرق المعنوی فہو ان المقصود فی عطف البیان ہو الاول ویدور علیہ الحکم وفی البدل ہو الثانی والحکم دائر علیہ ویتفرع علی ہذا الفرق ما نقلہ بعض الشارحین من انہ قال بعض النحویین فی الفرق بینہ وبین المبدل انہ لو قال زوجنی بنتی فاطمۃ وکان اسمہا عائشۃ فانہ علی تقدیر عطف البیان صح النکاح لان الغلط وقع فیما لیس بمقصود بالنسبۃ وعلی تقدیر البدل لم یصح اذ الغلط وقع فیما ہو المقصود بالنسبۃ ۱۲ منہ مخدومی لحافظ محمد شعیب ۱۲ لاہوری رحمہ اللہ تعالیٰ

سلہ قولہ شعر آہ ہذا البیت لمراد الاسدی وقصتہ ان رجلا من بنی اسد جرح بشر بن عمرو بن زید البکری ولم یعرف جارحہ فافتخر المراد بجرحہ کاذبا وعلیہ متعلق بقولہ وقوعا المنصوب علی التعلیل کما قیل او علی الحالیۃ من فاعل ترقبہ فہو جمع واقع بمعنی الواقف والطیر جمع طائر وجملۃ مبتدا وترقبہ خبرہ والجملۃ حال من البکری ای انا ابن الذی ترک البشر الذی ہو من قبیلۃ بکر بحیث تنتظر الطیران تقع علیہ لاتی جرحہ قرب من الموت فالطیر منتظر ومتناء بالفارسی منم پسر آنچنان کسے کہ واگذارندہ است مردم منسوب بقبیلۃ بکر بن وائل را کہ اسم آن مرد بشر است در حالتیکہ انتظاری کنند مرغان مردن او را بجہت آنکہ واقع شوند بر او وبخورند گوشت او را یا آنکہ مرغان انتظاری کنند مردن او را در حالتیکہ استادہ اند بالاسداد ۱۲ منہ مخدومی لحافظ محمد شعیب باجوری ولاہوری رحمہ اللہ تعالیٰ

اذا وقع عطف البیان للمعرف باللام المضاف الیہ الصفۃ المعرفۃ باللام فہنا عطف البیان جائز
والبدل لا یجوز لان البدل فی حکم تکریر العامل فلو کرر العامل صار من قبیل الضارب زیدا
وہو ممتنع فکذا ہذا والمراد بمثل ہذا التراکیب کل ترکیب ذا جعلہ عطف البیان کان احکم
غیر ما جعلہ بدلا فیتأول صورۃ النداء ایضا لکن التوجیہ الاول اظہر والثانی افید

قولہ الاول اظہر والثانی افید اما کون الاول اظہر فلانہ المتبادر من قولہ انا ابن آہ واما کون الثانی افید
فلشمولہ صورۃ النداء ایضا واما حان لنا ان نشرع فی بحث المبنیات فنطلبنی الموانع والعوائق فاجلسنی
فی زاویۃ البوارق وکتب القلم بنان البیانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفیق والخلیل
الوثیق من ہذہ الدار المملوۃ بالکدورات الی الدار الذی ینادی فیہ بسلام ادخلوہا
الیہ من غیر حساب من عزیز ذی انتقام وہو مجیب الدعوات
غیاث الدین جعل اللہ تعالی وجہہ ناضرا یوم الدین و
وصول الخبر المذکور فی تالیف ہذہ الکلمات ۲

تحفہ خادمیہ لمولنا
الحافظ محمد شعیب
الولایتی
رحمہ اللہ

فائدۃ اعلم ان مرادی بالاستاذ العلام والشارح فی اثناء البیان مولنا نور الدین عبد الرحمن
المخلص بالملا جامی قدس سرہ قد تم وقت عشاء الثالث والعشرین من شعبان ہذہ الحاشیۃ
المسماۃ بالتحفۃ الخادمیۃ للحافظ محمد شعیب الباجوری الکابلی من تلامذۃ الشارح البارع ومن تلامذۃ
مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحی اللکنوی غفر اللہ تعالی لہما

بحث المبنيات

المبنى ما اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل المأخوذ
فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا
التعريف بالنظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم
ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعهما
صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المتضمن لانه مشابه بالماضى فى
وجوه الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة
ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة
فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق
المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما
صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته مبنى الاصل كمشابهة
اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وقد تحصل باعتبار
تضمنه بمعنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد
تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كأزال وتراك الواقعين موقع أترك وانزل
وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كخفا وطمار المشابهتين بتراك
ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل
كزيد فى يا زيد الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية وهذه
المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم
اعلم انه لا بد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة
والمماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما
ومشهور به لاحدهما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة الاسد ومشهور

بحار الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف للانفراد سواء كان
احدهما مشهورا به كالشجاعة اولا كالمحمق والبجاسة عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس
كمشاركة الانسان بالفرس في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في
النوع كمشاركة زيد بعمرو في الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين في
الصورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار ياهيكل المخصوص في الخارج او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبني مقابل المعرب والمأخوذ في
تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبني بالمشابهة رعاية للمقابلة
قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل
تعريف المبني لايكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر
من التركيب لتركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي
وتركيب المعنوي مع اللفظي محال قلنا المراد بالتركيب لتركيب مع غيره سواء كان عامله
او غيره ولاشك ان كلا واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف
لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه خلافا لمبرد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد
بالتركيب لتركيب الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين
فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعني المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء
قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين
المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة قلنا القرينة هي
المقابلة بين المبني والمعرب لان المعتبر في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر في
مفهوم المبني انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف
حيث غير ترتيب كل من المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره
ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرف الوجود على العدم وحكمه اي الاثر المرتب على
بناء المبني ان لا يختلف لخروجه بانخلاف العوامل وان اختلف بغير انخلاف العوامل
مثل جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى والقابه اي القاب المبني

من حيث حركات اخره وسكون اخره ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون
كما هو مذهب البصريين والكوفيون لا يفصلون بين القاب المبنى والمعرب فيستعملون
القاب المبنى فى المعرب وبالعكس فان قيل اضافة الالقاب الى المبنى لا يصح لان
هذه الالقاب القاب لما هو عارض للمبنى اعنى الحركات والسكون قلنا ان اضافة الالقاب
الى المبنى اضافة بحال متعلقه لا بمحاله فان قيل لا نسلم ان هذه الالقاب القاب الحركات
المبنى لانها كما تستعمل فى الحركات البنائية كذلك تستعمل فى الحركات الاعرابية بدليل
قول المصنف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا قلنا ان للقب معنيين لقب
بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فالقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين
واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثانى
يعنى ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب وهذه الالقاب كما يعبر بها عن
الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهى المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف فان
قيل المبنى مذكر والضمير الراجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع
قلنا ان تانيث الضمير باعتبار الخبر فان قيل كما ان جميع الظروف ليس من المبنيات
كذلك جميع اسماء الاشارة ليست من المبنيات لان ذان وذين معربان عند البعض
فينبغى ان يقيدها بقيد البعض قلنا لاعتبار لخلاف البعض فان قيل
كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات لان
اى واية معربة بالاتفاق فينبغى ان يقيدها بقيد البعض قلنا ان اعرابهما مختص ببعض
الاحوال وهى ان لا يحذف صدر صلتهما فلا اعتبار له فصار الابواب ابوابا ثمانية فى بيان
اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا فلا بد من علتين اخرتين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء
السكون والاخر للحركة المعينة اعلم ان الاسم المبنى المبحوث عنه فى اصطلاح النحاة
على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارة اه ووجه الضبط ان علة

بناء المبنی لا یخلو اما عدم التراکیب واما مناسبته بمبنی الاصل فالاول هی الاصوات فان
بعضها غیر مرکبة کغاق وبعضها وان کان مرکبا لکنها حکایة عنها والثانی اما ان یکون مناسبا
بالماضی او الامر الحاضر او الحرف فالاول هی اسماء الافعال والثانی اما ان یکون مناسبا
بالحرف من حیث المعنی فان کان الاول فهی الکنایات مثل کم وکذا وغیر ذلک مما
یکون موضوعا بوضع الحرف مثل مذ ومنذ وعن وعلی وان کان الثانی فایضا لا یخلو اما
ان یکون متضمنا لمعنی الحرف واما ان یکون مناسبا بالحرف فی الاحتیاج فان کان الاول فهی
المبهمات وان کان الثانی فالمحتاج الیه لا یخلو اما ان یکون جملة حقیقة او حکما اولا فان کان
الاول فهی الموصولات وان کان الثانی فذلک المحتاج الیه لا یخلو اما ان یکون مذکورا او
غیر مذکور فان کان الثانی فهی الظروف وان کان الاول فالمحتاج الیه فیه لا یخلو اما ان یکون
اشارة حسیة او قرینة الغیبة او التخاطب او التکلم فالاول اسماء الاشارة والثانی المضمرات
فان قیل ان عد کم الخبریة من القسم الذی یناسب بالحرف مستقیم لکن عد کم
الاستفهامیة من هذا القسم لا یستقیم لانه کما یناسب الحرف من حیث الصورة
کذا من حیث المعنی لتضمنه معنی الاستفهام قلنا الانفصال بین هذه الابواب الثمانیة
من قبیل منع الخلو لا من قبیل منع الجمع فان قیل عد کم الخبریة والاستفهامیة من
القسم المناسب بالحرف من حیث الصورة یستقیم لکن عد کیت وذیت وکذا من هذا القسم
لا یستقیم لانه لم یوضع بوضع الحرف قلنا هذا التقسیم بالنظر الی هذه الابواب
والاصل فی الکنایات هو کم الاستفهامیة والخبریة فان قیل ان الظروف من
القسم الذی یکون المحتاج الیه فیه غیر مذکور یصح بالنظر الی قبل وبعد لا بالنظر الی اذ وحیث
لان المحتاج الیه هو المضاف الیه وهو المذکور اعنی الجملة قلنا المضاف الیه لهما فی
الحقیقة مضمون الجملة وهو غیر المذکور هو الجملة وهی لیست مضافة الیها
فی الحقیقة المضمر ما ای اسم وضع لمتکلم او مخاطب فان قیل ان تعریف المضمر المتکلم
والمخاطب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه لفظ المتکلم وعلمه فی الاول ودخل
لفظ المخاطب وعلمه فی الثانی قلنا ان قید الحیثیة مراد فی التعریف یعنی ضمیر المتکلم

ما وضع لمتکلم من حیث انه متکلم یحکی عن نفسه وضمیر المخاطب ما وضع لمخاطب من حیث
انه مخاطب بهذا اللفظ یتوجه الیه الخطاب او غائب تقدم ذکره لفظا او معنی او حکما
التقدم اللفظی ما یکون المقدم ملفوظا حقیقة سواء کان مقتضا حقیقة کما فی ضرب
زید غلامه او حکما کما فی ضرب غلامه زید والتقدم المعنوی ما لا یکون المقدم مذکورا من
حیث اللفظ بل من حیث المعنی سواء کان المعنی مفهوما من لفظ بعینه کما فی قوله تعالی اِعْدِلُوْا
هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰی او مفهوما من سیاق الکلام کما فی قوله تعالی وَلِاَبَوَیْهِ لِکُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
السُّدُسُ والتقدم الحکمی ما لا یکون المقدم مذکورا لا من حیث اللفظ ولا من حیث المعنی
بل هو مفروض تعظیما لقصته کما فی قوله تعالی قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل
لانه اما یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری اولا الاول متصل والثانی منفصل فالمنفصل
هو المستقل بنفسه یعنی لا یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری والمتصل غیر مستقل
بنفسه یعنی یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری فان قیل تقسیم الضمیر الی المتصل و
المنفصل تقسیم بعد تقسیمه الی المتکلم والمخاطب والغائب وهو تحصیل الحاصل وذا باطل
قلنا ان التقسیم الاول فی الضمیر بالنظر الی مرجعه هذا التقسیم بالنظر الی ما قبله فلا یلزم تحصیل
الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتض الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع
والثانی منصوب والثالث مجرور فان قیل ان تقسیم الضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور تقسیم
بعد تقسیمه هو تحصیل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسیم الاول بالنظر الی مرجعه الثانی
بالنظر الی ما قبله وهذا التقسیم باعتبار الاعراب فان قیل ان تقسیم الضمیر الی المرفوع
والمنصوب والمجرور لا یصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمیر مبنی قلنا ان التقسیم
الی هذه الاقسام لقیامه مقام الظاهر الذی هو منقسم الی هذه الاقسام الثلثة فالاولان
ای المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل ای کل واحد منهما والثالث ای المجرور متصل
فقط فذلک خمسة انواع ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل فقط اعلم ان القیاس یقتضی ان یکون لکل واحد من ضمیر المتکلم
والمخاطب والغائب ستة فیصیر مجموع الضمائر تسعین لفظا دالة علی تسعین معانی

للذهو وضعوا للمتكلم لفظين الين على ستة معان وللمخاطب خمسة الفاظ الدالة على ستة معان لاشتراك الواحد والتثنية وللغائب يضاكذ لك لاشتراك التثنية فيصير مجموع الضمائر ستين لفظا الدالة على تسعين معنى فالاول ضَرَبْتُ وضَرَبْتَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ وضَرَبْتُمَا الى ضَرَبْنَ وضَرَبْنَ وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتا ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربن ضربنا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضَرَبْتُ ضَرَبْنَا اه فان قيل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور في نظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من جهة تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور في نظر النحوي هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل الاول مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت والثاني انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا انا نحن انت انتما آه والثالث ضَرَبَنِي الى ضَرَبْنَهُنَّ وانني الى انهن هذا امثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضَرَبَنِي ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا الخ وانني انا انك انكما الخ والرابع اياى الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اياى اياانا اياك اياكما ثم اعلم ان في اياى اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان اياضمير واللواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض ذهبوا الى ان اياحرف عماد واللواحق ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثاني فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لما كان المجموع المركب من اللاحق والملحق ضميرا فيفوت الدلالة على احوال المرجع وهو غير مستحسن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطریق التصریف هذا غلامی غلامنا غلامك غلامکما الخ والمنفصل کما الخ فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور یستتران ضمیر المرفوع المتصل کالجزء من الفعل فیستترفیه لدلالة الفعل علیه فی الماضی للغائب الغائبة وفی المضارع المتکلم مطلقا سواء کان المتکلم واحدا او مع الغیر والمخاطب والغائب والغائبة وفی الصفة مطلقا سواء کان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضیل مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا فان قیل ینبغی ان یکون الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون ضمیرین لما یتغیر بدخول العوامل قلنا لو کان الضمیر لا یتغیر بدخول العوامل وهما یتغیران فعلم ان الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون لیسا بضمیرین بل الضمیر مستتر فیهما کما یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للایجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلک بالتقدیم علی عامله لان الاتصال انما یکون باخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لکی یفوت الغرض المطلوب علی تقدیر الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما یکون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ لیس له وجود فی اللفظ او یکون العامل معنویا لان الاتصال انما یکون بالملفوظ لا بالمعنوی اذ لیس له وجود فی اللفظ او حرفا والضمیر مرفوع لان الضمیر المرفوع قوی والحرف ضعیف والاتصال لقوی بالضعیف خلاف لغتهم او بکونه مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له لانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی زید عمرو ضاربه هو وحمل علیه لالتباس فیه طردا للباب فان قیل علی تقدیر الانفصال یلزم الالتباس ایضا لان هو مثلا کما یصلح لزید کذلک یصلح لعمرو قلنا ان بتقدیر الانفصال لا یلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمیر علی خلاف القیاس علم ان مرجعه ایضا خلاف القیاس وهو البعید مثل ایاک ضربت مثال لتقدیم الضمیر علی العامل وما ضربک الا انا مثال لفصل الغرض وهو التخصیص فههنا وایاک والشر مثال لحذف العامل ای اتق نفسک والشر وانا زید مثال کون العامل معنویا وما انت قائما مثال کون العامل حرفا وهند زید ضاربته هی مثال الضمیر الذی اسندت الیه صفة جرت علی غیر من هی له فان قیل هذا المثال

انما یستقیم اذا کان هی فاعلا لصفة والامر لیس کذلك اذ یجوز ان یکون هی تاکیدا للضمیر
المستکن فی الصفة علی ان التاکید لا یرد بدلیل قولهم نحن الزیدون ضاربوه هو نحن
قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشری وهو صاحب الکشاف حکی عنه ضاربهم نحن
فعلم ان هی فاعل لا تاکید فان قیل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة
عدم الالتباس فیها قلنا انما اختارها لیثبت الحکم فی صورة الالتباس بالطریق الاولی
واذا اجتمع ضمیران لیس احدهما مرفوعا اذ لو کان احدهما مرفوعا یجب الاتصال
فی الضمیر الثانی لان ضمیر المرفوع کالجزء من الفعل فکانه لم یتحقق الفصل بین
الفعل والضمیر الثانی فان کان احدهما اعرف قدمته فلك الخیار فی الثانی ان
شئت اوردته متصلا نظرا الی لفظ الاول نحو اعطیتکه وان شئت اوردته منفصلا
نظرا الی معنی الاول نحو اعطیتك ایاه وضربنیك وضربنی ایاك والا ای وان لم یکن
احدهما اعرف او کان اعرف لکن ما قدمته فهو منفصل اما فی الاول فلئلا یلزم
الترجیح بتقدیم احد المثلین علی الاخر فی الکلمة الواحدة حکما واما فی الثانی
فلئلا یلزم تقدیم الاضعف علی الاقوی فی الکلمة الواحدة حکما نحو اعطیته ایاه
او اعطیته ایاك والمختار فی خبر باب کان الانفصال ای انفصال الضمیر ان
خبر کان فی الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا
وایضا یشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمیر المفعول واجب الاتصال
فههنا الاتصال والانفصال جائزان لکن الانفصال مختار علی الاتصال لان
رعایة الاصل اولی من رعایة المشابهة مثل زید قائم وکنت ایاه والاکثر لولا
انت الی اخره یعنی ان الاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا الا فیما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لکون عامله معنویا وعسیت
الی اخره لان ما بعد عسی فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك
وعساك الی اخرهما اعلم ان فی لولاك وعساك مذهبین مذهب الاخفش
ومذهب سیبویه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمیر مجرور وقع فی

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض فمذهب سيبويه انّ لولا في هذا المقام حرف جر وما بعدها ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعد عسى ضمير منصوب عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى عند سيبويه وما بعدها ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في المحمول وسيبويه تصرف في العامل ونون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لازمة في الماضي لتقي آخر الماضي من الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم لهذا سميت هذا النون نون الوقاية وفي المضارع عريا عن نون الاعراب لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسرة تضربين لانها كسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما فان قيل هذا ينقض بكسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لان هذه الكسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض التقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر وانت مع النون فيه ولدن وانْ واخواتها مخيربين الاتيان والترك اما الاتيان فلمحافظة الحركات البنائية في غير لدن ولمحافظة السكون في لدن واما الترك فلانه لا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكما كما في لعلّ وليتَ محمول على اخواتها ومخيّر في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقطْ للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحرف وعكسها لعلّ لثقل التضعيف وطول اللفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة رعاية للمطابقة بين الراجع ومرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا التباس فيه طرد الباب نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ و شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا الالحاقه بالمعرفة في امتناع دخول اللام به

مثل کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له ای لا محل للفصل من الاعراب عند الخلیل لانه حرف اورد علی صورة الضمیر والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب یجعله مبتدأ وما بعده خبره ای یستعمله بحیث یحکم النحاة بکونه مبتدأ وما بعده خبره والا فالعرب لا یعرف المبتدأ والخبر لکن یعلم النحوی من اعراب ما بعده فان کان اعراب ما بعده رفعا فهو مبتدأ وان کان اعراب ما بعده نصبا فهو ضمیر الفصل ویتقدم قبل الجملة ضمیر غائب یسمی ضمیر الشان اذا کان مذکرا والقصة اذا کان مؤنثا لان الجملة المذکورة بعده لا تخلو اما ان تبین حال المذکر فقط او المؤنث فقط او کلیهما فالاول ضمیر الشان نحو هو زید قائم والثانی ضمیر القصة نحو هی هند قائمة والثالث اما ان یکون العمدة فیها مذکرا او مؤنثا فالاول ضمیر الشان نحو هو ضربنی فی ید هند او الثانی القصة نحو هی ضربت هندٌ زیدًا فان قیل ان معنی قبل ویتقدم واحد فذکر قبل بعد یتقدم مستدرک لا فائدة فیه قلنا ایراد لفظ قبل بعد یتقدم لتاکید معنی یتقدم لان تقدم الضمیر علی مرجعه غیر معهود او نقول ان معنی تیقدم هذا انه یقع من غیر سبق مرجع ضمیر غائب وهذا المعنی اعم بحسب المفهوم من ان یکون قبل الجملة او بعدها والمراد ما یکون قبل الجملة فلذا اقیدنا بقوله قبل الجملة فان قیل ان قوله یسمی ضمیر الشان والقصة صفة ضمیر الغائب والاصل فی الصفات الاحتراز فینبغی ان یکون هذا القید داخلا فی بیان هذه القاعدة قلنا ان قوله یسمی ضمیر الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبیان الواقع وایست داخلة فی بیان هذه القاعدة لان هذا الحکم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمیة اولا وایضا یلزم استدراک قوله یفسر بالجملة بعده فان قیل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زید قائم لانه ضمیر غائب قد قبل الجملة مفسر بالجملة ولا یکون ضمیر الشان قلنا لما حملت التقدم علی ما ذکرنا لم ینقض القاعدة بقوله الشان هو زید قائم لان

مرجعه مذکور سابقا ویکون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا علی حسب العوامل لان

عامله اما ان یکون صالحا للاتصال والانفصال او لا الثانی منفصل والاول اما ان یکون قابل
الاستتار او لا فالاول مستتر والثانی بارز مثل هو زید قائم وکان زید قائما وانه لزید
قائم وحذفه منصوبا ضعیف اما جوازه فلوقوعه علی صلة الفضلة اما ضعفه فلانه
حذف الضمیر المراد بلا دلیل علیه کما فی قول الشاعر شعر ان من یدخل الکنیسة یوما
یلق فیها جاذرا وظباءً والاصح ان اذا خففت فانه لازم کما فی قوله تعالی وان کلا لما
لیوفینهم واعمال المفتوحة بعد تخفیفها موجود فی سعة الکلام کما فی قوله تعالی
وان الحمد لله رب العلمین لان اعمال المذکورة بعد تخفیفها موجود فی سعة الکلام کما فی قوله تعالی
وان کلا لما لیوفینهم واعمال المفتوحة بعد تخفیفها غیر موجود فی سعة الکلام
ففرضوا اعمالها فی ضمیر الشان المقدر لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل فان قیل
زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال المکسورة فی الظاهر اعمال المفتوحة فی المقدر
قلنا دوام العمل فی الضمیر اقوی من العمل فی الظاهر احیانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار الیه ای وضع للمعنی المشار الیه اشارة حسیة بالجوارح والاعضاء حقیقة
او حکما فلما قید الاشارة بالحسیة لم یرد النقض علی ضمیر الغائب واللام الذهنی لانهما
وضعا لمشار الیه اشارة ذهنیة لا حسیة وتعمیم الحسیة عن الحقیقی والحکمی لئلا یرد
النقض بمثل قوله تعالی ذلکم الله ربکم لانه لزیادة التمکن فی ذهن المؤمنین نزل منزلة
المحسوس فان قیل المشار الیه ماخوذ من الاشارة والمبدأ مرعی فی المشتق فحینئذ یلزم
تعریف الشیء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة فی الحد هو الاصطلاحی وفی الحد
اللغوی فتغایر الجهة وانه دفع الدور وهی فی اللمذکر فان قیل ان للمذکر حال عن ذا والحال
انما یکون عن الفاعل او المفعول وذا لیس احدهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوی المفهوم
من نسبة الخبر الی المبتدأ والمثناه ذان وذین فان قیل ان ذان وذین معطوف
علی ذا والمثناه حال عنه فحینئذ یلزم تقدیم الحال علی العامل المعنوی وهو باطل
قلنا نعم لکنه قدم علیه لتقرب الضمیر الی مرجعه فان قیل ان قوله هی مبتدأ وذا مع ما عطف
علیه کل احدهما خبر للمبتدأ فحینئذ یلزم حمل الجزء وعلی الکل والواحد علی المتعدد
وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف علیه خبر عن المبتدأ بطریق تقدیم العطف علی الربط

وللمؤنث تا وذی قیل تا اصل فی لغات المؤنث فانه لم یثن منها الا هی وقیل
هذا اصل لکونها باذاء ذا للمذکر فینبغی ان یناسبها وقیل هما اصلان للقول باصالتهما
قد مناهما علی سائر لغات المؤنث وتی وته وذه وتهی وذهی ولمثناه تان وتین فان
قیل اختلاف ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل فهی معربة فلا یصح عدها
من المبنیات قلنا لیس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ان تان موضوعتان
لتثنیة المرفوع وذین وتین لتثنیة المنصوب والمجرور ووقوعهما علی صورة المعرب
اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فیهما کما فی باقیهما ولجمعهما اولاء مدا وقصرا
ویلحقها ای یدخل علی اوائل اسماء الاشارة علی سبیل اللحوق والعرض حرف التنبیه
للتنبیه علی المشار الیه قبل التلفظ به فان قیل اللحوق ذکر الشئ فی اخر الشئ وحرف
التنبیه مقدم علی اسم الاشارة فکیف یصح قوله ویلحقها حرف التنبیه قلنا المراد
باللحوق الدخول فی اوائلها لکن اطلاق اللحوق علیها اشارة الی عرضیها ویتصل
ای باواخرها حرف الخطاب للتنبیه علی حال المخاطب من الافراد والتثنیة والجمعیة
والتذکیر والتانیث وهی خمسة فی خمسة ای مضروبة فی خمسة انواع اسماء الاشارة
فتکون ای الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فی الخمسة خمسة وعشرین وهی الدانی
ذاکر وذانک الی ذانکر وکذلک البواقی ویقال ذا للقریب لان قلة الحروف یدل علی قلة
المسافة وذلک للبعید لان کثرة الحروف یدل علی کثرة المسافة وذاک للمتوسط لان حروفه
متوسطة بین ذلک وذا فیدل علی توسط المسافة فان قیل ان المناسب تاخیر البعید
عن المتوسط رعایة للمطابقة بین الوضع والتبع قلنا نعم لکن اخر المتوسط لا یتحقق الابعد تصور الطرفین فان قیل لم ذکر هذا الحکم علی صیغة المجهول مع ان صیغة
المجهول خلاف الاصل قلنا لما رای المصنف کثرة استعمال کلا من هذه الکلمات الثلثة مقام
الاخرین لم یاخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الی غیره وتلک وتانک وذانک مشددتین
واولاک مثل ذلک فی افادة البعد وتاک وتانک وذانک مخففتین واولاء بغیر اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقریب اما شبه

اللهم اغفر لصاحب تصفیة وتصحیح هذا الکتاب محمد قاسم غازی ابادی

وهُنا وهنا فللسكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى هُنالِكَ الوَلايَةُ لِلّٰهِ الحَقِّ فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نقل هذا الحكم بكلمة انما قلنا للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد فان قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ مرعي في المشتق فحينئذ يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في الحد هو اصطلاحي وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل لهذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه العبارة مشعرة بنفي الجزئية من التمام قلنا ان جزء منصوب على التمييز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذا الموصول ما لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد او نقول ان لا يتم بمعنى لا يصير هو من الافعال الناقصة وجزء خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحل اليه المركب او لا الى انضمام امر آخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول حدا جزء الجزء وجزء جزء الشئ وان لم يكن جزءا تاما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل المعنى اللغوي مجاب بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي لا ينفك المجاب من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي قلنا القرينة عليه قوله عائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ وحيث ليس لهما صلة اصطلاحية او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف الصلة ما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بامر لا يتم

الاسم هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل ذو حيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضمير الموغيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فى الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة حملا بالشبه الحقيقة على اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث والذان واللتان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانى لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المذكر اشهر والذين هو لجمع المذكر خاصة واللاتى واللاء واللائى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المؤنث اشهر اللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء مفادها معنى الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى ذوى العقول ايضا نحو قوله تعالى والسماء وما بناها ومن بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضا كما فى قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه واى واية فالاول بمعنى الذى للمذكر والثانى بمعنى التى للمؤنث ذو الطائية اى المنسوب الى بنى طى كما فى قول الشاعر

فان الماء ماء ابى وجدى ... وبئرى ذو حفرت وذو طويت

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعدما للاستفهام كما فى قوله ماذا صنعت

ما الذی صنعت والالف واللام والعائد المفعول یجوز حذفه لانه فضلة وحذف
الفضلة جائز نحو قوله تعالیٰ اَللّٰهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ یَّشَآءُ ای یشاؤه فان قیل هذا
ینقض بقوله تعالیٰ اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ لان العائد فیه مفعول ولا یجوز حذفه قلنا المراد
بالعائد ما یکون راجعا الی الموصول وههنا لیس کذلک فان قیل هذا ینقض بمثل
الذی ضربته فی داره لان العائد فیه مفعول راجع الی الموصول ولا یجوز حذفه
قلنا العائد المفعول یجوز حذفه اذا لم یوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع
الضمیرین فی صلة واحدة. اعلم ان النحاة وضعوا بابا یسمونه بالاخبار بالذی یعرض
من وضعه تمرین المتعلمین فیما یتعلق فی مسائل هذا الفن فقال المصنف
واذا اخبرت بالذی صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمیرا لها واخرته خبرا عنه فاذا
اخبرت عن زید من ضربت زیدا قلت الذی ضربته زید وکذلک الالف واللام فی
الجملة الفعلیة خاصة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام
لا تکون الا اسم الفاعل والمفعول ولا یمکن اخذهما الا من الجملة الفعلیة فان قیل
هذا ینقض بنحو لیس زید قائما لانه جملة فعلیة ولا یصح الاخبار عن جزئها بالالف
واللام قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس فعل جامد
فان قیل هذا ینقض بنحو سیقوم زید وسوف یقوم زید وان یقوم زید وما یقوم
زید لانها جمل فعلیة وفعله متصرف ولا یصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام
قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس بمصدر فلا یستفاد
معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمه
ای من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر
الشان لانه واجب التقدیم علی الجملة فلو اخبر عنه بالذی لفات التقدیم
والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زید
العاقل للزوم کون الضمیر موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل
بدون المعمول نحو عجبت من ضرب القصار الثوب لانه یؤدی الی

اعمال الضمیر والضمیر لیس بعامل والحال لان الحال واجب التنکیر والضمیر واجب
التعریف فکیف یقع المعرفة موقع النکرة والضمیر المستتر لغیرها والاسم المشتمل علیه فی
نحو زیدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلامه وقیل لمن زید ضربته غلامه فالضمیر فی
ضربته ان کان راجعا الی الموصول بقی المبتدأ بلا عائد وان کان راجعا الی المبتدأ
بقی الموصول بلا عائد وکل واحد منهما باطل وما الاسمیة لا الحرفیة موصولة نحو عرفت
ما اشتریت واستفهامیة نحو ما عندک وشرطیة نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
سواء کان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجبٍ لک او بالجملة کما فی قول الشاعر شعر
ربما تکره النفوس من الامر؛ له فرجة کحل العقال وتامة بمعنی شیء منکر عند ابی علی وفی
معرفة عند سیبویه نحو قوله تعالی فنعما هی وصفة نحو اضرب ضربا ما ومن ذلک مثال
الموصولة نحو اکرمت من جاءک ومثال الاستفهامیة نحو من غلامک ومثال
الشرطیة نحو من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر ربما کفی بنا فضلا
علی من غیرنا؛ حب النبی محمد ایانا؛ الا فی التامة والصفة وای ایة کنّ فی
ثبوت الامور الاربعة الا فی التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ایهم
لقیت ومثال الاستفهامیة نحو ایهم اخوک ومثال الشرطیة قوله تعالی ایّا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنی ومثال الموصوفة نحو یا ایها الرجل فان قیل
ان ای یجیء صفة کما فی قوله مررت برجل ای رجل فکیف یصح تشبیهه بمن وهو لا یجیء
صفة اصلا قلنا ان ای الواقعة صفة فی الاصل استفهامیة لکن نقلت عن معنی
الاستفهام الی معنی الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهی ای کل من
ای وایة معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الی المفرد والاضافة الی المفرد من خواص
الاسم المتمکن فیقوی بها جهة الاسمیة ویضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالی ثم لننزعن من کل شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا
وانما بنیت لزیادة الاحتیاج الاول الاحتیاج الی نفس الصلة والاخر الاحتیاج الی
الصلة وبنیت علی الضم تشبیها بالغایات فان قیل ان ای الموصوفة ایضا مبنیة

فلم لم یستثن بناؤها قلنا ان بناؤها مذکور فی باب المنادی بان کل ما وقع منادی
معرفة فهو مبنی فلا حاجة الی ذکره ثانیا وفی ما اذا صنعت وجهان احدهما الذی وجوابی
رفع علی انه خبر المبتدأ المحذوف لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة اسمیة
والاخر ای شیء وجوابه نصب علی انه مفعول به لفعل محذوف لیکون الجواب
مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة فعلیة ویجوز فی الاول نصب الجواب وفی الثانی
رفع الجواب لکن لم یتعرض المصنف له لفوات المطابقة بین الجواب والسؤال اسماء
الافعال ما کان بمعنی الامر او الماضی فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه اف بمعنی التضجر واوه بمعنی اتوجع لانهما بمعنی المضارع
مع انهما من قبیل اسماء الافعال قلنا ان اف فی الاصل بمعنی تضجرت واوه بمعنی
توجعت لکن عبر عنهما بالمضارع الحالی لان معناهما علی الانشاء والحال انسب بالانشاء
مثل رویدَ زیدًا ای امهله وهیهاتَ ذاک ای بَعُدَ فان قیل لم قدم مثال اسم فعل
بمعنی الامر علی مثال اسم فعل بمعنی الماضی قلنا انما قدم لان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر
والعزة للتکاثر فان قیل لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر او الماضی فما الباعث علیهم
حیث جعلوها من قبیل الاسماء لا من قبیل الافعال قلنا ان الحامل علیهم ان الفعل کلمة
دلت علی معنی فی نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة وهی لا تدل علی هذا المعنی بالتدل
علی صیغة الماضی والامر لکن هذا الجواب ضعیف لان العرب الذین یتلفظون بلفظ صه و
ولم یخطر ببالهم لفظ اسکتُ وامنعْ فالحق فی الجواب ان یقال ان الحامل علیهم ان
صیغتها مخالفة لصیغة الافعال فیتصرف فیها تصرف الاسماء ولا یتصرف فیها تصرف الافعال ولهذا
قال ما کان بمعنی الامر او الماضی ولم یقل ما کان معناه الامر او الماضی فان قیل هذا
التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه ضاربٌ فی مثل زید ضاربٌ امس فانه دال
بمعنی الماضی فینبغی ان یکون اسم الفعل لیکن ذلک قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل
الوضع وهذه الدلالة بعارض القرینة والعوارض لا تعتبر فعالٌ ای ما یؤخذ بفعال الکائن بمعنی
الامر المشتق من الثلاثی المجرد قیاسی کنزالٍ بمعنی انزل قال سیبویه هذا الحکم مطرد فی

* اللهم ارحم یا رب تلمیذه رحمن الاکرمین *

الثلاثی المجرد فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قوائم وقعاعل فانهما یجیئان
بمعنی قوموا اقعدوا قلنا المراد بالاطراد الکثرة فان قیل لما کان المراد بالاطراد الکثرة
فکیف یصح نسبة القیاس الیه قلنا ان نسبة القیاس الیه ایضا للکثرة وفعال مصدرا
معرفة کفجار بمعنی الفجرة قال الشارح الرضی ما وجدنا دلیلا قاطعا علی تعریف المصدر و
تاءنیثه قلنا لا یلزم من عدم وجدانک عدم الوجود فی نفس الامر وصفة مثل یا
فساق بمعنی یا فاسقة مبنی لمشابهته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلان
فعال بمعنی الامر معدول من الامر الفعلی للمبالغة فان قیل ان کون اسماء الافعال
معدولة من الفاظ الفعل شیء لا دلیل لهم علیه لان المعدول لا یخرج بسبب العدل
عن نوعه فکیف یخرج الفعل بسبب العدل من الفعلیة الی الاسمیة قلنا ان الدلیل علیه موجود
هی المبالغة لکن هذا الجواب ضعیف لان المبالغة موجودة فی جمیع اسماء الافعال ولم یقل
بعدها احد فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شک ان لا اشتقاق
یخرج الشیء عن نوعه وفعال علما للاعیان مؤنثا کقطام وغلاب مبنی فی الحجازیة المشابهة
للفعال بمعنی الامر حدلا وزنة ومعربة فی تمیم لعدم علة البناء فی ذاتها علی فعال بمعنی الامر
وزنة خلاف الاصل الا ما کان فی آخره راء نحو حضار لان الراء فی آخر ثقیل لکونه فی الحرج
کالمکرر فاختیر فیه البناء لان السلوک بطریقة واحدة اسهل من السلوک بطرق مختلفة

الاصوات کل لفظ حکی به صوت او صوت به البهائم فالاول کغاق حکایة عن صوت
الغراب الثانی کئج لاناخة البعیر فان قیل ان تعریف الاصوات لا یکون جامعا لافراده
لانه خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة فقط مثل واها للتعجب ایضا
خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة ومن المصدریة الی اسم فعل
کصه بمعنی اسکت وه بمعنی امنع وایضا خرج منه الصوت الذی یجری علی لسان الانسان
عند عروض المعنی له کقول المتندم والمتعجب عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان
الاصوات الحکایة علی لسان الانسان علی قسمین منقولة وغیر منقولة فالمنقولة لا یخلو
اما منقولة الی المصادر فقط او منقولة الی المصادر ومن المصادر الی اسماء الافعال فالاول

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات الاضیر فیه وغیر المنقولة علی
ثلثة اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیها بالاصوات الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان
للبهائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له فلما کان القسمان الاولان
ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بالغیر فهذا القسم الثالث لما لم یکن متعلقا
بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیة بالطریق الاولی اعلم ان علة بناء الاصوات
عدم التراکیب کما فی الاسماء المعدودة فان قیل لما کان علة بناء الاصوات عدم
التراکیب مع غیره فعلی هذا لو کان مرکبا مع غیره کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب
اوغاق عند صوت الغراب قلنا هی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لا من حیث انها اصوات
بل من حیث انها حکایة عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع
فان قیل لما لم یکن الاصوات دالة علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء
فلم ذکرها فی باب الاسماء المبنیة قلنا ان ذکرها فی باب اسماء المبنیة لاجرائها مجراها
واخذ احکامها المرکبات کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینهما نسبة فان
قیل تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل سیبویه لانه مرکب
من کلمة وصوت لا من الکلمتین قلنا المراد بالکلمتین اعم من کونهما حقیقة او حکما
فان قیل المتبادر من الکلمتین ما هو مرکب من الاسمین من فعل واسم فحینئذ
خرج من تعریف المرکبات ما هو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین قلنا المراد بالکلمتین
اعم من کونهما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین فان قیل تعریف المرکبات لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه المرکب العدادی کخمسة عشر لان بین جزئیه نسبة العطف
قلنا المراد بالنسبة ما هو غیر نسبة العطف لکن هذا الجواب ضعیف لان النسبة نکرة وقعت
فی سیاق النفی والنکرة الواقعة فی سیاق النفی عامة وارادة الخصوص مع قرینة العموم
اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هیئة
ترکیب احد الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع الخبر
فی وسط الکلمة ووسط الکلمة لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه معنی الحرف

16

لخمسة عشر وحادی عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه
المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عدة امركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل
المشتق منه فان قيل لانسلم ان الجزء الثانى فى حادى عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم
فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادى عشر
وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه
لان حادى عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة الا اثنى عشر فانه
لا يبنى فيهما الجزء ان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف فى سقوط النون الاعرابى والثانى مبنى
لتضمنه معنى الحرف والا اى ان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى لعدم علة العدم فيه وهو
المتضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبنى الاول لوقوع الخرفى وسط الكلمة فى الاصح احترازا عن
لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى مع منع صرف الثانى وثانيهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى الكنايات جمع كناية وهى
فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو قولك جاءنى فلان وانت تريد به فان قيل
الكنايات مبتدأ وكم وكذا اخباره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل
الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى فان قيل
ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه
معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق
او بعض معين فعلى الاول يلزم الحذف والمذكور على الثانى يلزم التعريف بالمجهول
لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه
اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين فلذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظرفاء فان قيل بحث الشئ موقوف على تصور نفس الشئ والمصنف
لم يتصور الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

مفہوم مشترک اونقول التعریف انما یکون لشئ اذا کان افرادہ متعددۃ متکثرۃ
غیر محصورۃ وافراد الکنایات المعددۃ من المبنیات محصورۃ کم وبناؤھا لکونھا موضوعۃ
بوضع الحرف ولکون الاستفھامیۃ متضمنۃ لمعنی الحرف وحمل الخبریۃ علیہ کذا بناؤھا
لکونھا مرکبۃ من کاف التشبیہ واسم الاشارۃ فصار المجموع بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ بمعنی کم
وبقی باصل البناء للعدد وکیت وذیت للحدیث وبناؤھما لان کل واحد منھما کلمۃ واقعۃ
موقع الجملۃ التی ھی من حیث ھی لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعھا ولم یجز
خلو عنھما رجح البناء الذی ھو الاصل فی الکلمات قبل التراکیب ومن الکنایات کاین وانما
بنی لانہ مرکب من کاف التشبیہ ولفظ ای فصار المجموع کلمۃ واحدۃ بمعنی کم الخبریۃ فصار
کأنہ اسم مبنی علی السکون مثل کم فان قیل لما کان بعض من الکنایات کاین فلم لم
یذکرہ المصنف قلنا انما لم یذکرہ المصنف تنبیھا علی ان مرتبتہ فی البناء منحطۃ عن اخواتھا
فکم الاستفھامیۃ میزھا منصوب مفرد لان کم الاستفھامیۃ کنایۃ عن مطلق العدد
فلو اعطی لھا تمیز العدد الاقل لعارضہ تمیز عدد الاکثر ولو اعطی لھا تمیز عدد الاکثر لعارضہ
تمیز عدد الاقل فاعطی لھا تمیز العدد الاوسط لان خیر الامور اوسطھا والخبریۃ مجرورۃ
مفرد لان کم الخبریۃ کنایۃ عن العدد الکثیر وتمیز العدد الکثیر مجرور مفرد فکذا تمیزھا وھو
لان العدد الکثیر صریح فی الکثرۃ وکم الخبریۃ لیست کذلک فلا بد فیھا من جمعیۃ التمیز
لیکون ھذا جبیرۃ لما فات من الصراحۃ وقد تدخل من فیھما ای علی تمیز الاستفھامیۃ
والخبریۃ لان التمیز للبیان وکلمۃ من ایضا للبیان فبینھما مناسبۃ فان قیل ان دخول
من فی تمیز کم الخبریۃ مستقیم لموافقتہ اعراب التمیز وفی تمیز کم الاستفھامیۃ غیر مستقیم
لعدم موافقتہ اعراب التمیز قلنا ان کم فی قولہ تعالی سَلْ بَنِیْٓ اِسْرَآءِیْلَ کَمْ اٰتَیْنٰھُمْ مِّنْ اٰیَۃٍۭ بَیِّنَۃٍ
یحتمل کم الاستفھامیۃ والخبریۃ وعلی کل من التقدیرین دخل من فی میزھا ولما صدر الکلام
لان الاستفھامیۃ تتضمن الاستفھام وھو یقتضی صدر الکلام والخبریۃ تدل علی انشاء التکثیر
فوجب التنبیہ علیہ من اول الامر فان قیل کیف یجمع الخبریۃ والانشائیۃ فی کم الخبریۃ
لما فاتھما لان الخبر یحتمل الصدق والکذب دون الانشاء قلنا لا منافاۃ بینھما

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا وامّا كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجر فكذا حكمها فكل ما بعدها فعل غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التمييز يعني ان كان تميزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جرا او مضافا فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة فما تصدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فهو مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجل اخوتك وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ وما واىّ وأين وأنى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وأيّان وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء امّا ظرف وامّا غير ظرف فان كان ظرفا فايضا لا يخلو امّا متضمن لمعنى الاستفهام وامّا متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط
فيجرى فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع اصلا اى لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف
فايضا لا يخلو اما ان لا يلزم الاضافة اولا نحو اى واين ويجرى فيه الوجوه الاربعة الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثانى نحو مَنْ وما ويجرى فيه الوجوه الثلثة سواء
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس
بظرف وفى مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحكم التمييز
وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجرى فى نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان
تميزها مذكورا اعنى عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير
كم الاستفهامية يكون كم عمة لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى
كم عمة لك يا جرير وخالة الخ والثانى النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعنى مرة
فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير كم الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشارى
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعنى حلبت فعلى تقدير كم
الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشارى ويحتمل ان تجرى
هذه الوجوه الثلاثة فى تميز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كم محذوفا
اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة

علی الاستفہامیۃ او کم مرۃ علی الخبریۃ قد حلبت علی عشاری الثانی نصب عمۃ لو کان تمیز کم الاستفہامیۃ فیکون المعنی کم عمۃ لک یا جریر الخ والثالث جزعۃ لو کان تمیز کم الخبریۃ فیکون المعنی کم عمۃ لک یا جریر وخالۃ اہ لکن التوجیہ الاول الیق بما سبق لانہ بناء علی وجوہ اعراب کم وجوہ اعرابہا مذکورۃ فیما سبق فکانہ تفریع علی ما سبق بخلاف التوجیہ الثانی لان بناءہ علی حذف التمیز وذکرہ وھو لیس بمذکور فیما سبق بل ھو مذکور فیما بعدہ فالایق تاخیر ھذا المثال من قول المصنفؒ وقد یحذف فی مثل کم مالک وکم ضربت فان قیل ان تعدیۃ حلبت بعلی لا یصح لان صلۃ حلبت کلمۃ اللام لا کلمۃ علی قلنا ان تعدیۃ حلبت بکلمۃ علی لتضمنہ معنی الثقل فان قیل الذم کما یحصل بھذا النوع من الخدمۃ کذلک یحصل بنوع اخر فلم خص ھذا النوع قلنا انما خص ھذا النوع من الخدمۃ لانہ خدمۃ المواشی خدمۃ المواشی ابلغ فی الذم من خدمۃ الاناسی فان قیل الذم کما یحصل بحلب العشار کذلک یحصل بحلب غیر العشار فلم خص العشار قلنا انما خصہ لان فی حلبہا زیادۃ مشقۃ فان قیل الذم یحصل بذکر العمۃ فما الحاجۃ الی ذکر الخالۃ قلنا ان فی ذکر الخالۃ اشارۃ الی زوالہ طرفی الاب والام فان قیل الذم علی تقدیر کم الخبریۃ مستقیم وعلی تقدیر کم الاستفہامیۃ غیر مستقیم قلنا الذم علی تقدیر کم الخبریۃ علی سبیل التحقیق وعلی تقدیر کم الاستفہامیۃ علی سبیل التہکم وقد یحذف فی مثل کم مالک وکم ضربت والمراد بہ کل ترکیب قامت فیہ قرینۃ علی حذف التمیز ولا شک ان فی ھذین المثالین وجدت القرینۃ علی حذف التمیز لانہ اذا سئل عن کمیۃ المال او اخبر عن کثرتہ فظاہر الحال قرینۃ علی ان المسئول عنہ او المخبر عنہ کمیۃ الدراہم والدنانیر فیکون التقدیر کم درہما او کم دینارا مالک او کم درہم او کم دینار مالی وکذا اذا سئل عن کمیۃ الضرب او اخبر عن کثرتہ فظاہر الحال قرینۃ علی ان المسئول عنہ او المخبر عنہ ھی المرات او الضربات فیکون التقدیر کم مرۃ او کم ضربۃ ضربت او کم مرۃ او کم ضربۃ ضربت فان قیل لو کان المصدر لبیان النوع فالفرق بین المصدریۃ والظرفیۃ ظاہر ولو کان المصدر لبیان العدد فالفرق بین المصدریۃ والظرفیۃ مشکل قلنا الفرق بینہما ثابت

لانه لو کان المقصود الزمان والحدث مقصود بالتبع فهو ظرف ولو کان الامر بالعکس فهو مصدر والظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف الیه عن اللفظ وبقائه فی النیة لانه لو سقط عن النیة لکان المضاف معربا مع التنوین کما فی قول الشاعر رب بعد کان خیرا من قبل ؛ وهذا القسم من الظروف یسمی بالغایات لان غایة الکلام کانت ما اضیفت هذه الظروف الیه فلما حذف المضاف الیه صارت غایة وبنیت علی الضمة اما بناؤها فلشابهتها بالحرف فی الاحتیاج واما علی الضم فتکون الضمة جبیرة للنقصان کقبل وبعد فی قوله تعالی لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وجاز فی هذه الظروف علی سبیل لقلة التنوین عوضا عن المضاف الیه فتعرب کما فی قول الشاعر

شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص بالماء الفرات ؛ واجری مجراه لا غیر ولیس خیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضمة لشبهه بالغایات وانما کان بعد لا ولیس لان غیر بعدها کثیر الاستعمال وکثرة الاستعمال یقتضی التخفیف فخففوه بحذف المضاف الیه وحسب لشبهها بغیر فی کثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها حیث ولا یضاف الا الی جملة وانما بنی علی الضم کالغایات لانها غالبة الاضافة الی الجملة والاضافة الی الجملة کلا اضافة لان المضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی مضمون الجملة وهو لیس مذکورا وما هو مذکور فی اللفظ فهو لیس مضافا الیه فکانه قطع عن الاضافة حکما فشابهت بالغایات فی الابهام وهو مبنی فکذا هذا ایضا مبنی فی الاکثرای فی اکثر الاستعمالات وعلی الاستعمال الاقل یضاف الی المفرد کما فی قول الشاعر شعر اما تری حیث سهیل طالعا ؛ نجم تضیء کالشهاب ساطعا ؛ وعند اضافتها الی المفرد یعرب بعضهم لزوال علة البناء وهی الاضافة الی الجملة لکن الاشهر بقاؤه علی بنائه لشذوذ الاضافة الی المفرد ومنها اذا بنیت لما ذکر فی حیث وهی للمستقبل وان کانت داخلة علی الماضی لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتکلم بوقوع الحدث فیه والاستعمال دلیل الوضع کما فی قوله تعالی اذا الشمس

کُوِّرَتْ وکذا فی قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها فان قیل اذا کما یستعمل فی المستقبل کذلك یستعمل فی الماضی کما فی قوله تعالی حَتّٰی اِذَا بَلَغَ بَیْنَ السَّدَّیْنِ وَحَتّٰی اِذَا سَاوٰی بَیْنَ الصَّدَفَیْنِ وَحَتّٰی اِذَا جَعَلَهٗ نَارًا قلنا المراد باستعمالها فی المستقبل الاستعمال علی سبیل الکثرة لا علی سبیل الکلیة وفیها معنی الشرط وهو ترتب مضمون جملة علی مضمون جملة اخری فلذلك اختیر بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوّز الاسم ایضًا علی الوجه الغیر المختار لعدم اصالتها فی الشرط وقد تکون للمفاجاة فیلزم المبتدأ بعدها للفرق بین اذا هذا وبین اذا الشرطیة والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ینافی ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فی باب الاضمار علی شریطة التفسیر نحو خرجت فاذا السبع ای فاذا السبع حاضرٌ فان قیل ان اذا ظرف والظرف ما فعل فیه فعل ولیس ههنا فعل وقع فیه قلنا ان العامل فی اذا ههنا معنی المفاجاة وهو عامل لا یظهر قد استغنی عن اظهاره بقوة ما فیه من الدلالة علیه فان قیل الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلیة والجملة الواقعة بعدها اسمیة فیلزم عطف الاسمیة علی الفعلیة وهو قلیل قلنا هذه الفاء جزائیة لان ما قبلها سبب لما بعدها لا عاطفة او نقول انها للعطف بحسب المعنی فیکون المعنی خرجت ففاجأتُ زمان وقوف السبع کما هو مذهب الزجاج او مکان وقوف السبع کما هو مذهب المبرد فیکون عطف الجملة الفعلیة علی الفعلیة ومنها اذ للماضی وبناؤها لمامر فی حیثُ او لکون وضعها وضع الحرف فان قیل ان اذ کما یکون للماضی کذلك یکون للمستقبل کما فی قوله تعالی فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِیْٓ اَعْنَاقِهِمْ قلنا المراد بکونها للماضی علی سبیل الغلبة لا علی سبیل الکلیة وقد تقع بعدها الجملتان لعدم اشتمالها علی معنی الشرط المقتضی اختصاصها بالفعلیة فان قیل کما ان اذا تکون للمفاجاة کذلك اذ ایضًا تکون للمفاجاة نحو خرجت فاذ زیدٌ قائمٌ فلم لم یذکر کونها للمفاجاة قلنا ان کونها للمفاجاة قلیل غایة القلة فهو فی حکم العدم فلم یذکره المصرح ومنها این للمکان استفهامًا وشرطًا

ومتى للزمان فيهما وأيان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما وبناء هذه الظروف
لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مذ ومنذ بنيا لمشابهتهما مذ ومنذ
اللذين هما حرفان وهو مبنى فكذا هذا لمعنى اول المدة فيليهما المفرد المقر واما كونهما
مفردا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرا واحدا لا شيئين ولا اشياء واما كونهما
معرفة فلانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رايته مذ
يومان اللذان صاحبتنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقى
والحكمى فالحقيقى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكمى نحو ما رايته مذ يومان اللذان
صاحبتنا فيهما لان اليومين ما دام لا يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليه باولية
المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رايته
مذ يوم لقيتنى فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها فى حكم المعرفة
وبمعنى جميع المدة فيليهما المقضى اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد اى حال
كونه متلبسا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت
او ان سواء كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت منذ
ذهبت فيقدر فان مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد
من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورة لكنهما معرفتان معنى لانهما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة فى مثل قولك
مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من مذ
ومنذ مبتدأ او خبرا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لازم للمبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجازا باعتبار انهما
اسمان للزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها لَدى ولَدُنْ وقد جاء لَدُنِ ولَدُنِ
ولَدُنْ ولَدُ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى
عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته ولا يقال
المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قَطُّ مع لغاته وبنى لكون المخففة موضوعا
بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضى المنفى والغرض منه استغراق النفى لجميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط اى ما رأيته فى شئ من الازمنة الماضية ومنها عَوْضُ
للمستقبل المنفى وبنائه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
والغرض منه استغراق النفى لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض اى لا اراه فى شئ
من الازمنة الآتية والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح نحو قوله تعالى
يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالى مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ قابناؤها لانها اكتسبت
البناء من المضاف اليه هى الجملة ولو بواسطة كما فى اذا واما على الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب بكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل
غير مع ما وان لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو قيامى مثل ما قام زيد مثل
ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامى غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
المتكلم والمخاطب فى الخارج فالشئ المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم
فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهى المعرفة
ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلى بحيث ان الواضع لاحظا اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا انا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع
عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

بین المتکلم والمخاطب فی الخارج او علم جنس کذا اذا قصد مفہوم الاسد وھو الحیوان المفترس
ووضع لفظ اسامۃ باز ائہ من حیث معلومیتہ ومعرفیتہ بین المتکلم والمخاطب فی
الخارج والمبہمات یعنی اسماء الاشارۃ والموصولات وانما سمیت مبہمات لان اسماء الاشارۃ
من غیر اشارۃ حسیۃ مبہم والموصول من غیر صلۃ مبہم وفی ھذا القسم ایضا لوضع
عام الموضوع لہ خاص ما عرف باللام سواء کانت اللام للجنس او للاستغراق او للعھد
فان قیل لم قال ما عرف باللام ولم یقل ما دخلت علیہ اللام قلنا انما قال ذلک
لئلا یدخل فیہ ما دخل علیہ اللام الزائدۃ لتحسین اللفظ فان قیل المیم بدل التعریف
فلم لم یجعل من خولہ قسما علی حدۃ من المعارف قلنا المیم بدل من اللام فلا یعد
من خولہ قسما علی حدۃ من المعارف والنداء نحو یا رجل اذا قصد بہ معین والمضاف الی
احد ای احد الامور المذکورۃ بمعنی ای بالاضافۃ المعنویۃ لا بالاضافۃ اللفظیۃ لان الاضافۃ
اللفظیۃ لا تفید التعریف فان قیل ان بعضا من الامور المذکورۃ المنادی والاضافۃ الی
المنادی ممتنع قلنا ان صحۃ الاضافۃ الی احدھما لا یستلزم صحتھا بالنسبۃ الی کل واحد منھما
فان قیل کان الواجب علی المصنف ان یقول والمضاف الی المعرفۃ لیدخل فیہ المضاف الی
المضاف الی معرفۃ مثل غلام ابیک قلنا الاضافۃ الی احد الامور المذکورۃ اعم من ان یکون
بالذات او بالواسطۃ فان قیل ان لفظ غیر ومثل مضافان الی ھذہ الامور ولم یتعرفا
بالاضافۃ فکیف یطرد ھذا الحکم قلنا ھذا الحکم فی غیر ومثل انما ھو غلبی فان الابہام
لا یعرفان بالاضافۃ العلم ما وضع لشئ بعینہ غیر متناول لغیرہ بوضع واحد ثم اعلم ان العلم
علی ثلثۃ اقسام کنیۃ ولقب ومحض لان العلم لا یخلو اما ان یکون مصدرا بالاب او الام او الابن او البنت
او لا فان کان الاول فھو کنیۃ والثانی ایضا لا یخلو اما ان قصد بہ مدح او ذم او لا فالاول ھو اللقب والثانی
محض فان قیل لم خص العلم بالتعریف من بین سائر المعارف قلنا ان تعریف اسماء الاشارۃ
والمضمرات والموصولات مذکور فیما سبق فلا حاجۃ الی تعریفھا ثانیا ومعنی المضاف
الی احد الامور المذکورۃ ظاھر والمعرف باللام والنداء مستغنیان عن التعریف
وتعریف العلم غیر مذکور ولا ظاھر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعریف فان قیل لم عرف العلم

لایکون جامعا لافرادہ لانہ خرج منہ العلم الذی تعین لفرد بغلبۃ استعمالہ فیہ لعلم الوضع فیہ قلنا الوضع اعم من الحقیقی او الحکمی فھذا العلم وان لم یکن موضوعا بوضع حقیقی لکنہ موضوع بوضع حکمی لان غلبۃ استعمال المستعملین بمنزلۃ وضع الواضع واعرفھا المضمر المتکلم لبعد وقوع الالتباس فیہ ثم المخاطب فانہ یعرض الالتباس الیہ فی بعض الاحیان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم یذکرہ لانہ علم من اعرفیۃ المتکلم والمخاطب ایاہ دون منھما فان قیل لم یبین التفاوت بین اصناف المضمرات ولم یبین التفاوت بین سائر المعارف قلنا لا تفاوت بین اصناف سائر المعارف من غیر اضافۃ المضاف الی احد لکن تفاوتہ یعلم من المضاف الیہ والنکرۃ ما وضع لشئ لا بعینہ لا من حیث معلومیتہ ومعھودیۃ ذلک الشئ بین المتکلم والمخاطب فی الخارج فقولنا ما وضع لشئ شامل للمعرفۃ والنکرۃ وبقولہ لا بعینہ خرجت المعرفۃ اسماء العدد فان قیل ان اسماء العدد امّا معربۃ وامّا مبنیۃ فالاول داخل فی المعربات والثانی داخل فی المبنیات فما الوجہ للمصنف حیث افردھا بالذکر قلنا انما افردھا بالذکر لان لھا احکاما خاصۃ لیست لغیرھا مما وضع لکمیۃ احاد الاشیاء فالاشیاء عبارۃ عن المعدود واحادھا عبارۃ عن کل واحد منھا وکمیۃ احادھا عبارۃ عن مرتبۃ واقعۃ فی جواب سوال السائل بکم والالفاظ الدالۃ علی تلک الکمیات اسماء العدد وعلم من ھذا التحقیق ان الواحد والاثنان داخلان فی تعریف العدد فی اصطلاح النحاۃ وان لم یکونا داخلین فی اصطلاح اھل الحساب فان قیل ان التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ جمل وزجاج من مَنٍّ ومَنَانٍ وذراعٌ وذراعان لانھا ایضا تدل علی کمیۃ احاد الاشیاء قلنا ان الموضوع لہ لاسماء العدد کمیۃ احاد الاشیاء فقط وھذہ الالفاظ تدل علی الکمیۃ مع الجنسیۃ اصولھا ای اصول اسماء العدد التی یشتق منھا باقیھا امّا بالحاق علامۃ التانیث او باسقاطھا او بالتثنیۃ او بالجمعیۃ او بالترکیب اضافیا او امتزاجیا او عطفیا اثنتا عشرۃ کلمۃ واحدۃ الی عشرۃ ومائۃ والف تقول ای فی استعمال الاعداد واحد واثنان فی المذکر واحدۃ واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ما ھو

القیاس وثلاثة الی عشرة للمذکر بالتاء لان الجمع بتاویل الجماعة مؤنث وثلاث
الی عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بین المذکر والمؤنث فان قیل الفرق یحصل
بالعکس فلم لم یعکس قلنا انما لم یمکن العکس لان المذکر اسبق فی الاعتبار احد عشر
واثنی عشر فی المذکر بتذکیر الجزئین اما تذکیر الجزء الاول لان المرکبات فرع المفرد فلان
والجزء الاول فی المفردات بالقیاس فکذلک ههنا واما تذکیر الجزء الثانی فلموافقته
بالجزء الثانی فی سائر المرکبات واحد عشرة واثنا عشرة للمؤنث بتانیث
الجزئین اما تانیث الجزء الاول فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول فی المفردات
بالقیاس فکذا ههنا واما تانیث الجزء الثانی فلموافقته بالجزء الثانی فی سائر المرکبات
ثلاثة عشر الی تسعة عشر للمذکر بتانیث الجزء الاول وتذکیر الثانی اما تانیث الاول
فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول منها فی المفردات علی خلاف القیاس فکذلک
ههنا واما تذکیر الثانی فلئلا یجتمع علامتا التانیث فیما هو کالکلمة الواحدة فان قیل
قد نقض باحد عشرة لاجتماع علامتی التانیث فیه قلنا المراد بالعلامتین کونهما
من جنس واحد وههنا لیس کذلک فان قیل هذه القاعدة منقوضة باثنتا عشرة
لان العلامتین فیه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتین ما یکون من جنسین
واحد ومحضا للتانیث والتاء فی اثنتا بدل عن الیاء فان قیل ینقض باثنتا عشرة
لان العلامتین فیه من جنس واحد ومحض للتانیث قلنا اثنتا عشرة محمول علی اثنتا
عشرة وثلث عشرة الی تسع عشرة للمؤنث بتذکیر الجزء الاول وتانیث الثانی اما تذکیر
الاول فلان المرکبات فرع المفردات والجزء الاول منها فی المفردات علی خلاف القیاس
کذلک ههنا واما تانیث الثانی فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء
الاول وتمیم تکسر الشین فی المؤنث لئلا یلزم توالی اربع فتحات مع ثقل الترکیب الجائز ان
یسکنوها لان التوالی یدفع بالسکون مع الخفة وعشرون واخواتها فیهما للمذکر
والمؤنث من غیر فرق لانک ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون وبعدها
فعلی الاول یلزم اجراء العلامة فی وسط الکلمة حکما وهو لا یجوز وعلی الثانی یلزم

فلان

کذلک

اللهم اغفر لصاحب تصفیة حتی الکتاب ولوالدیه آمین

اجراء العلامة على كلمة اخر حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
تمييز العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقي من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين
ومائة والف ومائتان الفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة و
الالف مشابهتان بالعقود فى اشتمالها على مراتب العدد فلم يفرق فى العقود بين المذكر
والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف بعطف الزوائد عليهما او عطفهما على الزوائد
اما عطفهما على الزوائد فللترقي من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما
فلان لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للتخفة على ما تقدم
اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثماني عشرة فتح الياء لموافقته
باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب شذ حذفها
بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فلا لبس بحذف الياء بقاء الكسرة
وميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف فيختار الاضافة فيه
للتخفيف والمضاف يعمل الجر فى المضاف اليه اما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه ليس تمييزه
مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم والثانى فى صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التمييز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التمييز على الثانى فالتمييز اخذ العادة بعد ما هو
فى صورة الجمع المذكر السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكره فى كلامهم
فلان وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا ما نصبه لان ما يخلف النصب التمييز
بناء على التمييز هو الجر على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون ليست

او تقدیرا حقیقة او حکما کحقر باذالحرف الرابع فی حکم تاء التانیث والمذکر بخلافه ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حقیقة ولا حکما وعلامة التا والالف مقصورة او ممدودة وهو ای التانیث علی قسمین حقیقی ولفظی فالحقیقی ما بازائه ذکر من الحیوان کامرأة وناقة واللفظی بخلافه ای لیس بازائه ذکر من الحیوان اتبا تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا کظلمة وعین اعلم ان بین اللفظی والتقدیری مباینة وکذا بین الحقیقی واللفظی بالمعنی الثانی مباینة وبین اللفظی بالمعنی الاول وبین الحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع کامرأة وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کظلمة ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی کهند وکذا بین التقدیری والحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کهند ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کعین ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کعین وکذا بین التقدیری واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کعین ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کهند ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کظلمة واذا اسند الفعل فبالتاء ای وجب تانیث الفعل للایذان بتانیث الفاعل من اول لوهلة فان قیل هذا ینقض بقولهم الیوم امرأة لان الفعل مسند الی المؤنث ولم یجب تانیثه قلنا المراد بالاسناد الاسناد بلا صالة وهذا بالواسطة فان قیل هذا ینقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند الی المؤنث بالاصالة ولم یجب تانیث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقیقی والشمس مؤنث غیر حقیقی کما اشار الیه المصنف بقوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار وحکم ظاهر الجمع غیر المذکر السالم مطلقا سواء کان الواحد مؤنثا کمؤمنات او مذکرا کرجال ۱۷

حکم ظاہر غیر الحقیقی لان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث وضمیر العاقلین غیر المذکر السالم
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لھذا النوع من الجمع فی ضمیر النساء والایام فعلت و فعلن اما فعلت فی النساء لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث واما فعلن فیھا فلان النون موضوع لھذا النوع من الجمع والایام
محمول علی النساء وھذا اذھب الشارح رح وقال شارح الرضی ان فعلت فی الایام لان الجمع
بتاویل الجماعۃ مؤنث وفعلن فیھا لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء والنساء محمول
علی الایام لنقصان عقولھن **المثنی** ما لحق آخرہ ای آخر مفردہ الف او یاء مفتوح
ما قبلھا ونون مکسورۃ لیدل ای اللحوق وحدہ او اللاحق وحدہ او اللاحق مع ملحوق
علی ان معہ مثلہ من جنسہ انما قال مفتوح ما قبلھا لئلا یلتبس بالجمع فی حالۃ
النصب والجر فان قیل الالتباس یدفع بالعکس ایضا فلم لم یعکس قلنا انما
لم یعکس لان التثنیۃ کثیرۃ والفتحۃ خفیفۃ فاعطی الخفیف للکثیر رعایۃ للتعادل والجمع
قلیل والکسرۃ ثقیلۃ فاعطی الثقیلۃ للقلیل رعایۃ للتعادل وانما قال ونون مکسورۃ
لئلا یلزم توالی الفتحات فی صورۃ الرفع ای فتحۃ ما قبلھا والالف فی حکم الفتحتین وفتح
النون واما حال النصب والجر فمحمول علی صورۃ الرفع فان قیل تعریف المثنی
لایکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ المفرد لان لحوق الزوائد انما یکون
باٰخر المفرد لا باٰخر المثنی قلنا العبارۃ محمول علی حذف المضاف ای المثنی ملحق اٰخر
مفردہ الف الخ او نقول ان عبارۃ المصنف محمول علی حذف عبارۃ اخری بعد قولہ
ونون مکسورۃ مع لواحقہ فان قیل ان اللحوق یشمل علی لحوق النون ایضا
مع انہ لایدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ قلنا لانسلم انہ لایدل علی ھذا اللعنی
بل یدل علیہ ان سلم انہ لایدل علیہ فنسبۃ الدلالۃ الیہ تغلیبا لانہ اذا دل امر ان تغلیب
من الامور الثلثۃ علی الثنی فنسبۃ الدلالۃ الیھا تغلیبا فان قیل ینبغی ان یکون
المراد بالمثل المثل فی الوحدۃ والجنسیۃ فلا حاجۃ الی قولہ من جنسہ قلنا
المراد بالمثل لایخلو اما مثل فی الوحدۃ فقط او مثل فی الجنسیۃ فقط فان اردت احدھما خرج

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثاني ايضا باطل لان هذه النون على صورة نون الجمع المذكر السالم فينبغي ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية وامّا في المركبات فلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا ينقض بخمسة عشر فانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه حافظ قانا المضاف اليه فيه غير المميز فلم يكن امتزاجه للمضاف مثل امتزاج المميز مع المميز فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة والمضاف اليه فيه مميز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على الجزء وامّا افراده فلانه لما كان منصوبا ناصا فضلة فاختير فيه الافراد لقلة الفضلة ومميز مائة والف تثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مخفوض مفردا اما كونه مخفوضا فلان المائة والالف مشابهتان بالاحاد في الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزها ايضا مجرورا واما كونه مفردا لانهما في جانب الكثرة والاحاد في جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفردا رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اي اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة النساء اذا عبرتها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتها بلفظ نفس فوجهان اي في العدد وجهان التذكير والتانيث احدهما بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحدا اثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هي الدلالة على الكمية وتميزها يدل عليها مع الجنسية فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحدا اثنان يشعر بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجه التميز ومعنى قوله ولا يميز واحدا اثنان اي لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول انه لا تميز لهما والمراد بالتميز في قوله استغناء بلفظ التميز هو الشيء الصالح للتميز بتقدير ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغير مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا الى النهاية جمعية التميز في سائر الاحاد اعتبروا في ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

اللهم اغفر لصاحب تصفية هذا الكتاب محمد قاسم غازي ابادي

وهو الاثنينية او نقول المراد بالتمييز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من
اسماء العدد من واحد الى عشر لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال
اما طريقة بيان التصيير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد
الواحد وعلامته ان يبدأ من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون
مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوي والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز
من العشرة لان اسم الفاعل لا يجيء من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة
وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يؤتى بالواحد بالاول لان
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوي والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب
ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول في المفرد من
العدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر التاسعة عشرة ومن ثمه اي من
اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة من ثلثتهما
وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
وتقول حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني على الثاني خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف
الجزء الثاني من المركب الاول اكتفاء بذكره في المركب الثاني الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه في وسط الكلمة المذكر والمؤنث
فان قيل لم قدم المذكر على المؤنث قلنا افاقدم المذكر لاصالته فان
قيل ينبغي ان يقدم في التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودي وتعريف
المذكر عدمي والوجودي اشرف من العدمي المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

الاخر ولو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلابد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة ان
هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا الاصح تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قروء ان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران
او الحيضان فان قيل هذا ينقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جاز ان يسمى الام باسم الاب وبالاب
المسمى بالاب بعده يثنى بالابوين وكذا حال القمرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا
التاويل في مثل القروء ان من غير حاجة الى اعتبار التثنية قلنا كلامنا في عدم صحة
التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة التثنية
فالمقصور ان كان اللفه عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واوا
ثم قلبت الفا لعضا او حكما بان يكون مجهول الاصل لم يعل فيه كالى وهو ثلاثي قلبت واوا
رعاية للاصل حقيقة او حكما والخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو
بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان
مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان زائدا على ثلثة احرف فبالياء رعاية للاصل
حقيقة او حكما والتخفيف فيما زاد على ثلثة احرف المدود ان كانت همزته اصلية
اي لا زائدا ولا منقلبا عن الاصلي ولا عن الزائد تثبت لاصالتها كقروء وان كانت
للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين
الالفين فالواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو وياء اصليتين كما في كساء ورداء
فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو وياء هما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين حقيقة
فشابهت همزة قروء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان
قيل ان عبارة المصنف رح يشعر بانه لا يجوز في رداء الا الرداء ان بالهمزة او

ردّ اوان بالی اومع ان المشہور دایان بالیاء فینبغی ان یقول فوجہان بغیر لام العہد
لیکون کنایۃ عن اثبات الہمزۃ وردہا الی الاصل بلا اشارۃ الی الوجہین المذکورین
کما ہو المتبادر من اللام قلنا قد تصفحت کتب لغاتہ کالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدت فیہا اثرا مما حکم باشتہارہ لکن وقع فی شرح الرضی انہ تقلب الہمزۃ یاء
سواء کان اصلہ واوًا اویاءً ویحذف نونہ بالاضافۃ اذ نونہ لقیامہا مقام التنوین
یوجب تمام الکلمۃ وانقطاعہا عما بعدہ والاضافۃ توجب الاتصال والامتزاج بینہما
منافاۃ فان قیل قد تقرر فیما بینہم ان الاسم المتلبس بتاء التانیث لا یحذف
تاؤہ عند التثنیۃ فہذا ینقض بخصیان والیان لان مفردہما متلبس بتاء التانیث
اعنی الخصیۃ والالیۃ مع انہ حذف تاؤہما فی المثنی فاجاب المصنف بقولہ
وحذف تاء التانیث فی خصیان والیان علی خلاف القیاس لان کل واحد من الخصیتین
والالیتین لشدۃ اتصال احدہما بالاخر بحیث لا یمکن الانتفاع باحدہما بدون الاخر
بمنزلۃ المفرد وایراد التاء فی حشو المفرد باطل او نقول ان خصیان تثنیۃ خصی
والیان تثنیۃ الی وان کان غیر مشہور فان قیل ینبغی للمصنف ان یکتفی بالعطف
ویقال ویحذف نونہ بالاضافۃ وتاء التانیث فی خصیان والیان لانہ اخصر ودال
علی المراد وخیر الکلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدۃ مستمرۃ فلم یات فی
بیانہا بالمضارع المجہول المفید للاستمرار وحذف التاء وقع علی خلاف القیاس
فی مادۃ مخصوصۃ فاتی فی بیانہ بالماضی المجہول المفید للتقلیل المجموع مادل
علی احاد مقصودۃ بحروف مفردہ بتغیر ما ای ای نوع من التغیرات سواء کان بزیادۃ
کرجال او بنقصان کطلبۃ او باختلاف الحرکات والسکنات حقیقۃ کاُسُدٍ او حکما
کفُلْکٍ لان ضمتہ اذا فرضت کضمۃ قُفْل یکون مفردًا واذا فرضت کضمۃ اُسُد
یکون جمعًا وانما عبر الشارح عن کلمۃ ما بالاسم اشارۃ الی ان التثنیۃ والجمعیۃ
یختصان بالاسم فان قیل ہذا ینقض بتثنیۃ الفعل وجمعہ قلنا ان تثنیۃ الفعل
وجمعہ باعتبار الفاعل والفاعل اسم فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون مانعا

عن دخول الغیر لانه دخل فیه الاسم المستغرق فی نحو قوله تعالی اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ لانه دل علی احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة احاد وهذه الدلالة علی سبیل الانفراد فان قیل ان تعریف الجمع لا یکون مانعا عن دخول الغیر ایضا لانه دخل فیه لفظا الکل الذی مضاف الی المعرف نحو کل القوم او کل الناس لانه یدل علی جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة علی جملة الاحاد التی فی ضمن ذلک الاسم والدلالة ههنا حاصلة من المضاف الیه فقوله ما دل علی احاد جنس یشمل الجمع واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم یدل علی الاحاد وضعا لکن یدل علیها استعمالا ثم اسم الجنس لا یخلو اما ان یکون المقصود به الماهیة او الافراد فان کان المقصود الماهیة فهو خارج بقوله مقصودة وان کان المقصود به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفردة اذ لیس له مفرد وکذا اخرج به اسم الجمع واسم العدد اذ لیس لهما مفرد فنحو نفر رکب لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع لانه لا یقع علی الواحد والاثنین وضعا فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی لفظة کل لانه اسم الجنس مع انه لا یدل علی الکلمة والکلمتین قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شک انه دال علیهما بحسب اصل الوضع ولکن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول یجوز ان یکون الکل اسم جمع ونحو ذلک جمع لان التغیر الماخوذ فی تعریف الجمع اعم من التحقیقی والحکمی وههنا وان لم یوجد الحقیقی لکن الحکمی موجود بحیث انه اذا فرضت تصغیرته کضمة اسم فهو جمع واذا فرضت تصغیره کضمة فعل فهو مفرد وهو ای الجمع علی قسمین صحیح ومکسر لان مفرده اما سالم عن التغییر او لا فالاول جمع سالم والثانی جمع مکسر فالصحیح لمذکر ما سلم فیه بناء مفرده علی حاله من غیر تغییر فی نظم مفرده ولمؤنث فالصحیح المذکر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة لبدل ای اللاحق وحده او اللاحق مع ملحق به علی ان معه اکثر منه فان قیل ان اکثر

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لا كثرة فى الواحد
قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقةً او اعتبارًا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه
اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم ان الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة
حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون
وان كان آخره مقصورًا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحًا ليدل الفتح
على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر فان قيل ان قوله شرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر محمول
على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله
فمذكر مأول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف
العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشئ بالمشتق قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك
الشئ والعقل ليس قائمًا بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل
قائم به ان كان اسمًا اى اسمًا ذاتيًا فمذكر علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف
فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
سلمى وورقاء اسمى رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة او
مقدرة فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى الاسم الذى اريد
جمعيته بجمع المذكر السالم ان كان صفة اى اسمًا صفتيًا فمذكر يعقل لان جمع المذكر
السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف
رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع
كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغى ان يعكس
قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل

فی الدلالة علی معنی الوصفیة وان لایکون فعلان فعلی مثل سکران سکری لان فعلان
فعلانة جمع علی هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلی علی هذا الجمع لزم الالتباس بین
جمع فعلان فعلی و فعلان فعلانة فان قیل ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی
ان یعکس قلنا لایمکن العکس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الی فعلان
فعلی لان الفرق فیه بین المذکر والمؤنث بالتاء وهی موضوعة للفرق ولامستویا
فیه ای فی الوصف مذکر مع المؤنث مثل جریح وصبور فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث
لم یحسن ان یجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل یجمع جمعا یستویان فیه ولا بتاء التانیث
مثل علامة لئلا یلزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فی کلمة واحدة حکما ولو حذف
التاء لزم اللبس ویحذف نونه لما مر فی نون التثنیة فان قیل هذه القاعدة
منقوضة علی سنین وارضین لان السنین جمع سنة وارضین جمع ارض مع انها
لیست علما ومذکرا یعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنین وارضین
لانتفاء التذکیر والعقل المؤنث بالحق اخره الف وتاء وشرطه ان کان صفة
وله مذکر ان یکون مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل
وان لم یکن له مذکر فان لایکون مجردا عن تاء التانیث کحائض لان المتلبس بالتاء جمع
علی هذا الجمع فلو کان المجرد عن التاء جمعا علی هذا الجمع لزم الالتباس والجمع مطلقا لان
جمع المؤنث السالم فی اسم ذات المؤنث سماعی لاقیاسی ولا یقاس به غیر جمع التکسیر
بما تغیر بناء واحده فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
الجمع السالم لانه تغیر فیه بناء واحده بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغیر التغیر فی نفس
المفرد وامور الداخلة فیه فان قیل ان التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه
دخل فیه مثل مصطفون لان تغیر بناء واحده من حیث نفسه وامور الداخلة قلنا
المراد بالتغیر ما یکون لحصول الجمعیة وهذا التغیر انما جاء بعد حصول الجمعیة فان
قیل لما کان المراد بالتغیر ههنا التغیر فی نفس المفرد وامور الداخلة فتوهم الواهم
ان المراد بالتغیر المذکور فی تعریف مطلق الجمع ایضا تغیر فی نفس المفرد

وامورہ الداخلۃ فحینئذ خرج الجمع السالم عن تعریف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغیر المأخوذ فی تعریف مطلق الجمع مطلق التغیر کما دل علیہ بالابہامیۃ المفیدۃ للعموم کرجال وافراس جمع القلۃ کافعل ای یکون علی وزن افعل کأفلس جمع فلس وافعال ای جمع یکون علی وزن افعال کأفراس جمع فرس وأفعلۃ کأرغفۃ جمع رغیف وفعلۃ کغلمۃ جمع غلام والصحیح وما عدا ذلک جمع کثرۃ والفرق بینہما ان جمع القلۃ مایطلق من ثلاثۃ الی عشرۃ وجمع کثرۃ مایطلق من ثلثۃ اومن عشرۃ الی مالانہایۃ لہ المصدر اسم الحدث الجاری علی الفعل والمراد بالحدث معنی قائم بالغیر سواء کان صدر منہ کالضرب والمشی اولا کالطول والقصر ومعنی جریانہ علی الفعل ان یجیء بعد اشتقاق الفعل منہ لتاکید الفعل ولبیان نوعہ اوعددہ وہو من الثلاثی سماع ومن غیرہ قیاس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ویعمل عمل فعلہ یعنی ان کان المصدر للفعل اللازم فیعمل عمل الرفع فی الفاعل فقط نحو اعجبنی قیام زید وان کان المصدر للفعل المتعدی فیعمل عمل الرفع فی الفاعل وعمل النصب فی المفعول نحو اعجبنی ضرب زید عمرا امس اوغدا لان عملہ لمناسبۃ الاشتقاق لا للمشابہۃ فلن الم یشترط فیہ الزمان اذ الم یکن مفعولا مطلقا ولا یتقدم معمولہ علیہ لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل وان موصول حرفی وما بعدہ صلتہ وتقدیم الصلۃ علی الموصول ممتنع فکذا تقدیم ماہو من معمولاتہا بالطریق الاولی ولا یضمر فیہ لانہ لاضمر فی المفرد لاضمر فی المثنی والمجموع قیاسا علی المفرد فیلزم اجتماع التثنیتین والجمعین احدہما بالنظر الی المصدر والاخر بالنظر الی الفاعل فان قیل ان اجتماع التثنیتین والجمعین جائز کما فی تثنیۃ الافعال وجمعہا قلنا ان تثنیۃ الفعل وجمعہ باعتبار الفاعل وہو اسم ولا یلزم ذکر الفاعل لان النسبۃ الی فاعل ما غیر مأخوذۃ فی مفہوم المصدر فلا یتوقف تصور مفہومہ علیہ ویجوز اضافتہ الی الفاعل وقد یضاف الی المفعول لان اضافۃ المصدر الی الفاعل

کاسناد الفعل الی الفاعل واضافة المصدر الی المفعول کاسناد الفعل الی المفعول
والاول حقیقة والثانی مجاز وحمل الکلام علی الحقیقة اولی من حمله علی المجاز واعماله
باللام قلیل لان المصدر فی حین العمل بتاویل ان مع الفعل ودخول اللام علی
الفعل ممتنع فینبغی ان یمتنع علی المصدر المؤول ایضا لکنهم جوزوا ذلک للفرق بین نفس
الشیء والمؤول بالشیء کما فی قوله تعالی لَا یُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْٓءِ فان کان مطلقا
ولم یحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا یلزم اعمال الضعیف مع وجود القوی
وان کان بدلا منه ای بحیث حذف فعله حذفا واجبا واقیم المصدر مقامه فوجهان
اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنیابة وقیل اعمال المصدر للمصدریة واعمال
المصدریة للنیابة فان قیل لم فصل بین قسمی المصدر اعنی ما یکون مفعولا
وما لا یکون کذلک بالجملة المعترضة بل المناسب ان یذکر قسمی المصدر اولا متوالیا
وذکر احکامهما عقیبا قلنا انما فصل بین قسمی المصدر بالجملة المعترضة لان عمل
المصدر فی القسم الاول اظهر واکثر فلو اخر عن القسمین توهم تعلقه بالقسمین
علی السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث قوله
ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضیل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضیل اما الاحتراز
عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضیل فلان الموضوع له اسم الفاعل من
قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضیل من قام به مع الزیادة وقوله بمعنی الحدوث احتراز
عن الصفة المشبهة فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
صیغة المبالغة لان الموضوع له لصیغة المبالغة ایضا من قام به مع الزیادة قلنا
لو خرجت صیغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضیر فیه لجواز ان المصنف التزم الخروج
باعتبار الوجهین اما الاول فلان صیغ اسم الفاعل محصورة فی اوزان مخصوصة
وصیغة المبالغة لیست علی هذه الاوزان واما الثانی فلانه جعل احکام صیغة المبالغة
مثل احکام اسم الفاعل ومثل الشیء غیر الشیء لا عینه وصیغته من الثلاثی علی فاعل

ومن غیرہ علی صیغۃ المضارع بمیم مضمومۃ وکسر ماقبل الاخر نحو مُدخِل ومستخرج
فیعمل عمل فعلہ یعنی ان کان اسم الفاعل للفعل اللازم یعمل عمل الرفع فی الفاعل
فقط نحو زید قائم ابوہ وان کان اسم الفاعل للفعل المتعدی یعمل عمل الرفع فی الفاعل
ویعمل عمل النصب فی المفعول نحو زید ضاربٌ ابوہ عمرًا بشرط معنی الحال والاستقبال
لان عملہ لشبہہ بالمضارع وھو یجیء بمعنی الحال والاستقبال فیلزم ان لا یخالفہ فان
قیل ھذا ینقض بقولہ تعالیٰ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لان اسم الفاعل فیہ
عامل مع انہ لیس بمعنی الحال والاستقبال بل ھو ھھنا بمعنی الماضی قلنا المراد
بالحال والاستقبال اعم من ان یکون تحقیقًا او حکایۃ وھھنا حکایۃ فان باسط ھھنا
وان کان ماضیًا لکن المراد حکایۃ الحال والاعتماد علی صاحبہ یعنی ان یکون ما قبلہ
مبتدأ وھو خبرہ او ما قبلہ موصوفًا وھو صفتہ او ما قبلہ موصولًا وھو صلتہ او ما قبلہ
ذا الحال وھو حال لان الاصل فی العمل للفعل لانہ وضع للعمل وما سواہ یعمل لمشابھتہ
بہ والفعل معتمد علی الفاعل فینبغی ان یعتمد شبہہ علی صاحبہ بالطریق الاولی لئلا یلزم
خرقًا زیادۃ الفرع علی الاصل والھمزۃ او مالان حرف النفی والاستفھام لا تدخلان الا علی
الفعل غالبًا فلما دخلتا علی اسم الفاعل قویتا مشابھۃ بالفعل وان کان الماضی جیت
الاضافۃ معنی ای اضافۃ معنویۃ لا اضافۃ لفظیۃ لفوات شرط الاضافۃ اللفظیۃ وھو
اضافۃ العامل الی المعمول خلافًا للکسائی فان عندہ لا یجب اضافتہ اصلًا بل یعمل مطلقًا
سواء کان بمعنی الماضی او الحال والاستقبال کما فی قولہ تعالیٰ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
بِالْوَصِيدِ وان سلم ان الاضافۃ واجب فلا نسلم انہ مضاف بالاضافۃ المعنویۃ بل ھو
مضاف بالاضافۃ اللفظیۃ لانہا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی معمولھا وجوابہ تام قطعًا
فان قیل ھذا ینقض بمثل زید معطی عمرو درھمًا امس لان معطی اسم الفاعل
بمعنی الماضی ویعمل عمل النصب بالمفعولیۃ فی درھمًا فاجاب المصنف بقولہ
فان کان لہ معمول اخر فبفعل مقدر نحو زید معطی عمرو درھما امس فان
دخلت اللام استوی الجمیع لان اسم الفاعل فعل فی الحقیقۃ لکن عدل عن

صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم دخول اللام علی الفعل وما وضع منه للمبالغة
کضرّاب ضَرُوب مِضراب وعلیم وحَذِر مثله ای مثل اسم الفاعل الذی لیس
فیه مبالغة لانه وان فات فیه المشابهة اللفظیة لکن الزیادة فی المعنی
قائم مقام وفاء من المناسبة اللفظیة والمثنی والمجموع مثله ای مثل المفرد من اسم الفاعل
لانه لایتطرق خلل الی صیغة المفرد بلحوق الزوائد ویجوز حذف النون مع
العمل والتعریف للتخفیف لطول الصلة بالنون فحذف فیهما النون للتخفیف نحو
قوله تعالی مُقِیمِی الصَّلٰوةِ **اسم المفعول** ما اشتق من فعل لمن وقع علیه فقوله
ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغیره وقوله وقع علیه یخرج ما عدا المحدود
وصیغته من الثلاثی علی مفعول ومن غیره علی صیغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الاخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول المستخرج وامره فی العمل والاشتراط کامر اسم الفاعل
نحو زید مضروب غلامه درهما الان او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل
فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث ما اشتق من فعل لازم لمن
قام به علی معنی الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعدیین وقوله لمن قام به علی معنی الثبوت احتراز عن اسم الفاعل
للفعل اللازم **فان قیل** هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه رحیم
مشتق من رَحِمَ بکسر العین لانه لیس بلازم **قلنا** المراد باللازم اعم من ان یکون
اللازم ابتداءً وعند الاشتقاق فرحِمَ بکسر العین وان لم یکن لازما ابتداءً لکنه
لازم بعد نقله الی رَحُمَ بضم العین فرحیم مشتق من رَحِمَ بکسر العین بعد نقله الی رَحُمَ
بضم العین **فان قیل** هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
ضامر وطالق لانهما بمعنی الثبوت **قلنا** انهما فی الاصل للحدوث لکن عرض لهما
الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لاتعتبر وصیغتها مخالفة لصیغة اسم
الفاعل علی حسب السماع قوله علی حسب السماع منصوب علی الحالیة

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة
كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى
مخالفة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة
تكون كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة اسم المفعول
فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف
خص مخالفتها الصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل لحسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق
الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق
الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل
على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرهما وتقسيم مسائلها اى جعل الصفة المشبهة
قسما قسما وبيان حكم كل واحد منها هذ ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها
ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنها فهذه ستة يعني هذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجْهُهُ هذا امثال الصفة المجردة
عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اى هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجهِ هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجه هذا امثال
الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة
باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

ومعمولها مضاف فهو ایضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام ومعمولها ایضا باللام فهو ایضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن وجهه هذه امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ایضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا فان قیل لم ترك العاطف فی امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف اشارة الی انه شروع فی قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قیل لم خالف المصنف التفصیل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام علی الصفة المجردة عن اللام فی الاجمال واخره فی التفصیل قلنا الصفة التی باللام مفهومه وجودی والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمی والوجود اشرف من العدم فلذا قدمها فی الاجمال واخرها فی التفصیل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحیحة وواحد منها مختلف فیه بخلاف الصفة باللام فان قسمین منها ممتنعان كما قال المصنف اشار منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظیة هو التخفیف فی جانب المضاف والمضاف الیه اما فی جانب المضاف فبحذف التنوین وما یقوم مقامه من نون التثنیة والجمع واما فی جانب المضاف الیه فبحذف الضمیر واستتاره فی الصفة ولم یوجد واحد من التخفیفین فی هذا التركیب والحسن وجهه لان اضافة الحسن الی وجهه وان افاد التخفیف بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة لكنهم لم یجوزوها لانه اضافة المعرفة الی النكرة فشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الی المعرفة واختلف فی حسن وجهه فالبصریون یجوزونه علی قبح لان فائدة الاضافة اللفظیة التخفیف فی جانب المضاف والمضاف الیه وفی هذه الصورة حصل التخفیف فی جانب المضاف بحذف التنوین لكنه غیر حاصلة فی المضاف الیه لبقاء الضمیر فیه والكوفیون یجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفیف المطلق وهو حاصل فی هذه الصورة والبواقی ما كان فیه ضمیر واحد منها الحسن لانه

مشتمل علی ضمیر محتاج الیہ من غیر زیادۃ علی قدر الحاجۃ وھذہ الاقسام تسعۃ
الحسن الوجہ بنصب المعمول وجرہ وحسن الوجہ بنصب المعمول بجرہ والحسن
وجھاً وحسن وجھاً بنصب المعمول فیھما وحسن وجہ بجر المعمول والحسن وجھہ
وحسن وجھہ برفع المعمول فیھما وما کان فیہ ضمیران منھما حسن لاشتمالہ علی
ضمیر محتاج الیہ غیر احسن لان فیہ زیادۃ علی قدر الحاجۃ والحسن قبیح وحسن وجھہ
والحسن وجھہ بنصب المعمول فیھما وما لا ضمیر فیہ قبیح لعدم الرابط بین الصفۃ
والموصوف والقبیح اربعۃ اقسام الحسن الوجہ وحسن الوجہ وحسن وجھہ
والحسن وجہہ برفع المعمول فیھما ومتی رفعت ای معمول الصفۃ بھا فلا ضمیر فیھا
لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا یخلو اما فیہ ضمیر او لا فان کان فیہ ضمیر فھو احسن
والا فھو قبیح فھی کالفعل یعنی کما ان الفعل لا یثنی ولا یجمع بتثنیۃ الفاعل الظاھر وجمعہ
کذلک الصفۃ لا یثنی ولا یجمع بتثنیۃ معمولھا وجمعہ والا ففیھا ضمیر الموصوف لیکون
فاعلا لھا ثم المعمول لا یخلو اما فیہ ضمیر او لا فان کان فیہ ضمیر فھو حسن والا
فھو احسن تؤنث وتثنی وتجمع بتانیث الموصوف وتثنیتہ وجمعہ لان حال الصفۃ
کحال الفعل والفعل اذا اسند الی الضمیر تؤنث بتانیثہ وتثنی بتثنیتہ وتجمع بجمعیتہ
واسما الفاعل والمفعول غیر المتعدیین مثل الصفۃ فیما ذکر ای فیما ذکر من الاقسام الثمانیۃ
عشر فقولہ غیر المتعدیین احترازعما اذا کانا متعدیین فانہ لا یجوز اضافتھما الیھما
ولا نصبھما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانک اذا قلت مثلا زید ضاربا اباہ
وزید معطی اباہ لم یعلم ان اباہ فی المثال الاول مفعول الضارب وفاعلہ نصب
تشبیھا بالمفعول وفی المثال الثانی انہ مفعول ثان لمعطی او مفعول اول لہ قیم مقام الفاعل
ونصب تشبیھا بالمفعول والمفعول الثانی محذوف **اسم التفضیل**
ما اشتق من فعل لموصوف بزیادۃ علی غیرہ فقولہ ما اشتق من فعل جنس
شامل للمحدود وغیرہ من اسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبھۃ والظرف والآلۃ
وقولہ لموصوف احترازعن الظرف والآلۃ لان المراد بالموصوف الذات المبھمۃ

ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة
على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في اصل ذلك الفعل وتلك الاسماء تدل على
مطلق الزيادة لا على زيادة في اصل ذلك الفعل وهو افعل وفعلى افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر في افعل وفعلى لانه يجيء من غيرهما
نحو انصر ونصرى واضرب وضربى الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيهما من
حيث الصيغة لا من حيث المادة بل ما دته يجيء من غير هذا اللفظ فان قيل هذا
التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسما التفضيل وليسا
على هذه الصيغة قلنا وزن افعل اعم من ان يكون في الحال وفي الاصل وههنا
وان لم يكن في الحال لكنه في الاصل وتطرق له تغيير بعارض الاعلال وشرطه ان
يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير الثلاثي المجرد مع
محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بلون
ولا عيب لان منهما افعل لغيره اى لغير افعل التفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم
الالتباس بين افعل التفضيل وافعل الصفة فان قيل هذا الدليل انما يستقيم اذا
كان بناء افعل الصفة مقدما على بناء افعل التفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء
افعل التفضيل مقدما على بناء افعل الصفة قلنا بناء افعل الصفة مقدم على بناء
افعل التفضيل لان افعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة
مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالجهل والبله
لانهما مشتقان من الجهل والبلاهة وهما من العيوب قلنا المراد بالعيب العيب الظاهر
وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغي ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غير
شذوذ قلنا المراد بالعيب الغيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن
العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما باعتبار ظهور آثاره كما حكي من هبنقة من

تعلیق الخرزات والنظام والخیوط بعنقه وهو ذو لحیة طویلة مثل زید افضل الناس
فان قصد اداء معنی التفضیل من غیرہ ای غیر الثلاثی المجرد توصل الیه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبیاضا وعمی یعنی یبنی اسم التفضیل من فعل
یدل علی الشدة والقوة وذکر مصدر الفعل الممتنع بعده علی سبیل التمیز واعطی هذه
الزیادة لذلک المصدر وقیاسه ای قیاس اسم التفضیل للفاعل ای اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقیاس لکثر الالتباس فاقتصر علی ما هو الاشرف
وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فی مواضع عدیدة نحو اعذر واشغل واشهر اعرف
ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من
اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی غیرہ فلابد من ذکر ذلک الغیر وهو لا یحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر واما باللام فلانه یشار بها الی المعین
بتعیین المفضل علیه فلا یجوز زید الافضل من عمرو یعنی لا یجوز الجمع بین الامرین
لئلا یکون ذکر احدهما لغوا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاکثر منهم حصی ؛ وانما العزة للکاثر ؛ لانه جمع بین الامرین وهو غیر جائز
قلنا ان من فیه بتعیضیة لا تفضیلیة ولا زید افضل یعنی لا یجوز الخلو عنهما لئلا
یفوت الغرض فان قیل هذه القاعدة منقوضة بالله اکبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله الا ان یعلم ای یجوز الخلو ان علم
المفضل علیه بالقرینة فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان عند الاضافة
احدهما وهو الاکثر ان تقصد به الزیادة علی من اضیف الیه فیشترط فی استعمال اسم التفضیل
بهذا المعنی ان یکون ای الموصوف بعضا منهم ای من القوم یعنی یکون الموصوف داخلا
فی المضاف الیه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی من شارکه فی المفهوم العام واما خروجه
بحسب الارادة فلئلا یلزم تفضیل الشیء علی نفسه مثل زید افضل الناس
فلا یجوز ویوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم الیه والثانی ان تقصد به

اللهم اغفر لصاحبها وصفیة وتصویر هذا الکتاب محمد قاسم غازی اباد

زیادۃ مطلقۃ ویضاف للتوضیح ای الی المضاف الیہ الخاص فلا یشترط فی استعمالہ
بھذا المعنی ان یکون موصوفہ داخلا فی المضاف الیہ بل یضاف الی جماعۃ یکون
موصوفہ داخلا فی الجماعۃ نحو محمد صلی اللہ علیہ وسلم افضل لقریش وایضا یضاف
الی جماعۃ لا یکون موصوفہ داخلا فی الجماعۃ نحو یوسف احسن اخوتہ وایضا یضاف
الی غیر الجماعۃ نحو فلان اعلم بغداد فیجوز یوسف احسن اخوتہ ویجوز فی الاول ای فی
النوع الاول من نوعی اسم التفضیل المضاف الافراد لانہ مشابہ باسم التفضیل المستعمل
بمن فی ذکر المفضل علیہ فیفرد ومثلہ المطابقۃ لمن ھو ای اسم التفضیل صفۃ لانہ
مشابہ باسم التفضیل المعرف باللام فی التعریف فیطابق ومثلہ الثانی ای النوع الثانی
من نوعی اسم التفضیل المضاف وھو الذی یقصد بہ زیادۃ مطلقۃ والمعرف باللام
منہ فلا بد من المطابقۃ لان الاصل ھو المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف عند عدم
المانع وھو امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیۃ حقیقۃ او حکما والذی ای اسم التفضیل
المستعمل بمن مفرد مذکر لانہ علی تقدیر لزوم المطابقۃ اما ان تورد العلامۃ قبل من
او بعدہ فعلی الاول یلزم اجراء العلامۃ فی وسط الکلمۃ حکما وھو لا یجوز وعلی الثانی یلزم
اجراء العلامۃ علی کلمۃ اخری حقیقۃ وھو باطل ولا یعمل ای اسم التفضیل الرفع علی
الفاعلیۃ فی مظھر ای فی الاسم الظاھر اعلم ان عمل اسم التفضیل علی قسمین عمل النصب وعمل
الرفع وعمل النصب علی قسمین عمل النصب علی المفعولیۃ وعمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز
اما عمل النصب علی المفعولیۃ فلیس بواقع اصلا لان مفعول اسم التفضیل لیس الا المفضل
علیہ المفضل علیہ اذا کان مذکورا فاعرابہ جر فان قیل ان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولہ
تعالی ھُوَ اَعْلَمُ مَنْ یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ لان اعلم اسم تفضیل وھو یعمل عمل النصب فی مَنْ قلنا ان
مَنْ فی ھذا المثال مفعول لفعل محذوف وھو یَعْلَمُ تقدیرہ ھو اَعْلَمُ مِنْ کُلِّ وَاحِدٍ یَعْلَمُ مَنْ
یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ واما عمل النصب علی الظرفیۃ والحالیۃ والتمیز فواقع بلا شرط اما
فی الظرف والحال فلانہ یکفی لعملھما ادنی رائحۃ من الفعل وفی اسم التفضیل معنی
الفعل وھو الاشتمال علی المعنی الحدثی نحو زید احسن منک الیوم راکبا واما فی التمیز فلان التمیز ۱۸

ینصب بما یخلو عن معنی الفعل نحو رطل زیتاً فی اسم التفضیل معنی لفعل نحو زید
افضل اباً وعمل الرفع ایضاً علی قسمین عمل الرفع فی الضمیر وعمل الرفع فی الظاهر واعلم ان الرفع
فی الضمیر واقع بلا شرط لان العمل فی الضمیر عمل فی المقدر وهو اسهل فلا یحتاج
الی قوة العامل واما العمل فی الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فی العمل للفعل
لوضعه للعمل وما سواه انما یعمل لمشابهته اسم التفضیل لیس مشابهاً للفعل لانه لیس له
فعل بمعناه فی الزیادة لیعمل عمله فان قیل ینبغی ان یعمل اسم التفضیل الرفع فی الاسم
الظاهر علی الفاعلیة لمشابهته باسم الفاعل فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث
والصفة المشبهة قلنا هذا لا یمکن لان الاصل فی اسم التفضیل هو المستعمل من
وهو مفرد مذکر ابداً واما القسمان الاخیران فلا اعتبار لهما فان قیل ینبغی ان یعمل اسم
التفضیل الرفع علی الفاعلیة فی الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظیة لکن الزیادة
فی المعنی قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظیة کما فی صیغ المبالغة قلنا الزیادة فی اسم
التفضیل زیادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فیقوی جهة الاسمیة ویضعف جهة
المشابهة بالفعل والزیادة فی صیغ المبالغة مطلق الزیادة الا اذا کان صفة فی اللفظ الشئ
لیحصل له صاحبه یعتمد علیه وهو فی المعنی لسبب ذلک الشئ لیحصل له اسم ظاهر
ویعمل فیه مفضل باعتبار الاولی باعتبار تقیده بالشئ الاول علی نفسه باعتبار غیره ای
باعتبار تقییده غیر الشئ الاول یعنی یکون المفضل والمفضل علیه متحدین بالذات
ومتغایرین بالاعتبار لیضعف الزیادة التفضیلیة المقتضیة للمغایرة بین المفضل والمفضل
علیه منفیاً ای اسم التفضیل بحرف النفی لیزیل الزیادة التفضیلیة بحرف النفی ویبقی
اصل الفعل مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فاحسن اسم التفضیل
وهو فی اللفظ صفة لرجل لانه جار علیه ومعرب باعرابه وفی المعنی صفة الکحل لانه مسند
الی الکحل والکحل مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار عین زید اسم التفضیل
منفی بحرف النفی فان قیل لا نسلم ان الکحل مفضل باعتبار عین الرجل ومفضل علیه
باعتبار عین زید بل الامر بالعکس لان المقصود مدح کحل عین زید لا مدح کحل عین الرجل قلنا

ان المفضل والمفضل علیه علی قسمین مفضل ومفضل علیه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل علیه بحسب القصد والعنایة فالکحل مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیه باعتبار عین زید بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعنایة فالامر بالعکس والمصنف نظر الی اللفظ لا الی القصد والعنایة لانه بمعنی حسن لان الزیادة التفضیلیة زالت بحرف النفی فبقی المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرینة الغرض لان المساواة ابیة لمقام المدح فبقی الدنوة فقط فصار حسن اولان الزیادة والمساواة زالتا معا بحرف النفی والغرض قرینة علی توجه لحظ المصنف الی نفی المرتبتین فبقی الدنوة فقط فصار بمعنی حسن فان قیل لما کان زوال الزیادة التفضیلیة بحرف النفی مقتضیة لجواز عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فینبغی ان یجوز عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فی مثل ما رایت رجلا افضل منه ابوه من زید کما جاز فی مثال المتن قلنا فرق بین المثالین بان فی مثال المتن المفضل والمفضل علیه متحدین بالذات ومتغایرین بالاعتبار فیضعف الزیادة التفضیلیة المقتضیة للمغایرة بین المفضل والمفضل علیه ثم زالت بحرف النفی بالکلیة فلا یبقی له قوة حتی یعود حکمه وهو عدم العمل فی الظاهر وفی هذا المثال المفضل والمفضل علیه متغایران بالذات فلا یضعف الزیادة التفضیلیة فلا یزول بحرف النفی فبقی له قوة حتی یعود حکمه وهو عدم العمل فی الظاهر فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریة والکحل مرفوعا بالابتدائیة فلا یلزم عمل اسم التفضیل الرفع بالفاعلیة فی اسم ظاهر فاجاب المصنف بقوله مع انهم لو رفعوا ای احسن علی الخبر والکحل علی الابتدائیة لفصلوا بین الخبر ومعموله بالاجنبی هو الکحل فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالابتدائیة ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان الخبر عامل فی المبتدا علی مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول لیس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضیل من حیث انه اسم التفضیل فیه معنی الفعل والخبر لیس عاملا فی المبتدا من هذه الحیثیة فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریة والکحل مرفوعا بالابتدائیة ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان المبتدا والخبر معمولان للعامل المعنوی قلنا لا یخرجان عن الاجنبیة بکونهما معمولین للعامل المعنوی

بل یجوز جان یکون احدهما عاملاً فی الآخر من حیث التفضیلیة وههنا لیس کذلک
فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة ویتقدم قوله
منه فی عین زید علی الکحل فلا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا علی هذا التقدیر ان لم یلزم
الفصل بالاجنبی لکن یلزم فیه تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر وذکر الحال
من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یکون بالمسند الیه
غیر مذکور فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة
ویکون التقدیر هکذا ما رایت رجلاً احسن فی عینه من الکحل هو فی عین زید فلا یلزم
الاضمار قبل الذکر قلنا علی هذا التقدیر ایضا یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر الی الضمیر
المستکن فی احسن ترکاکته من حیث المعنی کما عرفت آنفاً او نقول فی الجواب من
الاعتراضین ان کلامنا فی المثال المشهور وهذا التقدیر لیس من قبیل المشهور اعلم
انه لما قرر مسئلة الکحل مع بیان شرائطها ومع بیان ما یعبر به عنها علی الوجه الذی یطابق
المقصود من غیر زیادة ونقصان اراد المصنف التنبیه علی ان التعبیر عنها کما کان بالمثال
المشهور کذلک یعبر عنها بعبارتین اخریین احدهما قصیر منه والاخری اقصر منه فقال ولک ان
تقول فی اداء هذا المعنی ما رایت رجلاً احسن فی عینه الکحل من عین زید قصیر من الاول
بحذف الضمیر المجرور وکلمة فی ولوحظ فی لفظ احسن والتفنن بعین زید کان الخصوص مع
ظهور المعنی المقصود فان قیل المقصود تفضیل حسن کحل عین الرجل علی حسن
کحل عین زید لا تفضیل حسن کحل عین الرجل علی ذات زید قلنا المعنی المقصود ظاهر
بقرینة ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قیل ینبغی ان یکون هذا
المثال علی حذف المضاف فیکون التقدیر ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل من کحل عین
زید قلنا ان معناه الآن باق علی ما کان علیه قبله لان هذه العبارة علی حذف المضاف والاتفاق
شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذاتی لتعدد الکحل فان قدمت علی اسم التفضیل ذکر
العین علی سبیل التشبیه التی الکحل فیها مفضل علیه قلت ما رایت لعین زید احسن فیها الکحل اصله
ما رایت عینا احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین علی سبیل التشبیه

اذ الکحل فیہا مفضل علیہ لا حاجۃ الی ذکر العین ثانیا فیکون التقدیر ہا رایت کعین زید احسن فیہا الکحل فان قیل علی ہذا التقدیر یلزم مساواۃ الشئ بالشئ فی الوصف وتفضیل الشئ علی الشئ فی ذلک الوصف بینہما منافاۃ قلنا المساواۃ بینہما فی اصل التکحل والزیادۃ فی صفۃ الحسن فیکون تقدیرہ ما رأیت عینا مماثلۃ لعین زید فی اصل التکحل احسن فیہا الکحل فان قیل ینبغی ان یکون احسن مرفوعا بالخبریۃ والکحل مرفوعا بالابتدائیۃ وفی ہذا المثال لا یلزم الفصل بالاجنبی قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائیۃ فی المطول ممتنع فکذا فی المختصر او نقول ان من التفضیلیۃ مع مجرورہا مقدرۃ فی ہذا المقام اعلم ان ہذہ التعبیرات الثلاثۃ کما تجری فی المثال المشہور کذلک تجری فی قول الشاعر کما اشار الیہ المصنف بقولہ مثل لا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا: اقل بہ رکب اما العبارۃ الطویلۃ وصل البیت مع ما یلیہ فہذا مر بت علی وادی السباع ولا اری: وادیا اقل بہ رکب منہم، فی وادی السباع اتوہ تأیۃ: واخوف الا ما وقی اللہ ساریا: واما العبارۃ القصیرۃ فمر بت علی وادی السباع ولا اری وادیا اقل بہ رکب من وادی السباع اتوہ تأیۃ واخوف الا ما وقی اللہ ساریا واما العبارۃ الاقصر فلا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل بہ رکب اتوہ تأیۃ واخوف الا ما وقی اللہ ساریا فان قیل لم ترک المصنف صدر البیت قلنا انما ترکہ لیکون مبتدیا علی ما ہو مبدأ المماثلۃ فان قیل لم ترک المصنف موصوف احسن فی المثال المشہور وذکرہ فی قول الشاعر مع ان کمال المماثلۃ فی ذکر الموصوف قلنا المصنف فی بیان مقام الاختصار اولا وفی التشبیہ ثانیا الفعل ما دل علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فان قیل ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والکل باطل اما الاول فلانہ ینقض بنحو ضرب المنقوش فی القرطاس فانہ شئ دال علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس بفعل واما الثانی فلانہ ینقض بنحو ضرب زید فانہ لفظ دال علی معنی فی نفسہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ ولیس بفعل بل الفعل جزء منہ واما الثالث فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا یلزم

شئ من المحذورات المذکورۃ فان قیل لما کان کلمۃ ما عبارۃ عن الکلمۃ فحینئذ لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع الیہ بل المناسب ان یقول ما دلت قلنا ان تذکیر الضمیر باعتبار التعبیر اعنی ما لا باعتبار المعبّر عنہ اعنی الکلمۃ فان قیل المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینہما فالمناسب ان یقول الفعل ہو ما دلّ قلنا ہذا انما یرد لو کان ما موصولۃ ولیس کذلک بل ہی موصوفۃ بدلیل تفسیر الشارح بالنکرۃ فان قیل ان الضمیر فی نفسہ لا یخلو اما راجع الی الکلمۃ او الی المعنی وعلی کلا التقدیرین یلزم محذور اما علی الاول فلان کلمۃ فی الظرفیۃ والظرف علی قسمین زمان ومکان والکلمۃ لیست منہما وایضا لا یحصل المطابقۃ بین الراجع والمرجع الیہ واما علی الثانی فلانہ یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ وایضا یلزم المخالفۃ بین التفصیل والاجمال قلنا ان الضمیر فی نفسہ راجع الی الکلمۃ وکلمۃ فی نقلت عن الظرفیۃ بل صار بمعنی الاعتبار کما فی قولہم الدار فی نفسہا لحکمہا کذا ای باعتبار ذاتہا لحکمہا کذا واما تذکیر الضمیر فی نفسہ بناءً علی لفظ الموصول اعنی ما فان قیل علی ہذا یلزم التناقض فی عبارۃ الشارح لان تعبیر ما بالنکرۃ یشعر بکونہا موصوفۃ وہذا الجواب یشعر بکونہا موصولۃ قلنا لا تناقض فی عبارۃ الشارح بل تفسیر ما بالنکرۃ بناءً علی قاعدۃ کلیۃ وہی ان ما الواقعۃ فی محل المبتدأ یجوز موصولیتہا وموصوفیتہا لکن موصولیتہا اولی لان الاصل فی المبتدأ التعریف والمعرفۃ لا یکون الا موصولۃ وما الواقعۃ فی محل الخبر یجوز موصولیتہا وموصوفیتہا لکن موصوفیتہا اولی لان الاصل فی الخبر التنکیر والنکرۃ لا تکون الا موصوفۃ ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمیر فی نفسہ راجع الی اللفظ ولا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کلمۃ فی نقلت عن الظرفیۃ وصار بمعنی الاعتبار کما عرفت آنفا وایضا لا یلزم المخالفۃ بین التفصیل والاجمال لان کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ وکینونۃ المعنی فی نفس المعنی راجع الی امر واحد وہو الاستقلال بالمفہومیۃ فان قیل المراد بکون المعنی فی نفس الکلمۃ او فی نفس المعنی لا یخلو اما المعنی المطابقی او التضمنی او الالتزامی او مطلق المعنی والکل باطل اما الاول فلان معنی المطابقی لیس کائنا فی نفسہ لانہ

مرکب من النسبة والزمان والحدث والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل واما
الثانی فلان معناه التضمنی اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غیر مستقل
والزمان وان کان مستقلا لکنه یلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان کان
مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لکن یلزم الترجیح بلا مرجح واما الثالث فلان
اخذ المعنی الالتزامی مجوز فی التعریفات واما الرابع فلان ما ورد علی المطلق وارد
علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید قلنا المراد بکینونة المعنی
کینونة مطلق المعنی ولا شک ان الفعل باعتبار معناه التضمنی اعنی الحدث
مستقل بالمفهومیة وان قلت ان الوارد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق
لا وجود له الا فی ضمن المقید فنقول ان کلامنا فی الارادة لا فی الوجود ولا شک ان
المطلق یراد بدون المقید فان قیل لما کان مال کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی
فی نفس المعنی الی امر واحد وهو استقلال بالمفهومیة فهما متساویان کیف یرجح الاول
علی الثانی قلنا مرجح الاول علی الثانی المطابقة بما سبق فی وجه الحصر فان
قیل تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه اسماء الافعال
لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
الافعال المنسلخة لان معانیها غیر مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران
وعدمه بحسب الوضع ولا شک ان اسماء الافعال غیر مقترنة بحسب الوضع لکن
اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب
الوضع لکن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قیل تعریف الفعل
لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المصدر لان معناه مقترن باحد الازمنة
الثلثة فی نفس الامر قلنا المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم لا فی التحقیق فان قیل
التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه اسم الفاعل فی مثل زید ضارب امس
او الان او غدا لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فی الفهم قلنا المراد بالاقتران
الاقتران فی الفهم عن اللفظ الدال علیه لا علی القرینة الخارجیة وههنا

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين
اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالزمان
الواحد بالطريق الاولى لوجود الواحد فى الاثنين اولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت
فى الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وهما مختصان بالفعل وكذا اللفظ الدال عليهما مختص به اعنى
قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال القريب والثانى دال على الاستقبال
البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا اللفظ الدال عليهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت
فى الاصل لنفى الفعل كلم ولما وبعضها لطلب كلام الامر او النهى عنه كلام النهى وبعضها لتعليق
الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق
لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق ليس قابلا للذكر فى الاول واللحوق فى الاخر
وانما خص لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون
للصفة فينبغى ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات مستغنية عنها للحوق التاء المتحركة
الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة
بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة
خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينقض
بتاء ضربت لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة فى الاصل ولا شك ان
التاء فى ضربت فى الاصل ساكنة والحركة عارضة للحق الالف نحو تاء فعلت المراد
بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المفتوحة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وخالف
لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل فان
قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفروعه قلنا نعم لكن خطر وقوعه احد

الفعل الماضى

الفعل المضارع

نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل فان قيل التساوي يدفع بمنع
المستكن فلم خصص المبارز بالمنع قلنا انما خص المبارز بالمنع لان المستكن اخفى فالحصر
فهو اولى بالتقديم الماضي ما دل على زمان قبل زمانك فان قيل هذا التعريف
لا يكون جامعا لافراده ولا مانعا عن دخول الغير فيه اما عدم كونه جامعا فلانه
خرج منه الماضي الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم كونه
مانعا فلانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا
شك ان الماضي الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك وان عرض له
الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع
وان عرض اليه المضي بعارض دخول لم فان قيل المتبادر من القبلية القبلية الزمانية
فحينئذ يلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلية القبلية الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بهذه القبلية لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان
زمان فان قيل هذا التعريف يصدق بمثل ضرب لانه دل على زمان قبل زمانك قلنا المراد
بما الموضوع الفعل لا لفظ ولا شئ حتى يرد النقض مبني على الفتح اما البناء فلعدم وجود علة
الاعراب فيه وهي عروض المعاني المعتورة عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم
واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان قيل هذا ينقض بنحو دعا ورمى لانه ماض
ليس مبني على الفتح قلنا الفتح اعم من ان يكون لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعا ورمى لعروض
الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك فهو مبني على السكون لئلا
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة حكما والواو لانه لو كان
مع الواو فهو مبني على الضمة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا لان الواو يقتضي ضمة ما قبلها
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة وتخصيصه باحدهن في الحال والاستقبال
كتخصيص احد من معاني المشترك بواسطة القرائن يأسيز وسوف فان قيل لم خالف المضا

عن تعریفات القوم وهی المضارع ما فی اوله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
دال علی زمان یترتب قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریفی المصنف
علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هی
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی هذا
المعنی فالهمزة للمتکلم مفردا والنون له اذا کان مع غیره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل واو والواو من منتهی المخارج والمتکلم منتهی
الکلام وبینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل وورود
فی حالة العطف فی المؤنث والمؤنثین غیبة فان قیل لم لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء
کما فی امثلة الغائب المذکر قلنا لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذکر والمؤنث فان قیل
فعلی هذا یلزم الالتباس بین الغائب المؤنث والمخاطب المذکر قلنا هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس فان قیل ان غیبة حال عن المؤنث والمؤنثین لابد من المطابقة
بین الحال وصاحبها فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث ولا مطابقة بینهما قلنا
ان غیبة مؤول بتاویل الغائبات نظرا الی معنی المؤنث والمؤنثین او نقول ان الیاء محمول
علی حذف المضاف ای ذوو غیبة والیاء للغائب غیرهما لان الیاء من وسط المخارج والغائب واسطة
بین المتکلم والمخاطب وبینهما مناسبة فان قیل انه قوله غیرهما بدل عن الغائب ولا یبدل النکرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالناصیة ناصیة کاذبة ولا صفة ههنا فکیف یصح
جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرج بها عن النکارة
المحضة فهو فی قوة النکرة الموصوفة او نقول ان غیرهما بالنصب حال وهو الاولی لموافقة الباقی
وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل هذا منقوض بنحو ینصر ویضرب ویعلم
فانه رباعی وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعی ما کان ماضیه علی اربعة
احرف سواء کانت اصلیة کدحرج اولا کفعلل وتفعلل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال
فلئلا یلتبس بمضارع الثلاثی المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة علیه طردا للباب
فان قیل حمل القلیل علی الکثیر اولی اذا لم یکن فی القلیل فساد والالتباس وههنا

فی القلیل فساد الالتباس فحمل الکثیر علیه اولی من العکس مفتوحة فیما سواه لان ما سواه کثیر من حیث الاستعمال ومن حیث الحروف والکثرة یقتضی التخفیف فخففوا باختیار الفتحة ولا یعرب من الفعل غیره لعدم وجود علة الاعراب فیه وهی عروض المعانی المقصورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم یتصل به نون التاکید او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد نونیه یکون مبنیا امّا فی الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الاعراب قبلها یلزم اجراء الاعراب فی وسط الکلمة ولو دخل الاعراب علیها لزم اجراء الاعراب علی کلمة اخری حقیقة واما فی نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع من فی الماضی فیقتضی ان یکون ما قبلها ساکنا کما فی الماضی فان قیل الظاهر ان قوله اذا لم یتصل به قبل قوله ولا یعرب من الفعل غیره فینبغی ان یکون عدم اعراب الغیر مقیدا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونین یکون الغیر معربا والامر لیس کذلک بل غیر المضارع لم یکن معربا اصلا قلنا ان قوله اذا لم یتصل قید للمقدر لا للمذکور فیکون التقدیر ولا یعرب من الفعل غیره بل یعرب المضارع اذا لم یتصل الخ ولا شک ان اعراب المضارع مقید بعدم اتصال النون فاعرابه رفع ونصب یشترک الاسم فی هذین النوعین الاعراب وجزم یختص الجزم بالفعل کالجر یختص بالاسم فالصحیح الجر من ضمیر یا زیدون للمثنیة والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة فی حالة الرفع والفتحة فی حالة النصب لفظا والسکون فی حالة الجزم مثل یضربن لن یضربن لم یضربن فان قیل هذا الحکم منقوض بنحو یقول ویبیع ویخاف لانه لیس بصحیح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالصحیح الصحیح فی اصطلاح النحاة وهو ما لم یکن فی اخره فی حالة وهذه الامثلة صحیحة بهذا المعنی والمتصل بذلک بالتوهم فانه فیها فان النصب فیه تابع للجزم کما ان النصب تابع للجر فی الاسماء مثل یضربان ویضربون وتضربین والمعتل بالواو والیاء بالضمة تقدیرا لان الضمة ثقیلة علی الواو والیاء والفتحة لفظا لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم یجد حرکة اسقط الحرف المناسب بالحرکة والمعتل بالالف بالفتحة والفتحة تقدیرا لان الالف ساکن فتح لا یقبل الحرکة اصلا لانه ثقیلة ولا خفیفة والحذف لان الجازم لما لم یجد الخ ویرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید ثم اعلم ان فی عامل

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد
عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع
الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعرابه الاسم فان قيل ان
المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذى يضرب يقوم الزيدان قلنا
المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذى يضرب فى الاصل الذى ضاربه هو ويقوم
الزيدان فى الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان قائمان
معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب تقديرا
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع فى نحو سيقوم زيد وسوف يقوم
زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا
ان السين صارا كاحد اجزاء الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم فى السين لانى سوف لانه
ليس جزءا قلنا ان سوف فى حكم السين فان قيل المضارع فى كاد زيد يجئ ليس واقعا
موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل فى خبر افعال المقاربة الاسم انما عدل عنه الى يجئ
فى باب افعال المقاربة وينصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولام
الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جائزة وهى لا تدخل الا على الاسم
فلابد من تقدير ان ليجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر
على الانشاء ممتنع فلابد من تقدير ان يؤول الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق
او نحو لالزمنك او تعطينى حقى لان او بمعنى الى او الا والاول من الحرف الجارة والثانى
من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلابد من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل
بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التى ينتصب بها المضارع
مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة فان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان المضارع وقع

بعد ان مع انه لا یکون منصوبا فاجاب اللہم بقولہ والتی تقع بعد العلم ھی المخففۃ من
المثقلۃ ولیست ھذہ کان المخففۃ من المثقلۃ دالۃ علی تحقیق فیناسب العلم بخلاف
ان الناصبۃ المصدریۃ فانھا للطمع والرجاء فلا یناسب العلم نحو علمت ان سیقوم
وان لا یقوم والتی تقع بعد الظن ففیھا الوجھان لان الظن باعتبار دلالتہ علی غلبۃ
الوقوع یلائم المخففۃ الدالۃ علی التحقیق وباعتبار عدم تیقنہ یلائم ان المصدریۃ ولو
مثل لن ابرح ومعناھا نفی المستقبل نفیا مؤکدا لا مؤبدا والا یلزم التناقض فی قولہ تعالی
لَنْ اَبْرَحَ الْاَرْضَ حَتّٰی یَاْذَنَ لِیْ اِبِیْ لان لن یکون للتابید حتی یاذن لی ابی للانتہاء واذن
اذا لم یعتمد بعدھا علی ما قبلھا لانہ لو کان ما بعدھا معتمدا علی ما قبلھا فھو فی
حکم المقدم علیھا واذن ضعیف العمل فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم وکان الفعل
مستقبلا لکونہ جوابا وجزاء وھما لا یمکنان الا فی المستقبل مثل اسلم اذن تدخل الجنۃ
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففیھا الوجھان النصب بناء علی ضعفھا لاعتمادھا بالعاطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان کان ضعیفا وکی مثل اسلمت کی ادخل الجنۃ ومعناھا
السببیۃ کسببیۃ الاسلام لدخول الجنۃ فی المثال المذکور وحتی اذا کان مستقبلا بالنظر الی
ما قبلھا لان ان الناصبۃ المصدریۃ للطمع الرجاء وھما لا یتصوران الا فی المستقبل بمعنی
الی او الی ان یکون نصا فی معنی حتی الجارۃ ویکون باعثا علی تقدیر ان الناصبۃ المصدریۃ مثل
اسلمت حتی ادخل الجنۃ مثال لحتی بمعنی کی واستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلہ وبالنظر
الی زمان المتکلم ایضا وکنت مرضت حتی ادخل البلد مثال لحتی بمعنی کی اوالی واستقبال
المضارع بالنظر الی ما قبلہ واما بالنظر الی زمان التکلم یحتمل ان یکون ماضیا او حالا او مستقبلا
واسیر حتی تغیب الشمس مثال لحتی بمعنی کی اوالی واستقبال المضارع بالنظر الی
ما قبلہ واما بالنظر الی زمان التکلم ایضا فان اردت الحال تحقیقا او حکایۃ کانت حتی
ابتداءیۃ لا یکون مرتبطۃ بما قبلہ ارتباطا لفظیا من حیث الاعراب والمشارکۃ فی العامل
من حیث تعلیق الجار والمجرور بالفعل بل ھو کلام مستانف عما قبلہ ویجب السببیۃ الی
سببیۃ ما قبلہ لما بعدہ لیحصل الاتصال المعنوی ولن فات الاتصال اللفظی مثل

مرض فلان حتی لا یرجونه ومن ثمه امتنع الرفع فی کان سیری حتی ادخلها فی الناقصة لانها لو کان حرفا لابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقی الناقصة بلا خبر فیلزم فساد المعنی واسیرت حتی تدخلها لانه لا یمکن سببیة ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتی فی هذا المثال مشکوک الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو کان ما بعدها سببا لما قبلها یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشک فی السبب وهو محال وجئت فی التامة کان سیری حتی ادخلها لان التامة لا تقتضی الخبر فلو کان ما بعد حتی منقطعا عما قبلها لا یلزم فساد المعنی وایهم سار حتی یدخلها لان السیر فی هذا المقام متحقق الوجود لکن الشک فی تعین الفاعل فلا یلزم الحکم علی وقوع المسبب مع الشک فی السبب واما کی مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاکید نفی یعد نفی لکان مثل وما کان الله لیعذبهم فان قیل لما کان الفعل بمعنی المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قلنا ان هذه العبارة علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفة الله تعذیبهم او من الخبر ای ما کان الله ذا التعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل ای ما کان الله معذبهم والفاء بشرطین احدهما السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة من حیث یدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی والثانی یکون قبلها امر او نهی او استفهام او نفی او تمنی او عرض یعد بتقدم الانشاء عن توهم کون ما بعدها جملة معطوفة علی الجملة السابقة فان قیل کما ینصب المضارع بعد الامر والنهی بان المقدرة کذلک ینصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لی فافوز ولا تؤاخذنی فاهلک قلنا ان الدعاء مندرج فی الامر والنهی فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد النفی کذلک ینصب بعد التحضیض نحو قوله تعالی لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا قلنا التحضیض مندرج فی النفی لاستلزامه نفی الفعل فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد النفی کذلک ینصب بعد الترجی کما فی قوله تعالی أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوسٰى قلنا الترجی مندرج فی التمنی فان قیل کما ینصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشیاء کذلک ینصب بدونها کما فی قول الشاعر

شعر ساترك منزلي لبني تميم ؛ والجماز فاستريحا ؛ قلنا هذا محمول على ضرورة
الشعر الواو بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتخصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
ولان يكون قبلها مثل ذلك فى كون احد الاشياء الستة وامثلة الواو بين امثلة الفاء بالفاء
بالواو وبشرط معنى الى ان او الا ان فان قيل الظاهر من كلام المصنف ان ان مع
قوله بشرط معنى الى ان او الا ان داخلة فى مفهومهما فيلزم من تقدير ان بعدا وتكرارا
قلنا ان ان فى قوله بشرط معنى الى ان او الا ان ليس من مفهوم الى ان او الا ان بل
المفهوم منهما هو ان المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فان قيل
الظاهر منه الحرف العاطفة المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجرى هذا الحكم فيها
كذلك فى غيرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت
مذكورة او غير مذكورة وانما تقدران بعدها بشرط كون المعطوف عليه اسما صريحا
لان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلا بد من تقدير ان بعدها يأول الفعل بالمصدر ويصح
عطف ما بعدها على ما قبلها مثل اعجبنى ضربك زيدا وتشتمه او فتشتم او ثم تشتم
اى ضربك زيدا وشتمك فان قيل ان قوله العاطفة اتم مرفوع معطوف على قوله
حتى اذا كان مستقبلا او مجرد معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى فان كان الاول
فالمراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول
يلزم فى التفصيل بيان ما لم يكن فى الاجمال وعلى الثانى يلزم تخصيص الحكم بالبعض
وليس الحكم مخصوصا به ان كان الثانى فالواجب على المصنف ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى فى قوله وحتى اذا
كان مستقبلا لكن الحروف العاطفة على قسمين قسم تقدير ان بعده مشروط بشرطين
احدهما الشرط المخصوص والثانى مشترك بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها
وقسم غيرها فتقدير ان بعد الحروف العاطفة المذكورة مشروطة بشرطين شرط مخصوص
بها وشرط مشترك بينها وبين غيرها فذكرها المصنف مرتين اولا مع الشرط المخصوص بها والثانى

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيما ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح واما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء وأو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم توالي اللامين المتحركين وهما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تمم بالعين خيرٌ من ان تراها فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع العمل وتقديران في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدر ان مع العمل في غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائمي احضر الوغى فلنا تقديرا في هذا المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي كلم الجازمة وهي لن ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما من واي واني فان قيل كما يجزم المضارع مع هذه الكلمات كذلك يجزم مع كيفما واذا ظم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيفما تقرأ اقرأ ويستعمل استواء قراءته قارئين في جميع الاحوال واما الكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لشبهها على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان مقدرة

فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد وما مثلها ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحرف يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لم يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر هی المطلوب بها الفعل فان قیل کما یجزم المضارع
بلام الامر کذلک یجزم بلام الدعاء نحو لیغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل فی لام الامر
وهی مکسورة من وجهین اما الاول فلئلا یلتبس بلام الابتدائیة التاکیدیة واما الثانی
فلانها مشابهة باللام الجارة فی الاختصاص بالاسم الجارة مکسورة فهی ایضا مکسورة
ولام النهی هی المطلوب بها الترک وکلم المجازاة تدخل علی الفعلین لسببیة الاول
ومسببیة الثانی فان قیل ان سببیة الاول لا یستقیم فی مثل ان تکرمنی الان تقد اکرمتک
امس فی مثل قوله تعالی اِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَاِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَاِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّكَ اَنْتَ الْعَزِیْزُ
الْحَكِیْمُ قلنا تقدیر الجزاء فی امثال هذه الجمل الشرطیة واقامة علة مقامه فیکون
التقدیر ان تکرمنی الان فقد ادیت حقی لانی قد اکرمتک امس ان تعذبهم فلا تظلم
فی شیء لانهم عبادك وان تغفر لهم فلا تعذب فانك انت العزیز الحکیم فان قیل ان
کلم المجازاة لا تجعل الشیء سببا لشیء اخر فکیف یستقیم قولهم ان کلم المجازاة تجعل الفعل الاول
سببا للثانی قلنا المراد بجعلها الشیء سببا ان المتکلم اعتبر سببیة شیء لشیء وجعل کلم
المجازاة دالة علیها بل المتکلم اعتبر ملزومیة شیء لشیء سواء کان الشیء الاول سببا حقیقیا
للثانی او لا کما فی قوله ان تشتمنی فاکرمتک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام الاکرام سببا
حقیقیا له ذهنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک السببیة بینهما اظهارا لمکارم الاخلاق
بمعنی انه منها بمکان یصیر الشتم الذی هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاکرام عنده ویسمیان شرطا
وجزاء اما کون الاول شرطا لانه شرط التحقق الثانی واما کون الثانی جزاء لانه بناء علی الاول کالبناء الجزاء
علی الشرط فان کانا مضارعین او الاول فالجزم ای جزم المضارع واجب لانه یتعلق بالجزم مع صلاحیة
المحل وان کان الثانی فالوجهان الجزم لانه تعلق بالجزم مع صلاحیة المحل والرفع لضعف التعلق
بسبب خلو الماضی الفعل بغیر المعمول وان کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا مثل قوله تعالی
اِنْ یَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنی مثل قوله تعالی اِنْ كَانَ قَمِیْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ
مِنَ الْكٰذِبِیْنَ ای فقد صدقت لم یجز الفاء لتحقق تاثیر حرف الشرط وهو قلب معنی الماضی الی
المستقبل فلا یحتاج الی رابط اخر وهو الفاء فاذا قال بغیر قد احترز به عن الماضی لانه هو تلبس بقد

فان ههنا دخول الفاء على الجزاء واجبا لان قد مقدرة للماضي في المعنى ومنعت حرف الشرط
عن التغير فلابد من رابط اخر وهو الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
اى الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في
معنى الماضي واما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصت للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا ومثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ومثال ترك الفاء مثل قوله تعالى اِنْ يَّكُنْ مِّنْكُمْ اَلْفٌ يَّغْلِبُوْا
اَلْفَيْنِ والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا مما مذكوران فالفاء لازمة لان الجزاء
في غيرهما اما ماضيا بقدا والجملة الاسمية او الامر او النهي او التمني او العرض في جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط فلابد من رابط وهو الفاء ويجئ اذا مع الجملة الاسمية لانها
مضارع اقرب الى معنى الفاء للتنبيه على حدوث امر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله
وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ اى فهم يقنطون وان مقدرة
اى يجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وهو في الشرط
ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدر نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب الامكان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت واما الامتناع عند الجمهور
فلان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون
المضارع بعد الامر لم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ
وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ وقوله تعالى ثُمَّ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ وقول الشاعر شعر وقال
رائد هرا رسوا نزا واهاء فكل هتف مرئي يجري بمقدار قلنا هذا الحكم فيما اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما .. بالوصفية كما

فلان

فی المثال الاول او بالحال کما فی المثال الثانی او بالاستیناف کما فی المثال الثالث **الامر**
صیغة یطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفی بعض النسخ
مثال الامر **فان قیل** علی هذا التقدیر لا یکون التعریف لعین الامر بل هو تعریف لمثال
الامر والمقصود تعریف عین الامر **قلنا** المراد بمثال الامر صیغة الامر بقرینة الاصطلاح
لانهم یذکرون الامثلة ویریدون بها الصیغ **فان قیل** لما کان المراد بالمثال الصیغة
فلم اختار الصیغة علی الامر **قلنا** الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال کذلک اشتهر فی
المعنی المصدری فاراد النص علی المقصود **قوله** صیغة یطلب بها الفعل جنس شامل لکل
امر غائبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا **وقوله** عن الفاعل احتراز عن المجهول
مطلقا **قوله** المخاطب احتراز عن الغائب **وقوله** بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله
تعالی فبذلک فلیفرحوا وحکم آخره فی الحقیقة عند البصریین الوقف والبناء علی
السکون واما بحسب الصورة حکم المجزوم فی اسکان الصحیح وسقوط نون الاعراب
وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فیه اللام من المجزوم اعطی حکمه **فان قیل**
ان حکم المجزوم یختص بالمجزوم فکیف یوجد فی آخر الامر حکم المجزوم لان خاصة الشیء
ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره وایضا یلزم حلول عرض احد فی محلین مختلفین وهو محال
قلنا عبارة المتن محمول علی حذف المضاف فیکون التقدیر وحکم آخره مثل حکم المجزوم
لا عین حکمه حتی یرد النقض فان کان بعده ساکن لیس برباعی المراد بالرباعی ما یکون
فیه اربعة احرف زیدت همزة وصل لیتوصل بها الی النطق بالساکن مضموما ان کان
بعده ضمة لئلا یلتبس بالمضارع المعلوم للمتکلم علی تقدیر الفتحة وایضا لئلا یلزم
الخروج عن الکسرة الی الضمة علی تقدیر الکسرة ومکسورة فیما سواه اقاف فی مکسور العین فلئلا
یلتبس بالامر من باب الافعال علی تقدیر الفتحة وبالماضی المجهول من باب الافعال علی
تقدیر الضمة واما فی مفتوح العین فلئلا یلتبس بالماضی المجهول من باب الافعال
علی تقدیر الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب علی تقدیر الضمة مثل اقتل
واضرب واعلم ان کان رباعیا فمفتوحة لان الهمزة لیست بوصلیة بل

هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجبة لها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل مالم يسم فاعله فان قيل** ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما في طرفي النقيض فكيف يضاف احدهما الى الاخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه واريد بما الموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله **فان قيل** ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلنا** اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا **فان قيل** الظاهر ان الضمير في كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذى حذف ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره والفعل لا يصير مجهولا الا بضم اوله وكسر ما قبل اخره فحينئذ لا حاجة الى ضمة المضموم **قلنا** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذى اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى وَاِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله الخ **او نقول** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذى حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يئول اليه كما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في الدرج والوقف والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل والمضارع المعلوم من باب الفعللة في تفعلل خوفا للبس ومعتل العين الافصح قِيْلَ وَبِيْعَ

فعل مالم يسم فاعله

فان قیل هذا منقوض بمثل طوی وروی فانه معتل العین ولا ینقلب العین فیه الفا قلنا المراد بمعتل العین ما یکون عینه معتلا فقط فانه لو کان لامه معتلا ایضا لا یعل عینه لئلا یفضی الی اجتماع الاعلالین فی المضارع فان قیل لابد من قید آخر وهو ان یکون معتل العین منقلبة عینه الفا لئلا یرد علیه مثل عُوِرَ وعِیَکلانه معتل العین فقط ولا یعل عینه قلنا ان معتل العین ینقلب العین فیه الفا اذا لم یکن ما قبلها فی حکم السکون وفی عُوِرَ ما قبلها فی حکم السکون لانه من العیوب والاصل فی الافعال التی من العیوب هو المزید لا المجرد فیکون ما قبلها فی عور فی حکم ما قبل عین اِعْوَرَّ اما عِیَ فانه شاذ فان قیل لم خص معتل العین بالذکر مع ان حکمه معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذکر لزیادة غموض واختلاف فی المبنی للمفعول من ماضیه اما الغموض فهو نقل الکسرة الی ما قبلها ثم ابدال الواو یاء واما الاختلاف فیه فانه یاتی فیه لغات ثلثة کما قال لمّ فان قیل ان علة التخصیص بالذکر هی الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفیة فی المضارع المجهول فلم خص معتل العین منه بالذکر قلنا انما خص معتل العین من المضارع المجهول بالذکر للتبعیة للماضی فجاء الاشمام وفی الاشمام اختلافات قال بعضهم هو ان تمیل بکسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الکسرة بعدها نحو الواو قلیلا اذ هی تابعة للحرکة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتین فقط بعد ما تمکم الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتی بضمة خاصة بعدها یاء ساکنة والمراد بالاشمام فی هذا الموضع الاشمام بالمعنی الاول والغرض من الاشمام الایذان بان الاصل فی اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله ای مثل باب الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب اختیر وانقید فی مجیء اللغات الثلاث کما اختیر وانقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت ودون استخیر واقیم لسکون ما قبل آخره العلة فیهما فی الاصل وان کان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره لخفته وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین ینقلب العین فیه الفا لتحرکه وانفتاح ما قبلها حقیقة او حکما المتعدی وغیر المتعدی فالمتعدی ما یتوقف فهمه علی متعلق

المتعدی وغیر المتعدی

فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الفعل اللازم فانه موقوف علی متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غیر الفاعل یتعلق الفعل به فان قیل ان کل واحد من الزمان والمکان امر غیر الفاعل یتعلق الفعل اللازم به فالاشکال باق علی حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غیر الفاعل یتوقف فهم الفعل علیه ولیس هو الا المفعول به فان قیل لم خص المتعلق بامر غیر الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما یتعلق به الفعل سواء کان عمدة او فضلة قلنا ان کل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق القیام والصدور او الاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند الیه لا یقال فی الاصطلاح انه متعلق فان المتعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل کضرب وغیر المتعدی بخلافه فقعد والمتعدی الی واحد کضرب والی اثنین کاعطی والی ثلثة کاعلم وارای وهما اصلان فی التعدیة الی المفاعیل الثلثة لانهما کانا فی الاصل متعدیین الی المفعولین فلما ادخلت علیهما الهمزة زاد مفعول اخر وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الافعال لیست اصلا فی التعدیة الی المفاعیل الثلثة بل تعدیتها الیها انما هی بواسطة اشتمالها علی معنی اعلم وهذه الافعال المتعدیة الی ثلثة مفاعیل مفعولها الاول کمفعول باب اعطیت فی جواز الذکر والاقتصار علیه الثانی والثالث کمفعولی علمت فی جواز ذکرهما وحذفهما معا افعال القلوب انما سمیت بافعال القلوب لان جمیعها یصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمی افعال الشک والیقین ایضا لان بعضها للشک وبعضها للیقین فان قیل لیس شئ منها للشک المقتضی للتساوی الطرفین فکیف یصح تسمیتها بافعال الشک قلنا المراد بالشک الظن علی سبیل المجاز من قبیل اطلاق العام علی الخاص وهی ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للشک وعلمت ورأیت ووجدت وهذه الثلثة للیقین وزعمت مشترک بین الشک والیقین تدخل علی الجملة الاسمیة لبیان ما هی علیه وانما دخلت هذه الافعال علی الجملة الاسمیة لان الفعل اذا دخل علی الجملة المقصود منه الخبر فی اجزائها وعمل الفعل فی

جملة فعلية متعذرا فانى الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل فى فعل آخر وامافى الجزء الثانى فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احد ذكر الآخر لان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول وبقول الشاعر شعر لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وثى بنا الاعداء فحذف الجزء الذى هو المفعول الثانى قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفى هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلا من المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء اذا توسطت وتأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا وجاز احدهما ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء فى معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيد قائم فى ظنى فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولى ان وبين شرط ومصححها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء فى هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا

ولا یجوز ذلک فی سائر الافعال فلا یقال ضربتنی بل یقال ضربت نفسی ذلک لان الاصل ان یکون الفاعل مؤثرا والمفعول به متأثرا والمؤثر یغایر المتأثر لفظا ومعنی وهما متحدان معنی فلابد من تغایرهما لفظا لحصول المغایرة بقدر الامکان **فان قیل** ان الضمیرین فی ضربت نفسی یکونان متفقین من حیث ان کل واحد منهما ضمیر متصل لان النفس عین ضمیر المتکلم **قلنا** ان النفس باضافتها الی ضمیر المتکلم صارت کأنها غیره لغلبة مغایرة المضاف للمضاف الیه فصار الفاعل والمفعول به متغایرین بقدر الامکان **فان قیل** ان الدلیل المذکور کما یجری فی غیر افعال القلوب کذلک یجری فیها ایضا فان الفاعل والمفعول الاول فی مثل علمتنی منطلقا متحدان لفظا ومعنی فلابد من مغایرتهما لفظا لحصول المغایرة بقدر الامکان **قلنا** ان مفعولها الاول لیس مفعولا به فی الحقیقة بل مفعولها مضمون الجملة وهو لیس بضمیر فلا یرد الاشکال **فان قیل** فقد ثبت وعدمتنی لیس من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فیهما ضمیران متصلان بشیء واحد **قلنا** انهما نقیضا وجدتنی فحملا علیه حمل النقیض علی النقیض **فان قیل** ان الفاعل والمفعول ضمیرا لشیء واحد فی مثل قول الشاعر شعر لقد رانی الرماح دریة من عن یمینی تارة وامامی وکذلک قوله تعالی اِنِّیْٓ اَرٰىنِیْٓ اَعْصِرُ خَمْرًا مع انهما لیسا من افعال القلوب بل الاول رؤیة بصریة والثانی رؤیة علمیة **قلنا** ان رؤیة البصریة والعلمیة محمولة علی رؤیة القلبیة ولبعضها معنی اخر **فان قیل** لا وجه للتخصیص بالبعض لان کل واحد معنی اخر فان خلت جاء بمعنی صرت ذا خال وحسبت بمعنی صرت ذا حسب وزعمت بمعنی کفلت **قلت** المراد بالمعنی الاخر المعنی الذی هو قریب الی المعنی الاول بحیث یمکن ان یتوهم انه بهذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین یتعدی به الی واحد فظننت بمعنی اتهمت وعلمت بمعنی عرفت ورأیت بمعنی ابصرت ووجدت بمعنی اصبت **الافعال الناقصة** ما وضع لتقریر الفاعل علی صفة **فان قیل** هذه الافعال مشتملة علی معان زائدة علی ذلک التقریر کالزمان فی الکل والانتقال والدوام والاستمرار فی بعضها فکیف وضع لتقریر الفاعل علی صفة فقط **قلنا** هذا التقریر هو العمدة فیما وضعت له هذه الافعال

الافعال الناقصة

لاتمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضي ان الصفة مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر والصفة في الافعال التامة عين مصدرها فافترقا واجاب الشارح باجوبة ثلثة حاصل الاول ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثاني ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلي فصارت موضوعة لتقرير الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولاشك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها وحاصل الثالث ان اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حد ها وهي كان وصار وامسى واضحى وظل وبات واضحى وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس وقد جاء من الافعال الناقصة لفظ جاء كما في قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففي جاءت الضمير المستكن الراجع الى الغزالة فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعت كما في حاجبة فقد وقعت ضمير مستكن راجع الى الشقرة هو اسمها وكانها حاجبة خبرها دخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشيء منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعني زيد قائم اعطى الخبر هو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول فتوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر بمعنى صار

کقول الشاعر شعر بیتها قفر الخطی کأنما ۔ قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضها ۔ ای صارت
فراخا ویکون فیها ضمیر الشان کقول الشاعر شعر اذا مت کان الناس صنفان شامت
والاخر مثن بالذی کنت اصنع ۔ وتکون تامة بمعنی ثبت کقوله تعالی کُنْ فَیَکُوْنُ وزائدة
وهی التی وجودها وعدمها لا یخل بالمعنی الاصلی کما فی قوله تعالی کَیْفَ نُکَلِّمُ مَنْ
کَانَ فِی الْمَهْدِ صَبِیًّا فان قیل لم ذکر هذین القسمین مع انهما لیسا من الافعال
الناقصة قلنا انما ذکرا استیفاء لجمیع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الی
صفة نحو صار زید عالما واما من حقیقة الی حقیقة نحو صار الطین خزفا وتامة
بمعنی الانتقال من مکان الی مکان او من ذات الی ذات وعلامته ان یتعدی بالی نحو
صار زید من بلد الی بلد کذا او من بکر الی عمرو فان قیل لم یذکر کونها تامة قلنا
ان کونها تامة قلیل غایة القلة فالحق بالعدم فان قیل ان ال درج وارتد
واستحال وتحول ایضا بمعنی صار فلم لم یذکرها فی الافعال الناقصة مثل ال زید غنیا ای
صار زید غنیا ورجع زید مقیما ای صار زید مقیما وارتد بصیرا ای صار یعقوب بصیرا وان
العداوة یستحیل مودة ای صارت العداوة مودة ع فبالک من نعمی تحولن ابؤسا ۔
ای صار ابؤسا قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم یذکرها الکفایة بصار واصبح وامسی
واضحی لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التی هی مدلول علیها للمادة لا لمدلول علیها للصیغة
مثل اصبح زید کاتبا ای حصل کتابته فی وقت الصباح فان قیل ان کل فعل یدل
علی اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحکم قلنا المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول علیها بموادها لا بصورها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل علی اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول علیها بصورها وبمعنی صار
نحو اصبح وامسی واضحی زید غنیا ای صار زید غنیا وتکون تامة بمعنی دخول الفاعل فی هذه
الاوقات تقول اصبح زید ای دخل فی وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتیهما تقول ظل زید سائرا ای حصل سیره فی تمام النهار وبات زید نائما
ای حصل نومه فی تمام اللیل وبمعنی صار نحو ظل الصبی باکیا ای صار الصبی باکیا

وبات الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت مكان كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلا في حكم العدم فان قيل ان اض وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله غافرا ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت قال قيل اذا اعتبر الاستمرار يستقيم فيها الدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية القابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل عادة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي قلنا ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف ودام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فقد الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه ظرف لما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

فلابد من کلام آخر لحصول الفائدة ولیس لنفی مضمون الجملة حالا لان معنی قوله لیس زید قائما
ای لیس فی زید قائما الآن وقیل مطلقا ولان ذلک تقیید تارة بزمان الحال کما تقول لیس قائما
الآن وتارة بزمان الماضی کما فی قول القائل لیس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال
کما فی قوله تعالی اَلَا یَوْمَ یَاْتِیْهِمْ لَیْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ هذا فی الاستعمال وکلامنا فی الوضع
والوضع موجود فی الحال لا فی الماضی والاستقبال یجوز تقدیم اخبارها کلها علی اسمائها
لانه تقدیم المنصوب علی المرفوع وهو جائز فان قیل علی هذا ینبغی ان یجوز تقدیم
خبرها ولا علی اسمها لانه ایضا تقدیم المنصوب علی المرفوع قلنا ان تقدیم المنصوب علی
المرفوع جائز فی ما کان عامله قویا اعنی الفاعل والعامل ههنا حرف فان قیل المراد
بجواز التقدیم لا یخلو اما بمعنی الامکان الخاص المقتضی لسلب الضرورة من الجانبین فهو
منقوض بنحو کان مالک ونحو صار عدو صدیقی لان التقدیم فی الاول واجب والتاخیر فی
الثانی واجب اما بمعنی الامکان العام المقتضی لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض
بنحو کان مالک لان التقدیم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص
عند عدم ما یقتضی تقدیمها او تاخیرها وفی المثال الاول وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام
وفی الثانی وجد مقتضی التاخیر وهو الالتباس لتقدیر الالتباس ونقول العدم عند عدم
ما یقتضی تقدیمها وفی المثال المذکور وجد مقتضی التقدیم وهو الاستفهام فهی فی تقدیمها علیها
علی ثلثة اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها وهی من کان الی راح لان الفعل قوی العمل فیما فی المعمول
المتقدم المتاخر وقسم لا یجوز وهو ما فی اوله ما نافیة کانت او مصدریة اما فی النافیة فلان النفی
یقتضی الصدارة فان قدم الخبر علی الفعل فات صدارة النفی واما فی المصدریة فلان المصدر
ضعیف العمل فلا یعمل فی المعمول المتقدم خلافا لابن کیسان فی غیر ما دام لان النفی اذا دخل علی
الفعل یفیده الاثبات فصار بمنزلة کان وتقدیم خبر کان علی کان جائز فکذا هذا فان قیل
ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یشتمل معنی الفعل علیه من
قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس ههنا فعل یشتمل معناه علیه قلنا الفعل ههنا مقدر ای یخالف
هذا الحکم خلافا لابن کیسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور کما

یقتضیه باب المفاعلة لان باب المفاعلة یقتضی ثبوت الفعل من احد الجانبین صریحا
والاخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه یقتضی ثبوت الفعل من الجانبین صریحا وقسم مختلف
فیه فان قیل فی حکم هذا القسم معارضة ومجادلة بین الفریقین اعنی البصریین
والکوفیین فالواجب علی المتن ان یقول وقسم متخالف فیه لان باب التفاعل یقتضی
المشارکة فی اصل الفعل من الجانبین صریحا قلنا الافتعال ههنا بمعنی التفاعل او هو
لیس ثم اعلم ان فیه مذهبین احدهما مذهب الکوفیین والاخر مذهب
البصریین فمذهب البصریین ان تقدیم خبر لیس علی لیس جائز لان لیس مشابه
للفعل الذی یکون مصدرا بحرف النفی فی الصرف ومذهب الکوفیین ان تقدیم خبر لیس علی
لیس غیر جائز لان لیس مشابه للفعل الذی یکون مصدرا بحرف النفی فی المعنی افعال
المقاربة ما وضع لدنو الخبر ای للدلالة علی قرب حصوله للفاعل جاء وحصل
واخذ فیه الدنو الرجائی ان یکون للمتکلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو
الاخذی ان یکون للمتکلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه فی الخبر فالاول عسی
خبره لا یکون الا فعلا مضارعا مع ان اما کونه مضارعا فلان عسی معناه مقاربة الشخص
الی فعل فی الاستقبال وذلک لا یتصور الا فی المضارع واما کونه مع ان فلان ان للطمع
والرجاء فیقوی بها معنی الترجی المقصود فی عسی وهو غیر منصرف لان عسی متضمن
لانشاء الطمع والانشاءات فی الاغلب من معانی الحروف والحروف لا یتصرف فیها ثم فی عسی استعمالان
احدهما ان یذکر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدریة والثانی ان یذکر بعده فعل مضارع
مصدر بان فعلی الاستعمال الاول کان عسی من الافعال الناقصة وعلی الاستعمال الثانی کان
عسی من الافعال التامة تقول علی الاستعمال الاول عسی زید ان یخرج فزیدا سم عسی وان یخرج
فی محل النصب خبره فیکون عسی ناقصة فان قیل خبر عسی محمول علی اسم عسی وههنا لا یصح
الحمل لعدم صحة حمل الوصف علی الذات قلنا هذه العبارة محمولة علی تقدیر المضاف اما فی جانب
الاسم ای عسی حال زید الخروج واما فی جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج وقیل ان المضارع مع ان مشابه
بالمفعول لان معناه الاصلی قارب زیدا ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع مع ان

فان لو بقی علی المفعولیة فی صورۃ الانشاء فھو مشابہ بالمفعول الذی فی الخبر فالاولی فی الجواب ان یقال المضارع فی محل الرفع بدل عما قبلہ بدل الاشتمال الذی فیہ اجمال ثم تفصیل وھو اوقع فی النفس وعلی ھذین الاستعمالین عسی تامۃ وتقول فی الاستعمال الثانی عسی ان یخرج زید وفی ھذا الاستعمال احتمالات احدھا ان اسم عسی مشتمل علی المنسوب والمنسوب الیہ فان قصد اقامتہ مقام المرفوع والمنصوب فھی ناقصۃ وان اقتصر علیہ من غیر قصد اقامتہ مقام الاسم والخبر بمعنی قرب خروج زید فھی تامۃ والاحتمال الثانی ان یکون زید مرفوعا بانہ اسم عسی وفی یخرج ضمیر الی زید ویخرج مع الضمیر فی محل النصب بانہ خبر عسی والاحتمال الثالث ان ھذا الترکیب من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید فان عمل الثانی کان اسم عسی ما استکن فیہ من ضمیر زید وخبرہ ان یخرج وعلی ھذین الاستعمالین ناقصۃ وقد یحذف ان من خبر عسی کان عسی مشابہ بکاد وخبر کاد مضارع بدون ان فخبر عسی ایضا قد یکون بدون ان کما فی قول الشاعر شعر عسی الکرب الذی امسیت فیہ ۔ یکون وراءہ فرج قریب ۔ والثانی کاد تقول کاد زید یجیء وقد تدخل ان علی خبر کاد لان کاد مشابہ بعسی فخبر عسی مضارع مع ان فخبر کاد ایضا قد یکون مضارعا مع ان کما فی قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا واذا دخل النفی علی کاد فھو ای النفی الداخل علی کاد کالافعال ای کالنفی الداخل علی سائر الافعال فی افادۃ نفی المضمون علی الاصح وقیل یکون للاثبات مطلقا سواء کان فی الماضی او فی المستقبل اما فی الماضی فبدلیل قولہ تعالی وَمَا کَادُوْا یَفْعَلُوْنَ فالمراد منہ اثبات الفعل لانفیہ لئلا یکون مناقضا بقولہ تعالی فَذَبَحُوْھَا واما فی المضارع فبدلیل خطبۃ الشعراء قول ذی الرمۃ وبدلیل تسلیم ذی الرمۃ وتغیر ذی الرمۃ لم یکد بلغ وھو ھذا الربع ادرسہا بعد حبی مینۃ یبرح ۔ واجیب عن الدلیل الاول ان قولہ تعالی وَمَا کَادُوْا یَفْعَلُوْنَ یدل علی نفی الفعل فی الزمان وقولہ تعالی فَذَبَحُوْھَا یدل علی اثبات الفعل فی زمان اخر وانتفاء الفعل فی وقت اثباتہ فی وقت اخر لا یعد تناقضا وعن الدلیل الثانی بانہ قد تخطی بعض الفصحاء مخطی ذی الرمۃ وتسلیمہ تغیر ذی الرمۃ لم یکد بلغ اجد

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالٰی لم یکد یراها الآیة وقیل یکون فی الماضی للاثبات وفی المستقبل کالافعال تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالٰی وما کادوا یفعلون وفی الدعوی الثانیة بقول ذی الرمة شعر اذا غیر الاجم المحیین لم یکد: رسیس الهوی من حب میة یبرح: والثالث جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کاد وشك وهی مثل عسی وکاد فی الاستعمال فعل لتعجب ما وضع لانشاء التعجب قال فی بعض النسخ فعل التعجب نظرا الی ان التعریف انما یکون للجنس فی بعض النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة نظرا الی نوعی صیغته وفی بعضها افعال التعجب نظرا الی کثرة افراده فان قیل التعریف انما یکون للجنس لا للنوع ولا للافراد فکیف یصح صیغة التثنیة والجمع قلنا علی کل تقدیر التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه یدخل فیه مثل قد ترة فارسا وواها لانه لفظ وضع لانشاء التعجب قلنا ان کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتی یرد النقض فان قیل علی هذا التقدیر ینقض بقوله قاتله الله من شاعر لانه مثل عشرة لانه فعل وضع لانشاء التعجب قلنا هذه الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فی التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکره من مواد النقض فی الدعاء وله صیغتان ما افعله ای احدهما ما تضمن له ترکیب ما افعله فان قیل ان قوله ما افعله خبر مبتدا محذوف ای احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صیغة التعجب لیس کذلک بل صیغة التعجب افعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدا محذوف ایضا وهو قوله صیغة الفعل الذی تضمنه ما افعله فان قیل ان تضمن فعل ما افعل فاعل الفاعل لا یکون الا اسما مفردا وما افعله جملة فکیف یکون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل محذوف وهو لفظ ترکیب مضافا الی ما افعله وانما ابدله الثانی ما یتضمن له ترکیب افعل به فان قیل لما کان افعل به فعلا ما من صیغ التعجب ینبغی ان یکون اکرم فی اکرم زید وعمرا واکرم فی اکرم زیدا من صیغ التعجب لانه ایضا علی افعل به قلنا ان ما افعل وافعل به من صیغ التعجب بشرط ان یکون فی هذین الترکیبین ای بزیادة کلمة ما مع الضمیر

المبتدأ

افعل

افعل

فی الاول بزیادۃ الجار والمجرور فی الثانی وھما غیر متصرفین لانھما لما انقلا الی معنی التعجب
جریا مجری الامثال فی الامثال لا یتصرف فکذلک لا یتصرف فیھما مثل ما احسن زیدا
واحسن بزید ولا یبنیان الا مما یبنی منہ افعل التفضیل لمشابھتھما لہ من حیث ان کلا
منھما للتاکید والمبالغۃ اما کون اسم التفضیل للتاکید والمبالغۃ فلما فیہ من الزیادۃ
فی الفعل المستلزم لتقریر الفعل ففیہ تاکید وتقریر للفعل واما کون فعل التعجب
للمبالغۃ والتاکید فلانہ لا یتعجب من الشیٔ الا اذا زاد علی غیرہ فی الصفۃ ویتجاوز
حد اشکالہ فلا جرم یکون فیہ من الزیادۃ المقدرۃ لتاکید اصل الفعل تقریر وکذا
لا یبنیان الا للفاعل کاسم التفضیل فان قیل ھذا ینقض بمثل ما اشتھی الطعام
وما امقت الکذب لانہ فعل تعجب بمعنی المفعول لان معنی الاول المشتھی او المرغوب
ومعنی الثانی الممقوت او المکروہ قلنا ھذا شاذ لا اعتبار لہ ویتوصل فی الممتنع بمثل ما
اشد استخراجہ اشد باستخراجہ ای بنی صیغۃ التعجب من الفعل الذی یدل علی شدۃ وقوتہ
ویذکر مصدر الفعل الممتنع علی سبیل المفعول فی الاول وعلی سبیل الجار والمجرور فی الثانی
ولا یتصرف فیھما بتقدیم وتاخیر لانھما بعد النقل الی التعجب جریا مجری الامثال فلا یغیران
کما لا یغیر الامثال فان قیل عدم التصرف بالتقدیم یستلزم عدم التصرف بالتاخیر وکذا
بالعکس فلو اکتفی باحدھما لکفی قلنا ان ذکر التاخیر انما ھو للتاکید لا للتاسیس او
نقول ان کل واحد منھما وان لم ینفصل عن الاخر بالوجود لکن ینفصل عنہ بالقصد
کانہ اعتبر القصد والانفصال واجاز المازنی الفصل بالظرف لانہ مسموع من العرب
نحو ما احسن بالرجل ان یصدق وما ابتداء فان قیل ان ما مبتدأ وابتداء خبرہ
والخبر محمول علی المبتدأ وھھنا لا یصح الحمل لما لازم حمل الوصف علی الذات وھو لا یجوز قلنا
ان الابتداء مصدر بمعنی المفعول ای مبتدأ او علی تقدیر المضاف ای ذو ابتداء او علی حذف یاء
النسبۃ ای ابتدائیۃ ونکر بمعنی شیٔ لان النکارۃ مناسب للتعجب لان التعجب یکون فیما خفی
سببہ عند سیبویہ وما بعدھا الخبر وموصولۃ عند الاخفش وما بعدھا صلۃ
والموصول مع الصلۃ مبتدأ والخبر محذوف ای الذی احسن زیدا شیٔ عظیم بہ فاعل عند

سیبویہ فان قیل ان بہ مرکب من الجار والمجرور فکیف یکون فاعلا قلنا المراد بمجرور
الباء فقط من قبیل ذکر الکل وارادۃ الجزء فان قیل ان وصول الفعل الی الفاعل بالذات
فکیف یوصل بالباء قلنا الباء زائدۃ فان قیل لما کانت الباء زائدۃ ینبغی ان
یجوز حذفہا قلنا الباء زائدۃ لازمۃ فلا تحذف الا اذا کان المتعجب منہ ان مع
صلتہا نحو ما احسن بالرجل ان یقول ای بان یقول علی ما ہو القیاس فلا ضمیر
فی افعل لئلا یلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدیۃ علی ان یکون
ہمزۃ احسن للصیرورۃ لا للتعدیۃ او زائدۃ علی ان یکون احسن متعدیا بنفسہ ففیہ ضمیر
فہو فاعلہ **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح او ذم **فان قیل** ہذا
التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانہ دخل فیہ امدح واذم لانہما ایضا وضعا لانشاء
مدح او ذم مع انہما لیسا من افعال المدح والذم **قلنا** المراد ہہنا ما وضعت لانشاء مدح
او ذم ومشہورۃ بہذا اللقب عند النحاۃ وہما وان کانا موضوعین لانشاء المدح او
الذم لکنہما لیسا بمشہورین بہذا اللقب عندہم فمنہا نعم وبئس **فان قیل** ان عدہما
من الافعال لا یصح لانہ لیس فعل من الافعال بہذا الوزن **قلنا** انہما فی الاصل علی
فعل بفتح الفاء وکسر العین ثم نقل کسر العین الی الفاء للتخفیف وہذہ لغۃ مشہورۃ وفیہما لغات
اخر غیر مشہورۃ وشرطہما ان یکون الفاعل معرفا باللام الذہنی لان المقصود بہما المدح
او الذم المعلوم الذہنی فینبغی ان یکون اللام ایضا ذہنیا لیطابق الملفوظ للمقصود
نحو نعم الرجل ومضافا الی المعرف بہا نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا مبینا بنکرۃ
منصوبۃ نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما ہی تامۃ بمعنی الشیء المعرف عند سیبویہ لکونہ فاعل
نعم وہی مخصوص وبعد ذلک المخصوص لبیان الفاعل **فان قیل** المخصوص قد یتقدم
علی الفعل کما صرح بہ فی المفتاح **قلنا** ان بعدیۃ المخصوص انما ہو بحسب الغالب لا بحسب الکلیۃ
وہو مبتدأ وما قبلہ خبرہ **فان قیل** الجملۃ الواقعۃ خبرا لابد فیہا من عائد الی المبتدأ ولا
ضمیر فیہ ہہنا **قلنا** ان لام التعریف قائم مقام الضمیر او خبر مبتدأ محذوف فی نحو نعم الرجل زید
فعلی الوجہ الاول نعم الرجل زید جملۃ واحدۃ وعلی الثانی جملتان الاول فعلیۃ والثانی اسمیۃ ۲۰

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل وبين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط فان قيل هذا ينقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس انما من ان يكون حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد اى نعم الشجاع زيد فان قيل هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا لانه ليس مطابقة في الافراد والجمعية فاجاب المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا وشبهه متاول بتقدير مثل اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فان قيل هذا منقوض بمثله قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ وَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم العبد اى ايوب والقرينة عليه سياق الاية وَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ اى نحن والقرينة عليه صدر الاية وهو قوله تعالى وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ وَسَاءَ مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها جمد او فاعلة او لا يتغير لجراها مجرى الافعال التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصلا عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة قلنا انما فصلا عنهما لاختصاصهما بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فيجب ازيده على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والعامل في الحال والتميز هو جزء الجملة فان قيل الاصل المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التميز قلنا نعم لكن لما تعذر المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتميز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحرف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

یدل علی معنی کائن فی غیرہ و ایضاً لما کان الحرف الاعلی معنی کائن فی غیرہ کان ذلک المعنی معنی الغیر لامعناہ اجیب بانہما ان عبارۃ المتمم محمولۃ علی حذف المتعلق وصل فی معنی الباء السببیۃ فیکون المعنی الحرف ما دل علی معنی متعقل بسبب غیرہ ثم الحرف اثنان وعشرون قسماً لان الحرف لا تخلو اما عاملۃ او غیر عاملۃ فالحرف العاملۃ اما عاملۃ فی الفعل وعاملۃ فی الاسم فالعاملۃ للفعل اما ناصبۃ لہ او جازمۃ فالناصبۃ اربعۃ کما فی قول الناظم بیت ان لن یرکز اذن ایذن جا فی حتم ستقبل کذا ان جلد دائم انتفاء والعاملۃ فی الاسم لا تخلو اما عاملۃ فی الاسم الواحد او فی الاسمین فالعاملۃ فی الاسم الواحد اما ناصبۃ الاسم او جارۃ لہ فالناصبۃ ستۃ کما فی قول الناظم بیت واو ومع وہمزۃ والیا عای بیاء ناصب اسم انذا ہ والجارۃ ثمانیۃ عشر حرفاً سمیت بالحرف الجارۃ کما فی قول الناظم بیت نوع اول ہذو حرف جر بود میدان یقین الخ والعاملۃ فی الاسمین اما رافعۃ للاول وناصبۃ للثانی او بالعکس فالاول ما ولا المشبہتین والثانی اما فی موجب او فی غیر موجب فالاول ہی الحرف المشبہۃ بالفعل وہی ستۃ کما فی قول الناظم ان وان کان لیت لکن لعل ناصب اسم اند الخ والثانی لا التی لنفی الجنس والحرف الغیر العاملۃ خمسۃ عشر حرفاً لانہا اما مزدوجۃ الخل لفعل فقط او مزدوجۃ الخل الاسم فقط او غیر مختصۃ باحدہما فالاول لا یخلو اما محل وردودہ اول الفعل او اخرہ فان کان محل وردودہ اول الفعل فایضاً لا یخلو اما لتحقیق الفعل او تعلیقہ او تخصیصہ فالاول حرف التوقع وقد والثانی حرف الشرط وہی ان ولو واما والثالث حرف التحضیض وہی ہلا الا لو لولا لوما وان کان محل وردودہ اخر الفعل فایضاً لا یخلو اما ان یکون لتانیث الفعل او لتاکیدہ فالاول تاء التانیث والثانی نونا التاکید الثقیلۃ والخفیفۃ وان کان من دواخل الاسم فقط فہو التنوین باقسامہ التنوین الترنم ان کان غیر مختص بلحدہما فایضاً لا یخلو اما ان یخل المبنی بسقوطہ او لا الثانی حرف الزیادۃ وہی ان وان وما ولا ومن والباء واللام الاول ایضاً لا یخلو اما ان دل علی اشتراک ما بعدہا لما قبلہا او لا الاول ہی الحرف العاطفۃ العشرۃ کما فی قول الناظم بیت واو فاء ثم حتی الخ والثانی ایضاً لا یخلو اما لایقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشک المتکلم او لایجاب ما قبلہا

وتعيين المبهم او تاويل المركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها والا واما والثاني
حرف الزجر وهي كلا فقط والثالث حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف
الايجاب وهي نعم وبلى واى واجل وجير وان والخامس حرفا التفسير وهما اى وان
والسادس حروف المصدر وهي ما وان وان من قوله ومن ثمه احتاج الى اسم او فعل
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه **يرد عليه** ان معنى
الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال في قول الشاعر اى ايصال احببت عنه
ان معناه الوصول لما عدى بالباء صار معناه الايصال وقدم الحروف الجارة على سائرها
لانها كثيرة والعبرة للكثرة وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني الافعال
الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلثة اقسام لانها اما حروف
فقط واما مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية
فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من
والى وحتى وفي والباء واللام ورب واو ها **يرد عليه** ان عدها من الحروف الجارة
لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو **واجيب عنه**
ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله واو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية
يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول الشيء
والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض في الاضافة لابد من المناسبة بين
المضاف والمضاف اليه **اجيب عنه** المراد بالغاية المنتهى اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد
بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا
سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان يصح ابتداء
الى وما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجيء اليه قوله او التبيين وعلامته
وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذي هو الاوثان

والتبعیض وعلامته وضع لفظ بعض فی موضعه نحو اخذت من الدراهم ای بعض
الدراهم وزائدة وهی التی لایخل المعنی بسقوطها فی غیر الموجب نحو ماجاء نی من احد
خلافا للکوفیین والاخفش فانهم یجوزون زیادتها فی الموجب ایضا مستدلین بقولهم
وقد کان من مطر فاجاب بقوله وقد کان من مطر وشبهه متأول بکونها للتبعیض
او للتبیین ای کان بعض مطر او شیء من مطر او هو دار علی سبیل الحکایة والی
للانتهاء ای لانتهاء الغایة **یرد علیه** ان اضافة الانتهاء الی الغایة لایصح لانه
اضافة الشیء الی نفسه والاضافة نسبة تقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه
اجیب عنه المراد بالغایة المسافة اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فیکون من قبیل اضافة
الجزء الی الکل او المراد بالغایة الفعل لان الغایة عبارة عن المقصود ولاشک ان الفعل
مقصود الفاعل وبمعنی مع قلیلا کقوله تعالی ولا تأکلوا اموالهم الی اموالکم ای مع
اموالکم وحتی کذلک وبمعنی مع کثیرا نحو اکلت السمک حتی راسها ای مع راسها
ویختص بالظاهر لانها لو دخلت علی المضمر لانقلب الضمیر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بدل
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی الضمیر استدلالا بما وقع فی بعض اشعار العرب کما فی قول
الشاعر فتی حتاک یا ابن ابی زیاد: لکن استدلاله ضعیف بوجوه الاول انه قیاس
غیر الشعر علی الشعر وهو ضعیف لانه یجوز فیه مالا یجوز فی غیره والثانی انه قلیل
والقلیل فی حکم العدم والثالث عدم معلومیة صاحبه لذلک قال الشارح والجمهور
یحکمون بشذوذه وفی للظرفیة ای لظرفیة مدخولها حقیقة نحو الماء فی الکوز ومجازا
نحو النجاة فی الصدق وبمعنی علی قلیلا کقوله تعالی لأصلبنکم فی جذوع النخل ای علی
جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزید **یرد علیه** ان الباء فی هذا المثال لیس
لافادة لصوق المرور بزید لانک تقول مررت بزید مع انه بینک وبین زید مسافة بعیدة
اجیب عنه ان هذا مثال للالصاق المجازی ای مررت بمکان یقرب منه زید
من قبیل ذکر الحال والمراد المحل **یرد علیه** ان الاقتصار علی مثال الالصاق المجازی
لیس علی ما ینبغی لخفائه بل الاولی مثال الالصاق الحقیقی نحو به داء کما لا یخفی

اجیب عنہ ان ذکر مثال الالصاق المجازی وترک الحقیقی لخفاء المجازی وظہور الحقیقی
والاستعانۃ ای لجعل مدخولہ معاونا للفاعل فی صدور الفعل عنہ نحو کتبت بالقلم
والمصاحبۃ ای لجعل ما بعدھا مصاحبا لما قبلھا فی تعلق الفعل منہما نحو اشتریت
الفرس بسرجہ ای مع سرجہ یرد علیہ ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج کونہ
ملصقا بالفرس ھذا بعینہ معنی الالصاق فیلزم التکرار فی عبارۃ المصنف اجیب عنہ
بانہ لا یستلزم ان یکون السرج حال شراء الفرس ملصقا بہ فان المصاحبۃ لا یستلزم
الالصاق بخلاف العکس فان الالصاق یستلزم المصاحبۃ اذ لا یتصور الصاق بدون المصاحبۃ
لان الخاص لا یتصور بدون العام والعام یتصور بدون الخاص ھذا حاصل الزبدۃ
والمقابلۃ ای لجعل مدخولہ عوضا عن شیء آخر نحو بعت ھذا بذاک والتعدیۃ ای
لجعل الفعل اللازم متعدیا بتضمنہ معنی التصییر بادخال الباء علی فاعلہ نحو ذھبت بزید
ای صیرتہ ذاھبا یرد علیہ ان التعدیۃ لا یختص بالباء لوجودھا فی جمیع الحروف
الجارۃ اجیب عنہ ان للتعدیۃ معنیین احدھما تضمین الفعل معنی التصییر وثانیھما
ایصال الفعل الی معمولہ فالمراد بالتعدیۃ ھھنا المعنی الاول وھذا مختص بالباء
والظرفیۃ نحو جلست بالمسجد زائدۃ فی الاستفھام والنفی قیاسا فقولہ قیاسا مصدر
باعتبار الموصوف المحذوف ای زیادۃ قیاسیۃ ویحتمل التمییز ایضا لاستقامۃ المعنی مثال
الاستفھام نحو ھل زید بقائم وذکر مثال ھل دون الھمزۃ لانھا لا تزاد مع الھمزۃ قیاسا
فلا یقال ازید بقائم ومثال النفی نحو ما زید بقائم وفی غیر ھما سماعا نحو بحسبک زید کفی بالله
شھیدا والقی بیدہ واللام للاختصاص سواء کان الاختصاص بسبب الملک نحو المال لزید
او غیرہ نحو الجل للفرس او للتعلیل ای بیان علۃ شیء لشیء سواء کانت ذھنیۃ نحو ضربتہ
للتادیب فان تادیبہ علۃ غائیۃ للضرب مقدم فی الذھن ومؤخر فی الوجود وبینھما تقابل
اعتباری لا حقیقی فان الضرب باعتبار انہ مؤلم للمضروب یسمی ضربا وباعتبار انہ موجب
للانتھاء الحسنۃ فی المضروب یسمی تادیبا او خارجیۃ نحو خرجت لخافتک وبمعنی عن مع القول
نحو قلت لزید ان لم یفعل الشر وزائدۃ نحو ردف لکم بعض الذی تستعجلون وبمعنی الواو

فی القسم للتعجب نحو لله لا یؤخر الاجل ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرة
لان التعجب انما یکون فیما هو عظیم الشان لا فیما هو حقیر الشان وربما للتقلیل ولها صدر
الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنکرة موصوفة لانها للتقلیل
نوع مبهم من الجنس وهو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة الی موصوفه لتحقیق
التقلیل الذی هو مدلول رب لان الشیء الموصوف اخص واقل من غیر الموصوف یرد علیه
ان قوله حیوان ماش فالحیوان فیه موصوف ای بالماشی مع انه غیر اقل من الحیوان
المطلق بل مساو له اجیب عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شک ان
الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل
فیما لم یکن المقید مساویا للمطلق وهذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی
المصنف لما کان رب لانشاء التقلیل صلة فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورة لعدم
القائل بالاشتراک فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینة ویحتاج فی
المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنه انه فی معنی التکثیر مجاز متعارف فی التقلیل
حقیقة مهجورة والحقیقة المهجورة یحتاج الی القرینة دون المجاز المتعارف فعلها ماضیا لانها
للتقلیل المحقق وذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته محذوف غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیته یرد علیه نحو ربما
قوله تعالی ربما یود الذین لان فعلها مضارع لا ماض اجیب عنه انه وان کان
مضارعا لکنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین او ان کون فعلها ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن
مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه لا انه لا
مرجع له لان کل ضمیر لا بد له من المرجع کما یدل علیه حده ممیز بنکرة منصوبة لرفع
الابهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفرد مذکر لان المقصد من هذا الضمیر الابهام والمفرد
المذکر ادخل فی الابهام فکان اولی من غیره خلافا للکوفیین فی مطابقة التمیز لان الاصل
مطابقة التمیز مع المیز وتلحقها ما فتدخل علی الجمل لانها بسبب لحوق ما الکافة خرجت

عن العمل فلا یشترط ان یکون مدخولها صالحا لعملها نحو ربما یود الذین کفروا
یرد علیه ان نحو ربما ضربته بسیف صیقل لحقتها ما الکافة ولم تخرجها عن العمل
اجیب عنه بما فیه زائدة لا کافة وهاوها تدخل علی نکرة موصوفة لانها بمعنی
رب وهی تدخل علی نکرة موصوفة فکذا هذه نحو شعر بلدة لیس بها انیس الا الیعافیر
والعیس یرد علیه ان سیبویه ربما جر الخاة وهو قائل بکون هذا الواو للعطف
فکیف یصح القول بکونها جارة اجیب عنه ان المصنف فی هذه الواو ذهب الی مذهب
الکوفیین وهم قائلون بکونها للعطف فصارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصیرورتها بمعنی رب لان مذهب سیبویه محل الاعتراض هو ان کون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا کانت فی وسط الکلام واما اذا کانت فی اول الکلام فلابد له من تقدیر المعطوف
علیه المقدر خلافا للاصل وواو القسم انما یکون عند حذف الفعل لان الواو
اکثر استعمالا فی القسم فعند حذف الفعل یسبق الذهن الیه یرد علیه ان الباء ایضا
کثیر الاستعمال فی القسم فینبغی ان یلزم معها حذف الفعل کما لزم مع الواو ولیس کذلک
بل الباء انما یکون عند حذف الفعل وذکر اجیب عنه الواو واکثر استعمالا من اصلها
لعنه الباء فلزم معها حذف الفعل وزیادة الباء للتفاوت الواقع بینهما فی القلة والکثرة
وایضا لو لم یلزم الواو ذکر الفعل کما جاز حذفه لزم المساواة بین الاصل والفرع لغیر السوال
حطا للواو عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین اعنی غیر السوال المختصة بالظاهر
حطا للفرع عن درجة الاصل بتخصیصه باحد القسمین وهو الظاهر یرد علیه ان حط الفرع
عن الاصل یحصل بتخصیصه بالضمیر ایضا فلم خص الظاهر اجیب عنه انما خص الظاهر
للاصالة یرد علیه ان الظاهر اصل بالنسبة الی المضمر الباء اصل بالنسبة الی الواو
فالاولی ان یختص الباء بالظاهر الواو بالمضمر رعایة للتناسب اجیب عنه نعم فی هذا الاختصاص
رعایة المناسبة لکن فی العکس رعایة التعادل والتعادل اولی من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالی حطا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو بتخصیصها بمظهر غیر اسم الله فلم خص اسم الله
اجیب عنه انما خص اسم الله لانه اصل فی باب القسم الباء اعم منهما فی الجمیع یرد علیه

ان اعمیة الباء من الامور المذکورة بملاحظة وصف الاختصاص یقتضی عدم استعمالها
فی عکوسها ولیس کذلک لانها مستعملة فی عکوسها ایضا لانها لو لم تستعمل فی عکوسها
لایصح الحکم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو
یقتضی استعمالها فی عکوسها وکون الباء مختصة بالامور المذکورة یقتضی عدم استعمالها
فی عکوسها وهذا لیس لاتناقضا اجیب عنه المراد بالجمیع جمیع الامور المذکورة وفیه
احتمالان احدهما جمیع الامور المذکورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والاخر جمیع الامور المذکورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
لا الثانی والاعتراض انما یرد علی الاحتمال الثانی ویتلقی القسم باللام وان وفحر النفی مثال
اللام واللہ لزید قائم مثال ان واللہ ان زیدا لقائم مثال النفی واللہ ما زید بقائم یرد علیه
مثل قولنا تاللہ تفتؤ تذکر یوسف لانه قسم لغیر السؤال مع ان جوابه لم یصدر
باحد الحروف الثلثة فکیف یصح قول الشارح ای بجواب القسم الذی لغیر السؤال باحد
الحروف الثلثة اجیب عنه ان جواب هذا القسم ایضا مصدر باحد الحروف الثلثة وهو
حرف النفی لکن النفی اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وفی هذا المثال النفی مقدر یعنی
تاللہ لا تفتؤ تذکر یوسف وقد یحذف جوابه اذا اعترض ای توسط القسم بین اجزاء
الجملة نحو زید واللہ قائم او تقدمه ما یدل علیه ای علی جوابه نحو زید قائم واللہ لان
لان القسم مستغن عن الجواب فی هاتین الصورتین لوجود ما یدل علی جوابه وهی الجملة
یرد علیه ان هذه الجملة مؤدیة بمعنی الجواب فلم سمیت بالدال علی الجواب لا بعین الجواب
اجیب عنه انما سمیت بالدال علیه لا بعینه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رمیت السهم عن القوس الی الصید وعلی للاستعلاء نحو زید علی السطح
وقد تکونان اسمین یدخول من علیهما نحو من عن یمینی ای من جانب یمینی ومن علیه ای من
فوقه والکاف للتشبیه نحو زید کالاسد وزائدة نحو لیس کمثله شیء وانما حکم بزیادة
الکاف دون المثل لان زیادة ما هو علی حرف واحد لا سیما اذا کان من قسم الحروف اولی
وایضا المقصود نفی المثل لا نفی مثل مثله ولو لم یکن الکاف زائدة لکان تقدیره لیس

مثل مثله شئ وقيل المثل زائد دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زائدا لان الاعمال اولى من الاهمال
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لا نفي مثله والمقصود نفي مثله فنقول ان نفي مثل المثل
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل ع يضحكن عن كالبرد المنهم ؛ ويختص بالظاهر لاستغناء الضمير بدخول مثل
ونحوه من ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر يرد على المص ان بين
قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله من ومنذ للزمان يدل على انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه بانه لا تنافي بينهما لان معنى قوله
ان من ومنذ للزمان اي انهما موضوعان للزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنى في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفي في صورة الحاضر مثال الاول ما سافرت من البلد من سنة كذا او ما رأيت فلانا من سنة
كذا فان معناهما ابتداء سفري وعدم رؤيتي كائن هذه السنة الماضية وامتد الى الآن ومثال
الحاضر ذكره بقولنا ما رأيته من شهرنا ومن يومنا اي جميع مدة عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضاف اي ابتداء عدم رؤيتي
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر اليوم ليست حاضرة عند
المتكلم بل بعضها وهو معان التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائهما وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مضى
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعدها منصوبا فهي افعال فذكرت
في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام وفتح
الاول واما معنى فلان معانيها معاني الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة
جمع الكثرة طردا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الاخر جائز نحو ثلثة قروء
مع وجود الاقراء على ان هذه الحروف الموضوعة مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولعلّ لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ لها صدر الكلام
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى انّ فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف والا يلزم تعكيس الشيء من نفسه ومعنى العكس انها تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء اخر لتمام
الكلام يرد عليه ان تعلقه بشيء اخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة
على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لا لتبست بان المكسورة في الكتابة
يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم لم يتعرض له
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انهم حملوا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حملوه صدر للتوسط اجيب عنه
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على
التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد ايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد تلحقها
ما الكافة فتلغى لان الاصل تدخل على الافعال لانها اخرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
يرد عليه ان انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله ان مع
جملتها اه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها فمن
وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان
التكلم بالمفرد اتباطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول
لان مقولها القول لا تكون الا جملة والموصول لا يصلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا او مبتدأ

لان المبتدأ لا یکون الا اسما مفردا و مضافا الیہا لان المضاف الیہ لا یکون الا مفردا و قالوا لولا انک لانہ مبتدأ لان لولا اما امتناعیۃ او تحضیضیۃ و بعد لولا الامتناعیۃ مبتدأ محذوف الخبر المبتدأ لا یکون الا مفردا و بعد لولا التحضیضیۃ فاعل لفعل محذوف و ذلک الفاعل لا یکون الا اسما مفردا و لولا انک لانہ فاعل ای بعد لو الشرطیۃ فاعل لفعل محذوف و ذلک الفاعل لا یکون الا اسما مفردا فان جاز التقدیر ان جاز الامران مثل من یکرمنی فانی اکرمہ و المراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا و خبرہا جملۃ واقعۃ جزاء الشرط فہہنا جواز الامرین الکسرۃ و الفتحۃ اما الکسرۃ فلان ان المکسورۃ مع اسمہا و خبرہا جملۃ اسمیۃ واقعۃ جزاء الشرط و اما الفتحۃ فلان ان المفتوحۃ مع اسمہا و خبرہا فی تاویل المفرد مبتدأ و خبرہ محذوف و المراد بالعکس ای اکرامی ثابت لہ او فجزاءہ اکرامی و اذا انہ عبد القفا و اللہازم المراد بہ کل ترکیب یکون ان مع اسمہا و خبرہا وقعت بعد اذا للمفاجاۃ فیجوز فیہا الکسر و الفتح اما الکسر فلانہا مع اسمہا و خبرہا جملۃ اسمیۃ وقعت بعد اذا للمفاجاۃ و اما الفتح فلانہا مع اسمہا و خبرہا بتاویل المفرد مبتدأ محذوف الخبر ای اذا عبودیتہ للقفا و اللہازم ثابت و تمام البیت شعر کنت اری زیدا کما قیل لسید ؛ اذا انہ عبد القفا و اللہازم و شبہہ فی جملۃ اشباہہ قولہم اول ما اقول انی احمد اللہ ان جعلت ما موصولۃ او موصوفۃ کان المعنی اول مقولی فحینئذ تعین الکسر لان مقول القول لا یکون الا جملۃ و ان جعلت مصدریۃ کان المعنی اول قولی فحینئذ تعین الفتح لان اول القول ہو المعنی المصدری الذی ہو معنی ان المفتوحۃ و لذلک جاز العطف علی اسم ان المکسورۃ لفظا او حکما بالرفع لان ان المکسورۃ لا تغیر معنی الجملۃ فہی فی حکم العدم فاعتبر فی اسمہا الرفع المحلی دون المفتوحۃ لانہا تغیر معنی الجملۃ فلم تکن فی حکم العدم فلم یعتبر فی اسمہا الرفع المحلی و یشترط مضی الخبر لفظا او تقدیرا لانہ لو لم یقدم الخبر علی المعطوف لا لفظا و لا تقدیرا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد و ہو لا یجوز خلافا للکوفیین فان ان عندہم عامل فی الاسم لا فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد لا اثر لکونہ مبنیا لان المحل و المذکور مشترک بین المعرب و المبنی خلافا للمبرد الکسائی فی مثل انک و زیدا ذاہبان فانہما لما لم تعمل فی الاسم بواسطۃ البناء فکانہما لم تعمل

فی الخبر فلا یلزم اجتماع العاملین علی اعراب واحد ولکن کذلک لانه لا یتغیر معنی الجملة لازم معناه الاستدراک وهو لا ینافی المعنی الاصلی کالتاکید لا ینافیه ولذلک دخلت اللام مع المکسورة لان اللام لتاکید معنی الجملة مثل ان المکسورة فلا یتنافیان ودونها لان اللام لتاکید معنی الجملة وان المفتوحة تتغیره وبینهما تنافٍ علی الخبر وعلی الاسم اذا فصل بینه وبینها او علی ما بینهما لان فیما عدا هذه الصور یلزم توالی حرفی التاکید والابتداء یرد علیه لم اختار واتقدیم ان دون اللام اجیب عنه انما اختاروا تقدیمها ترجیحا للعامل علی غیر العامل فی لکن ضعیف لانها وان لم یتغیر معنی الجملة لکنها لا توافق اللام مثل ان واما جوازه فبدلیل قول الشاعر بشعر بجاور السعدی باسعاد سعیدة ولکننی من صبها لعمید: وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمها اللام لئلا یلزم الالتباس بان النافیة فی صورة الالغاء واما صورة الاعمال فیحمل علی صورة الالغاء طردا للباب بجواز دخولها علی ما فعل من افعال المبتدا لان الاصل دخولها علی المبتدا او الخبر فلما فات دخولها علی المبتدا او الخبر فلا بد ان تدخل علی ما یدخل علی المبتدا او الخبر عایة للاصل بقدر الامکان خلافا للکوفیین فی التمیم متمسکین بقول الشاعر بشعر بالله ربک ان قتلت نفسا: وجبت علیک عقوبة المتعمد وتخفف المفتوحة فتعمل فی ضمیر شان مقدر لان اعمال المکسورة بعد التخفیف وجد فی سعة الکلام نحو قوله تعالی وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفیف لم یوجد فی سعة الکلام فخصوا اعمالها فی ضمیر شان مقدر لئلا یلزم زیادة الفرع علی الاصل نحو قوله تعالی وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ یرد علیه ان زیادة الفرع علی الاصل لازم لان اعمال المکسورة فی الظاهر اعمال المفتوحة فی المقدار اجیب عنه ان دوام العمل فی المقدار اقوی من العمل فی الظاهر احیانا فتدخل علی الجمل مطلقا لتکون الجملة مفسرة لضمیر الشان وشذ اعمالها فی خبر کما فی قول الشاعر بشعر فلو انک فی یوم الرخاء سالتنی: فراقک لم ابخل وانت صدیق ویلزمها مع الفعل السین او سوف او قد او حرف النفی لئلا یلتبس بان الناصبة المصدریة یرد علیه ان هذا الدلیل لا یستقیم فی حرف النفی لان حرف النفی یجتمع مع کل منهما اجیب عنه بان

زیادۃ حرف لیس للالتباس بل لیکون کالعوض من النون المحذوفۃ واما الفارق بینہما
اما من حیث اللفظ واما من حیث المعنی اما من حیث اللفظ فلان الفعل المنفی بہا ان کان
منصوبا فہی المصدریۃ والا فہی النافیۃ واما من حیث المعنی فان عنی بہ الاستقبال
فہی المخففۃ والا فہی المصدریۃ ونقض بکثیر من المواضع منہا قولہ تعالیٰ ان
لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَن سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ لان ان فی ہذین
المثالین مخففۃ من المثقلۃ مقرونۃ مع الفعل ولم یوجد معہا احد الامور المذکورۃ
اجیب عنہ ان زیادۃ ہذہ الامور شرط فی الفعل المتصرف وہذہ الافعال غیر متصرفۃ وکانت
للتشبیہ وتخفف فتلغی علی الافصح لفوات بعض وجوہ المشابہۃ بالفعل وہو فتح الاخر وتوقف
علی الافصح احترازا عن غیر الافصح کقول الشاعر وثغر مشرق اللون کأن ثدیاہ حقان
ولکن للاستدراک ویتوسط بین کلامین متغایرین معنی لان الاستدراک لا یتصور بدون
التغایر ویخفف فیلغی لفوات مشابہتہ بالفعل ومشابہتہ بالعاطف لفظا ومعنی فاجریت
مجراہا فان قیل ان المکسورۃ المخففۃ ایضا مشابہۃ بان النافیۃ لفظا فینبغی
ان تجری مجراہا بان تکون غیر عاملۃ مثلہا اجیب عنہ ان بینہما وان کانت المشابہۃ
اللفظیۃ موجودۃ لکن المعنویۃ مفقودۃ واجراء الشیٔ مجری الغیر مبنی علی کلا المشابہتین
ولم یوجد فی معہا الواو ورد ما قیل ان الواو تدخل علی المشددۃ لا علی المخففۃ لانہا اخرج فی عطف
فلا یجوز دخولہا علی عاطف اخر فرد بما حاصلہ ان ہذہ الواو لیست للعطف بل اعتراضیۃ
کما اختارہ الرضی ولیت للتمنی الفنی طلب حصول الشیٔ علی سبیل المحبۃ سواء کان
ممکن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول لیت زیدا قائم ومثال الثانی لیت الشباب یعود
واجاز الفراء لیت زیدا قائما علی ان لیت بمعنی تمنی وہو من افعال القلوب وہی ناصبۃ
للمفعولین وتمسک بقولہ یا لیت ایام الصبی رواجعا اجیب عنہ ان رواجعا منصوب
علی انہ حال من الضمیر المستکن فی خبرہا المحذوف یعنی یا لیت ایام الصبی کائنۃ حال
کونہا راجعا ولعل للترجی وہو توقع وجود امر بشرط ان یکون ممکن الوجود سواء کان
محبوبا نحو قولہ تعالیٰ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ او مکروہا نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ یرد علیہ

ان عد لعل من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول
الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب فاجاب بقوله وشذ الجر بها اى يعني الجر بكلمة
لعل شاذ لا اعتبار له وقد اجيب ان الجر فيه على سبيل الحكاية يعني ان الشاعر
حكاه عما وقع مجرورا في موضع اخر وقد اجيب يحتمل ان يكون هذا الرجل شهد
يا بي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء **الحرف العاطفة**
العطف في اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو اما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اى لاشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب ولا لا اجتماعهما في
الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة قالوا والجمع مطلقا لا ترتيب فيها يعني
انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعني تعلق
الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء لكن
تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اى مثل الفاء
لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوي
او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اى ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير
بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة **فان قيل** هذا
ينقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من البارحة اصلا **قلنا** الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء حكمه ذلك
الشيء **واو اما** لاحد الامرين مبهما اى للدلالة على الامر على التعين يرد عليه قوله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما **اجيب عنه** ان او ههنا
للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي **ام المتصلة**
لا رفقة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين في الاخر لهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين ومن ثمة
لم يجز اضربت زيدا ام عمرا لان احد المستويين ان دنى ام لكن المستوى الاخر لا يلي الهمزة

وقال سیبویه هذا احسن فصیح اذ یدا رایتام عمرو احسن وافصح قیل فی الاعتراض
فی عبارة المتن ههنا نسختان مشهورة وغیر مشهورة وحکم المصنف فی النسخة المشهورة
بعدم جواز هذا التراکیب کما ترک وفی غیر المشهورة بضعفه ولا یخفی ان الحکم بعدم الجواز
وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحیة الی الفصاحة غیر مناسب لان ما کان جائزا
وفصیحا لا یعد ضعیفا ولا غیر جائز وقد عجز المحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم
ومن ثمه کان جوابها بالتعیین دون نعم او لا لان السؤال عن التعیین فلا بد ان یکون
جوابها ایضا کذلک ونعم ولا لا یفیدان التعیین فان قیل قد یجاب بنعم کلیهما ایضا فلا یحصر الجواب
فی التعیین قلنا ان هذا الحصر اضافی بالنسبة الی نعم ولا لا بالنسبة الی جمیع ما عداه فان قیل اعاد
اسم الاشارة یقتضی ان یکون المشار الیه بالثانی غیر الاول لئلا یلزم التکرار ولیس المذکور سابقا
الا امر واحد قلنا المشار الیه بثمه فی الموضعین امر واحد لکن لما کان مشتملا علی شوطین فرع
علیه باعتبار کل واحد منهما حکما آخر وجعلهما فی کل موضع اشارة الی شوط آخر لا یخلو عن مسامحة
لان المذکور سابقا حکم واحد لا حکمان حتی یشار الی کل منهما استقلالا فان قیل کان الواجب
المتن ان یعطف قوله کان جوابها اه علی قوله لم یجز وتفرع کل حکم بشرط علی طریق اللف والنشر لکان اخصر واحسن اما الاخصریة فظاهر واما الاحسنیة فلان تکرار اسم الاشارة یوهم
ان یکون المشار الیه بالثانی غیر الاول لیس کذلک فتامل والمنقطعة کبل فی الاعراض عن
الاول والهمزة للشک فی الثانی مثل انها لابل ام شاة ای لیست بابل شاة او شیء آخر واما
قبل المعطوف علیه لازمة معا اما للتنبیه علی الشک من اول الامر جائزة مع او لان کلمة او
آکد فی الشک فلا یحتاج الی مؤکد آخر فان قیل حذا اما من الحرف العاطفة لا یصح
لانها لو کانت للعطف لا تقع قبل المعطوف علیه وایضا یدخل علیها الواو العاطفة فلو
کانت هی ایضا للعطف یلزم تکرار العاطف اجیب عن الاول ان اما السابقة علی
المعطوف علیه لیست للعطف بل للتنبیه علی الشک من اول الامر واجیب عن الثانی ان الواو
الداخلة علی اما الثانیة لعطفها علی اما الاول والثانیة لعطف ما بعدها علی ما قبلها فلا یلزم
التکرار ولا دبل ولکن لاحدهما معینا اعلم ان کلمة لا تنفی الحکم عن المعطوف فقط

لا عن المعطوف علیہ نحو جاءنی زید لا عمرو وکلمۃ بل لا تخلو اما ان یکون بعد الاثبات او بعد النفی
فان کان الاول فہی تصرف الحکم عن المعطوف علیہ الی المعطوف والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت
عنہ نحو جاءنی زید بل عمرو وقیل بل فی ہذا المعنی نقیض لا وان کان الثانی
ففیہ خلاف فذہب بعضہم الی انہا لصرف الحکم المنفی عن المعطوف علیہ الی المعطوف
والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت عنہ وذہب بعضہم الی انہا لاثبات الحکم المنفی عن
المعطوف علیہ للمعطوف والمعطوف علیہ فی حکم المسکوت عنہ فمعنی قولہم ما جاءنی زید
بل عمرو علی المذہب الاول ما جاءنی عمرو والمعطوف علیہ عند الفریقین فی حکم المسکوت عنہ
ولکن لازمۃ للنفی فہی اما لعطف المفرد علی المفرد او لعطف الجملۃ فان کان الاول فہی
نقیضۃ لا وان کان الثانی فہی نظیرۃ بل بعد النفی والاثبات جمیعا وعلی کلا من التقدیرین
لازمۃ للنفی لان ہذہ المعانی لا یتصور منہا الا مع حرف النفی **حروف التنبیہ** الا وہا وہا والغرض منہا ایقاظ الغافلین علی مضمون الجملۃ المصدرۃ بہذہ الحروف
ولذا سمیت حروف التنبیہ **حروف النداء** یا ایہا لانہا تستعمل النداء القریب فی
البعید وایا وہیا للبعید لان کثرۃ الحروف تدل علی کثرۃ المسافۃ وای والہمزۃ للقریب لان
قلۃ الحروف تدل علی قلۃ المسافۃ والمراد بالقریب ہہنا ما عدا البعید فیدخل فیہ
المتوسط ایضا **حروف الایجاب** نعم وبلی وای واجل وجیر وان فنعم مقررۃ
لما سبقہا ایجابا کان او نفیا استفہاما کان او خبرا ولذلک لو قال نعم فی جواب الست
بربکم لکان کفرا وبلی مختصۃ بایجاب النفی ای یبطل النفی السابق ویجعلہ ایجابا کما
فی قولہ تعالی الست بربکم قالوا بلی ای لیس کذلک بل انت ربنا وای للاثبات بعد
الاستفہام ای غلب استعمالہا بعد الاستفہام وقد یجیء للتصدیق وبمعنی نعم ایضا
لکنہ لم یتعرض لہما لشذوذہما ویلزمہا القسم واجل وجیر وان لتصدیق الخبر وقد
تجیء ان لتصدیق الدعاء ایضا کما فی قول ابن الزبیر لمن قال لعن اللہ ناقۃ حملتنی
الیک ان ورا کبہا وقد تجیء بعد الاستفہام ایضا کما فی قول الشاعر شعر

لیت شعری ہل للمحب شفاء ۔۔۔ من جوی حبہن ان اللقاء

حروف التنبیہ
حروف النداء
حروف الایجاب
ثم مثل ابن الزبیر الخ

حروف الزیادۃ

لکنہ لم یتعرض لھا الشذوذھا **حروف الزیادۃ** ومعنی زیادتھا انہ لا یختل اصل المعنی بسقوطھا لا انہا لا فائدۃ لھا فی کلام العرب بل لھا فوائد فی کلام العرب اما لفظیۃ واما معنویۃ اما اللفظیۃ فھی تحسین اللفظ واما المعنویۃ فھی التاکید والا لعدت عبثا وذلک لا یجوز فی کلام الفصحاء لا سیما فی کلام اللہ تعالیٰ اِنْ وَاَنْ ولامِنْ والباء واللام فان بکسر الھمزۃ تزاد فی ثلثۃ مواضع اشار الیہ بقولہ مع ما النافیۃ نحو ما ان رایت زیدا وقلت مع ما المصدریۃ نحو اُنْظُرْنِیْ ما ان جلس القاضی لما نحو لما ان قام زید قمت واَنْ بفتح الھمزۃ ایضا تزاد فی المواضع الثلثۃ کما اشار الیہ بقولہ مع لما نحو فَلَمَّا اَنْ جَاءَ الْبَشِیْرُ وبین لَوْ والقسم نحو واللہ ان لو قام زید قمت وقلت مع الکاف نحو کان ظبیۃ تعطو الی ناضر السلم ومامع اذا ومتی وای واین ان شرطیۃ یعنی ان شرطا حال من الکلمات الخمسۃ المذکورۃ مع ما وفائدتہ انہا مستعمل شرطا وغیر شرط وزیادۃ ما فیہا مختصۃ بحال الشرطیۃ نحو اذا ما تخرج اخرج ومتی ما تذھب اذھب وایا مَّا تَدْعُوْا فَلَہُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰی واینما تجلس اجلس وَاِمَّا تَرَیِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا او بعض حروف الجر نحو فَبِمَا رَحْمَۃٍ مِّنَ اللہِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غیر ما جرم لا مع الواو بعد النفی نحو ما جاءنی زید ولا عمرو فان قیل قد یزاد لا بعد الواو من غیر النفی اجیب عنہ بان النفی اعم من ان یکون لفظا او معنی فان کلمۃ غیر یفہم منہ معنی النفی وان المصدریۃ نحو قولہ تعالیٰ مَا مَنَعَکَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُکَ وقلت قبل القسم نحو قولہ تعالیٰ لَآ اُقْسِمُ بِیَوْمِ الْقِیٰمَۃِ وشذ ت مع المضاف کما فی بیرلا حور سری وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذکرھا مشتملا علی مواضع زیادتھا فلا حاجۃ الی ذکرھا ثانیا

حروف التفسیر

حرفا التفسیر ای وھی لتفسیر کل مبہم مفردا کان او جملۃ نحو جاءنی رجل ای زید وقطع رزقہ ای مات وان وھی مختصۃ بما فی معنی القول ای یفسر بھا مفعول مقدر لفعل فی معنی القول نحو قولہ تعالیٰ وَنَادَیْنٰہُ اَنْ یّٰٓاِبْرٰھِیْمُ ان نادیناہ بلفظ او شیء ھو قولنا یا ابراھیم **واعلم** ان ما قال الممّ محمول علی الاعم الاغلب وقد یفسر بھا المفعول بالظاھر کما فی قولہ تعالیٰ مَا قُلْتُ لَھُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِیْ بِہٖٓ اَنِ اعْبُدُوا اللہَ

حروف المصدر

فقوله اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول وقوله تعالى اِذْ اَوْحَيْنَا اِلٰى اُمِّكَ مَا يُوْحٰٓى اَنِ اقْذِفِيْهِ فقوله اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاَوْحَيْنَا فى معنى القول **حروف المصدر** ما وان وَاَنَّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها ونحو اعجبنى انك قائم اى قيامك

حروف التحضيض

حروف التحضيض هلّا والّا ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدل على التحضيض من اول الامر يلزمها الفعل وتقدير الان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال فان قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل

حرف التوقع

حرف التوقع قد اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق المقرب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير اى قد حصل عن قريب ركوب الامير قد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون للتحقيق مجرّدا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَآءِ

حرف الاستفهام

حرف الاستفهام هل الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك من اول الامر تقول ازيد قائم او اقام زيد كذلك هَلْ اعلم ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية سواء كان خبرها فعلا او اسما وهَلْ تدخل على فعلية خبرها كان اسما لا هل بمعنى قد كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قال والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك لا تضرب زيدا وهو اخوك بادخال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

هذا التركيب مخذوف لعلم ارتضى بضربك زيدا وهو اخوك فالائق به ما هو اقوى في
الاستفهام وهو الهمزة دون هل فازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فالائق به ما هو اصل في باب الاستفهام
وهو الهمزة دون هل وانما اذا ما فمن كان وامن كان بادخال الهمزة على
الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول
الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي لو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل
على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى لَمَثُوبَةٌ خَيْرٌ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ وَلَوْ
اَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق لا انتفاء الشئ الثاني لاجل
انتفاء الشئ الاول كما في قولك لو جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء
المجئ فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول
الامر في الماضي بحصول امر اخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه
الحقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فيستدل
به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها من حروف الشرط
الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لها يقصد اليه في
مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول
لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك
لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان
لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت
الاهانة الاكرام استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

حروف الشرط

ولو انتم تملكون يرد عليه لم لا يجوز ان يكون انتم تاكيد الفاعل لفعل محذوف
اجيب عنه لا يجوز ذلك لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون الا
اسما مفردا والدال على المفرد هي ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف لان الدال على معنى يثبت المقدر عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع في مواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون
كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان كان جامدا جاز لتعذر كقوله تعالى وَلَوْ
اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم
الماضي لفظا او معنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب الى يطابق
السؤال الجواب في بطلان عمل اداة الشرط فيه كما في الشرط وكان الجواب للقسم
لفظا لئلا يلزم كون الفعل الواحد مجزوما غير مجزوم مثل والله ان اتيتني او ان تاتني
لاكرمتك الاول مثال الماضي لفظا والثاني مثال الماضي معنى وان توسط بتقديم
الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى مضاه ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ويحتمل العكس
ايضا لان القسم واجب الرعاية في الصدر فاذا فات الصدارة فاستوى الامران اي القسم
والشرط كقولك انا والله ان تاتني اتك هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء
القسم فان نظرت الى المعنى الاول فانشر في الامرين على غير ترتيب اللف وان نظرت
الى المعنى الثاني فانشر في التقديم على غير ترتيبه وفي الجواب على ترتيبه وان اتيتني
والله لاتيتك هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى
الاول فالنشر فيه على ترتيب اللف في الامرين وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في
التقديم على ترتيب اللف وفي الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول
بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني بالنظر الى المعنى
الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثاني على غير ترتيبه فعلم ان
للمعنى الاول رجحانا على المعنى الثاني فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

فلا بد من تقديم المثال الثاني على الاول كما لا يخفى لكنه اخره رعاية لاتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كاللفوظ والقسم الملفوظ فى صدر الكلام واجب الرعاية فكذا المقدر فى صدر الكلام ايضا واجب الرعاية نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ اى والله لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الجزم فى الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ اى والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء فى الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما التفصيل يرد عليه ان كلمة اما على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلابد من العلامة على اما الشرطية اجيب عنه العلامة عليها لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فاعلها جزء مما فى حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اى ان لم يكن ما سوى الفاء مانعا آخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوى الفاء مانعا فمن الثانى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزاء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم

باطل اتفاقا لو یقل به احد فالملزوم ایضا باطل فان قیل لو ذکر امثلة الجزء المنصوب لو یذکر امثلة الجزء المرفوع اجیب عنه ان لو یذکر امثلة الجزء المرفوع لکثرتها وظهورها **حرف الردع** کلا وقد جاء بمعنی حقا نحو قوله تعالی کَلَّآ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَیَطْغٰی فان قیل لما کان کلا بمعنی حقا ینبغی ان یکون اسما فلم عد من الحروف مطلقا اجیب عنه بانه لما کان ذلک بمعنی حقا فالمقصود منه تحقیق مضمون الجملة کان المکسورة فلا یخرجه عن الحرفیة **تاء التانیث الساکنة** لان الساکنة خفیفة والفعل ثقیل فاعطی الخفیف للثقیل رعایة للتعادل والمتحرکة ثقیلة والاسم خفیف فاعطی الثقیل للخفیف رعایة للتعادل تلحق الماضی لتانیث المسند الیه من اول الامر فان کان ظاهرا غیر حقیقی فحیر فان قیل ینبغی ان یجیء الحاق علامة المثنی والمجموع فی الفعل لیدل علی تثنیة المسند الیه وجمعیته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنیة والجمعین فضعیف لان علامة المثنی والمجموع ظاهرة فی المسند الیه غایة الظهور فلا یحتاج الی الحاق العلامة فی الفعل بخلاف علامة التانیث فانها قد تکون ملفوظة وقد تکون مقدرة فلابد من الحاق العلامة فی الفعل لیدل علی تانیث المسند الیه من اول الامر **التنوین** فی الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم یسمی نفس التنوین اشعارا بحدوثه لما فی المصدر من معنی الحدوث نون ساکنة فی الاصل فلو حرکت بالحرکة العارضة فلا تخرج عن حد التنوین تتبع حرکة الاخر فان قیل اخر الکلمة الحرکة فلا حاجة الی ذکر الحرکة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر انما لو یقل اخر الاسم لیشتمل تنوین الترنم لا لتاکید الفعل احترز به عن النون الخفیفة فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه نون یا رجل انطلق لانها ایضا نون ساکنة تتبع حرکة الاخر قلنا المراد بتبعیتها حرکة الاخر تطفلها لها فانها لوجود کطفل العارض للمعروض ولیس نون انطلق تابعا لحرکة لام الرجل بهذا المعنی وهو للتمکن وهو کون الاسم غیر مشابه

حرف الردع

تاء التانیث الساکنة

التنوین

للفعل مشابهة مؤثرة فی منع الصرف والتنکیر وهو مایدل علی تنکیر مدخولها نحو صه
ای اسکت سکوتا ما فی وقت ما وبدون التنوین اسکت سکوت الآن فی وقتنا الامر
والعوض وهو مایلحق آخر الاسم عوضا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ ای حین
اذ اکان کذلک ویوم اذ اکان کذلک والمقابلة وهو مایلحق آخر الجمع المؤنث السالم فی
مقابلة نون جمع المذکر السالم فان قیل لم لا یجوز ان یکون هذا التنوین للتمکن
اجیب عنه انه لو کان للتمکن لزال بالعلمیة للعلتین التانیث والعلمیة
فان قیل لم لا یجوز ان یکون للتنکیر قلنا انه لیس للتنکیر لوجوده فی العلم
کمعرفات فان قیل لم لا یجوز ان یکون للعوض قلنا انه لیس للعوض
لعدم مساعدة المعنی فان قیل لم لا یجوز ان یکون للترنم قلنا
انه لیس للترنم لوجوده فی غیر الابیات والمصاریع فتعین انه للمقابلة
لانها محض مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهذا مایلحق آخر الابیات
والمصاریع لتحسین الانشاد ثم تنوین الترنم علی قسمین احدهما مایلحق القافیة
المطلقة وهی التی کان رویها متحرکا متبعا باشباع حرکة حروف الاطلاق من الواو
والالف والیاء وانما سمیت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
وهذه الحروف فی آخر الابیات والمصاریع یبدل بالتنوین کما فی قول الشاعر
شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ۞ وقولی ان اصبت فقد اصابن ۞ والثانی
مایلحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها ساکنا وانما سمیت مقیدة للتقیید
الصوت بها لانه لیس هناک حرکة یحصل باشباعها حروف الاطلاق کقول
الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوی المخترقن ۞ مشبهة الاعلام
لماع الخفقن ۞ فان قیل ان تنوین الترنم والمقابلة لم یوضعا لمعنی
بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانی المقابلة فکیف یصح عدهما من
اقسام الکلمة المعتبرة فیها الوضع اجیب عنه ان عدهما
من اقسام الکلمة المعتبر فیها الوضع تغلیبا باعتبار باقی الاقسام ویخرج من

العلم موصوفا بابن مضافا الی علم آخر لان الابن کثیر الاستعمال بین علمین والکثرة
تقتضی التخفیف فخففوہ بحذف التنوین من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل
علی العلم لفظ فلان فی مثل جاءنی فلان بن فلان لانه کنایة عن العلم وکذا
حمل علیه ابنة فی مثل هذه هند ابنت عاصم فی حذف التنوین لا فی حذف الهمزة
لئلا یلتبس ببنت نونا التاکید خفیفة ساکنة لانها مبنیة والاصل فی البناء
السکون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غیر الالف لانها لو
کانت مع الالف لکانت مکسورة لمشابهتها بنون التثنیة فی وقوعها بعد الف زائدة
یختص بالفعل المستقبل فی الامر والنهی والاستفهام والتمنی والعرض والقسم
لانها لتاکید الطلب والطلب انما یتحقق فی ضمن هذه الاشیاء وقلت فی الملقی لخلوہ
عن معنی الطلب وانما جوازہ علی قلة تشبیها له بالنهی ولزمت فی مثبت القسم لان
القسم محل التاکید فلما اکدوہ بامر منفصل عنه وهو القسم فیؤکد بامر متصل به
بالطریق الاولی وکثرت فی مثل والله لافعلن والمراد بها کل شرط اکد جزاءہ لانهم لما
اکدوا المحذوف وهو غیر مقصود اکدوا الفعل وهو المقصود بالطریق الاولی لئلا یکون
المقصود انقص من غیرہ وما قبلها مع ضمیر المذکرین مضموم لیدل علی الواو
المحذوفة لالتقاء الساکنین علی مذهب من شرط فی التقاء الساکنین علی حدہ
ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة او لثقل لواو بعد الضمة علی مذهب من
لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حدہ ما ذکر ومع ضمیر المخاطبة مکسور لیدل
علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة وما عدا ذلک
مفتوح طلبا للخفة وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اضربانّ فی التثنیة
باثبات الالف لئلا یلتبس بالواحد واضربنانّ فی الجمع بزیادة الالف لئلا
یجتمع ثلاث نونات المتوالیات ولا یدخلها الخفیفة لئلا یلزم التقاء الساکنین
علی غیر حدہ خلافا لیونس فانه یجوز عندہ التقاء الساکنین علی غیر حدہ کما
فی الوقف وهما فی غیرهما مع الضمیر البارز کالمنفصل وان لم یکن فکالمتصل ای

۲۲

یعامل معہما مع الضمیر البارز مثل ما یعاملہا مع الکلمۃ المنفصلۃ من حذف الواو والیاء وتحریکہا ضمًا وکسرًا ویعامل معہما مع غیر البارز مثل ما یعاملہا مع الکلمۃ المتصلۃ من ردّ اللامات وفتحہما ومن ثمہ قیل ہل تَرَیَنَّ بردّ اللام وفتحہا کما تردّ اللام وتفتح فی ہل تَرَیَانِ وَہَلْ تَرَوُنَّ بضم الواو کما تضم فی لم تردّ القوم واغزُدَنَّ بردّ الواو المحذوفۃ وفتحہا کما تردّ وتفتح فی اغزُدا واُغْزُنَّ بحذف الواو کما تحذف فی اُغْزُوا القوم واُغْزِنَّ بحذف الیاء کما تحذف فی اغزِی القوم والمخففۃ تحذف لالتقاء الساکنین ای لالتقاء الساکنین کما فی قول الشاعر شعر لا تمنن الفقیر علّک اَنْ ؛ ترکع یومًا والدہر قد رفعہ ؛ فان قیل ان التقاء الساکنین یدفع بالتحریک ایضًا فلو لم یحرکوہا اجیب عنہ انما لم یحرکوہا فرقا بینہا وبین التنوین فان قیل الفرق یحصل بالعکس ایضًا اجیب عنہ انما یعکس حطًا لرتبۃ ما یدخل علی الفعل عن مرتبۃ ما یدخل علی الاسم اصلا بالنسبۃ الی الفعل وفی حال الوقف فیرد ما حذف لاجل المخففۃ لزوال علۃ الحذف وہو التقاء الساکنین والمفتوح ما قبلہا تقلب الفا تشبیہا بالتنوین لان التنوین اذا انفتح ما قبلہا تقلب الفا تقول فی اضربن اِضْرِبَا کما تقول فی ضَرْبًا ضَرَبَا

تمت

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرۃ ربہ القوی

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمۃ	۲	ترخیم المنادی	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۳	الثالث مما اضمر عامله الخ	۱۳۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیه	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعرب	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنی	۱۷۰	الظروف المبنیة	۲۴۷
مفعول ما لم یسم فاعله	۷۹	خبر کان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والنکرة	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم انّ واخواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر انّ واخواتها	۹۸	المنصوبات بلا التی لتنفی الجنس	″	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهتین بلیس	۱۰۰	المجرورات	″	المثنّی	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	″
الاول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۴
الثانی المنادی	″	البدل	۲۱۷	المصدر	″
توابع المنادی	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	۲۶۵

مضمون	صفحہ
اسم المفعول	۲۶۰
الصفة المشبهة	″
افعل التفضيل	۲۷۰
بحث الفعل	۲۷۸
الماضي	۲۸۱
المضارع	″
الامر	۲۹۱
فعل ما لم يسم فاعله	۲۹۲
المتعدي وغير المتعدي	۲۹۳
افعال القلوب	۲۹۴
الافعال الناقصة	۲۹۶
افعال المقاربة	۳۰۱
فعل التعجب	۳۰۳
افعال المدح والذم	۳۰۵
بحث الحرف	۳۰۶
حروف الجر	۳۰۸
الحروف المشبهة بالفعل	۳۱۴
الحروف العاطفة	۳۱۹
حروف التنبيه	۳۲۱
حروف النداء	″
حروف الايجاب	″
حرفا التفسير	۳۲۲
حروف المصدر	۳۲۲
حروف التخصيص	″
حرف التوقع	″
حرفا الاستفهام	″
حروف الشرط	۳۲۳
حرف الردع	۳۲۷
تاء التانيث	″
التنوين	″
نونا التاكيد	۳۲۹

تمت الفهرست

المكتبة الرشيدية
سركي روڈ كوئٹہ
فون ۸۴۳۲۶۴ ۸۲۸۳۹۸